

الأكاديمية العربية الدولية



الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

الأكاديمية العربية الدولية المقررات الجامعية

سعد طه علام

التنمية... و المجتمع



مكتبة مدبولي

التنمية ... والمجتمع

الكتاب : التنمية ... والمجتمع

التأليف : سعد طه علام

الطبعة : الناشر : الأولى عام ٢٠٠٦

مكتبة مديبولي ٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة

البريد الإلكتروني : تليفون : ٥٧٥٦٤٢١ - فاكس : ٥٧٥٢٨٥٤

www.madboulybooks.com

رقم الإيداع : الترقيم
Info@madboulybooks.com

الدولي : ٢٠٠٦/١١٨١٢

977-208-614-X



سعد طه علام

التنمية ... والمجتمع

الناشر

مكتبة مدبولي

2006

المحتويات

الصفحة	الموضوع
٩	المقدمة
١٣	الفصل الأول : الحرية والحد من الفقر... هدفا للتنمية : جوانب الحرية وتعريفها - أهمية وضرورة الحرية لتحقيق التنمية - الفقر سبب ونتيجة لنقص الحرية - تعريف وطرق قياسه .
٢٥	الفصل الثانى : التنمية والمشاركة: التنمية - بعض مظاهر تدنى التنمية فى مصر - التنمية/ المشاركة/ الديمقراطية - التنمية بالمشاركة هى قاعدة التنمية فى القرن الحالى - المجتمع المدنى والمشاركة فى التنمية - الجمعيات الأهلية جزء من المجتمع المدنى ودورها أساسى فى عملية التنمية - الجمعيات الأهلية فى مصر - الدولة كشريك للجمعيات الأهلية فى التنمية - أنشطة الجمعيات الأهلية فى مصر .
٤٣	الفصل الثالث : أزمة التنمية والمشروع الحضارى: أعراض الأزمة - أسباب الأزمة - برنامج الحل.

٩٩ الفصل الرابع : التغيير فى وظائف الدولة الاجتماعية فى ظل المستجدات العالمية والمحلية:

دور الدولة ووظائفها فى قطاع التعليم - وظيفة الدولة فى مجال التدريب وإعداد الكادر البشرى - دور الدولة فى مجال البحث العلمى والتطوير التكنولوجى - دور الدولة فى مجال البيئة والتنمية المستدامة - وظيفة ودور الدولة فى القطاع الزراعى فى الدول النامية - الدور الرقابى للدولة - الدور الحكومى للحد من الفقر - إدارة وظائف الدولة.

١٤٣ الفصل الخامس : التغيير التكنولوجى فى الدول النامية:

التغيير فى مفهوم التنمية - دوافع التغيير - معوقات التغيير التكنولوجى - خصائص التغيير التكنولوجى - التغيير التكنولوجى - دلالات مستفاده من الثروات الصناعية - الثورة التكنولوجية والتغير فى عناصر الإنتاج - الثورة التكنولوجية والسوق - استقدام التكنولوجيا من الدول التى تقدمت حاليًا - سياسات التكنولوجيا فى الدول النامية - أساليب وآليات نقل التكنولوجيا - أنماط التنمية التكنولوجية لبعض الدول النامية - الاستراتيجية فى العالم العربى (ومصر).

١٨٥ الفصل السادس : العولمة:

تقديم - سرعة العولمة والإنجازات المتحققة - أهداف العولمة ومبرراتها - جوانب العولمة: الجوانب الاقتصادية للعولمة، الجوانب الثقافية، الجانب التكنولوجى للعولمة، الجوانب القانونية - العولمة والتعولم - آليات العولمة

- منظمة التجارة العالمية - صندوق النقد الدولي - البنك الدولي - المنظمات غير الحكومية - خيارات العولمة - الدخول إلى العولمة - كيف يحقق المجتمع العولمة - العولمة ومخاطرها - إمكانيات وقدرات بعض الدول وعلاقتها بالعولمة.

٢١٧ الفصل السابع : التنمية الريفية " التنمية الريفية مدخلاً ضرورياً للتنمية

الشاملة في الدول النامية "

التنمية الريفية - مفهوم التنمية - مفهوم التنمية الريفية - مكونات التنمية الريفية - مبررات أولوية تنمية القرية - تخلف الريف واستمرارية تزايد الفجوة بين الريف و الحضر - بعض مظاهر تخلف الريف - البرنامج القومى لتنمية القرية المصرية (شروق) - ركائز التنمية الريفية فى البرنامج القومى - أهداف برنامج التنمية الريفية المتكاملة " شروق" - أسلوب العمل خلال برنامج "شروق" - هيكل آليات عمل "شروق" - دور ومهام المستويات التنظيمية فى هيكل آليات "شروق" - العلاقات المؤسسية فى التنمية الريفية - المشكلات والمعوقات التى واجهت برنامج "شروق" للتنمية الريفية.

٢٤٧ الفصل الثامن : التنمية البشرية ... أصبحت محور التنمية

حالة التنمية البشرية فى مصر- التباينات الإقليمية فى مصر- مؤشرات التنمية البشرية: المؤشرات الديموجرافية - المؤشرات الاجتماعية؛ التعليم، الصحة، الاتصال، المشاركة فى التنمية. المؤشرات الاقتصادية: قوة العمل

الصفحة

الموضوع

والبطالة، الفقر وتوزيع الدخل، الموارد. مؤشرات تعكس الفجوات : - بين الإناث والذكور، بين الريف والحضر، حالة المرأة.

٢٦٣

الفصل التاسع : المرأة ... التنمية

المرأة والتعليم، أمية المرأة، المرأة والعمل، عدم قدرتها على الحصول على الائتمان، المرأة والوظائف العليا، صحة المرأة والتنمية، المرأة والفقر، المناخ التنموى العام والمرأة.

٢٧٩

الفصل العاشر : التنافسية : مستوى التنمية ... وقدرة المجتمع

مفهوم التنافسية: وفقاً لأوضاع التجارة الخارجية- وفقاً للتجارة الخارجية ومستوى المعيشة- المفهوم المرتكز على مستويات المعيشة، مجالات الاهتمام بالتنافسية، أنواع التنافسية ومؤشراتها، تنافسية القطاع، تنافسية الدولة، مؤشرات التنافسية، مؤشرات التنافسية بأفريقيا، وضع الاقتصاد المصرى بالنسبة للتنافسية، سعر الصرف والقدرة التنافسية، الاستثمار فى خلق التكنولوجيا والقدرة التنافسية، عوامل بناء القدرة التنافسية فى التجربة اليابانية، لتحسين القدرة التنافسية.

٣٠٩

الملحق الإحصائى

مقدمة

تتمثل المشكلة التنموية أساسًا في انخفاض المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لمجتمع معين. حيث يتجسد التخلف في كل تلك القطاعات وبصور مختلفة، سواء مادية أو معنوية، وبمستويات مختلفة، وسواء كان ذلك في انخفاض ما يحصل عليه الفرد من دخل و سلع وخدمات أو في إمكانية وأسلوب ممارسة الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمع. معنى ذلك أنه ليس هناك تقدم مطلق، أي إن الدول المتقدمة بها بعض الجوانب والقطاعات التي تتطلب التنمية باستمرار. ونؤكد أنه لا تنمية بدون حرية. والحرية هي هدف التنمية وغايتها النهائية كذلك جاءت البداية بتناول موضوع الحرية كهدف للتنمية.

كما أن التخلف ليس مشكلة اقتصادية فحسب ولكنه أيضاً مشكلة و ظاهرة اجتماعية وثقافية وسياسية، بمعنى أنه يمس كل جوانب المجتمع، ولذلك فإن التنمية مفروض أن تعمل على تغيير أو علاج أو تحسين وتنمية كل الجوانب السابقة.

وقد تغير مفهوم التنمية عبر الزمن، وأصبح المقصود بالتنمية هي تلك التي تضمن حاجات الأجيال الحاضرة دون الانتقاص أو القدرة على الوفاء باحتياجات الأجيال القادمة. وذلك بالعمل على تنمية الموارد - وإطالة عمر استخدامها - والمحافظة عليها من التلوث.

إلا أن هناك مستجدات أثرت على إمكانيات وتوجهات التنمية في كافة الدول - المتقدمة والنامية - منها العولمة بكل جوانبها، هذا إضافة إلى الثورة التكنولوجية التي غيرت في قدرات الدول وفقاً لما وصلت إليها - أو حصلت عليه - من تلك الثورة التكنولوجية.

وقد أدت هذه المستجدات إلى ضرورة إعادة ترتيب الأولويات فى الداخل، وإعادة تشكيل العلاقات والتكتلات فى الخارج. كل هذه الأمور كان لها مردود على سرعة إيقاع التنمية ونتائجها فى العالم.

ذلك مما أدى بنا إلى التعرض على عمق لموضوع التنمية، وتناوله من خلال وجهة النظر والتجربة المصرية، من حيث أعراض أزمة التنمية فى مصر والتداخل - المخل - بين الأسباب والأعراض لأزمة التنمية والتي يقع الكثيرين فى عدم إمكانية التفريق بينهما ومن ثم جاءت أساليب العلاج لا تتفق مع الواقع مما أدى إلى تعثر وتدنى معدلات التنمية فى المجتمع المصرى، وتبعثر وتشتت جهود التنمية نتيجة لتعاملها مع الأعراض وليس الأسباب.

كما أن تلك المستجدات السابقة الإشارة إليها أدت إلى تغيرات كبيرة وأساسية فى الدور الاجتماعى للدولة - بعد أن تقلص دورها الاقتصادى، ومنه يتضح أن هذا الدور - الاجتماعى - دور أساسى وفاعل فى عملية التنمية واستمرارها وعدالة توزيع عوائدها، ومن ثم يلزم التعرف على هذا الدور - وهو ليس بجديد - ولكن محيط تواجد هو المستجد، وكيفية أداء أو تأدية هذا الدور فى المحيط الجديد.

ويتغير دور الدولة ووظائفها من فترة لأخرى ومن مرحلة إلى مرحلة وفقاً للتطور فى عملية التنمية ووفقاً للمتغيرات التى طرأت عالمياً ومحلياً وأثرت على دور الدولة الذى يزداد أهمية وضرورة فى ظل هذا الأسلوب التخطيطى عن طريق مؤشرات السوق، حيث يتم استخدام السياسات الاقتصادية المختلفة، واستخدام العديد من المؤشرات والحوافز، وهذا الدور هو أكثر أهمية وصعوبة وحرفية عن دور الدولة السابق عن طريق التدخل المباشر، كما أن الأهداف العامة للمجتمع تتحمل الحكومة مسؤوليتها الأولى مع شركاء التنمية.

كذلك فإن مسار التطورات الاقتصادية المعاصرة يقضى بتقسيم العمل بين القطاعين الحكومى من جهة والخاص من جهة أخرى فى مجال الاستثمار، ونظراً

لضخامة الاستثمارات بما يستلزم قدرة عالية تضطلع بموجبه الدولة بمهام الاستثمار فى تنمية البنية الأساسية المادية والبشرية والمعرفية، ونظراً لضخامة تلك الاستثمارات بما يستلزم قدرة عالية على تعبئة الموارد المحلية والخارجية لتمويلها وتهيئة أطار السياسات اللازمة لهذه التعبئة، كذلك وضع الأولويات وتلك مهام جديدة على أسلوب التخطيط القيام بها بالإضافة إلى مجابهة الفجوة التكنولوجية والمشكلات البيئية والتي لم تحتويها الخطط من قبل وجميعها مهام للدولة الباع الأكبر فيها.

والدولة بحكم ما هو متاح لديها من مؤسسات تخطيطية وبحثية وعلمية وإحصائية وكذلك بحكم مسؤوليتها عليها أن تقوم بدور المنسق فى كل ما يتعلق بالعملية التخطيطية مع القطاع الخاص مع التأكيد على دور الدولة كمرقب للنشاط الاقتصادى من النواحي الاجتماعية والقانونية ومنع الاحتكار ونظام السوق ومؤسساته والتزامها بالقوانين والتشريعات المنظمة لذلك.

كما كان للتغير التكنولوجى - سرعته ومداه - أثر كبير وعلاقة طردية بالتنمية من كافة جوانبها، ومن ثم أصبح من يملك تكنولوجيا أكثر تطوراً يملك بالتبعية مفاتيح التقدم، فكان من المنطقى لاستكمال بعض أهم جوانب ومتطلبات التنمية، تناول موضوع التكنولوجيا.

وقد جائت العولمة بمالها وبما عليها لتغير من نهج التنمية و طريقها وأهدافها، ومن ثم أستعرض المؤلف سرعة العولمة وإنجازاتها، أهدافها ومبرراتها، جوانبها الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية، وكذلك الجوانب القانونية.

كما تم تناول آليات العولمة والتي تضم منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى. كما تم الإشارة إلى مخاطر العولمة وأثرها على الدول النامية. وجاء الفصل السابع ليتناول موضوع تنموى تعاني كافة الدول النامية من آثاره ومشكلاته كمعوق للتنمية، ألا وهو تخلف الريف عن الحضر عامة، وتخلف الريف

بصفة خاصة فى تلك الدول. ومن ثم أصبحت التنمية الريفية مدخلاً ضرورياً للتنمية الشاملة. حيث تم تناول المفهوم والمبررات ومظاهر وآثار تخلف الريف. كذلك مناقشة تحليلية للبرنامج القومى للتنمية الريفية فى مصر (شروق) من كل جوانبه.

والفصل الثامن تناول موضوع أصبح محور التنمية فى العقود الأخيرة، وهو التنمية البشرية مفهوماً ومؤشراتها ومدى الاستفادة من تلك المؤشرات للحكم على مستوى التنمية فى المجتمع، كما أنه يرتبط فى ذات الوقت بالعلاقة بين الحرية والتنمية.

وحيث أن المرأة هى نصف المجتمع، وأن تنمية المرأة تنعكس آثارها كلية على مختلف جوانب المجتمع فقد تناول الفصل التاسع هذا الموضوع موضعاً آثاره ومتطلباته التنموية ووضع المرأة فى المجتمع المصرى.

وتناول الفصل العاشر موضوع التنافسية من حيث قدرة المجتمع على البقاء فى السوق المحلى والعالمى، وقدرته على رفع مستوى معيشة أفرادها، جوانبها المختلفة ومؤشراتها.

وقد تم تزويد الكتاب بملحق إحصائى من البيانات المستجدة إضافة إلى البيانات المتاحة فى المتن والتي اشتملت فقط على الفترة التى تم خلالها إعداد موضوعات الكتاب السابقة.

والله ولى التوفيق.

أ.د. سعد طه علام

القاهرة ٢٠٠٦

الفصل الأول

الحرية والحد من الفقر... هدفا التنمية

الهدف النهائى والأساسى لعملية التنمية هو تحقيق الحرية فى المجتمع، وأن كل الظواهر التى تحدث كظواهر تنموية إنما هى أساليب لتحقيق الهدف النهائى من التنمية وهو تحقيق الحرية.

فقوام التنمية هو إزالة مختلف أشكال افتقاد أو تقييد الحريات التى تحد من خيارات الناس وتقلص فرص الاختيار أمامهم^(١).

ويتطابق هذا المفهوم مع مفهوم أن التنمية هى إتاحة وتوسيع فرص ومجالات الاختيار أمام البشر بما يودى إلى تحسين جودة الحياة أو تحسين نوعية حياة البشر، ويرتبط بالحرية كل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. فالحرية فى تلك الجوانب يعزز بعضها البعض.

وإذا كانت الحرية هى هدف وغاية التنمية، وفى نفس الوقت هى ما تقدمه التنمية، إذاً لابد من التركيز على هذا الهدف الأشمل بدلاً من الوسائل والأدوات التى تستخدم لتحقيقه (مثل الدخل، التوزيع...).

ومن ثم فإن عملية التنمية إذا ما اعترفنا بأنها تعزز حرية الفرد، فلا بد أن تتضمن عملية التنمية تلك التخلص من كل أنواع القصور والحرمان والحد من الحريات التالية:

(١) أمارتياسن - "التنمية... حرية" - المجلس الوطنى للثقافة والعلوم والآداب - عالم المعرفة -

الكويت - مايو ٢٠٠٤ - ص ٣٠ وما بعدها.

- حرية التعبير.
- حرية المشاركة.
- حرية اتخاذ القرارات وحرية الاختيار.
- الحرية الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى هذا الأساس فإن التنمية تستلزم إزالة كافة المعوقات التي تؤدي إلى افتقاد الحريات (مثل القوانين والتشريعات التي تعطي الحكام سلطات مطلقة، الفقر، عدم عدالة الفرص الاقتصادية، الحرمان الاجتماعي المنظم، إهمال المرافق والتسهيلات العامة، التدخلات غير المبررة وغير القانونية في مؤسسات المجتمع المدني...).

كما أن نقص الحريات مقترن مباشرة بالفقر الاقتصادي (الجوع، نقص الغذاء، العلاج، المسكن، المرافق الصحية، الرعاية الاجتماعية...) وجميعها تتصف بها الدول التي تغيب عنها الحريات^(١).

حيث أن هناك علاقة أكيدة بين الحرية الفردية وإنجاز التنمية، حيث أن ما يمكن للناس تحقيقه يتأثر بالفرص الاقتصادية والحريات السياسية ويمدى توافر أو ضمان الجوانب الاجتماعية كالصحة والتعليم الأساسى وحرية المشاركة. ذلك لأن كل عناصر التنمية تصب في بعضها كالاهتمام بالصحة يؤدي إلى خفض معدل الوفيات يؤدي إلى خفض معدل المواليد يؤدي إلى خفض معدل نمو السكان. والاهتمام بالتعليم يؤدي إلى الاهتمام بالصحة ويؤدي إلى متابعة الصحف والأحداث والمشاركة السياسية، أى أن التنمية حلقة أو حلقات تصب في بعضها.

وهذا يتعارض مع الآراء ضيقة الأفق التي تنظر إلى التنمية فى ضوء زيادة الناتج الإجمالى أو التصنيع أو ما شابه ذلك وكانت تقوم الدول النامية ودول شرق أوروبا من قبل ولم تؤدي إلى تحقيق تنمية. لأن السؤال المطروح هو ما إذا كانت

(١) المصدر السابق .

الحريات السياسية والاجتماعية وفرص الحصول على التعليم والصحة تساعد بصفة أساسية فى تحقيق التنمية واستدامتها وتواصلها، وبالتالي فأساس التنمية وغاياتها تتحقق عن طريق الحريات وليس زيادة الناتج القومى أو التصنيع فهما أدوات.

إن تغيير الناس من عناصر متلقية سلبية تتلقى برامج وثمار تنمية حكومية تتحمل العبء فيها بمفهوم الشمولية مع سيطرة الدولة... وعلى ذلك فان الحرية لا بد أن تكون محور التنمية وهدفها وأفراد المجتمع هم العناصر المشاركة بفاعلية ونشاط شرط أن تتاح لهم الفرص فى صياغة مصيرهم وأهداف مجتمعاتهم وأولوياتهم وأساليب تحقيقها، وحجم وتوزيع الأعباء والتضحيات المطلوبة.

ومن ضمن جوانب الحرية المطلوب أن تسود فى المجتمع هو حرية السوق، حيث أن آلية السوق لها القدرة فى تحقيق النمو الاقتصادى، حيث أن حرية التبادل والمعاملات هى ضمن مقومات الحريات الأساسية، وتفاعل عناصر المجتمع مع بعضها ولا يمكن إيقافها إلا بتدخل حكومى مستبد.

كما أن هناك عامل أساسى يتعلق بحرية السوق وهى حرية الوصول أو الدخول إلى أسواق الإنتاج وخاصة صغار المنتجين والزراع وتؤدى إلى نوع من التمييز والحرمان. كما أنه من الضرورى إتاحة الفرص لهؤلاء الصغار لتصريف (تسويق) أنتاجهم.

إن القيود التعسفية التى تفرض على آلية السوق يمكن أن تقض إلى خفض وتقليص الحريات بسبب النتائج المترتبة على غياب الأسواق، لأن السوق يعمل على توسيع نطاق الدخل والثروة والفرص الاقتصادية للناس، كما أن السوق يمكن أن تكون قاطرة لنمو اقتصادى سريع. ولكن أيضاً لا بد من توافر ضوابط معينة كالرقابة على الأسواق.

إن تحقيق هدف التنمية فى سيادة الحرية فى المجتمع يتأثر ولاشك بالقيم الاجتماعية والأخلاقيات السائدة التى تمارس الحرية فى إطارها. ومن هذه القيم التى تتباين من مجتمع إلى آخر قيم المساواة بين الجنسين، وضع المرأة، طبيعة رعاية الأطفال، حقوق وواجبات كل من الرجل والمرأة، المواريث، تقاليد وممارسة المعتقدات الدينية وتقاليد المناسبات الاجتماعية، تنظيم النسل... وغيرها.

وهذه القيم ليست بالضرورة جامدة، فهى تتأثر بالتطورات الداخلية والخارجية - راجع هذه القيم فى العشرينيات من القرن السابق بالوضع الحالى فى مصر-، ومن هذه القيم السائدة فى مجتمعنا بما لها وما عليها، قيم التدين والمحافظة، الاعتدال والوسطية، الواقعية والرضا، السلبية والالتكالية... وغيرها. ومنها ما هو إيجابى وما هو سلبى. ومن خصائص القيم بصفة عامة أنها لا تتغير إلا من خلال فترات زمنية طويلة. كما أنها تتأثر بالثقافة المحلية والأجنبية، والتفاعلات الاجتماعية، والتعليم والمناقشات والحريات المتاحة فى المجتمع. ومن ثم فإن السؤال التالى يطرح نفسه أى من هذه العناصر يلزم تغييره وأيها يلزم الإبقاء عليه؟، انه قرار مجتمعى وليس قرار صفوه، أى أنه للناس جميعاً الحق فى أن يدلوا برأيهم فى هذا الموضوع وليس نخبه معينه نيابة عنهم تحت أى مسمى، وذلك يعنى تعطيل حرية المشاركة تأسيساً على قيم تقليدية.

كما أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية مثل التعليم الأساسى، والرعاية الصحية الأولية، وإتاحة فرص العمل، والتأمينات الاجتماعية، هى عوامل أساسية حيث تهيئ للناس فرص التعامل فى شجاعة وحرية - عندما يكون الإنسان آمناً على مقدراته - مع محيطهم، وعلى قدرة الناس على اختيار نمط الحياة ومؤسساتهم الشعبية وقياداتهم. وبصفة عامة من الملاحظات المؤكدة أن المطحونين من البشر يتوافقون مع أوضاعهم المأساوية بحكم دافع البقاء كضرورة حياتية - كانهدام المياه النقية، والتعليم، والخدمات الصحية والكهرباء، ووسائل النقل والانتقال... - ورغم ذلك يعيش

الناس ويتكاثروا ويوائموا رغابتهم وتوقعاتهم مع هذا الواقع وتعوزهم الشجاعة والقدرة على المطالبة بتغييره.

الحريات السياسية كحرية التعبير والانتخاب تسهم فى تحقيق الحرية الاقتصادية كحرية المنافسة والأسواق، كذلك فى عدالة الفرص الاجتماعية من مرافق وتعليم وصحة، بما يعزز الإنتاج وعدالة التوزيع، ومن ثم يتضح أن جميعها تدعم بعضها، حيث أن فقر الحرية يؤدي إلى فقر القدرة البشرية يؤدي إلى فقر الدخل ومن ثم فقر الحياة البشرية.

إن توسيع قدرات البشر تمكنهم من أن يختاروا وبينوا الحياة التي يعيشونها، كما أن المزيد من الحرية يدعم ويزيد من قدرة الناس على مساعدة أنفسهم والتأثير على محيطهم أى زيادة فاعلية الفرد.

كما أن حرمان الفرد من القدرات له صله وثيقة - كما سبق الإشارة - بتدنى الدخل ومن ثم زيادة وانتشار الفقر فى المجتمعات، حيث أن الدخل المنخفض يمكن أن يكون سبباً للأمية واعتلال الصحة، والجوع ونقص التغذية...، وبالتالي يتضح أن الفقر هو حرمان من قدرات أساسية - بل أيضاً حرمان من حاجات أساسية - وليس فقط مجرد انخفاض فى الدخل.

الفقر:

كما سبق يتضح أن هناك ارتباط بين الحرية والفقر. فالفقر سبب ونتيجة. الفقر من أسباب تدنى الحرية فى المجتمع - من لا يملك قوته لا يملك حريته - والمقصود بالقوت هنا الضروريات التي تبقى على الحياة، كما أن تدنى الحرية فى المجتمعات تؤدي إلى تفشى الفقر فيها.

ورغم أنه آفة المجتمعات النامية والفقيرة، فإنه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه للفقر، كما أنه لا يوجد مقياس واحد متفق عليه كذلك له.

ومن ثم فإن هناك أكثر من اجتهاد لتعريف الفقر، فقد عرف البنك الدولي الفقر فى تقريره عام (١٩٩٠) بأنه "عدم القدرة على الوصول إلى حد أدنى من مستوى المعيشة" - وبالتالي يعزى ذلك إلى تدنى مستوى الدخل.

والياً ينظر إليه (الفقر) على أنه مفهوم له أكثر من زاوية يمكن التعرف على مستوى الفقر من خلالها. فبالإضافة إلى فقر الدخل، هناك أيضاً مفهوم فقر القدرات، بمعنى أن "الفقر هو الذى لا قدره له على تحقيق حياة جيدة" وهذا المفهوم يعنى أن هناك مواصفات لا بد أن تتوفر فى الفرد حتى يستطيع الحصول على حياة جيدة، وهى التى تقوم على التعليم / الصحة / الدخل، وهى الجوانب التى تضمنها تعريف التنمية البشرية التى تقول أن التنمية هي؛ " تطوير وتنمية العنصر البشرى بما يؤدي إلى توسيع فرص ومجالات الاختيار أمامه فى شفافية وحرية وديمقراطية " بما يؤدي إلى تحسين نوعية أو جودة حياة البشر.

ومن ثم أصبح قياس فقر القدرات يعتمد على ثلاث مؤشرات أساسية هي:

١ - مؤشر غذائى صحى = نسبة ناقصى الوزن من الأطفال دون سن الخامسة. (٨.٨%)^(١)

٢ - مؤشر صحى إنجابى = نسبة حالات الولادة دون أشرف صحى. (٤٣.٥%)

٣ - مؤشر تعليمى معرفى = نسبة الأمية بين الإناث. (٥٥.٨%)

ويتم جمع هذه المؤشرات وقسمتها على ثلاث ويقاس هذا المتوسط فقر القدرة وكلما كان منخفضاً كان فقر القدرة أقل.

$$\text{وبالتالى} = \frac{٥٥.٨ + ٤٣.٥ + ٨.٨}{٣} = \frac{١٠٨.١}{٣} = ٣٦.٠$$

وهى فقر القدرة فى مصر وفقاً لبيانات عام ٢٠٠١ - جدول (١).

(١) بيانات تقرير التنمية البشرية - مصر ٢٠٠٣ - معهد التخطيط القومى.

كما أن هناك تعريفاً للفقير مبنى على مقدار الاحتياجات من السعرات الحرارية من عدة مصادر غذائية (نحو ٢٥٠٠ سعر حرارى يومياً كحد أدنى). وقد رُبط خط الفقر فى عام ١٩٩٦/٩٥ بنحو ٥٩٤ جنيهاً للفرد، ونحو ٣١٤٨ للأسرة سنوياً - والأقل من ذلك يعد تحت خط الفقر.

وهناك خط الفقر المبنى على أساس تكلفة الحاجات الأساسية (كحد أدنى للأنفاق الاستهلاكية) فقد قدر لنفس العام (١٩٩٦/٩٥) بنحو ٤١٦٨ جنيهاً للأسرة، ٧٨٦ جنيهاً للفرد سنوياً. وهما مقياسان تقريبيان - السعرات الحرارية والإنفاق الاستهلاكي - ورغم ذلك يمكن استخدامهما كمؤشرات لحالة المجتمعات.

جدول (١): فقر القدرات (*)

(%)

البيان	ناقصو الوزن	ولادات فى غير حضور طبي مؤهل	إناث لم يتلقين تعليماً	الفقراء فى القدرات	الفقراء فى الدخل
مصر	٨.٨	٤٣.٥	٥٥.٨	٣٦.٠	٢٠.١
حضر	٦.٩	٢٦	٣٨.٥	٢٣.٨	١٨.٤
ريف	٩.٩	٥٤.٤	٧٢.٣	٤٥.٥	٢١.٤

المصدر: تقرير التنمية البشرية - مصر ٢٠٠٣ - معهد التخطيط القومى.

إلا أن هناك مقياس أكثر شمولاً لحالة الفقر فى المجتمعات وهو ما يطلق عليه دليل الحرمان^(١). ويقدر كالتالى:

(*) فقر القدرات عبارة عن متوسط (ناقصو الوزن + ولادات فى غير حضور طبي مؤهل + إناث لم يتلقين تعليماً) .

(١) راجع دكتور ابراهيم محرم - تقارير التنمية البشرية للمحافظات - وزارة التنمية المحلية - ٢٠٠٥.

- ١- توقع الوفاة قبل سن ٦٠ سنة.
- ٢- معدل الأمية للبالغين (+١٥).
- ٣- معدل البطالة.
- ٤- نسبة السكان تحت خط الفقر.
- ٥- فجوة مستوى المعيشة: ويتم قياسها من خلال المعادلة:-
 - أ- نسبة السكان المحرومين من مياه شرب نقية.
 - ب- نسبة السكان المحرومين من صرف صحي محسن.
 - ج- نسبة الأطفال دون الوزن الطبيعي فى سن ٥ سنوات.
 - د- نسبة الأطفال المحرومين من الالتحاق بالتعليم الابتدائى.

$$\text{فجوة مستوى المعيشة} = \frac{\text{أ} + \text{ب} + \text{ج} + \text{د}}{\text{٤}}$$

$$\text{ومن ثم دليل الحرمان} = \frac{\text{٥} + \text{٤} + \text{٣} + \text{٢} + \text{١}}{\text{٥}}$$

كما يتضح من جدول (٢)

دليل الحرمان

القيمة %	المؤشر
٩.٥	توقع الوفاة قبل سن ٦٠ سنة ^(*)
٣٤.٤	معدل الأمية للبالغين (+١٥)
٩	معدل البطالة
٢٠.١	نسبة السكان تحت خط الفقر

(*) تقدير بناء على بيانات تقارير التنمية البشرية فى المحافظات.

المؤشر	القيمة %
فجوة مستوى المعيشة:	
نسبة السكان المحرومين من مياه شرب نقية	٨.٧
نسبة السكان المحرومين من صرف صحي محسن	٦.٤
نسبة الأطفال دون الوزن الطبيعي في سن ٥ سنوات	١٥.٤
نسبة الأطفال المحرومين من الالتحاق بالتعليم الابتدائي	١٠.٣

المصدر: تقارير التنمية البشرية - ٢٠٠٣، ٢٠٠٤.

$$\text{فجوة مستوى المعيشة} = \frac{٨.٧ + ٦.٤ + ١٥.٤ + ١٠.٣}{٤} = \frac{٤٠.٨}{٤} = ١٠.٢$$

$$\text{دليل الحرمان} = \frac{٩.٥ + ٣٤.٤ + ٩ + ٢٠.١ + ٠.٢}{٥} = \frac{٦٦.٢}{٥} = ١٣.٢٤$$

ويقدر عدد الفقراء في المجتمع بنحو ١٣.١٥ مليون نسمة^(١)، منهم فقراء مدفعون ٣.٨٣ مليون نسمة (عام ٢٠٠١)، ذلك بناء على تعاريف الأمم المتحدة التي تشير إلى أن من يحصل على دولارين فأقل مقيماً بالقوة الشرائية المعادلة هو من الفقراء، أما من يحصل على دولار فأقل فهو من الفقراء المدفعين.

ومشكلة التنمية الأكبر هي هؤلاء الفقراء المدفعون، حيث لا يستطيعون الاستفادة من أي أنشطة موجهة للفقراء، مثل تعليم الأطفال/ مياه الشرب/ الصرف الصحي/ المشروعات الصغيرة... وغيرها، لأن هذه الخدمات والأنشطة لها تكاليف لا يستطيعها الفقراء المدفعون نظراً للتدني الشديد لدخولهم، كما أن بعض من هذه المشروعات تقوم على الطلب - أي لا بد أن يطلبها الناس - وهو ما يثير العديد من العقبات في وجه الفقراء المدفعين.

(١) معهد التخطيط القومي - تقرير التنمية البشرية - مصر ٢٠٠٣.

كما أن الفقراء المدفوعون هم أولئك الذين لا منفذ لهم سوى إلى فرص الكسب غير النظامية، أو إلى أعمال عرضيه ومؤقتة، وغير منتج، وطفيلية، تعيق حركة المجتمع أكثر مما تؤدي إليه من دخل لهؤلاء الفقراء.

ولعل من ضمن أهم أسباب الفقر في المجتمعات النامية هو تدنى حالة المرأة - من كل النواحي وازدياد فقرها - جانب من هذا التدنى يرجع إلى التقاليد المتوارثة في تلك المجتمعات، وجانب يرجع إلى فقر تلك المجتمعات، وجانب مهم يرجع إلى التحيز للرجال دون المرأة، ويظهر هذا التحيز في: مستويات الأجور الأعلى للرجال من النساء، تفضيل تشغيل الرجال عن البنات، كما أن المشروعات الصغيرة تفضل توفير الائتمان للرجال. كما أن معدلات تسرب النساء من التعليم أعلى من معدلات الأولاد.

ورغم الجهود المستمرة في المجتمع لمحاربة الفقر، فإن ظاهرة انتشار الفقر وأعداد الفقراء في تزايد وكذلك المناطق العشوائية تؤدي إلى انتشار ظاهرة الفقر في المجتمع حيث أنها مأوى من لا مأوى لهم من المهاجرين من الريف إلى الحضر.

ويقدر عدد سكان الأحياء الفقيرة في القاهرة على سبيل المثال بنحو ٥٠% من سكان العاصمة، وهذه الأحياء هي: حلوان - المطرية - لبساتين - حدائق القبة - الزيتون - عين شمس - الزاوية الحمراء.

بالإضافة إلى المناطق العشوائية حول بعض الأحياء مثل دار السلام - منشية ناصر - الدويقه - عزبة الهجانة وعدد من المسميات الأخرى...

ولمكافحة الفقر لابد من وجود استراتيجية واضحة لذلك، وقد أكدت المنظمات الدولية أن أي استراتيجية لمكافحة الفقر لابد أن تتضمن العناصر التالية:

- الاستقرار الاقتصادي الكلي.
- معدل متسارع للنمو الاقتصادي.
- توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للفقراء.

- برنامج شامل للتحويلات وشبكات الأمان الاجتماعي.
- وما سبق يدخل ضمن بنود توفير الحرية في المجتمع والتي في ظلها يمكن معالجة حالة الفقراء. وفي هذا المجال يركز البنك الدولي على:
- الاستخدام المنتج للعمل باعتباره أكثر أصول الفقراء وفرة (بخلق مزيد من فرص العمل).
- توفير الخدمات الاجتماعية (الرعاية الصحية الأولية - تنظيم الأسرة - التغذية - التعليم) بحيث تصبح في متناول قدره الفئات الفقيرة في المجتمع - ولا تحرم منها بسبب فقرها - وإلا سبترتب على ذلك زيادة أعداد الفقراء في المجتمع.
- ومن ثم فإنه يمكن القول أن النمو الاقتصادي الجيد من منظور التنمية البشرية ومكافحة الفقر هو ذلك النمو الذي يحقق الآتي:-
- يولد توظيفاً كاملاً، وأماناً للناس في معاشهم (من أمثلة ذلك الأمان هو استقرار أسعار السلع الاستهلاكية وعدم زيادتها في قفزات متتالية مفاجئة للناس مما يشعرهم بعدم الأمان).
- ينمي حرية الناس بديمقراطية، ويدعم وجودهم وفعاليتهم.
- يوزع المكاسب بالعدل (عدالة التوزيع).
- يدعم الترابط والتعاون الاجتماعي.
- يؤمن تواصل التنمية البشرية في المستقبل، حيث أن البشر هم اللذين يحققون التنمية ويستفيدوا من عوائدها حالياً ومستقبلاً، ومن ثم يجب المحافظة على حق الأجيال القادمة في موارد الثروة القابلة للنفاد (النفط - الغاز الطبيعي - المياه الجوفية - الثروات المعدنية) وهذا ما يحقق تواصل التنمية.

الفصل الثاني

التنمية والمشاركة

المفهوم :

"التنمية" كلمه لها أكثر من مفهوم، حيث تثير العديد من التعاريف والطروحات التي تتعدد بتعدد الزوايا التي ينظر منها إلى الكلمة ذاتها.

فهناك من يرى أن التنمية - ببساطة شديدة - هي الانتقال من حال إلى حال أفضل، أو انتقال المجتمع من وضعه الحالي إلى وضع أفضل - بكل المقاييس وخلال فترة زمنية معينه يحددها المجتمع فيما يطلق عليه خطة التنمية.

وقد ينظر إلى التنمية من زوايا اقتصادية أو زوايا اجتماعية أو غير ذلك من الزوايا المتعددة التي ينظر منها إلى التنمية، ولكن عندما تتضمن التنمية كافة الزوايا السابقة (اقتصادية/ اجتماعية/ ثقافية/ سياسية---) في هذه الحالة تعد التنمية شاملة.

وقد تطور مفهوم التنمية عبر العقود السابقة، حيث كان يركز على أهمية التراكم الرأسمالي في عمليات النمو الاقتصادي وتحقيق فائض في قطاع الزراعة، يمكن من تنمية القطاعات الأخرى.

كما أن إدخال مفهوم البيئة في التنمية أضاف معنى استدامة التنمية، أي "استمرارية عملية التنمية خلال الزمن" وأخذ مصالح الأجيال المتعاقبة في الاعتبار والحفاظ على البيئة.

والتطور في مفهوم التنمية عبر الزمن جاء من الانتقال من المفهوم التقليدي وهو "الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية"، إلى المفهوم المعدل للتنمية وهو "الاستخدام

الأمثل للموارد سواء المتاحة لدى أو المتاحة لدى الغير"، إلى "التنمية البشرية"، إلى "تنمية نوعية الحياة، حيث انتقل المفهوم أو ضم المفهوم "تحسين نوعية حياة البشر" Development Human Quality

ويعنى ذلك التحسن فى مختلف نواحي الحياة أى رفع مستوى العنصر البشرى بما يؤدى إلى توسيع فرص ومجالات الاختيار أمام العنصر البشرى فى حرية وديمقراطية، ومن ثم فإن هذا التعريف يتضمن عدد من العناصر هى:

- الاهتمام بتنمية العنصر البشرى.
- إتاحة وتوسيع فرص و مجالات الاختيار أمام العنصر البشرى.
- سيادة الشفافية والحرية والديمقراطية أمام العنصر البشرى (فى المجتمع).

والمقصود بتنمية العنصر البشرى كل ما يتصل بذلك، سواء بطريقة مباشرة كالتعليم والصحة والغذاء أو بطريقة غير مباشرة كالبنية الأساسية (المياه والصرف الصحي...، وغير ذلك من جوانب تؤثر فى تنمية العنصر البشرى، حيث أتضح انه هو العامل الحاسم فى عملية التنمية.

والمقصود بتوسيع فرص ومجالات الاختيار، أن هناك جانبين لابد من العمل من خلالها لتحقيق التنمية. الجانب الأول وهو جانب العرض للعنصر البشرى أى إعداد المتاح فى المجتمع من القوى البشرية (قوة العمل) أعداداً جيداً مناسباً لاحتياجات سوق العمل (من حيث التعليم والتدريب).

أما الجانب الثانى وهو جانب الطلب، ومن اللازم أن تعمل كافة وحدات المجتمع عامه وخاصة فى إتاحة المزيد من فرص العمل أمام العنصر البشرى.

ونعنى بالشفافية والحرية والديمقراطية، أن نجاح عملية الاختيار وضمانها - بل كل جوانب عملية التنمية فى المجتمع مرتبطة إلى حد بعيد بسيادة الديمقراطية. مثلاً فإن عملية ضمان عدالة فرص الاختيار لا يمكن أن تتم إلا فى وجود الشفافية والديمقراطية.

الديمقراطية لها جوانب عديدة ومتعددة وليس فقط مجرد أحزاب وصناديق انتخاب، ولكن أول سلمها هو تداول السلطة على كافة المستويات.

وعلى هذا الأساس تقوم التنمية فى المجتمع، لدرجة أن بعض الأدبيات أصبحت تقصر مفهوم التنمية على أنه إتاحة الديمقراطية فى المجتمع ومن ثم سوف تحقق الديمقراطية باقى الجوانب المادية للتنمية.

ومن الواضح أن المجتمعات والدول التى تعاني من غياب الديمقراطية وهى فى نفس الوقت التى تتصف بالتخلف وكلما تدنت حالة الديمقراطية فى المجتمع ازداد المجتمع تخلفاً، وأصبح العكس لا يقوم أو لا يصح بمعنى أنه لا تنمية بدون ديمقراطية، أو لن تتحقق التنمية بمعناها الصحيح فى غياب الديمقراطية، وأى مجهودات تنموية تبذل فى هذا الصدد هى نوع من الحرث فى البحر، ولم ولن تحقق التنمية. ونظره إلى عالمنا العربى تؤكد ذلك.

أين هذه الدول من التنمية؟

بل ويسبق ذلك السؤال

أين هذه الدول من الديمقراطية التى تحقق التنمية؟

الإجابة واضحة ومعرفة.

ذلك لأن التنمية عملية مجتمعية جماعية، لا يقوم بها فرد أو مجموعة أفراد أو جهة أو الدولة بمفردهم، ولكن تتم بمشاركة وتعاضد الجميع أفراداً ومنظمات وجمعيات بالإضافة إلى الدولة.

ومن ثم فلا بد من تلاقى آراء الناس جميعاً بطريقة ديمقراطية لتحقيق التنمية واتجاهاتها وأولويتها ثم الاستفادة من عوائدها بعدالة مطلقة لجميع أعضاء المجتمع.

بعض مظاهر تدنى التنمية فى مصر

يعتمد الاقتصاد المصرى بصورة أساسية على أربعة مصادر للدخل تتمثل فى: السياحة وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج، وعائدات كل من قناة السويس

والبتترول. وجميع تلك المصادر غير ثابتة بل ومتقلبة، وبعضها شديد التقلب مثل السياحة، هذا بالإضافة إلى الصادرات السلعية.

وقد شهد النمو الاقتصادي انحسار كبير في آخر خمس سنوات، حيث تراجع من نحو ٥% سنويا في العقدين السابقين إلى نحو يتراوح بين ٢.٩% - ٢.١% سنويا. وقد قلل من هذا الأثر انخفاض معدل التضخم.

ولا تزال مصر تعاني من مشكلة التضخم السكاني، رغم انخفاض معدل نمو السكان إلى نحو ٢.٠٠% إلا أن المشكلة مازالت تعيق وتدني من آثار عملية التنمية، كذلك ارتفاع الفئة العمرية الشابة إلى نحو ٤٠% من السكان أدى إلى ارتفاع نسبة الإعاقة ومن ثم انخفاض مستوى المعيشة.

كما أن الأمية المنتشرة بين السكان البالغين بمعدل يصل إلى نحو ٤٠%، وفي النساء تصل لنحو ٦٠% في المتوسط وتزداد معدلات الأمية في الريف عن الحضر بنسب مرتفعة، وتعد من ضمن أهم مسببات تدني التنمية.

وتعد البطالة والتي تصل إلى ما يقارب ٩% وفقاً للتقديرات الرسمية من ضمن معوقات التنمية، والتي تتطلب خلق عدد من فرص العمل يصل إلى نحو يزيد عن ٦٠٠.٠٠٠ فرصة عمل سنويا لاستيعاب المنضمين الجدد إلى قوة العمل وهذا خارج عن قدره الاقتصاد القومي.

كما أن ظاهرة الفقر والتي أشار إليها البنك الدولي بأن نحو ٢٣% من السكان يعيشون تحت خط الفقر، وتدني المستويات الصحية وانتشار الأمراض كل هذه المظاهر مترابطة وترجع إلى تدني حاله التنمية وهي سبب ونتيجة في نفس الوقت.

ومما يزيد من حده ظاهرة تدني التنمية التفاوتات أو الفجوات الموجودة في المجتمع، فهناك التفاوت بين الريف والحضر، والتفاوت الثاني بين المناطق الحضرية وبعضها (الحضر المركزي/ حضر الوجه البحري/ حضر الوجه القبلي). والتفاوت

الثالث هو التفاوت بين المناطق الريفية وبعضها (ريف الوجه البحري/ ريف الوجه القبلي).

والتفاوت الرابع - وهو من أهمها - هو التفاوت النوعى بين الذكور والإناث. ويوضح جميع تلك الجوانب تقرير التنمية البشرية (مصر ٢٠٠٣).

التباين فى بعض أهم المؤشرات التنموية بين محافظات الجمهورية

معدل وفيات الأمومة لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حتى ٢٠٠١	معدل البطالة (+١٥) ٢٠٠١	معدل القراءة والكتابة (+١٥)% ٢٠٠١	نسبة القيد بالتعليم الأساسى والثانوى (%) ٢٠٠١/٢٠٠٠	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بالجنيه ٢٠٠١/٢٠٠٠	دليل التنمية البشرية ٢٠٠١	
٤٢.٢	٧.٣	٨١.١	٩٠.٢	١٠١٦٧.٧	٠.٧٥٢	القاهرة
٥٨.٨	١١.٦	٦٧.٤	٨٩.٢	٤٣٧٣.٦	٠.٦٧٧	الدقهلية
٣٠.٣	٧.٥	٦٨.٨	٨٣.٤	٥٣٩١.٨	٠.٦٩٠	القليوبية
٤٢.٥	٨.٥	٤٧.٧	٧٤.٥	٣٦١٢.٨	٠.٥٩٩	الفيوم
٣٦.٢	١١.٢	٥٢.٠	٨٦.٨	٣٠٠٨.٨	٠.٦١٦	أسيوط
٥١.٣	٩.٦	٤٩.٥	٧٩.٨	٣٢٧٨.١	٠.٦٠٩	سوهاج
٩٦.٩	١٤.٩	٧٠.٢	٩٤.٥	٤٧٨٠.٦	٠.٦٩١	أسوان
٦٠.٧	٩.٠	٦٥.٦	٨٦.٠	٥٥٣٧.٦	٠.٦٨٠	الجمهورية

المصدر: معهد التخطيط القومى، البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة "تقرير التنمية البشرية - مصر ٢٠٠٣".

ومما يودى أيضاً إلى تدنى حالة التنمية فى مصر هو ضعف (أو انعدام) القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى. والتي تقوم على مجموعة من العوامل منها العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، الديموجرافية، بالإضافة إلى العوامل السياسية.

وربما تأتي العوامل السياسية فى مقدمة العوامل اللازمة لبناء القدرة التنافسية، لماذا؟ لأن هناك عديد من الدول التى تعانى من النقص والقصور فى العوامل الثلاث السابقة ولكن عن طريق العوامل السياسية استطاعت أن تبنى قدره تنافسية فائقة.

وهذه العوامل السياسية تضم الديمقراطية، والاستقرار (سياسي/ اقتصادي/ اجتماعي)، والمؤسسات السياسية الفاعلة، والعلاقات الدولية.

ومن ثم يتضح دور وأهمية الديمقراطية كمحور لعملية التنمية ككل. وهنا نود ن تشير بإيجاز وفى لمحة سريعة إلى أن إخفاق التنمية فى العالم النامى يرجع إلى غياب الديمقراطية.

حيث أن الدول النامية ومن ضمنها مصر والمجموعة العربية والإسلامية تقل وتتضاءل وقد تغيب عن بعضها الممارسة الديمقراطية. وبالتالي تتدنى حالة التنمية فى تلك الدول.

كما أن تبدل أسس التنمية أدت إلى تباطؤ حركة النمو فى الاقتصاد القومى. فقد تغيرت تلك الأسس منذ نهاية عقد السبعينيات وبداية عقد الثمانينيات، فحيث كان الهدف هو تعظيم الناتج المحلى الإجمالى تبدل ذلك إلى هدف تحقيق تنمية مستدامة متواصلة. وكذلك تبدل هدف التصنيع عن طريق الإحلال محل الواردات إلى أن أصبح التصدير هو المحرك للنمو.

وكان التغير الأكبر فى دور القطاع العام من قيادة التنمية، إلى أن القطاع غير الحكومى (والخاص) يقوم بالدور الأكبر فى عملية التنمية. كذلك من التخطيط الشامل المركزى إلى اقتصاد السوق الحر.

والانتقال من مفهوم أن الاستثمار المادى هو العنصر الأساسى للنمو إلى أن أصبح الاستثمار البشرى ودوره هو أساس عملية التنمية.

وقد جاءت أهداف خطة التنمية ٢٠٠٧/٢٠٠٢ لتعالج جوانب التدنى السابق الإشارة إلى بعضها وهذه الأهداف تشمل، تحسين نوعية الحياة ومستوى المعيشة، وزيادة فرص التشغيل وخفض معدل البطالة، والحد من الفقر وتوفير التأمين الاجتماعى للأسر الفقيرة، وزيادة معدلات النمو الاقتصادى، وزيادة مشاركة المرأة فى عملية التنمية، وتحسين الموارد البشرية والحفاظ على البيئة. ولم يرد بها شيء عن أحوال الديمقراطية التى هى أحوج ما يكون إلى التنمية.

التنمية/المشاركة/الديمقراطية:

والمشاركة الحقيقية فى التنمية لا تقوم إلا فى مناخ ديمقراطى وهى وسيلة لدمج أو إدخال الأفراد فى العمليات والإجراءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تؤثر مباشرة على حياتهم وتجعلهم يقومون بدورهم ومسئولياتهم تجاه المشاركة فى التنمية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وبالتالي فإن المستهدف لتحقيق ذلك هو تمكين الناس من الوصول إلى صنع قراراتهم بأنفسهم.

ومشاركة أفراد المجتمع فى التنمية تخطيطاً وتنفيذاً وتقييماً، مع الاستفادة من عوائد التنمية وتحمل الأعباء، يبنى الديمقراطية فى المجتمع، والمشاركة الديمقراطية فى التنمية تعتمد فى الأساس على فرص متكافئة تتاح أمام الجميع دون تمييز أو تفرقة وبالتالي توفى بشرط الشفافية ومجالات الاختيار، ومن خلال الجهد والعمل تظهر التمايزات المقبولة بين الأفراد. ومن غير المستطاع إنكار الجهود الحكومية فى التنمية، حيث أنها لازمه حتى تتحقق المشاركة، مع الأخذ فى الاعتبار أنها جهود مساعده ومكمله للتنمية بالمشاركة التى يقوم بها المواطنون أنفسهم.

والشراكة فى التنمية Partnership تعنى حق جميع الأطراف فى المشاركة فى صنع القرار وتحديد الأدوار والمسئوليات والالتزام بما يسفر عنه الاتفاق التشاركى، وعلاقات متبادلة تتوفر فيها درجة من التكافى بين جميع الأطراف.

وتشكل الشراكة لتحقيق أهداف معينة أو مجابهة قضية معينة، مثل قضية التنمية، أو أحداث تغييرات معينة في المجتمع، أو في الاتجاهات والقيم التي لا يستطيع فرد أو جهة بمفردها تحقيقها.

وتقوم الشراكة على بناء خلفيه مشتركة مع وضع أسس الاتفاق أو الاستمرارية، ثم التعرف على القضايا والمشكلات والفرص المتاحة والمتوقعة وتحديد الأهداف المشتركة مع ترتيب الأولويات، وتجميع الموارد. ويلزم اتفاق الشركاء على مبدأ المنفعة لجميع الأطراف بدلاً من السعي لمنافع فردية وذلك عن طريق العمل الجماعي وبأسلوب ديمقراطي، وذلك يؤدي إلى زيادة الخيارات والوعي العام بما يساعد على خلق المساندة وتقليل المعارضة وتعميق الديمقراطية.

وهنا نود الإشارة إلى التفرقة القائمة بين مفهومى التنمية بالمشاركة، والمشاركة فى التنمية. فبالنسبة للمفهوم الأول أى التنمية بالمشاركة فإنه يعنى أن التنمية لاتقوم إلا من خلال مشاركة كافة مؤسسات المجتمع وأفراده مع الدولة لتحقيق التنمية بشموليتها واستدامتها وعدالتها.

والمفهوم الثانى - أى المشاركة فى التنمية، وهو مفهوم قاصراً حيث يعنى أن التنمية تقوم وندعوا للمشاركة فيها - بمعنى أن تضطلع جهة ما (الدولة مثلاً) بعملية التنمية، والمواطنين مدعوون للمشاركة فيها.

وربما ينطبق هذا المفهوم على النظم الشمولية فى الماضى، الذى كانت فيه الدولة تقوم بكل شيء وهى المسئولة عن كل شيء، وقد اندثر هذا المفهوم وأصبح مفهوم التنمية بالمشاركة هو الذى يسود الفكر التنموى حالياً.

التنمية بالمشاركة هى قاعدة التنمية فى القرن الحالى^(١):

استكمالاً لما سبق الإشارة إليه، فإن زيادة المشاركة الايجابية من قبل أبناء المجتمع اتساعاً وعمقاً فى تخطيط وتنفيذ وتقويم عملية التنمية ذاتها يجب أن يكون

(١) معهد التخطيط القومى - تقرير التنمية البشرية - مصر ٢٠٠٣

هو المقياس الجوهرى والضرورى لمدى نجاح البرامج التنموية فى تحقيق أهدافها، وليس فقط المقاييس المادية، والمضمون الحقيقى للتنمية هو بث وتقوية الشعور بالمسئولية الفردية والجماعية والمجتمعية عن تنمية المجتمع عامة، والمجتمع المحلى خاصة، وتدعيم الشعور بالممارسة الفعلية لهذه المسئولية، ولا بد أن تكون التنمية متكاملة تغطى بشمول واتساق كافة مناشط الحياة وينخرط فى جهودها كافة المواطنين والمنظمات الحكومية والشعبية، كما أنه من الضرورى أن تكون التنمية محلية تعتمد على لامركزية القرار .

والهدف الاستراتيجى للتنمية بالمشاركة هو الارتفاع المستمر فى مستويات نوعية الحياة، وتوسيع الخيارات أمام الناس والارتقاء المتوالى بمستويات طموحاتهم وتطلعاتهم ومشاركتهم الفعالة فى تقرير شئون مجتمعهم، وذلك يتأتى عن طريق إطلاق حركة وقوى النمو الذاتى داخل المجتمع بما يحقق التقدم والنمو المستمر والمتواصل لهذا المجتمع، وتنمية الموارد المادية للمجتمع بإدخال التكنولوجيات المناسبة والحفاظ على البيئة وصيانة الموارد، وتنمية الموارد البشرية، وتنمية الجوانب التنظيمية والمؤسسية، وبما يؤدى إلى تنظيم المشاركة الشعبية الواسعة فى إحداث التنمية وعدالة توزيع أعبائها وعوائدها.

المجتمع المدنى والمشاركة فى التنمية :

المجتمع المدنى شكل من أشكال الحياة الاجتماعية يربط الأفراد بالدولة، يضم مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة غير الحكومية، كالأحزاب السياسية، والنقابات العمالية، والروابط المهنية، وقد يتسع ليشمل منظمات القطاع الخاص. كما يشمل المنظمات غير الحكومية، وهى التى تعنى بتوفير الخدمات والسلع التى تتطلبها المصلحة العامة، وهى منظمات غير تجارية لا تستهدف الربح تعمل على أساس النشاط الطوعى والعمل المأجور فى آن واحد.

وهذه الجهات والمنظمات تشارك في صنع التنمية على كافة المستويات، والمحلى على وجه الخصوص، وذلك يتطلب التعمق في اللامركزية بآلياتها وسياساتها لاسيما في مجال صنع القرار، وتخصيص وإدارة الموارد، وبناء القدرات البشرية. وكما يؤدي إلى اختلاف المشاركة - نوعاً وأداءً - وفقاً للجهات الفاعلة التي تشارك في الحياة العامة. على أن تتوزع الأهداف والأدوار ولا تتقاطع بين القطاع الحكومي ومنظماته، والقطاع الأهلي، والقطاع الخاص.

الجمعيات الأهلية جزء من المجتمع المدني ودورها أساسى فى عملية التنمية:

المجتمع المدني، مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة والمؤسسات التي تتفاعل بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها مع الالتزام بقيم المجتمع وحرية الاختيار، وضمن هذا المجتمع تأتي الجمعيات الأهلية وهي المسجلة تحت قانون الجمعيات ٣٢ لسنة ١٩٦٤- ويطلق عليها البعض المنظمات غير الحكومية، وتمثل ٦١% من إجمالي عدد المنظمات والتنظيمات غير الحكومية.

الجمعيات الأهلية فى مصر:

ظهرت الجمعيات الأهلية فى مصر فى بداية القرن التاسع عشر (١٨٢١) استجابة لاحتياجات المجتمع. وتتكون فى معظمها من متطوعين من المجتمعات المحلية تجمع بينهم أهداف مشتركة. ومن ثم فهم جزء من منظمة مشهورة ومسجلة ومعترف بها فى المجتمع والدولة وتخضع لقانون الجمعيات وإشراف ومتابعة وزارة الشؤون الاجتماعية. وتتمتع الجمعيات الأهلية بنوع من حرية الحركة مما يمكنها من الاحتكاك والتواصل مع الجمعيات المحلية والإقليمية والدولية. وهي فى أنشطتها ليست بديلة للدولة أو منافسة لها ولكنها مكملة لجهود الدولة المخططة والمنظمة والتي تكون غير كافية. وتقوم على الاستقلال الذاتى ولا تعمل من أجل الربح ولا تتدخل فى السياسة ومن ثم تكون بمثابة صمام أمان وعامل استقرار للعمل.

وفى مصر يوجد نوعان من الجمعيات الأهلية، هى جمعيات الرعاية الاجتماعية (٧٤%)، وجمعيات تنمية المجتمع (٢٦%)، وتعمل فى كافة المجالات الاجتماعية، هذا عدا نوعيات أخرى كالجمعيات الدينية وجمعيات الدعوة، وجمعيات تنظيم الأسرة ولها أيضاً أنشطة اجتماعية.

(تطور أعداد الجمعيات الأهلية حسب نوع النشاط وتوزيعها ريف/حضر)

١٩٩٩/١٩٩٨			١٩٩٢/٩١	السنة نوع الجمعية
جملة	حضر	ريف		
١٠٨٥٠	٨٥٢٧	٢٣٢٣	١٠٠٤٨	جمعيات الرعاية الاجتماعية
٣٨٠٧	١١٢١	٢٦٨٦	٣٤٧٣	جمعيات تنمية المجتمع
١٤٦٥٧	٩٦٤٨	٥٠٠٩	١٣٥٢١	الإجمالي

والهيكل التنظيمى يشمل ثلاث مستويات، الأول هو الإتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية (مركزى ويضم ٣٠ عضواً)، الاتحادات الإقليمية (٢٦ إتحاداً) والاتحادات النوعية (١٠ اتحادات)، ثم الجمعيات والمؤسسات الأهلية. وأعداد الجمعيات فى تزايد مستمر، وتوسعت وتنوعت أنشطتها، وتحول بعضها من جمعيات خيرية إلى جمعيات تنموية، إلى جمعيات منتجة، وعملت على توفير الخدمات الصحية والتعليمية، وبعضها مدر للدخل.

وفى الدول المتقدمة تقوم الجمعيات الأهلية بالعبء الأساسى أو الدور الرئيسى فى عملية التنمية فى مجتمعاتها سواء فى النواحي الاقتصادية أو الاجتماعية وتصبح الدولة مشاركته لتلك المنظمات لتحقيق وتفعيل ومراقبة عملية التنمية.

الدولة كشريك للجمعيات الأهلية فى التنمية:

توجد علاقة تعاون رقابى بين وزارة الشؤون الاجتماعية محددة بقانون الجمعيات الأهلية ٣٢ لعام ١٩٦٤ باعتبارها الجهة الإدارية المشرفة على الجمعيات وكذلك نص

عليها القانون الجديد ٨٤ لسنة ٢٠٠٢. والتعامل مع القانون تتم بطريقة وظيفية، ورغم ذلك فإن العلاقة تتراوح ما بين التعاون والمنافسة. ولكن التغييرات العالمية والمحلية تفرض اعتبار الجمعيات الأهلية عنصر أساسى وفعالاً لاستدامة التنمية الشاملة. ولكن البعض مازال يعتبر أن مسألة التنمية هي مسئولية الحكومة وحدها فى حين أنها لازمة ومكاملة لجهود الحكومة على المستوى المحلى.

ويجابه تلك المشاركة عديد من المعوقات منها عدم توفير الممارسة الديمقراطية، مع عدم تمثيل بعض الجمعيات للمجتمع المحلى، وغياب الهيكل الإدارى والبناء المؤسسى المناسب للجمعية، مع وجود الصراعات داخل الجمعية. مع غياب آلية التنسيق وتنظيم العمل بين الجمعيات والهيئات الحكومية.

توزيع الجمعيات وفقاً لميادين العمل عام (١٩٩٩)

مجالات العمل	العدد	%
رعاية الطفولة والأمومة	٨٦٨	٥.٩
رعاية الأسرة	٨٥١	٥.٨
المساعدات الاجتماعية	٤٥٩١	٣١.٤
رعاية الشيوخ	٥٦	٠.٠٤
رعاية الفئات الخاصة والمعوقين	٢١٢	١.٥
الخدمات الثقافية والعلمية والدينية	٤٢٦٥	٢٩.٢
تنمية المجتمعات المحلية	٣٤٣٧	٢٢.٥
التنظيم والإدارة	٢٢	٠.٠٢
رعاية المسجونين	٢١	٠.٠٢
تنظيم الأسرة	٨١	٠.٠٦
الصدقة بين ج.م.ع والشعوب الصديقة	٤١	٠.٠٣
النشاط الأدبي	٢٥	٠.٠٢

مجالات العمل	العدد	%
الدفاع الاجتماعى	٢٦	٠.٠٢
أرباب المعاشات	٢	٠.٠١
حماية البيئة والحفاظ عليها	٥٣	٠.٠٤
التنمية الاقتصادية للأسرة وتنمية الدخل	٣	٠.٠١
حماية المستهلك	٤٦	٠.٠٣
أخرى	٥٧	%٠.٠
الإجمالى	١٤٦٥٧	١٠٠

المصدر: وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية، ورقة عمل مقدمة عام ١٩٩٩ للمؤتمر السنوى العام للاتحاد العام للهيئات والمؤسسات الخاصة.

أنشطة الجمعيات الأهلية فى مصر:

وبصفة عامة تبين أن الجمعيات التطوعية (الأهلية) تأتى فى مقدمة القنوات المفضلة للعمل التطوعى، يليها الجهود الفردى، ثم الأحزاب السياسية، ومن الجمعيات الأهلية تأتى الأسر المنتجة، ثم الجمعيات الخيرية، ثم الجمعيات ذات الطابع الوظيفى (الجمعيات الاستهلاكية، والإسكان والنقل)، ثم تنظيم الأسرة، ثم الجمعيات ذات الطابع الدينى، ثم جمعيات الدفاع الاجتماعى (برعاية الشباب، ومكافحة الإدمان)، ثم الاتحادات الأهلية، وأخيراً الجمعيات الثقافية.

" تفضيلات المواطنين للعمل التطوعى "

الجمعية	نسبة المفضلين
جمعيات تنمية المجتمع	٢٢%
الأسر المنتجة	١٥%
الجمعيات الخيرية	١٤%

نسبة المفضلين	الجمعية
١٢%	الجمعيات ذات الطابع الوظيفي (الجمعيات الاستهلاكية، الإسكان، النقل)
١٠%	جمعيات تنظيم الأسرة
٩%	الجمعيات ذات الطابع الديني
٨%	جمعيات الدفاع الاجتماعي (رعاية الشباب ومكافحة الإدمان)
٦%	الاتحادات الأهلية
٤%	الجمعيات الثقافية
١٠٠%	الإجمالي

النقابات العمالية من منظمات المجتمع المدني ولها دورها التنموي:

النقابة جماعة (تنظيم) تشكل لرعاية شئون مجموعة أو طائفة أو مهنة أو حرفه معينه، وهي تقوم بدور كبير في رعاية والنهوض بالقاعدة العمالية. وقد وصل عدد النقابات العمالية في مصر لنحو ٢٣ نقابة عامة تضم نحو ٤.٤ مليون عضو. وهناك قدر من الاستقلالية والديمقراطية للعمل النقابي.

النقابات المهنية:

كذلك هي من منظمات المجتمع المدني، إلا أن العضوية فيها إجبارية وشرط لمزاولة المهنة. وفي مصر نحو ١٩ نقابة مهنية تضم ٣.٩ مليون عضو عام ٢٠٠١. أكبرهم نقابة المهن التعليمية ثم الزراعية ثم التجارية وينسب ٢٨.٤%، ١٧.٧%، ١٦.٩% لكل على الترتيب من إجمالي العضوية النقابية.

وللنقابات ثلاث محاور لأنشطتها هو المحور الاجتماعى، ومحور الدفاع عن حقوق الأعضاء، والمحور القومى الذى يتمثل فى رأى النقابة فى وضع سياسة المهنة والتنسيق بين الدولة والنقابات المهنية والعمالية عند تنظيم المهنة وإصدار تشريعاتها.

الأحزاب ومنظمات حقوق الإنسان.. آليات تنمية ضمن منظمات

المجتمع المدنى:

تعد الأحزاب من ضمن أهم منظمات المجتمع المدنى.. فى المجتمعات الديمقراطية، لطابعها النيابى وتمثيلها للمصالح الاجتماعية المتعددة فى الإطار المؤسسى لذلك، وهى آلية الديمقراطية والمشاركة السياسية وتداول السلطة. وتداول السلطة هو المؤشر الرئيسى للديمقراطية، وهو أيضاً المقياس الديمقراطى على كافة المستويات التنظيمية فى المجتمع.

وللأحزاب السياسية أدوار أساسية فى التطور الاجتماعى، ويتأثر أداء الأحزاب فى هذا المجال بأمر عدة مثل نوعية القيادات الحزبية ومهاراتها، ومدى أتساع قاعدة الأحزاب السياسية وانتشارها فى المجتمع، ثم طبيعة علاقة تلك الأحزاب بالهيكل الحكومية القائمة، والتعددية الحزبية تساهم فى تشجيع العمل الاجتماعى الجماعى لتحقيق الأهداف التنموية والمشاركة للمجتمع.

وللعمل الحزبى فى مصر دلالات تؤثر عليه منذ بدايته حتى الآن وهذه الدلالات منها ما يتعلق بحرية تأسيس الأحزاب، وما يتعلق بوظائف الأحزاب ذاتها. ونستطيع القول أن الجانبان عليهما من القيود التى تحد من حريتهم وبالتالي من الديمقراطية المتاحة فى المجتمع.

ومن الدلالات ما يتعلق بوظائف وأسلوب عمل الأحزاب نفسها، وما شهدته الأحزاب من عثرات وسلبيات ترجع فى معظمها إلى البنيان الداخلى للأحزاب وقدرتها الذاتية على ممارسة الديمقراطية الأمر الذى انعكس سلبياً على نظره الرأى العام للحياة

الحزبية فى مجملها والمشاركة فيها. ويتضح ذلك فى انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٠، وتفضيل الناخبين للمستقلين، وضالة شعبية مرشحي الأحزاب عموماً.

ومما أدى إلى تدنى قيمة المشاركة الشعبية فى العمل الحزبى هو تحول الكثير من المستقلين الفائزين فى الانتخابات إلى عضوية الحزب الحاكم، ويعد ذلك نوعاً من خرق العقد الذى كان بين الناخبين والمرشحين والذى بمقتضاه وصلوا إلى مقاعد البرلمان.

ومن جانب آخر، فإن شبكة القيود الموضوعية على العمل الحزبى فى مصر وحرية حركة الأحزاب، والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الصادر بشأن تنظيم الأحزاب السياسية قد فرض العديد من هذه القيود والمعوقات، ولم يكف القانون بهذه القيود بل أشترط موافقة لجنة الأحزاب - وهى لجنة يغلب عليها الطابع الحكومى -، كما أشترط وجود نصف المؤسسين على الأقل من العمال والفلاحين. ومن ثم أصبحت التعددية الحزبية شكلية أو ديكورية لاستكمال الصورة الديمقراطية ليس أكثر. ومثال ذلك المادة (٤) من الدستور "يشترط عدم تعارض مبادئ الحزب وأهدافه أو برامجه مع مبادئ الشريعة الإسلامية ومبادئ ثورتى ٢٣ يوليو، ١٥ مايو، وأن يلتزم الحزب بالحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى، والنظام الاشتراكى الديمقراطى، والمكاسب الاشتراكية".

تعد الأحزاب من أهم مؤسسات المجتمع المدنى المسؤولة عن الوضع الراهن والمدنى لمستويات المشاركة فى التنمية المحلية والقومية، أو من حيث القدرات المتاحة والممكنة للأحزاب مستقبلاً. ولهذا فإن الأحزاب السياسية مطالبة بإعادة النظر فى علاقتها بالتنمية عموماً، والتنمية المحلية خصوصاً، ودعم المشاركة الشعبية فى هذه التنمية على وجه التحديد، وهناك عدد من الأمور المطروحة على الأحزاب فى هذا المجال، أولها إعادة تعريف المواطن بالأحزاب، وثانيها تطوير وتطوير وسائل العمل الحزبى وفق الظروف المحلية.

كما أن الأحزاب لم تعطى العمل مع المنظمات الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدنى الأهمية الواجبة رغم أن هذه المؤسسات تعتبر البنية التحتية للتطور الديمقراطى، وما تقدمه للمواطنين والفئات الضعيفة من خدمات، كما أنها إطاراً مهماً للاتصالات الفعالة بالمواطنين. مع استكمال البناء التنظيمى القاعدى للأحزاب باعتباره أساسى للاتصال بالجمهور، على أن يتم ذلك بطريقة ديمقراطية، مع اقتراح الحلول لمشكلة تمويل الأحزاب.

وفى مجال المناخ الديمقراطى فإنه يلزم ضمان حرية تأسيس الأحزاب وفقاً للقوانين الحاكمة للتعددية السياسية. ومع امتداد الإشراف القضائى لكل مراحل العملية الانتخابية وما يتصل بها.

لا توجد علاقة حتمية بين الديمقراطية والتنمية، فهى ليست شرطاً لازماً لحدوث التنمية، لأن التنمية حدثت فى كثير من النظم غير الديمقراطية، إلا أنها كان محكوماً عليها بالفشل أو عدم الاستدامة كما حدث فى الأنظمة الفاشية والنازية والاتحاد السوفيتى بعد انهياره. ومن الملاحظ تاريخياً أن الأنظمة غير الديمقراطية توهم شعوبها بتحقيق تنمية ولكن هذا غير حقيقى، حيث لم يحقق أى نظام غير ديمقراطى أى قدر من التنمية بمفهومها الشامل المستدام.

أما التنمية بالمشاركة فأنها تعتبر جزء لا يتجزأ من الممارسات الديمقراطية فى إطار بناء اجتماعى سليم للدولة يتيح إمكانية وحرية المشاركة لكافة أفراد المجتمع.

وفى مصر انحصرت المشاركة فى التنمية فى تنفيذ الأوامر، والتأييد الجماهيرى للخطط والإنجازات الحكومية بلا مساهمة فعالة ولا مناقشة جادة ولا مسائله ولا اعتراض، وذلك خلال الفترة من بداية الخمسينيات حتى نهاية السبعينيات، وبدرجة أقل حتى الآن.

ونتيجة لذلك تخلى المجتمع بأفراده وفئاته وجماعاته عن حرية المشاركة الفعالة فى التنمية على المستوى القومى والمحلى طالما قام النظام بإشباع حاجاتهم. ومن ثم غلب الطابع البيروقراطى على العملية التنموية وأحكمت الدولة قبضتها على المجتمع المدنى بعد أن قضت على الطبقة المتوسطة، وحيدت المثقفين، واشترت بعضهم، وأخضعت تنظيمات النقابات العمالية والمهنية جميعاً للاتحاد العام لنقابات عمال مصر لسهولة السيطرة الحكومية والإدارية عليه. بل حلت مجالس إدارة عدد من النقابات المناوئة للسلطة ووضعت بعضها تحت الحراسة، وغيرت قانون الصحافة ثم عدلت عن ذلك. هذه بعض الجوانب المثبطة للديمقراطية حالياً فى المجتمع.

وتزداد أهمية الديمقراطية والمشاركة بالنظر إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (والأمنية) التى يمر بها المجتمع المصرى داخليا وخارجيا. والجهود والمجادلات المبذولة حالياً لأحداث تغيير يوحى (يوهم) بزيادة الديمقراطية والمشاركة لا يتناسب مع المتطلبات الداخلية والخارجية ولا مع النتائج المرجوة، وقد يحتاج هذا التغيير الضرورى والمطلوب وقتاً طويلاً أو يقصر بقدر الجهود المبذولة لتحقيقه، ولكنه من المؤكد انه سوف يحدث وينمط وشكل واتجاه غير ما هو حادث الآن وما هو مخطط لحدوثه مستقبلاً. ومن ثم فإنه يجب العمل على نشر وتدعيم وبناء الديمقراطية الحقيقية فى المجتمع لتحقيق التنمية.

الفصل الثالث

أزمة التنمية والمشروع الحضارى

تقديم :

تتمثل المشكلة التنموية أساساً فى انخفاض المستوى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والسياسى لمجتمع معين. حيث يتجسد التخلف فى كل تلك القطاعات وبصور مختلفة، وسواء بصورة مادية أو معنوية، وسواء كان ذلك فى انخفاض ما يحصل عليه الفرد من دخل و السلع وخدمات أو فى إمكانية وأسلوب ممارسة الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية فى المجتمع.

وتتضح تلك الحالة فى كل الدول النامية بدون استثناء، ولكنها تتباين من دولة لأخرى، كما تتباين من قطاع إلى آخر. كما أن استمرار التخلف فى المجالات المختلفة راجعاً بصفة أساسية لممارسات تلك المجتمعات، وأسلوب تفكيرها. حيث أن المجتمعات المتخلفة تدخل القرن الحادى والعشرين بأفكار القرون الماضية وبأساليب القرون الماضية.

ف طالما تتغير الظروف العالمية والداخلية فلا بد أن تتطور الأفكار وأساليب مواجهة تلك الظروف. حيث قد تبدل الفكر الاقتصادى والإدارى والسياسى تبديلاً كبيراً خلال العقود الأخيرة بل أنه خلال هذا العقد تغير كما لم يحدث فى العشر عقود السابقة. ورغم تلك التغيرات فما زالت الدول النامية تسير الهوينا وبنفس الأفكار والأساليب.

وكان من المنطقى ونتيجة لما سبق أن تزداد مشاكل تلك الدول وتتعدد، وتزداد الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة، مما أضطرها للبحث على إمكانيات وأساليب أخرى لتحقيق التنمية فيها.

وكان أمام تلك الدول مسلكان للمحاولات التنموية، يتمثل المسلك الأول في أسلوب الحلول الجزئية للمشاكل التنموية، والمسكنات لتأجيل الحلول الجذرية لما تقتضيه من تضحيات.

فمثل تلك الحلول الجزئية، التعامل مع القطاع العام ووحداته رغم ما يؤدي إليه من مشاكل في الاقتصاد القومي، كذلك التستر وراء ما يسمى الدعم رغم ما يكتفه من نقائص تقضى على أهدافه، كذلك المجانيات في قطاعات الخدمات وفي مقدمتها قطاع التعليم، والهروب الجزئي من كل تلك المشاكل دون المواجهة الحاسمة. وسياسة تعيين الخريجين والانتفاف حولها وتأجيل مواجهتها، والعلاقات بين الملاك والمستأجرين وتسويقها وتأجيل حلها ومواجهتها وغيرها...

كل تلك الظواهر وما يرتبط بها من مشاكل نتجت عنها وارتبطت بها، لم تؤدي بالمجتمع إلى تحقيق التنمية المنشودة بل في كثير من الحالات أدى ذلك إلى تكريس التخلف ونمو المشكلات، والتي تجلت في مظاهر الخلل الاقتصادي والعجز في مختلف مكونات وأنشطة الاقتصاد القومي.

والمسلك الثاني في المحاولات التنموية، يتمثل في أسلوب المواجهة والحلول الجذرية، وهو الذى يعنى إجراء تغييرات اقتصادية اجتماعية شاملة وأساسية، منها مثلاً التعامل مع القطاع العام والتبديل في السياسات الاقتصادية كالدعم والتوظيف والمجانية، وتغيير السياسة الاقتصادية كلية كالتحول من التخطيط الشمولى - الذى أثبت عدم جدواه - إلى قوى السوق والحرية الاقتصادية.

تلك المواجهة والحلول الجذرية المطلوبة، لها تضحياتها وأعبائها التى لا بد أن يتحملها المجتمع خلال مرحلة التغيير، وكلما كانت المشاكل التى نتجت فى المرحلة السابقة كبيرة كلما كانت الأعباء أكبر، والجماهير محدودة الصبر مما تخشى معه القيادة السياسية مثل تلك الأعباء والمواجهات. ولكن عند حد معين من التدنى والتدهور لا بد من تلك المواجهة وأعبائها وهو ما حدث خلال السنوات الأخيرة فى كل دول العالم التى سادت بها الأوضاع السالفة.

لقد فرضت التغييرات الهيكلية في الاقتصاد العالمي^(١) أوضاعاً اقتصادية جديدة على الدول النامية، وهذه التغييرات الهيكلية ترجع إلى نمو وتطور اقتصاديات الدول المتقدمة مما انعكس سالباً على اقتصاديات الدول النامية واتسعت فجوة النمو بينهما.

من هذه التغييرات الهيكلية في الاقتصاد العالمي، تدنى اعتماد الإنتاج الصناعي على المواد الأولية، ومن ثم فقد انخفض الطلب عليها وبالتالي أسعارها العالمية، ولما كانت كل الدول النامية تعتمد في صادراتها على المواد الأولية فقد انهارت قيمة وعوائد صادراتها، وتحول ميزانها التجاري إلى العجز وما ترتب على ذلك معروف.

كذلك، ومن هذه التغييرات، قلة اعتماد الإنتاج الصناعي على العمالة، حيث أدت التطورات التكنولوجية إلى الآلية الكاملة في الإنتاج، مما أدى إلى نوعية أفضل وإنتاج أكبر وتكلفة أقل، وبطالة أكثر.

وكان من نتيجة ذلك التخلص من نظم الإنتاج السابقة وتصديرها ونقلها إلى الدول النامية، وهي أقل كفاءة، مما أدى إلى انعدام منافسة إنتاج الدول النامية الصناعي لإنتاج الدول المتقدمة، ومن ثم تدنى صادرات الدول النامية أيضاً من السلع الصناعية وبالتالي زيادة خلل وعجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات في تلك الدول.

ومن ضمن أهم التغييرات الهيكلية في الاقتصاد العالمي، انكماش أهمية التجارة الدولية في السلع والخدمات بالمقارنة بحركة رؤوس الأموال وتبادل العملات، حيث أدى ذلك إلى انخفاض مساهمة الدول النامية في التجارة الدولية سواء كدول مصدرة للمواد الخام أو مستوردة لسلع ومنتجات. حيث قامت رؤوس الأموال والشركات متعددة الجنسيات بتوطين الصناعة والإنتاج في المناطق الأكثر احتياجاً والأقل تكلفة.

(١) دكتور إبراهيم شحاتة - "برنامج للغد" - القاهرة ١٩٨٨.

كما أن تبادل العملات وتطور أسواقها وأسعارها أدى إلى تدهور أسعار صرف عملات الدول النامية في مقابل عملات الدول المتقدمة لأسباب عديدة من ضمنها ضعف اقتصاديات تلك الدول، واختلال الميزان التجارى بها.

ويلتبس الأمر على كثيرين فى التعرف على - التفرقة بين - أعراض الأزمة الاقتصادية وأسبابها، حيث تتداخل الأسباب مع الأعراض عند البعض، بينما يبذل البعض الآخر الأسباب مكان الأعراض، وذلك يزيد المشكلة تعقيداً وتتضارب سبل وأساليب الحل لعدم دقة التشخيص والتداخل السابق الإشارة إليه، ومع تعدد الأعراض والأسباب سنشير إلى أهمها فيما يلى:

أولاً: أعراض الأزمة:

١ - عجز الموازين:

حيث تعاني الدول النامية - وفى مقدمتها مصر من العجز المزمّن والمستمر فى موازينها، وفى مقدمتها الميزان التجارى - وميزان المعاملات الجارية، وميزان المدفوعات، والميزانية العامة.

حيث بلغ الميزان التجارى نحو ١٠.٨ مليار جنيه عام ١٩٨٩ ازداد إلى نحو ١٧.٨ مليار جنيه عام ١٩٩٠، ووصل العجز إلى نحو ٢٢ مليار جنيه عام ١٩٩١، وانخفض عجز الميزان التجارى إلى نحو ١١.٤ مليار جنيه عام ١٩٩٢ كما يتضح من جدول (١).

وهذه الصورة تميز الاقتصاد المصرى - مثل باقى الاقتصاديات النامية - وتسبب الإزعاج والقلق لواقعى السياسة والمخططين. وقد يتم التركيز على العجز وكأنه هو مبعث الأزمة وسببها ولكنه ليس أكثر من عرض من أعراضها ورائه أسباب يلزم التعرف عليها وتحديدها حتى يمكن العلاج.

ويرتبط بذلك ويعد من الأعراض الرئيسية للأزمة الاقتصادية تقلب حصيلة الصادرات القومية من سنة إلى آخر - يرجع ذلك إلى كمية ونوعية الصادرات كذلك

الفصل الثالث

الأسعار العالمية - فقد بلغت تلك القيمة نحو ٢.١ مليار جنيه عام ١٩٨٠ وصلت إلى نحو ٥.٧ مليار عام ١٩٨٩ ثم إلى نحو ٩.٤ مليار عام ١٩٩١ وانخفضت إلى نحو ٥.٧ مليار جنيه عام ١٩٩٢ جدول (١).

وفي ذات الوقت الذي تزداد فيه قيمة إجمالي الواردات القومية من سنة لأخرى، حيث ازدادت من نحو ٣.٤، ٦.٩، ٢٤.٨، ٣١.٣ مليار جنيه في السنوات ١٩٨٠، ١٩٨٥، ١٩٩٠، ١٩٩١ على الترتيب، ثم انخفضت إلى نحو ١٧.١ مليار جنيه عام ١٩٩٢ جدول (١).

جدول (١): الميزان التجاري القومي والزراعي في مصر خلال الفترة ١٩٩٢/١٩٨٠

مليون جنيه (أسعار جارية)

السنة	صادرات قومية	واردات قومية	الميزان التجاري	صادرات زراعية	واردات زراعية	الميزان الزراعي
١٩٨٠	٢١٣٢.١	٣٤٠١.٩	١٢٦٩.٨	٤٥٤.٥	٦٨٨.٤	٢٣٣.٩
١٩٨٥	٢٥٩٩.٩	٦٩٧٣.٠	٤٣٧٣.١	٥١٠.٢	٢٠٢٠.٠	١٥٠٩.٨
١٩٨٧	٣٠٤٦.٠	١٣٥٧.٨	٨٣١١.٨	٣٣٣.٤	١٧٤٥.٥	١٤١٢.١
١٩٨٨	٣٩٩٤.٤	١٦٣٠.٨.٥	١٢٣١٤.١	٣٢٨.٨	١٩٠.٥	١٥٧٦.٢
١٩٨٩	٥٧٣٤.٧	١٦٦٢٣.٦	١٠٨٨٨.٨	٤١٠.٨	٢٦٧١.٥	٢٢٦٠.٧
١٩٩٠	٦٩٥٣.٨	٢٤٨٢٣.٢	١٧٨٦٩.٤	٥٢٣.٨	٤١٠.٨.٩	٣٥٨٥.١
١٩٩١	٩٤٣٨.٩	٣١٣٩٢.٠	٢١٩٥٣.١	٨٣٥.٩	٤٣٥٦.٩	(٣٥٢١.٠)
١٩٩٢	٥٧٠.١.٧	١٧١٠.١.٧	(١١٤٠٠.١)	١٠٩٩.٣	٥٣٢٧.٨	(٤٢٢٨.٥)

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ومن ثم فإن معدل التبادل التجارى تبنى سنة بعد أخرى حيث انخفض من نحو ٩٧.٣% عام ١٩٧٠ إلى نحو ٦٢.٦% عام ١٩٨٠ إلى نحو ٣٣.٦٦% عام ١٩٩٢ جدول (٢).

وهذا التناقص المستمر فى معدل التبادل ينعكس بالضرورة على أداء الاقتصاد القومى، حيث يؤثر هذا المعدل على قيمة العملة الوطنية فى مقابل العملات الأجنبية، فكلما زاد العجز فى الميزان التجارى يزداد الانخفاض فى قيمة العملة الوطنية (الجنيه).

وينعكس ذلك على الوضع الاقتصادى الداخلى، وعلى الأسعار المحلية للواردات، ومن ثم زيادة فى التضخم الذى يخل بأداء مجمل الاقتصاد القومى.

جدول (٢): تطور معدل التبادل فى الاقتصاد القومى (*) خلال الفترة ١٩٩٤/١٩٧٠

السنة	الصادرات القومية	الواردات القومية	المعدل %
١٩٧٠	٣٣٣	٣٤٢	٩٧.٣
١٩٧٥	٥٤٨.٦	١٥٣٩.٣	٣٥.٦
١٩٨٠	٢١٣٢.٢	٣٤٠٢.٩	٦٢.٦
١٩٨٥	٢٥٩٩.٩	٦٩٧٢	٣٧.٢
١٩٩٠	٦٩٥٣.٨	٢٤٨٢٣.٢	٢٨.٠
١٩٩١	٩٤٣٨.٩	٣١٣٩٢.٠	٣٠.٠
١٩٩٢	٥٧٠١.٧	١٧١٠١.٧	٣٣.٣
١٩٩٣	١١٣٠٩.٣	٣٥٧٢٤.٩	٣١.٦
١٩٩٤	١٠١٤٤.٥	٣٥٤٦٨.٦	٢٨.٦

المصدر: حسب من جدول (١)، البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية، العدد الرابع (١٩٩٤/٩٣).

$$(*) \text{ معدل التبادل} = \frac{\text{الصادرات}}{\text{الواردات}} \times 100$$

٢ - الدعم:

الدعم من أعراض ونتائج الأزمة الاقتصادية وليس سبباً لها. فلو كان الاقتصاد سليماً ما كان هناك دعماً. وكلما تزايدت مبالغ الدعم وتتنوعت كلما دل ذلك على تفاقم الأزمة وتزايد الخلل.

وتتعدد أنواع الدعم ومجالاته والذي يقارب نحو ١٣ مليار جنيه سنوياً، ولعل أهمها وأكبرها حجماً هو الدعم السلعي المباشر للسلع الرئيسية، والذي بلغ نحو ١.٧٥ مليار جنيه عام ١٩٩٠/٨٩ وذلك كما يتضح من (جدول ٣).

إن للدعم مشاكله - وليس الدعم هو الأسلوب الوحيد أو الأمثل لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع، ولكن هناك من الأساليب ما هو أكفأ منه وأقل تكلفة. كما أن الدعم كأسلوب أصبح إلى حد كبير يتعارض مع مفاهيم (أو بعض) مفاهيم الإصلاح الهيكلي للاقتصاد القومي ويعيق برنامج إعادة الهيكلة، ومن ثم فهناك عديد من الآراء التي تدعو إلى إلغاء الدعم بصورته الحالية في مختلف القطاعات واستبداله بأساليب أكثر ملاءمة.

٣ - الخلل في نظام الأسعار:

ويتمثل ذلك في التقارب والتذبذب والتعدد في أسعار الصرف، وأسعار الفائدة، وأيضاً أسعار السلع والخدمات.

حيث تراوحت أسعار الفائدة على الودائع من نحو ٤% عام ١٩٧٥ إلى نحو ١٨% عام ١٩٩٢، وإلى نحو ١٢% عام ١٩٩٣، نحو ١٠.٥% عام ١٩٩٤ جدول (٤ أ، ب).

أما بالنسبة لأسعار الفائدة على القروض فقد بلغت نحو ٦-٧% لكافة القطاعات عام ١٩٧٥، بلغت نحو ١٢-١٤% عام ١٩٨٠، ونحو ١٣-١٨% عام ١٩٨٩، ووصلت لأكثر من ٢٠% عام ١٩٩٠ ثم تدنت بعد ذلك إلى نحو ١٥-١٣% حتى عام ١٩٩٤، جدول (٤ ج).

ويتضح مما سبق مدى التذبذب الحادث في أسعار الفائدة سواء للودائع أو القروض وانعكاس ذلك على النمو الاقتصادي بصفة عامة، والنتائج من تذبذب المدخرات ومن ثم الاستثمارات.

جدول (٣): الدعم المباشر للسلع الرئيسية للفترة ١٩٩٠/١٩٨٠

السنة	إجمالي الدعم (مليون جنيه)
١٩٨١/٨٠	١٦٩٠.٤
١٩٨٢/٨١	١٧٧٩.٢
١٩٨٣/٨٢	١٦٤٥.٤
١٩٨٤/٨٣	٢٠٥٤.٩
١٩٨٥/٨٤	١٨١٥.٢
١٩٨٦/٨٥	١٥٤٠.٧
١٩٨٧/٨٦	١١٥٧.٧
١٩٨٨/٨٧	٨٣٣
١٩٨٩/٨٨	١٥٣٥.٢
١٩٩٠/٨٩	١٧٤٧.٣

المصدر: هيئة السلع التموينية - وزارة التموين والتجارة الداخلية - سنوات مختلفة.

جدول (٤ - أ): أسعار الفائدة على الودائع

% سنويًا

١٩٩٠	١٩٨٩ ٥/١٥	١٩٨٨	١٩٨٧ ٥/١	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٠ ٦/١	١٩٧٥	١٩٧٠	١٩٦٥	١٩٦٠	تاريخ سريان سعر الفائدة
	٥.٠		٥			٤.٥	*-				سبعة أيام وأقل من ١٥ يوم
	٦.٠		٦			٥,٥	٢.٠				١٥ يوم وأقل من شهر
	٧.٥		٧.٥			٦.٥	٢.٥				شهر وأقل من ٣ شهور
	٨.٥		٨.٥			٧.٥	٣.٠				٣ شهور وأقل من ٦ شهور
	١٠.٠		٩.٥			٨.٠	٣.٥				٦ شهور وأقل من سنة
	١٢.٠		١١.٠			٩.٠	٤.٠				سنة وأقل من سنتين
	١٣.٠		١٢.٠			٩.٥	٤.٠				سنتين وأقل من ٣ سنوات
	١٤.٠		١٢.٥			١٠.٠	٤.٠				٣ سنوات وأقل من ٥ سنوات
	١٥.٠		١٣.٠			١٠.٥	٤.٠				٥ سنوات وأقل من ٧ سنوات
	١٦.٠		-			١٠.٥	٤.٠				٧ سنوات فأكثر
	١١.٠		١٠			٨.٠	٣.٠				ودائع التوفير
	١٦.٢٥		١٣.٢٥			١١	-				شهادات الاستثمار

* تم تحديد سعر الفائدة على الودائع ٧ أيام وأقل من ١٥ يوم على أساس ٤% اعتبارًا من ١٩٧٩/٣/٧.
المصدر: البنك الأهلي المصري - النشرة الاقتصادية - سنوات مختلفة.

جدول (٤ - ب): أسعار الفائدة بالجنيه المصري*

متوسط الجهاز المصرفي					البنك الأهلي المصري					تاريخ سريان سعر الفائدة
١٩٩٤		١٩٩٣		١٩٩٢	١٩٩٤		١٩٩٣		١٩٩٢	
مارس	ديسمبر	يونيو	ديسمبر	يونيو	مارس	ديسمبر	يونيو	ديسمبر	يونيو	(١) الودائع
٩.٠	٧.٦٠	١١.٦٠	١٢.٤٠	١٣.٤٠	٨.٧٥	٨.٥	١١.٥	١٢.٠	١٣.٥	لمدة شهر وأقل من ٣ شهور
١١.١٠	١٢.٥	١٣.٩٥	١٥.٩٩	١٧.٦٠	١١.٥	١١.٥	١٣.٥	١٤.٥	١٦.٠	لمدة ٣ شهور وأقل من ٦ شهور
١١.٠	١٢.٢٥	١٣.٧٥	١٥.٩٨	١٧.٦٠	١١.٥	١١.٥	١٣.٥	١٤.٥	١٦.٠	لمدة ٦ شهور وأقل من سنة
١٠.٥	١١.٧٠	١٣.٠٥	١٥.٧١	١٧.٠٨	١١.٠	١١.٠	١٢.٠	١٣.٠	١٥.٠	لمدة سنة وأقل من سنتين
١٠.١	٩.٣٠	١٢.١٠	١٣.٣٠	١٦.٣٠	١٠.٠	١٠.٠	١١.٥	١٣.٠	١٥.٠	لمدة سنتين وأقل من ٣ سنوات
١٠.١	٩.٣٠	١٢.١٠	١٣.٩٥	١٦.١٠	١٠.٠	١٠.٠	١١.٥	١٣.٠	١٦.٠	لمدة ٣ سنوات وأقل من ٥ سنوات
٩,٩	٧.٨٠	١٢.٠	١٣.٧٠	١٥.٧٠	١٠.١	١٠.٠	١١.٥	١٣.٠	١٦.٠	لمدة ٥ سنوات وأقل من ٧ سنوات
....	١٢.٢٥	١٢.٩٠	١٤.٠٨	١٥.١٠	١١.٨	١١.٥	١٢.٥	١٣.٠	١٥.٠	ودائع التوفير
٢٠.٠	١٩.٥	٢٢.٠	١٩.١	٢٠.٣	١٦.٠	١٧.٠	١٦.٥	١٨.٧	١٩.٨	(٢) القروض والسلفيات
١٩٩٣ نوفمبر					١٩٨١ فبراير					(٣) شهادات الاستثمار
١٩٩٣ مارس					١٩٨٢ يوليو					
١٩٩٢ أغسطس					١٩٨٩ يونيو					
مجموعة (أ) مجموعة (ب) مجموعة (أ) مجموعة (ب)					مجموعة (أ) مجموعة (ب) مجموعة (أ) مجموعة (ب)					
١٤.٠ ١٣.٠ ١٥.٥ ١٤.٥ ١٧.٥					١٦.٢٥ ١٣.٢٥ ١٢.٠					

* تم تحرير أسعار الفائدة للجنيه المصري اعتبارًا من ١٩٩١/١/٣ وأصبح للبنوك المصرية حرية تحديد أسعار الفائدة على الودائع والقروض والسلفيات.
المصدر: البنك الأهلي المصري - النشرة الاقتصادية - ١٩٩٤.

جدول (٤ - ج): أسعار الفائدة على القروض والسلفيات

% سنويًا

السنوات	تاريخ السريان	الزراعة والصناعة			الخدمات			التجارة	
		سنة فأقل	أكثر من سنة وحتى سنتين	أكثر من سنتين	سنة فأقل	أكثر من سنة وحتى سنتين	أكثر من سنتين	سنة فأقل	أكثر من سنة وحتى سنتين
١٩٦٠									
١٩٦٥									
١٩٧٠									
١٩٧٥		٧-٦	٧-٦	٧-٦	٧-٦	٧-٦	٧-٦	٧-٦	٧-٦
١٩٨٠	٦/١	١٤-١٢	١٤-١٢	١٤-١٢	١٤-١٢	١٤-١٢	١٤-١٢	١٤-١٢	١٤-١٢
١٩٨٥									
١٩٨٦									
١٩٨٧	٥/١	١٣-١١	١٤-١٢	١٥-١٣	١٥-١٣	١٧-١٥	١٦-١٤	١٧	١٨
١٩٨٨									
١٩٨٩	٥/١٥	١٥-١٣	١٦-١٤	١٧-١٥	١٧-١٥	١٩-١٧	١٨-١٦	١٨	١٨
١٩٩٢									١٧.٢
١٩٩٣									١٥.٢
١٩٩٤									١٣.٦

المصدر: البنك الأهلي المصري - النشرة الاقتصادية - سنوات مختلفة.

ونتيجة لتذبذب أسعار السلع وتزايدها - خاصة السلع الغذائية - وزيادة أسعار الواردات - لانخفاض قيمة الجنيه، فقد ازدادت الأرقام القياسية لنفقة المعيشة (أسعار المستهلك) من نحو ٤٣.٤، ٤١.٤ فى كل من الريف والحضر عام ١٩٨١ على الترتيب إلى نحو ٢٣٨.٦، ٢٣٧.٤ لكل عام ١٩٩٢ على الترتيب جدول (٥- أ) وبتخاذ عام ١٩٨٧/٨٦ سنة أساس.

كما ارتفعت الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين فى الريف من نحو ٦١.٣ عام ١٩٨٣ إلى نحو ٢٧٤.٥ عام ١٩٩٤ وبتخاذ عام ١٩٨٧/٨٦ سنة أساس، كما ارتفعت أسعار المستهلكين فى الحضر خلال نفس الفترة من نحو ٥٥.٢ إلى نحو ٢٨٧.٦، وذلك باتخاذ سنة ١٩٨٧/٨٦ سنة أساس جدول (٥- ب).

كما ارتفعت الأرقام القياسية لأسعار الجملة من نحو ٣٩١.١ عام ١٩٨٣ إلى نحو ١٧٧١ عام ١٩٩٣. وبتخاذ سنة ١٩٦٦/٦٥ كسنة أساس جدول (٥- ب).

٤ - المديونية:

تعد مشكلة المديونية من أخطر المشكلات التى واجهت الاقتصاد المصرى فى السنوات الأخيرة وذلك حيث لم تستطع الموارد والإمكانات المحلية من تلبية الطلب المحلى، وهو ما يعنى الاعتماد على الخارج فى تغطية جانب من الطلب المحلى. وحيث تزداد الواردات من مختلف السلع والمواد تقصر الصادرات عن تغطيتها، مما يترتب عليها الاعتماد على الاستدانة لمقابلة الواردات اللازمة للمجتمع سواء فى صورة غذاء أو سلع لازمة للتنمية.

وقد ترتب على استمرار الاستدانة تراكم الديون وأصبحنا فى وضع يصعب معه باستمرار تأدية حقوق خدمة الدين أى سداد الجزء المستحق من أصل القرض والفائدة، لأن ذلك يعنى استقطاع الجانب الأكبر من حصيله العملات الأجنبية وحيث بلغ ذلك - خدمة الدين - عام ١٩٨٧/٨٦ نحو ٢٥.٤% من جملة الصادرات ووصلت تلك النسبة إلى نحو ٧٦.١% عام ١٩٩٣/٩٢ جدول (٦).

الفصل الثالث

وهذا يؤدي إلى عجز في واردات الغذاء و سلع التنمية ومن ثم اختلال الجهاز الإنتاجي وزيادة معدلات التضخم وتراجع معدلات النمو. وإذا ما توقعنا عن السداد يؤدي إلى إهدار الأهلية الائتمانية - شبه إفلاس - واستحالة الحصول على تمويل خارجي بعد ذلك.

ومن ثم تتكامل الحلقات المرضية في الاقتصاد القومي وتنتج وتسبب كل منها الأخرى (أى أنها سبب ونتيجة في ذات الوقت).

جدول (٥- أ): الأرقام القياسية لنفقة المعيشة (أسعار المستهلك)

$$100 = 87/86$$

السنة	ريف	حضر
١٩٨١	٤٣.٤	٤١.٤
١٩٨٥	٧٤.٨	٧٣.٢
١٩٨٩	١٨٢.٧	١٧٣.٣
١٩٩٠	١٩٠.٨	١٨٥.٨
١٩٩١	٢٣١.٩	٢٣٣.٧
١٩٩٢ (مارس)	٢٣٨.٦	٢٣٧.٤

المصدر: بنك مصر، النشرة الاقتصادية، السنة السادسة والثلاثون، العدد الأول، ١٩٩٣.

جدول (٥- ب): الأرقام القياسية للأسعار

السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الريف	الرقم القياسي للأسعار في الحضر	الرقم القياسي لأسعار الجملة
١٩٨٣	١٠٠ = ١٩٨٧/٨٦	١٠٠ = ١٩٨٧/٨٦	١٠٠ = ١٩٦٦/٦٥
١٩٨٣	٦١.٣	٥٥.٢	٣٩١.١
١٩٨٤	٦٦.٩	٦٤.٦	٤٣٠.٩

السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين فى الريف ١٠٠ = ١٩٨٧/٨٦	الرقم القياسى للأسعار فى الحضر ١٠٠ = ١٩٨٧/٨٦	الرقم القياسى لأسعار الجملة ١٠٠ = ١٩٦٦/٦٥
١٩٨٥	٧٤.٨	٧٣.٢	٤٨٧.٨
١٩٨٦	٩١.٨	٨٩.٨	٥٧٢.١
١٩٨٧	١٠٤.١	١٠٧.٤	٦٥٠.٢
١٩٨٨	١٣٧.٨	١٢٦.٤	٨٨٥.٩
١٩٨٩	١٨٢.٧	١٥٣.٣	١١٦٧.٧
١٩٩٠	١٩٠.٨	١٧٩.٠	١٣٠٢.٥
١٩٩١	٢٣١.٩	٢١٤.٣	١٥٦٢.٥
١٩٩٢	٢٣٧.٣	٢٤٣.٥	١٦٦١.٥
١٩٩٥ (يناير)	٢٧٠.٣	٢٨٠.٣	١٧٧١.٠
١٩٩٤ (يناير)	٢٦٧.١	٢٨١.٧	-

المصدر: البنك الأهلى المصرى - النشرة الاقتصادية - ١٩٩٤.

فقصور الإنتاج المحلى مع زيادة السكان يؤدى إلى الفجوة الغذائية - أى نقص عرض الغذاء عن الطلب عليه وازدياد أسعاره، وتقديم الدعم وزيادته باستمرار - ويؤدى ذلك إلى عجز الميزانية فتضطر الدولة إلى الإصدار النقدى والاستيراد من الخارج مما يؤدى إلى عجز ميزان المدفوعات والاقتراض من الخارج وبالتالي انخفاض سعر الجنيه فى مقابل العملات الأخرى بما يؤدى إلى التضخم ومن ثم زيادة البطالة فى الاقتصاد القومى.

البطالة

النخم

سعر الجنيه

من الخارج

المدفوعات

وبالتالى لا يمكن فصل ظاهرة المديونية عن مجمل أعراض مشاكل الاقتصاد القومى فهى نتيجة وسبب فى نفس الوقت - كما سبق الإشارة - حيث تؤدى فى النهاية إلى تخلف الإنتاج ومن ثم معدل النمو فى الاقتصاد القومى.

وبالنسبة لحجم الدين الخارجى فقد تعددت تقديرات المصادر المختلفة ولكنها أجمعت تقريباً أنه وصل إلى حوالى ٣٠ مليار دولار سنة ١٩٩٣، حيث بلغ نحو ١٥، ٣٠، ٢٧، ٢٩ مليار دولار فى سنوات ١٩٨٣، ١٩٨٧، ١٩٩١، ١٩٩٣ على الترتيب كما يتضح من جدول (٦)، وما تم بعد ذلك من مفاوضات مع صندوق النقد والدول الدائنة لتخفيض وإعادة جدولة الديون معلوم لنا، وتم بالفعل تخفيض جانب

كبير من الديون المدنية ومعظم الديون العسكرية. وقد تصل الديون المدنية حالياً لنحو أقل من ٣٠ مليار دولار بعد عديد من التخفيضات وخدمة الديون بسداد بعض الأقساط.

جدول (٦): بعض مؤشرات الاقتصاد المصري

البيان	الوحدة	١٩٨٣/٨٢	١٩٨٧/٨٦	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢
السكان	مليون نسمة	٤٤.٧	٤٨.٢	٥٤.٤	٥٧.٣
عدد العاملين	بالآلاف	١٢١١٠.٧	١٢٤١٨.٠	١٣٥٢٧.٠	١٤٣٣٥
الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج	مليون جنيه	٢١١٠.٤	٤٠٨٨.٧	٥٠١٧٦.٦	١٣٠٥٣.٠
الناتج الزراعي	مليون جنيه	٣٨٨٦	٨٦٤٠	٩٨٢٠	٢١٢٧٥
عجز الموازنة	مليون جنيه	(٤٨٤٥.٢)	(٩٠.٨١)	(٨٧٦٧)	(٩١٤٤)
الدين العام الخارجي	بليون دولار	١٥.٢٥	٣٠.٥	٢٧.١	٢٩.١
نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	%	٤٣	٥٥.٣	٢٧.٤	-
نسبة خدمة الدين إلى الصادرات	%	٢٢	٢٥.٤	٢١.٥	٧٦.١
سعر صرف الجنيه المصري	بالدولار	١.٤٣	١.٤٣	٠.٣١	٠.٣٠
المتحصلات الجارية في ميزان المدفوعات	مليون جنيه	-	-	-	٣٩٨٣٧.٥ (٩٢/٩١)
المدفوعات الجارية في ميزان المدفوعات	مليون جنيه	-	-	-	٤٩٥٧٧.٢ (٩٢/٩١)

المصدر: البنك الأهلي المصري - النشرة الاقتصادية - المجلد السادس والأربعون - ١٩٩٣ - القاهرة.

٥ - التضخم:

من أصعب أعراض مشكلات الاقتصاد القومي هي ظاهرة - أو مشكلة - التضخم، الذي يظهر في الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات، وانخفاض القوة الشرائية وتدنى قيمة العملة الوطنية.

وفي الفترة الأخيرة تزايدت معدلات التضخم بسرعة كبيرة، فقد زاد معدل التضخم من نحو ١٠% سنوياً في أواخر السبعينيات إلى نحو ٢٥% سنوياً في أواخر الثمانينيات. ثم انخفض في بداية التسعينيات إلى ما كان عليه في السبعينيات وحالياً يقل عن نحو ٦ - ٨% كما تعلن الحكومة ذلك. جدول (٧).

وترجع ظاهرة التضخم إلى أسباب متعددة، لعل في مقدمتها - في حالة مصر - عجز الميزانية وتمويل نسبة كبيرة من هذا العجز عن طريق الإصدار النقدي. ففي سنة ١٩٨٩/٨٨ قدرت الإيرادات العامة بنحو ٢٠ مليار جنيه، والمصروفات العامة (جارية واستثمارية) بنحو ٣٠ مليار جنيه وهذا الفرق يمول العجز أي عن طريق إصدار النقود، وهي نسبة كبيرة بالنسبة للدول النامية.

جدول (٧): معدل التضخم والميزان التجاري

بالمليون جنيه

السنة	معدل التضخم %	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	الميزان التجاري
١٩٦٥	١٠.٦	-	-	-
١٩٧٠	٤.٤٠	-	-	-
١٩٧٥	٧.٧	٢١٣٢.١	-	-
١٩٨٠	٢٤.٥	٢٥٩٩.٩	٣٤٠١.٩	(١٢٦٩.٨)
١٩٨٥	١٠.١	٢٠٥٣.٩	٦٩٧٣.٠	(٤٣٧٣.١)

السنة	معدل التضخم %	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	الميزان التجاري
١٩٨٦	١٩.٢	٢٠٤٦.٠	٨٠٥١.٤	(٥٩٩٧.٤)
١٩٨٧	٢٥.١	٢٠٥٣.٩	١١٣٦٧.٨	(٨٣١١.٨)
١٩٨٨	١٤.٨	٣٩٩٤.٤	١٦٣٠٨.٥	(١٢٣١٤.١)
١٩٨٩	٢٨.٥	٥٧٣٤.٧	١٦٦٢٣.٦	(١٠٨٨٨.٨)
١٩٩٠	١٦.٨	٦٩٥٣.٨	٢٤٨٢٣.٢	(١٧٨٦٩.٤)
١٩٩١	١٦.٢	٩٤٣٨.٩	٣١٣٩٢.٠	(٢١٩٥٣.١)
١٩٩٢	١٠.٠٠	٥٧٠١.٧	١٧١٠١.٧	(١١٤٠٠.١)

المصدر: البنك المركزي المصري - المجلة الاقتصادية.

ويرجع عجز الميزانية أساسًا، بالإضافة إلى عوامل أخرى إلى الآتي:

- زيادة الإنفاق العام.

- زيادة الدعم.

- خسائر القطاع العام.

والتضخم هو العدو الأول للعدالة الاجتماعية، حيث أن زيادة الأسعار يتضرر منها بصفة رئيسية أصحاب الدخل الثابتة والمنخفضة ويؤدي الأمر إلى انخفاض مستوى معيشتهم، وهو ما قد حدث بالفعل حيث زادت الأسعار عام ١٩٩٠ في كل من الريف والحضر بنحو ٢٠٠% عما كانت عليه عام ١٩٨١، جدول (٨).

وتخفيض معدلات الارتفاع السنوي في مستوى الأسعار يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لمصلحة أصحاب الدخل الثابتة والمنخفضة كما يترتب عليه إعادة العلاقة المقبولة بين الأجور وتكاليف المعيشة.

كما أن تخفيض معدلات التضخم يقلل من الضغط على أسعار الفائدة وسعر الصرف، حيث تقل الحاجة إلى تخفيض قيمة الجنيه أو الزيادة الكبيرة في أسعار الفائدة.

جدول (٨): من مظاهر التضخم

نسبة الارتفاع في الأسعار عام ١٩٨٥ وعام ١٩٩٠ عن عام ١٩٨١

ريف		حضر		المجموعة
١٩٩٠ عن ١٩٨١	١٩٨٥ عن ١٩٨١	١٩٩٠ عن ١٩٨١	١٩٨٥ عن ١٩٨١	
%١٠٠	%٦٠	%١١٠	%٥٢	الانتقالات والمواصلات
%١٤٠	%٦٦	%١٥٠	%٧٤	الأثاث والسلع المعمرة
%٢٤٠	%٧٤	%٢٢٥	%٦٩	الطعام والشراب
%١٥٠	%٨٥	%١٤٠	%٨٠	الملابس والأقمشة
-	-	-	-	النفقات الطبية
%١٧٥	%١٠٠	%١٨٠	%١٢٣	النفقات الثقافية والاجتماعية

المصدر: نشرة أسعار المستهلك - الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.

كذلك يؤدي تخفيض التضخم إلى الحد من ظاهرة الهرب من الجنيه المصرى إلى العملات الأجنبية، أى إعادة الثقة فى العملة الوطنية وما يؤدي إليه ذلك من آثار إيجابية على الادخار والاستثمار.

ثانياً: أسباب الأزمة:

بعد تناول المركز لأعراض ومظاهر الأزمة الاقتصادية وحتى يمكن التفرقة بين

الأعراض والأسباب (كأعراض المرض وأسبابه) وجب تناول الأسباب، حتى يمكن وضع وتحديد برنامج للحل يتعامل مع الأسباب وليس مع الأعراض. ومن أسباب الأزمة ما يلي:

(١) عدم إتباع سياسة جادة للحد من الزيادة السكانية:

كما أتضح من التعرض للزيادة السكانية كعرض من أعراض الأزمة، وأتضح تزايد معدلات النمو السكاني - عدا العاملين الأخيرين - ذلك رغم الجهود المعلنة والمبذولة، والهيئات والأجهزة المشكلة لمجابهة تلك المشكلة لإعاقتها للتنمية بصفة عامة.

حيث لا توجد سياسة معلنة تتضمن إجراءات تنفيذية محددة لعلاج تلك الظاهرة. كما أنه ليس هناك أهداف يمكن قياسها - كأن يستهدف مثلاً خفض معدل نمو السكان بمقدار ٠.٢% سنوياً -، ومن ثم تتداخل أنشطة تلك الأجهزة بالإضافة إلى عدم وضوح أنظمة عملها مما يترتب عليه كافة التدايعات والانحرافات المعروفة. وإذا لم يكن هناك هدف محدد يمكن قياسه فلا يمكن القول بأن هذه الأجهزة والتنظيمات تحقق أهدافها من عدمه، وإنما ما يتم هو عبارة عن إجراءات جزئية اجتهادية ترتبط بأسباب وأشخاص معينة.

(٢) انخفاض مستوى إعداد العنصر البشرى فى التعليم والتدريب:

تقوم التنمية على العنصر البشرى بكافة مستوياته، وإعداد العنصر البشرى الكفاء يبدأ من نظام التعليم والتدريب السليم. ونظره على دول جنوب شرق آسيا (النمو الآسيوية) تجد أن التنمية السريعة الحادثة بها قامت على العنصر البشرى رغم محدودية الموارد والإمكانيات.

ويعانى المجتمع المصرى من تخلف العنصر البشرى، سواء بالنسبة للتعليم وما يضحخه فى المجتمع أو قطاع التدريب وما يقدمه، ومن ثم فإن الكفاءة الإنتاجية تصبح

متدنية، ولا يكون هناك مجال لربط الأجر بالإنتاج لأن الإنتاج (إنتاجية العمل) متدنية نظراً لانخفاض مستوى إعداد وتعليم وتدريب هذا العنصر.

وتعد تلك المشكلة من أهم أسباب أزمة الاقتصاد القومي حيث يرتبط بها انخفاض إنتاجية عنصر العمل - والبطالة المقنعة وتدنى مستويات الأجور. ومن ثم انخفاض مستوى المعيشة، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى يرتبط بانخفاض الإنتاجية، انخفاض الإنتاج ومن ثم الفائض وبالتالي عدم إمكانية التوسع في الاقتصاد القومي وخلق فرص عمل جديدة ومن ثم زيادة البطالة في المجتمع ككل.

ونقطة البدء الأساسية لأي تنمية اقتصادية واجتماعية جادة، هي رفع كفاءة العنصر البشرى من كافة جوانبها، ومن ثم يمكن تحقيق تنمية شاملة في المجتمع مع التأكيد على أهمية ودور الجوانب الاجتماعية في إعداد العنصر البشرى حيث لا تقل - وربما تزيد - عن الإعداد الفنى والعلمى.

(٣) إتباع سياسات اقتصادية غير سليمة:

الثقة في السياسة الاقتصادية واستقرارها من أهم عوامل ودوافع التنمية. وإتباع أسلوب التجربة والخطأ في السياسات الاقتصادية من أهم العوامل المعوقة للتنمية. وقد كانت السمة الظاهرة خلال الفترة السابقة (عقدين على الأقل)، هو تبديل وتغيير السياسة الاقتصادية كل فترة وأخرى وذلك لثبوت عدم صحتها خلال التطبيق مما يستلزم تعديلها أو تغييرها كل فترة وأخرى. وينعكس ذلك دون شك على الأوضاع الاستثمارية في المجتمع وإمكانيات التنمية بصفة عامة.

وقد تجلت تلك الحالة في سياسات سعر الصرف (ثلاث أسعار متباينة للعملة)، وأسعار الفائدة، وسياسة التجارة الخارجية (الاستيراد بدون تحويل عملة)، وغير ذلك من السياسات الاقتصادية، بل امتد الأمر إلى بعض القوانين الاقتصادية التي تصدر

ثم يتم تغييرها بعد فترة قصيرة لما يشوب تطبيقها من أخطاء. وانعكس كل ذلك بالطبع على مناخ الاستثمار والتنمية في المجتمع.

(٤) عدم الكفاءة في إدارة الاقتصاد:

من أهم الفروق بين الدول النامية والمتقدمة والدول التي تتقدم بخطى سريعة - هو كفاءة إدارة الاقتصاد القومي.

حيث يتجمع في مفهوم إدارة الاقتصاد كل عوامل النجاح أو عدمه في التنمية الاقتصادية. وحيث تتصف اقتصاديات الدول النامية كافة بتدنى مستوى الإدارة الاقتصادية مما ينعكس بصورة واضحة على تدنى معدلات نمو الاقتصاد القومي.

فانعدام الكفاءة في إدارة القطاع العام، وفي تخصيص الموارد، وفي توجيه الاستثمارات تعد من الأسباب الأساسية للأزمة الاقتصادية في تلك الدول ومنها مصر.

وبالإضافة لكل مظاهر انعدام كفاءة إدارة الاقتصاد القومي المعروفة لدينا. فإن هناك ظاهرتين تسودان في الدول المختلفة ولا يلقىان الاهتمام الكافي، وهما بطء رد الفعل في مختلف مجالات وقطاعات المجتمع سواء كان رد فعل لتغييرات إيجابية أو تغييرات سلبية.

فبطء رد الفعل لا يمكن المجتمع - الاقتصاد - من الاستفادة من التغييرات الإيجابية، كذلك لا يمكن من التحوط وعلاج آثار التغييرات السلبية سواء كانت محلية أو عالمية. وهذه الخاصية نلاحظها في حياتنا اليومية سواء أكانت مشكلات محدودة أو على نطاق واسع.

ويرجع بطء رد الفعل هذا في جانب أساسي منه إلى انخفاض العنصر البشري وعدم قدرته على اتخاذ القرار في الوقت المناسب وعدم الإحساس بالمسئولية لانعدام الحوافز الإيجابية والسلبية حيث يتساوى المجد والمقصر في مثل تلك المجتمعات.

أما الظاهرة الثانية التي تسود تلك المجتمعات وتعتبر دليل ومؤشر على انخفاض كفاءة إدارة الاقتصاد فهي عدم الاهتمام بوجود مخصصات صيانة لمعظم الوحدات الاقتصادية وغير الاقتصادية (الخدمية) في المجتمع.

فمعظم الدول النامية تقيم مشروعاتها وتنفق عليها استثمارات باهظة، ومتى بدأ المشروع في العمل لا يجد مخصصات صيانة للحفاظ على طاقته الإنتاجية، وسواء كان هذا المشروع مصنع أو مدرسة أو مستشفى أو طريق تتعدم أو تكاد مخصصات الصيانة وبالتالي يتدهور المشروع بسرعة قبل بلوغ العمر الافتراضي بسنوات مما ينعكس أثره على انخفاض كفاءة الاقتصاد القومي وتدنى العائد فيه ومن ثم معدل النمو، وهذه الخاصية (الظاهرة) ليس لها ما يبررها سوى حلقة التخلّف المتواصلة حيث يؤدي التخلّف إلى استمرار التخلّف وعدم محاولة الخروج منه لأنّ العقلية الإدارية التي تباشر عملية التنمية متخلّفة وغير مؤهلة لممارسة الأعمال المنوطة بها، والدليل على ذلك واضح في كل جنّبات المجتمع بدءاً من الحى إلى المشروعات العملاقة.

يتضح سوء الإدارة في الاقتصاد القومي من الأوضاع التي تردى إليها الاقتصاد والمشاكل التي تعقدت بصورة لم يسبق لها مثيل.

ويرجع سوء الإدارة لعوامل متعددة منها ما يرتبط بنظام الإدارة ذاته (النظام الشمولى والتخطيط المركزي)، ومنها ما يرتبط بالأشخاص القائمين بالإدارة.

وينصب سوء الإدارة على كل من القطاع العام والقطاع الحكومة ويتضح ذلك في الخسائر المتتابعة للقطاع العام وسوء نوعية منتجاته واحتياجه المتزايد إلى دعم الدولة.

وقد تزايدت سيطرة الدولة حيث تتحكم في ٧٠% من الموارد الاستثمارية، ٨٠% من التجارة الخارجية، ٩٠% من النظام المصرفى، ٦٠ - ٦٥% من القيمة المضافة فى القطاع الصناعى.

كما تشعبت إدارة الدولة وتعقدت حيث تضم:

٣٣ وزارة.

٧٤ جهازاً وإدارة ومصلحة حكومية.

٦٧ هيئة عامة خدمية.

٥١ هيئة عامة اقتصادية.

٣٣٤ وحدة وإدارة تابعة للمحليات.

وتتضم هذه الشبكة ٤ ملايين موظف بالمقارنة بأقل من مليون عام
١٩٦٥/١٩٦٦.

هذا بالإضافة إلى شبكة ضخمة من منشآت القطاع العام تشمل ٤٠٠ منشأة،
أكثر من ربعها فى القطاع الصناعى تضم ١.٣ مليون من العاملين.

هذا هو السرطان البيروقراطى الذى انتشر فى كل الجسم الاقتصادى وأصبح من
العسير إدارته وتوجيهه والسيطرة عليه بدرجة مقبولة من الكفاءة وانعكس ذلك فى تخلف
المجتمع بصفة عامة، وتدهور مستوى المعيشة وانخفاض معدل نمو الاقتصاد القومى
ومجمل الأوضاع السابقة يرجع إلى عديد من العوامل منها:

- نتائج المرحلة السابقة مثل الشمولية والتخطيط المركزى والدعاوى الاشتراكية.
- سوء اختيار القيادات، وانعدام القدوة على كافة المستويات.
- إدارة بعض الوحدات والمؤسسات لتكوين مكاسب شخصية، مما يؤدي إلى تمسك
العديد من القيادات بالأوضاع القائمة المتردية.
- عدم الاهتمام بالمال العام.
- انخفاض أو انعدام التدريب والتعليم.
- تحلل عديد من قيم وتقاليد المجتمع المصرى فى الفترة الأخيرة.

(٥) غياب المناخ الاستثمارى:

تقوم التنمية على الاستثمار، سواء محلي أو أجنبي، ومن الاستثمار المحلي العام والخاص. وفي مصر نعاني من عدم إقدام الاستثمارات الخاصة محلية وأجنبية على الاستثمار في مشاريع التنمية. ذلك رغم قوانين الاستثمار والحوافز المعروفة والتي لم تؤدي إلى تدفق الاستثمارات على الاقتصاد القومي.

وعزوف الاستثمارات يرجع إلى غياب المناخ الاستثماري، حيث أن أساس المفاضلة والعامل الحاسم لتوجه الاستثمار إلى بلد دون الآخر، وإلى تشجيع المدخرين هو ما يطلق عليه المناخ الاستثماري العام الذي يسود في الدولة.

والمناخ الاستثماري يعنى مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تتوفر في دولة ما وتؤثر في ثقة المستثمر وتؤدي إلى توجيه استثماراته إلى بلد دون آخر، وإلى تحويل المدخرات المحلية إلى استثمارات.

وفي مصر يعاني المناخ الاستثماري من قصور شديد أدى إلى إجماع الأموال الوطنية أولاً عن المشاركة في التنمية، وثانياً تخوف الأموال الأجنبية من الاستثمار في مصر:

ومن العوامل التي أثرت سلبياً على المناخ الاستثماري في مصر ما يلي:

- محدودية - وعدم فاعلية - الديمقراطية السياسية.
- سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي.
- التضخم وسعر الصرف وسعر الفائدة.
- الأنظمة والقوانين ذات العلاقة بالقرار الاستثماري.
- عدم استقرار السياسات الاقتصادية.
- البيروقراطية المصرية.

(٦) التحيز ضد القطاع الزراعي:

بصفة عامة اعتمدت معظم الدول النامية - أو كلها - في تمويل عملية التنمية فيها على القطاع الزراعي. وذلك حيث لم يكن هناك قطاع صناعي أو قطاعات

أخرى يمكن أن يتحقق بها فائض سوى القطاع الزراعي، ومن ثم عمدت هذه الدول على أقبال كاهل القطاع الزراعي بعبء تمويل عملية التنمية عن طريق سحب كل ما يمكن سحبه من تمويل من هذا القطاع وذلك عن طريق:

- تسعير الحاصلات الزراعية.
- التسليم الإجبارى للحاصلات.
- التسويق التعاونى (أو ما يطلق عليه ذلك).
- الضرائب الزراعية.

حيث سعت العديد من الحاصلات الزراعية بأقل من قيمتها وتحصل الدولة على هذا الفرق للتمويل التنموى، وفى مقدمة هذه المحاصيل القطن، والذي كان يصدر بأسعار أعلى بكثير من أسعار الشراء من الزراع.

يلى ذلك كل من القمح وقصب السكر وكانا يسعران بأسعار أقل مما يتم الاستيراد به من الخارج لتغطية الفجوة بين الإنتاج المحلى والاحتياجات المحلية.

ويرجع مفهوم التحيز ضد قطاع الزراعة أساساً إلى إيمان واضعى السياسات فى الدول النامية بالحكمة التقليدية القائلة بأن (فرض الضرائب على الزراعة لا يضعف الإنتاج) ويرجعوا ذلك لضعف استجابة الزراعة لحوافز الأسعار، حيث يسود الاعتقاد بأن الصناعة هى القطاع المتحرك (الديناميكى) بينما الزراعة هى القطاع الساكن (الإستاتيكي) والذي لا يستجيب للحوافز، ومن ثم فإن تسارع خطى النمو الاقتصادى يحدث بتحويل الموارد من الزراعة للصناعة ويتم التوصل لتمويل الموارد بفرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة على الزراعة.

ولكن خلال الثمانينيات سقطت هذه القاعدة، إذ أتضح أنه إضافة لسياسات الأسعار الزراعية هناك بعض السياسات الأخرى المؤثرة على قرارات المزارعين كما تبين أيضاً أن الضريبة على الزراعة ضررها أكبر مما كان معروفاً من قبل.

ومن مظاهر التحيز ضد قطاع الزراعة :

- ١- ارتفاع متوسط الضريبة على الزراعة عنها فى باقى قطاعات الاقتصاد الأخرى.
- ٢- تتدخل الحكومات فى تحديد الأسعار الزراعية مباشرة عن طريق سياسات القطاع الزراعى وبطريقة غير مباشرة بحماية الصناعة وسياسات الاقتصاد الكلى التى تؤدى إلى فرض الضرائب على الزراعة كغيرها من السلع التجارية وغير التجارية من خارج القطاع الزراعى.
- ويؤدى ذلك التدخل الغير مباشر إلى خفض أسعار المنتجات الزراعية المسوقة مقارنة بالمنتجات الغير مسوقة وبالمنتجات التجارية الأخرى.
- ٣- تؤثر هذه السياسات على حوافز الإنتاج الزراعى مما يجعل الزراعة أقل جاذبية للاستثمار من قطاعات الاقتصاد الأخرى.
- ٤- كما تلحق سياسة حماية الصناعة المحلية الضرر بالزراعة نتيجة لرفع الأسعار المحلية للمدخلات الزراعية المستوردة مقارنة بالأسعار العالمية لتلك المدخلات كما تضعف القوة الشرائية للمزارعين عند استهلاكهم للسلع المصنعة.
- ٥- تتسبب كثير من الإجراءات الاقتصاديةية المباشرة فى فرض الضريبة على الزراعة مما يخفض من أسعار المنتجات الزراعية كالتدخل الحكومى المباشر فى التسويق الإجبارى للحاصلات الزراعية والعمل بنظام الحصص فى مجال صادرات المحاصيل الغذائية وغيرها من السلع الزراعية وفرض ضرائب مباشرة على تلك الصادرات.
- ٦- إجراءات السيطرة على أسعار الغذاء للمستهلك الحضرى بتحديد أسعار التجزئة للغذاء بوضع سقف لتحديد أسعار المنتجين. كما أن برامج دعم الغذاء غير عملية فى كثير من الأحيان وخاصة فى الدول ذات الدخول المنخفضة نتيجة لبعض المعوقات الإدارية ولكثرة المجموعات المستفيدة منها.

٧- يعتبر الأثر المباشر للتدخل فى الأسعار الزراعية هو تحويل دخول ضخمة خارج قطاع الزراعة (قد تقارب نصف إجمالى الناتج القومى السنوى للزراعة) وهذه التحويلات الضخمة تضعف وبشدة الاستثمارات الخاصة فى الزراعة وكذا النمو الزراعى.

٨- بطا حركة النمو الزراعى نتيجة للضرائب فكما انخفضت الضريبة على الزراعة كلما كان النمو عاليًا وكما ارتفعت أسعار الزراعة تتخفف نسبة الهجرة من قطاع الزراعة وتزداد الاستثمارات ويتسع استخدام الأساليب الحديثة فى الزراعة وتكون النتيجة ارتفاع نسبة النمو.

(٧) عدم الاهتمام بتغيير الثقافة العامة للشعب:

تتضمن الثقافة العامة عناصر عديدة، ولها مكوناتها وتأثيرها المعروف للجميع. ومن ضمن هذه المكونات والمؤثرات التنموية، هى النظرة إلى العمل بنوعياته المختلفة وخاصة العمل اليدوى، كذلك النظرة والتعامل مع الملكية العامة والمال العام. أيضًا أنماط الإنفاق والاستهلاك والادخار كل تلك العناصر نتاج الثقافة العامة للشعب، وهى من أهم عوامل التنمية التى إما أن تدفع التنمية للإمام وإما أن تكون من أهم معوقاتهما.

وفى الدول النامية التى لا تهتم بتغيير تلك العناصر فى ثقافة الشعب تصبح التنمية كمن يحرق فى البحر - خطوة للإمام وخطوتين للخلف - نتيجة للثقافة غير السليمة والتى لم تجرى محاولات تغييرها بما يخدم عملية التنمية.

إن تغيير الثقافة العامة للشعب يرجع إلى نظام التعليم، والإعلام والمؤسسات الثقافية، ولا بد أن تعزف تلك المؤسسات معزوفة واحدة متناسقة فيما بينها، ولكن فى كثير من الأحيان - وكثير من الدول النامية - تعمل كل جهة بمفردها وقد يكون عملها متعارض مع باقى المؤسسات مما يترك المجتمع فى حالة حيرة ثقافية أو تشتت فكري، بما يعكس على عملية التنمية ونتائجها.

والدول التي تقدمت - اليابان - والدول التي تحقق تنمية متسارعة حالياً - النمر الآسيوية - عمدت إلى تغيير الثقافة العامة بما يخدم عملية التنمية وذلك بالنسبة للعوامل والعناصر السابق الإشارة إليها.

ومن ثم، فإن من أهم أسباب تعثر التنمية في مصر لا يرجع إلى نقص الموارد أو التكنولوجيا والخبرة أو لقصور الإدارة بقدر ما يرجع إلى عدم الاهتمام بتغيير ثقافة الشعب بما يدفع التنمية.

وذلك واضح في كل القطاعات والمجالات، ويتضح بصورة جلية في العوامل والعناصر المشار إليها سابقاً خاصة فيما يتعلق بالعمل، والإنفاق، والاستهلاك، والادخار وغير ذلك من عناصر ومقومات التنمية.

ثالثاً: برنامج الحل (المشروع الحضارى المصرى):

من الاستعراض السابق لأعراض وأسباب أزمة التنمية في مصر، أتضح أن هناك مسلكان للعلاج، الأول هو الحلول الجزئية للمشاكل التنموية، والثانى هو أسلوب المواجهة والحلول الجذرية.

ومن المعلوم أن الأسلوب الثانى - الحلول الجذرية - أكثر تكلفة اقتصادياً واجتماعياً ويحتاج إلى مدى زمنى أطول، وتظهر نتائجها بعد فترة زمنية طويلة قد تتراوح بين ثلاث إلى أربع خطط خمسية. وهذا المسلك أكثر فائدة للجيل الحالى والأجيال القادمة وهو ما سارت فيه التنمية في مصر فى العقد الأخير.

وقد تركز أسلوب الحل الجذرى للمشاكل التنموية فى محاور رئيسية هى:

١- الإصلاح الاقتصادى.

٢- إصلاح التعليم.

٣- الاهتمام بالتدريب.

٤- الإصلاح الإدارة وملاحقة الثورة العلمية.

٥- عدالة التنمية.

٦- البنية الأساسية.

وهذا المسلك فى التنمية هو ما يمكن أن يطلق عليه المشروع القومى للتنمية، أو المشروع الحضارى المصرى وهو واضح من حيث جوانبه وأهدافه منذ بدايته فى أوائل الثمانينيات. ولا يمكن إنكار أن هناك مشروع تنموى قومى فى مصر.

(١) الإصلاح الإقتصادى - الدوافع والمكونات:

تمر الدول النامية جميعاً - ومن ضمنها مصر - بأزمة اقتصادية عارمة. حيث اختلت موازين مدفوعاتها، وتزايد عجز الميزان التجارى، وانخفضت قيمة عملتها الوطنية، وازداد معدل التضخم، وكذلك البطالة...

ولقد كان من أهم مسببات تلك الأزمة إتباع سياسات اقتصادية خاطئة، قامت على مركزية القرارات، وإغفال قوى السوق. وفى ظل هذه المشاكل ومع تزايد المعاناة والعجز والقصور فى مختلف قطاعات الإقتصاد القومى، أيقنت تلك الدول أن السبيل الأفضل للتنمية هو تحرير الإقتصاد القومى، وإتباع سياسة السوق الحر، ورفع يد الدولة عن العديد من الأمور الاقتصادية، وتحجيم القطاع العام، وإطلاق حرية القطاع الخاص.

ليس هذا فقط ما تيقنت منه الدول النامية، ولكن أيضاً ما اعتنقته أخيراً الدول الاشتراكية مبتدعة النظام الإقتصادى الذى يقوم على التخطيط المركزى والقطاع العام وتحجيم قوى السوق.

وقد أوضحت التجربة وأثبتت أن البلاد التى نجحت فى تحقيق التنمية هى التى اعتمدت على قوى السوق، وحررت نظامها الإقتصادى من القيود البيروقراطية،

وطبقت سياسة ذات توجه تصديري، ومن تلك الدول الآسيوية كوريا، سنغافورة، ماليزيا وغيرها. كذلك تلك الدول التي اعتمدت على القطاع الخاص وحدت من سيطرة وحجم القطاع العام.

← دوافع التحرير الإقتصادي في مصر:

يتبادر للذهن كثيرًا هذا السؤال، ما هي دوافع سياسة التحرير الإقتصادي، سياسية هي؟ أم اقتصادية؟، ومهما كان الرد، فإن الدوافع الاقتصادية كان لها الأولوية في كل الدول التي أخذت بتلك السياسة - ومنها مصر - فهناك العديد من العوامل الداخلية والخارجية وراء الأخذ بتلك السياسة في مصر، فمن العوامل الداخلية سوء الأوضاع الاقتصادية^(١)، عجز ميزان المدفوعات، زيادة التضخم من نحو ١٠% إلى ٢٥% سنويًا، وزيادة معدلات البطالة من ٧% إلى ١٥%، وانخفاض معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي من ٨% - ٩% إلى أقل من ٢% سنويًا، هذا بالإضافة إلى تدنى كفاءة القطاع العام وما يرتبط به من مشاكل ومعوقات اقتصادية ضخمة في الإقتصاد القومي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه إذا تيقنا بأن معدل نمو الناتج المحلي وصل إلى نحو ٢%، وأن معدل نمو السكان يقارب ٣%^(٢) فإن هذا يعني أن معدل النمو في الإقتصاد القومي بالسالب، أي أن هناك تدهور في معدل نمو الإقتصاد القومي ذلك لأن:

$\text{معدل نمو الإقتصاد القومي} = \text{معدل نمو الناتج المحلي} - \text{معدل نمو السكان}$ $= ٢\% - ٣\% = -١\%$

- والعوامل الخارجية التي دعت إلى الأخذ بسياسة التحرير الإقتصادي في مصر -
- عديدة هي تلك العوامل - في مقدمتها فشل نظام التخطيط المركزي النظام الاشتراكي -

(١) تشير تلك البيانات إلى فترة ما قبل بداية سياسة الإصلاح الإقتصادي في مصر.

(٢) معدلات النمو قبل بداية الثمانينيات وفي أوائلها.

فى تحقيق التنمية فى دول المعسكر الاشتراكى، وإقلاع تلك الدول عن الأخذ بهذا النظام واتجاه معظمها إلى التخلص من القطاع العام والعودة إلى الاقتصاد الحر.

كذلك ما يراه البنك الدولى وصندوق النقد من أن رفع كفاءة الاقتصاد لا تتأتى إلا عن طريق تحجيم القطاع العام والحد من التخطيط المركزى، والعودة إلى قوى السوق وإطلاق حرية القطاع الخاص. وتلك التوجيهات تعد ملزمة فى بعض الأحوال حتى تحوز القبول الدولى فى أسواق الاقتصاد العالمى.

كما أننا نتفق مع تلك المؤسسات على تشخيص أمراضنا الاقتصادية، ونتفق على مقترحات العلاج والتي منها، تخفيض عجز الميزانية، ورفع سعر الفائدة، توحيد سعر الصرف، احترام سقف الائتمان، رفع مستوى كفاءة القطاع العام، تشجيع دور القطاع الخاص... ولكن الاختلاف كان فى التوقيتات وسرعة الأخذ بتلك الإجراءات لعوامل الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى.

كذلك فإن معدلات النمو بدأت تتناقص فى تلك الدول، وتعثرت معظمها فى سداد مديونيتها والتي أخذت فى التراكم.

مع تخلف الاستثمار فى تلك الدول، عدم إمكانية المحافظة عليه نتيجة للخاسر من جانب وعدم الإحلال والتجديد والصيانة من جانب آخر. ومع انعدام الحافز الفردى تخلف التطوير والابتكار تدنت جودة المنتجات ومن ثم المقدره على المنافسة فى الأسواق الخارجية والداخلية.

← مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادى:

يتكون برنامج الإصلاح الاقتصادى من جانبين^(١) رئيسيين:

– جانب السياسات والبرامج المالية والنقدية، الذى يحدد الإطار العام للأداء الاقتصادى.

(١) دكتور / عاطف محمد عبيد، "التنمية البشرية ركيزة أساسية لنجاح البرامج الهيكلية للإصلاح الاقتصادى"، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد العاشر، أكتوبر ١٩٩٢، ص ٨.

- جانب منهج الأداء على مستوى الوحدات الاقتصادية فى المجتمع والذى يحدد قواعد التعامل للوحدات الاقتصادية فى السوق.

← الإصلاح الاقتصادى فى مجال البرامج المالية والنقدية:

تتضمن عدد من الإجراءات والتي تؤدى إلى تحقيق عدد من الإصلاحات فى الهياكل المالية والنقدية فى المجتمع، منها:

١ - تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة وذلك عن طريق:

- ترشيد الإنفاق الحكومى.

- زيادة موارد الدولة.

- تخفيض العمالة فى الجهاز الحكومى.

- تخفيض الدعم .

- تخفيض الاستثمارات العامة.

- رفع أسعار الخدمات والمرافق لتقارب الأسعار العالمية.

٢ - تحرير سعر صرف العملة، وذلك برفع القيود على تداول وتسعير النقد الأجنبى، وذلك يساعد على تنشيط الصادرات.

٣ - تحرير سوق رأس المال، بتحرير أسعار الفائدة وتركها لقوى العرض والطلب، بما يؤدى إلى زيادة المدخرات.

← الإصلاح الاقتصادى فى مجال أداء الوحدات الاقتصادية:

وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات والسياسات التى تؤدى إلى زيادة المنافسة فى السوق، وترك الأسعار لقوى السوق سواء بالنسبة للإنتاج أو لعوامل الإنتاج. ومن هذه البرامج ما يلى:

١- برامج الخصخصة، أو التخصيص: أى تحويل وحدات القطاع العام إلى قطاع خاص.

- ٢- خصخصة الإدارة، أى فصل ملكية الدولة عن إدارة مشروعاتها. وذلك لتحقيق حرية الانطلاق والحركة للإدارة فى تلك المشاريع.
- ٣- تحرير الأسواق، عن طريق عدم تدخل الدولة فى التسويق أو الأسعار للسلع سواء زراعية أو صناعية.
- ٤- تحرير الاستثمار، بما يعنى رفع القيود الموضوعة على الراغبين فى الاستثمار مع أخذ ضوابط المجتمع فقط فى الاعتبار.
- ٥- تحرير التجارة الداخلية والخارجية، وبما يعنى أن القادر على المنافسة قادرًا على التصدير.

وإذا تحقق برنامج الإصلاح الهيكلى للاقتصاد فإنه يودى إلى تحقيق.

(١) السيطرة على التضخم، العدو الأول للتنمية.

(٢) تحقيق معدلات نمو مرتفعة تزيد عن معدلات نمو السكان.

وذلك بما يودى إلى تحسن مستوى المعيشة فى جوانبه الاقتصادية والاجتماعية، والتعليمية والصحية والثقافية مع تحقيق قدر أكبر من المساواة والعدالة فى توزيع الدخل.

(٢) إصلاح التعليم:

يعد التعليم هو محور الانطلاق لأى مجتمع، وبالتعليم طفرت عديد من الدول من التخلف إلى التفوق، وفى مقدمتها اليابان وبالطبع غرب أوروبا - ثم النمور الآسيوية. والحديث عن إصلاح التعليم قد يطول، ويحتاج إلى متخصصين فى تفصيلاته ومحتوياته. ولكن هنا نشير إلى عدة جوانب تعد من الركائز الأساسية للتعليم وذات أثر مباشر على مجمل العملية التعليمية:

(أ) يتطلب إصلاح التعليم تناول مستوياته ونوعياته المختلفة بالإصلاح، وهى التعليم الأساسى، التعليم المتوسط (الثانوى)، التعليم العالى، كذلك التعليم الفنى.

(ب) إصلاح التعليم يتطلب توحيد نمط التعليم العام، وكذلك توحيد المحتوى خاصة فى التعليم الأساسى.

(ج) إصلاح التعليم يتطلب إصلاح المدرسة، المدرس، والمنهج. مدرسة اليوم الكامل - كما كانت فى الماضى - تقدم العلم والثقافة، والتربية، وتنمية المواهب. ولذا فمن الضرورى العودة إلى هذا الأسلوب، والذي يتطلب مع تطوير المدرسة تطوير المدرس.

(د) المناهج التعليمية هى أساس العملية التعليمية، من الضرورى أن يتم تطوير كافة مناهج التعليم للتلائم مع مستجدات العصر والتطور السريع فى العلم والتكنولوجيا.

(هـ) كذلك التعليم الجامعى فى شدة الحاجة إلى التطوير، والتخطيط لمستقبله، لرفع مستوى الخريجين، وهان تجدر الإشارة إلى حال الجامعات الإقليمية، ويجب إعادة النظر إليها من كافة النواحي.

(و) موضوع مجانية التعليم لم يعد كما كان فى السابق، وقد اختلف الوضع والنتائج التى ترتبت عليه. ومن ثم فمن الضرورة إعادة النظر فى مجانية التعليم بصفة شاملة، وقد يكون من المفيد اقتراح ما يلى:

- التعليم الأساسى مجانى.
- التعليم الفنى (الذى يحتاجه المجتمع) مجانى.
- التعليم المتوسط (الثانوى) بمصروفاته.
- التعليم الجامعى بمصروفاته.
- المتفوقين فى كل مستويات التعليم بالمجان.

إن حل مشكلة التعليم شيء وإعادة بناء العملية التعليمية لمواجهة الظروف التي سيفرضها مجتمع (عصر) المعلومات شيء آخر. لذا فمن الضروري بداية التعرف على طبيعة عصر المعلومات قبل التفكير في عملية الإصلاح الجذرى للتعليم. ذلك لأن التعرف على العصر الجديد يجعلنا نتعرف على احتياجاتنا من نوعية التعليم الذى يلائمه - هذا ببساطة - فالتعرف على متطلبات العصر الجديد يمكن أن تكون الحلول الجزئية والمرحلية لمشاكل التعليم متناسقة مع الوضع المستقبلى وتقربنا منه. وهذا لا يتأتى إلا بالتعرف على هذا الوضع المستقبلى واحتياجاته من العملية التعليمية^(١).

فالتعرف على طبيعة إنسان مجتمع المعلومات وما يتصف به ليستطيع التعامل مع معطيات العصر، ومن هذه الصفات:

- الفردية وعدم النمطية.
- ممارسة التفكير الناقد.
- القدرة على التعليم الدائم، الذاتى، والشامل.
- الإبداع والابتكار.
- التعاون والإيجابية.

وفى ضوء الخصائص المطلوب أن يتسلح بها الفرد فى مجتمع المعلومات فإن التحولات اللازم إدخالها على التعليم تتضمن بعض النواحي التالية:

١- تحول البيئة التعليمية المغلقة إلى بيئة تعليمية مفتوحة تعتمد على شبكات المعرفة الإلكترونية، قد تنهى احتكار المدرسة بمفردها للعملية التعليمية وتفتح الباب أمام التعليم فى البيوت والمؤسسات والتي تعمل على تعليم الأفراد كل الخبرات والمهارات المستخدمة.

(١) راجى عناية "أفيقوا يرحمكم الله" دار الشروق - الطبعة الأولى - ١٩٩٢ (من ص ١٠-٧٠).

٢- التعليم الشخصي الذى يتفق مع قابلية وقدرات كل شخص واستبدال النظام النمطى الجماعى القائم على الأعمار والفصول والمدرسة بنظام آخر يسمح لقدرات الأفراد بتحديد المستويات التعليمية اللازمة لهم.

٣- التعليم الذاتى حيث يصبح فى ظل توافر شبكات الكمبيوتر فى مقدور كل فرد الاعتماد على ذاته فى التعليم.

٤- خلق المعرفة بمعنى أن نظام التعليم السابق هو استيعاب وحفظ المتاح من المعارف، أما النظام الجديد فإنه سيعمل على خلق معارف جديدة باستخدام المعارف المتاحة وباستعمال أجهزة الكمبيوتر.

٥- امتداد التعليم، بمعنى أن التعليم كان ينتهى بالحصول على الشهادة، أما فى عصر المعلومات فإن التعليم سيستمر لتجدد وزيادة المعلومات باستمرار.

٦- تغير فى شكل ومضمون ومحتوى المدرسة بما يلائم عصر المعلومات.

واعتقد أنه اعتماداً على تلك الأسس يمكن تناول موضوع التعليم من الناحية القومية ودراسته والتعامل معه وصولاً إلى نمط تعليمى متطور يحقق الأهداف القومية للمجتمع مع استقرار النمط التعليمى خلال فترات زمنية محددة.

(٣) التدريب، الأهمية والأسس:

لم يعد الربط بين حجم الاستثمارات ومعدل التنمية على نفس درجة الاعتقاد كما كان فى الماضى، حيث أثبتت تجارب الواقع أن الجزء الأكبر من النمو يرجع إلى إنتاجية رأس المال وليس لرأس المال فى حد ذاته، وبالتالي تحقيق معدلات النمو المرتفعة يتحقق عن طريق الاستخدام الكفاء لرأس المال.

وجانب أساسى من الاستخدام الكفاء لرأس المال يرجع إلى القوى البشرية (عنصر العمل) وكفاءته وارتفاع إنتاجيته.

ولا شك أن برامج الإصلاح الهيكلى السابق الإشارة إليها تؤدي إلى توفير المناخ الأفضل لاستخدام رأس المال بمختلف مكوناته بما فيها العنصر البشرى.

والعنصر البشرى فى النشاط الاقتصادى هو القادر على:

١- دفع الاستثمارات وتدفقها من الداخل والخارج.

٢- تقييم البدائل المتاحة.

٣- تحقيق مستوى إنتاجية مرتفع.

٤- اختيار توقيتات العمليات الاقتصادية.

٥- اتخاذ القرارات الإدارية.

٦- دراسة وإنشاء وإدارة وتشغيل المشروعات.

وغير ذلك مما يؤدي إلى رفع كفاءة وإنتاجية الاستثمارات فى الاقتصاد القومى.

والتدريب أساسى ولازم للدول النامية فى تلك المرحلة حيث يؤدي إلى زيادة القدرات والمهارات والمعارف بما يؤدي لتنفيذ العمل المطلوب فى الوقت المحدد وبالمواصفات المطلوبة.

والدول النامية فى مرحلة الإصلاحات الهيكلية تواجه عدد من المشاكل بالنسبة للقوى البشرية والتي يمكن أن تتغلب عليها بواسطة التدريب ومن هذه المشاكل:

- ضعف القيادات الموجودة فى الأجهزة الحكومية والوحدات الاقتصادية، من حيث مستوى الكفاءة والقدرة على الإدارة واتخاذ القرارات القيادية.

- عدم توفر الاستثمارات اللازمة لإعداد الكادر البشرى اللازم لعمليات التنمية، حيث تحتاج عمليات التعليم والتدريب لقوى العمل الداخلة سنويًا فى سوق العمل إلى استثمارات كبيرة.

- الجيل الموجود حاليًا فى العمل فى الدول النامية لم تتح لغالبية فرصة تنمية القدرات والمهارات وبما يلزم أن تتجه إليه المؤسسات التدريبية والتعليمية.

- ضعف الصلة بالعالم الخارجى بما يؤدي إلى عدم الاستفادة الكاملة بالتطورات الفنية والإدارية وسرعة نقلها من العالم المتقدم إلى العالم النامى مما يستلزم تقوية ودعم هذه النوعيات من الاتصال.

- يرتبط وجود ونمو القيادات واكتسابها الخبرة فى تلك الدول بنمو القطاعات الاقتصادية وزيادة المنافسة فى الأسواق، ولا يمكن إعدادها فى الفصول.

وحيث تعد الموارد البشرية المؤهلة والمدربة أهم العناصر الأساسية فى إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويعد مستوى ونوعية تلك الموارد أحد المحددات الرئيسية لزيادة الإنتاجية، وتحقيق الرفاهية إلى الحد الذى يمكن معه القول أن نجاح التنمية بجناحيها، الاقتصادى والاجتماعى مرهون أصلاً بمدى التقدم فى مؤسسات التعليم والتدريب، إذ يعتبر التدريب فى إطار التربية المستمرة بذرة التنمية وثمرتها فى أن واحد.

وقد بين أحد العلماء الأمريكيين^(١) أن نصف عائد الإنتاج فى الغالب يتأتى من التقدم التكنولوجى والابتكار (والذى يعود فى معظمه إلى البشر) وتلث عائد الإنتاج التالى يتأتى من الإعداد المناسب للقوى البشرية العاملة، أما الجزء الباقى من عائد الإنتاج (حوالى ١٥%) فهو نتيجة الاستثمارات المادية، مع العلم بأن العائد المقصود هو العائد المادى لعملية الإنتاج. فعند القيام بوضع السياسات الهادفة إلى تحرير الاقتصاد ، ومن أجل التأكد من نجاح هذه السياسات يستوجب ذلك مراعاة تلبية الاحتياجات البشرية المتكاملة بالإضافة إلى استغلال الدوافع البشرية الطبيعية لدفع هذه السياسات.

وجدير بالذكر أن تنمية القدرات البشرية الذاتية سواء كانت قدرات عقلية مهارية جسدية أو ملكات معنوية وجدانية تعتبر هى محور السياسات البعيدة المدى الممتدة التأثير ومنها سياسات تدعيم ورفع المهارات والقدرات البشرية والتي تنظر إلى التعليم

(١) سيد محمد متولى (دكتور)، "الاستثمار البشرى والتحرير الاقتصادى الحقيقي"، الأهرام الاقتصادية، العدد ١١٨٨، أكتوبر ١٩٩١، ص ٢٠.

والتدريب كجزء أساسى من العملية الإنتاجية وليس كخدمات ويجب الاستثمار فيهما بأقصى قدر ممكن ويعنى هذا الاستثمار فى المعلم والمدرّب والعملية التدريبية نفسها.

← تحديد الاحتياجات التدريبية للمجتمع فى المرحلة الحالية:

كما سبق الإشارة فإن الإنسان هو محور التنمية الشاملة فهى لا تتم إلا به وله، فعلى سبيل المثال فى مصر وفى المرحلة الحالية التى تمر بها وفى ظل الاقتصاد الحر وعمليات إعادة الهيكلة للاقتصاد المصرى والذى يصطدم فى المقام الأول بنحو ٤.٥ مليون عامل بالحكومة والقطاع العام تعجز الوحدات التى يعملون بها عن استيعابهم فى المرحلة القادمة فى ظل الاعتبارات الاقتصادية ومقتضيات الخصخصة فى تلك المرحلة فإن تحديد الاحتياجات التدريبية والتدريب الداخلى والتحويلى تصبح من الأمور الهامة التى تلعب دوراً أساسياً فى الموائمة بين عرض وطلب العمالة والحد من البطالة والآثار الاجتماعية والاقتصادية الضارة خلال مرحلة التحول.

وفى هذا المجال يتطلب الأمر مصر شامل وتصنيفى للقوى العاملة فى الوحدات الإنتاجية المختلفة، وتحديد المتطلبات الفعلية لكل قطاع والفائض أو العجز به فى ضوء المحددات التكنولوجية والتنموية. ويتطلب ذلك بالقطع التعرف على احتياجات المنظمات من جهة واحتياجات الفئات الوظيفية المختلفة وخصائصها وإمكانيات الأفراد من جهة أخرى.

ورغم الاهتمام بمفهوم التدريب فى الدول النامية، ورصد المخصصات المالية له إلا أنه مازال يعتره من نواحي القصور التى تحد من الفاعلية الكاملة له، بل وتحد من تأديته للدور المستهدف منه فى تنمية وتطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية فى المجتمع.

← ومن بعض أوجه القصور التى يعانى منها التدريب فى مصر، ما يلى:

- اعتبار التدريب عمل وظيفى:

كثير من الأجهزة والإدارات والمؤسسات الحكومية تعتبر التدريب عمل وظيفي -
تحصيل حاصل - ذلك رغم ما له من أهمية فى تنمية مهارات العاملين ونقل الجديد
من المعارف وفنون الإنتاج إليهم. رغم ذلك تقوم الجهات بتدريب العاملين بواسطة
رؤسائهم المباشرين أو مديرى الإدارات، ذلك لحصولهم على مخصصات التدريب،
فماذا يمكن أن يقدمون من جديد وهم الذين يعيشون العاملين بصفة دائمة ولم يقدموا
ذلك الجديد إليهم.

إن الإيمان بأهمية ودور التدريب يقتضى الاهتمام بنوعية القائمين بالتدريب
والمستهدف من هذا التدريب.

• عدم ربط التدريب بالإطار العام للتنمية فى المجتمع :

ينهج التدريب فى معظم الدول النامية نهجاً نمطياً سواء التدريب الفنى، وبصفة
خاصة التدريب الوظيفي. حيث لم يتم ربط مناهج التدريب واستراتيجيته بالإطار العام
للتنمية واستراتيجيتها فالتحرير الاقتصادى، والخصخصة، والبطالة، وإعادة التأهيل،
والتخلص من بعض أو معظم وحدات القطاع العام... الخ، كل ذلك يتطلب مفهوم
جديد واستراتيجية وأساليب جديدة للتدريب فى هذه الدول، وهذا لم يؤخذ فى الاعتبار
حتى الآن.

فمخصصات التدريب المالية فى مستوى الدولة والمؤسسات ذات حجم يسمح
بتغطية تلك المطالبات إذا أحسن توجيهها واستثمارها، ومن ثم ينتفى التمسح بعذر عدم
كفاية المخصصات، ولكن تتبع المشكلة من الاستخدام غير الأنسب لتلك
المخصصات.

• غياب التصنيف والتوصيف لنوعيات التدريب ومستوياته ومحتواه :

حيث هناك تداخل بين التدريب الفنى والوظيفي - الإداري - مع عدم وجود
أهداف محددة لكل نوعية ولكل مستوى يمكن مقارنتها وقياس نتائجها، ويترك محتوى
كل نوعية ومستواها لاجتهادات القائمين على التدريب سواء المنظمين أو المديرين

أنفسهم، بالإضافة إلى عدم الاختيار الأمثل لنوعية المدرب، وذلك يرجع إلى ما سبق ذكره من اعتبار التدريب نوعاً من تأدية الواجب - أو تحصيل حاصل وهذا عكس المستهدف تماماً من التدريب. حيث أن الدول التي حققت تقدماً كبيراً في العقد الأخير - النمر الآسيوية - اعتمدت اعتماداً كبيراً على التدريب الفنى والتكنولوجى للعنصر البشرى وبه حققت هذه الطفرات التنموية الهائلة.

كذلك فإن غياب المتابعة والتقييم لنتائج التدريب وآثارها على العاملين تؤدي إلى عدم الاستفادة الكاملة من أى برامج تدريبية. فليس هناك أى خطة لتقييم ومتابعة نتائج تدريب العاملين وقياس مدى الاستفادة المتحققة من التدريب، وأثار ذلك على الإنتاجية التدريبية وعناصرها بما يتلاءم مع الحاجة الحقيقية للقطاع الإنتاجى والخدمى فى المجتمع ويؤدى إلى تحقيق المستهدف من التدريب.

مما سبق يتضح أن للتدريب دور أساسى فى تنمية ورفع مستوى أداء العاملين فى المجتمع، ومن ثم فالحاجة إليه ماسة. وتدعيم التدريب والاهتمام بتأديته لدوره له عدة متطلبات يلزم توفيرها حتى يؤدي التدريب هدفه - وهو رفع كفاءة العنصر البشرى فنياً وإدارياً - ومن هذه المتطلبات ما يلى:

- جهاز تدريبي قادر على تحديد وحشد الموارد والمهارات المطلوبة لمواجهة مشكلات الحاضر واحتمالات المستقبل، وخلق البيئة التدريبية المتفاعلة لتشجيع وتحقيق اتصال وابتكاره وقيادة أفضل، مع ربط استراتيجية التدريب باستراتيجية التنمية فى المجتمع.

- إمكانيات تدريبية مناسبة لتقديم خدمات ذات فعالية وكفاءة عن طريق تصميم وإعداد برامج تدريبية لتلبية احتياجات الأفراد والمنظمات وتصميم خبرات تعليم متنوعة وموجهة ومعتمدة على المتطلبات الحالية.

- نظم مرنة لتقديم التدريب، وإعادة تدريب وظيفى لكل العاملين سواء العاملين الذين يوضعون فى أعمال لا تتناسب مع مؤهلاتهم أو هؤلاء الذين تتفاوت مهاراتهم وأيضًا العاملين الجدد الذين لديهم نقص فى المهارات الأساسية.
- الإدارة الواعية للتغيرات التى تحدث فى القوى العاملة من حيث تركيبها ومستواها التعليمى، وقيمها وتطلعاتها والتنبؤ بتأثير التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسكانية والتقنية على مؤسسات التدريب وعلى التدريب والتطوير.
- الاستخدام الأفضل لتقنيات التدريب لمواجهة التكلفة المتزايدة وتعظيم العائد من التدريب، وتنفيذ البرامج والأنشطة التى تعتبر فعالة فى تغيير السلوك بالطرق المرغوبة واستغلال التقنيات الحديثة ونظم المعلومات والاتصال فى جعل التدريب أفضل وأقل تكلفة فى التوقيت المناسب.
- كذلك فمن متطلبات نجاح التدريب حسب اختيار المتدرب الأكثر احتياجًا وتقبلاً للتدريب، وعدم اعتبار التدريب واجب وظيفى لابد أن يمر به كافة العاملين للترقى.
- متابعة المتدربين فى أعمالهم على مدى الاستفادة من التدريب وأوجه القصور وإمكانية تلافيتها فى برامج تالية تعد من النواحي المكملة والهامة للعمل التدريبى الناجح.

← مجالات التدريب المطلوبة واللازمة للمجتمع فى المستقبل:

تطرق معظم الدول النامية أبواب مرحلة جديدة اقتصاديًا واجتماعيًا. ولهذه المرحلة خصائصها ومتطلباتها. ويأتى فى مقدمة هذه الخصائص الحرية الاقتصادية وسيادة قوى السوق والتخلص من سيطرة الدولة الاقتصادية. وتحجيم القطاع العام والتخلص من معظم وحداته.

وهذا التحول له أثاره والتي يعد التخلص من عدد ضخم من القوى العاملة إحدى نتائجه وما قد يترتب على ذلك من مشكلات اجتماعية واقتصادية خطيرة إذا لم يتم التخطيط لها وتوجيه تلك العمالة إلى مجالات عمل جديدة وخلق فرص عمل أمامها.

← التدريب التحويلي:

يعد التدريب التحويلي أحد الأسس والمرتكزات التي يمكن إتباعها لتوجيه فائض العمالة من القطاع العام وتوجيهه إلى مجالات عمل جديدة بإعادة تأهيله وتدريبه التدريب المناسب للمجالات التي يكون المجتمع أكثر احتياجًا لها بمعنى زيادة الطلب على تلك النوعيات من القوى العاملة.

ويجب ملاحظة أن هذا التدريب يقدم لنوعيات من الأفراد عند مستوى عمرى معين ولديهم خبرة معينة ومستوى ثقافى معين، حيث قد سبق لهم العمل لفترات متباينة فى القطاع العام ووحداته المختلفة بالدولة.

ومن ثم يجب تحديد برامج تدريبية تحويلية مناسبة لإعدادهم للعمل كحرفيين أو صغار منتجين أو غير ذلك وتتعدد هذه البرامج من حيث المحتوى والمستوى، سواء الفنية التطبيقية منها أو النظرية.

وفى هذا الصدد يلزم التنويه بأن المجتمع أكثر احتياجًا للبرامج التدريبية التي تؤدى إلى زيادة الفنيين الحرفيين وصغار المنتجين فى كافة القطاعات والأنشطة.

وبالتالى يفضل إعداد برامج تدريبية فنية تطبيقية لإعداد العاملين بالقطاع العام لممارسة عمل إنتاجى فى وحدات خاصة صغيرة بعد تركهم للقطاع العام. ومثل هذه البرامج ذات تكلفة مرتفعة لأنها تطبيقية ويلزم الإعداد الجيد لها واختيار المدربين الأكفاء.

← التدريب العام لموظفى الدولة:

حيث يعد هذا النوع من التدريب هو العمود الفقري والأساسي للنشاط التدريبي الرسمي في الدولة، وبصفة عامة يؤدي بهدف الترقية إلى المستويات الأعلى ولذا يطلق عليه التدريب الإداري.

ويؤخذ على أنه واجب وظيفي وإن كان يضيف قدرًا من المعلومات للمتلقين ولكن هذا ليس هذا هو الهدف الكامل من وراء التدريب.

ومن ثم نرى أن هذا النوع من التدريب يجب أن يعاد النظر فيه ويتم تطويره ليحقق أهدافًا معينة لعل في مقدمتها زيادة معارف العاملين في مجالات أعمالهم، كذلك إكسابهم مهارات إضافية جديدة تؤهلهم لتطوير وظائفهم وفقًا للتطورات العالمية في مجالات العمل وإكسابهم مهارات حرفية كاستخدام الحاسبات الآلية التي أصبحت عنصرًا أساسيًا لتطوير وإنجاز العمل.

← التدريب المهني للشباب:

ويعد هذا النوع من التدريب من الأنماط التدريبية المستجدة والمراقبة للمستجدات الاقتصادية في المجتمع. حيث مع التحرر الاقتصادي وتقليص القطاع العام وتوقف سياسة توظيف الخريجين ستكون نتيجة ذلك زيادة البطالة في المجتمع، خاصة بين شباب الخريجين سواء الجامعيين أو خريجي المدارس المتوسطة.

ومن ثم تهتم جهات عديدة - حكومية وغير حكومية - بتدريب شباب الخريجين لإعدادهم لممارسة أنشطة اقتصادية عديدة، قد تختلف كلية عن دراساتهم الأصلية، حيث تقوم وزارة الزراعة في مصر بتدريب بعض الخريجين من مختلف التخصصات - ومن ضمنها خريجي الحقوق والآداب - على استصلاح واستزراع الأراضي الصحراوية ومزارع الأسماك. كما يقوم الصندوق الاجتماعي بتمويل برامج تدريبية حرفية لتمليك الشباب لمشروعات إنتاجية صغيرة.

وهذا النوع من التدريب على درجة كبيرة من الأهمية، والمجتمع أكثر احتياجًا له، وذلك لحل مشاكل البطالة وزيادة الطاقات الإنتاجية في المجتمع، ومن ثم وجب الاهتمام به وتطويره وتوفير احتياجاته المادية والفنية.

(٤) الإصلاح الإداري^(١):

إن التغيير الحادث فى عالم اليوم غير مسبوق فى تاريخ التطور الإنسانى فالمستجدات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية على درجة كبيرة من السرعة وفى مقدمة هذه التغييرات ثورة المعلومات التى تتضمن عدة جوانب منها، تكنولوجيا الحاسب الآلى، تكنولوجيا الاتصالات، تكنولوجيا الإلكترونيات وهذه التطورات الهائلة بما توفره من إمكانيات وطاقات تكنولوجيا المعلومات التى تعمل على تطوير الوحدات الإنتاجية وزيادة إمكانياتها وطاقاتها.

ومن ثم يمكن القول بأن التكنولوجيا هى وسيلة الإدارة الجديدة لتحقيق أهدافها لخدمة قضية التنمية فى المجتمع، وعلى ذلك فإن الإدارة الحديثة هى إدارة التغيير. حيث لا بد أن تتغير المفاهيم التقليدية للإدارة، فنحن فى حاجة إلى إدارة جديدة قادرة على القيادة والابتكار والتجديد واستيعاب المتغيرات قادرة كذلك على قيادة وإدارة التحول، وتحقيق الاستمرارية والاستخدام الكفاء للمورد البشرى لتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

ومن أهم تلك التحولات التى حدثت ومازالت على المستوى العالمى خلال العقدين الأخيرين الآتى:

- التحول من عصر الصناعة إلى عصر ما بعد الصناعة.
- عصر ما بعد الصناعة هو عصر المعلومات.
- التحول إلى التكنولوجيا العالمية.
- التحول إلى الاقتصاد العالمى.
- التحول إلى اهتمامات الأجيال القادمة.
- التحول إلى نظام اللامركزية.

(١) دكتور على السلمى، "الإدارة المصرية فى مواجهة الواقع الجديد"، كتاب الاقتصادى . العدد ٥٤ . أغسطس ١٩٩٢ . من ص ١٩ . ٨٠ .

- التحول من التنظيم الرأسي إلى التنظيم الأفقى.
 - التحول إلى حرية السوق.
 - التحول إلى المشروع الخاص.
 - التحول إلى الفردية والتفرد.
 - تحولات تكنولوجية حادة متمثلة فى:
 - الحاسب الآلى.
 - الاتصالات.
 - الهندسة الوراثية.
 - الليزر.
 - الألياف الضوئية.
 - الذكاء الاصطناعى.
 - الهندسية العكسية، وغيرها.
 - التحولات الاقتصادية والمتمثلة فى:
 - النظام الاقتصادى العالمى الجديد وتسوده حرية التجارة (الجات) وحرية المنافسة.
 - تنافس الكتل الثلاث العملاقة (الكتلة الآسيوية، الكتلة الأوروبية، الولايات المتحدة).
 - تفكك الاتحاد السوفيتى
- كل تلك التحولات - وغيرها - تؤكد أن مختلف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والإنتاجية وما يرتبط بها تنتقل إلى نمط مختلف تماماً عن ما كان عليه فى السابق، وهو عصر ما بعد الصناعة (عصر الثورة التكنولوجية)، أنه عصر المعلومات (تكنولوجيا المعلومات).

وهذه التغييرات والتطورات التكنولوجية غير المحدودة تعنى أن إمكانيات تطوير وزيادة الإنتاج أصبحت أيضاً غير محدودة اعتماداً على تكنولوجيا المعلومات إذا اتاحت أمام الإدارة القادرة على استيعابها واستخدامها.

ومن ثم يمكن القول بأن نمط الإدارة الجديد ومرتكزاته لا بد أن تكون متميزة ومبتكرة، تعتمد على البحث والتطوير التكنولوجي، مما يستلزم نظام تعليمي وتدريبى جديد فى المجتمع.

كما أن وحدات الإنتاج فى المجتمع فى عصر المعلومات لا بد أن تختلف عن تلك فى عصر الصناعة (عصر ما قبل المعلومات) ومن ثم فإن التغيير لا بد أن ينسحب على إدارة تلك المؤسسات حتى تستطيع أن تتواءم وتستمر وتتمو فى هذا المناخ الجديد وينعكس ذلك على الإدارة من حيث:

- توفير المعلومات التى تساعد على إيجاد ميزة تنافسية.
- الاهتمام بالأبحاث وسرعة تطبيق النتائج التى تؤدى إلى تطوير السلعة أو الخدمة.
- تقليص العمالة العادية.
- توفير المعلومات التى تتيح السرعة والقدرة على اتخاذ القرارات ومن ثم تصبح معايير الإدارة الناجحة هى:
- السوق (حجم المبيعات).
- التطوير والتجديد فى السلع المنتجة.
- نمو الإنتاجية والربحية.

وفى مصر رغم التغييرات التى حدثت فى السوق، المستهلكين، قوة العمل، دور الدولة، والهياكل الاقتصادية، فإن تركيب الإدارة وأساليبها لم تتغير بالقدر الذى تتطلبه التغييرات السابقة، ومن ثم كان هناك فجوة بين الإدارة والتغييرات فى المجتمع اتضحت

بصورة أكثر وضوحًا فى وحدات قطاع الأعمال العام الذى تؤكد نتائج أعماله هذه الحقيقة.

- ومن ثم أصبح على الإدارة المصرية الجديدة أن تتصف بما يلى:
- إمام شامل بمستجدات العصر وكيفية استخدامها والاستفادة منها وتوظيفها لخدمة المؤسسة (تكنولوجيا المعلومات والحاسب الآلي).
 - تحرر كامل للعمل الإدارى مع القبول بالمحاسبة كل فترة زمنية (سنة إلى ثلاث سنوات)، مع تجديد العناصر الإدارية باستمرار.
 - منهج إدارى عصرية يقوم على الأسس الجديدة التى حققت النهضة الاقتصادية وقفزت بدول النمرور فى جنوب شرق أسيا. وفى مقدمة تلك الأسس الاعتماد على السوق فى الحكم على كفاءة الإدارة، والقبول والدخول فى المنافسة.
 - الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة فى تخفيض وقت الأداء، الحد من الأيدى العاملة، تخفيض التكاليف، التطوير والابتكار والتجديد.
 - اعتماد مفهوم الجودة الشاملة الذى يعنى أن كل مجال وكل مرحلة من مراحل العمل تخضع لمراجعة دقيقة وإعادة تنظيم وتصميم وتطوير بما يرفع كفاءة الأداء من حيث جودة المنتج وكفاءة العمل والمواد المستخدمة، وهذا هو المقصود بمفهوم الجودة الشاملة أى التى تشمل كافة مراحل العملية الإنتاجية للسلعة.
- ولكى تنشأ الإدارة الجديدة وتنمو فى المجتمع المصرى - وأى مجتمع لابد أن يتوفر مناخ من الحرية والديمقراطية والمشاركة الفعالة من مختلف فئات المجتمع، مع التخلص من سيطرة البيروقراطية الحكومية وألا تصبح كافة محاولات التنمية كمن يحرث فى البحر.

(٥) عدالة التنمية بين الحضر والريف:

تحديات التنمية فى مصر كبيرة وذلك راجعًا للظروف التى مر بها المجتمع خلال النصف قرن الأخير، بالإضافة إلى التغيرات العالمية والتى تنعكس بدورها

محلّيًا، ومن ضمن تلك الآثار تركّز الاهتمام بالحضر دون الريف، بالمدينة أكثر من القرية. مما ينتج عنه فجوة تنموية كبيرة بينهما.

ومن ثم أصبحت عملية تنمية الريف متداخلة ومتشابكة وتتطلب النظرة التكاملية من حيث البعد الاقتصادي والبيئي لهذه التنمية، مع التركيز على تحسين دخول ومستوى معيشة الفئات السكانية الأكثر فقرًا وحاجة في مجتمع القرية، مع الأخذ في الاعتبار مقدرة على التنمية على الاستمرار والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية.

وهنا تجدر الإشارة إلى جملة من المشاكل والمعوقات التي تتصف بها القرية والتي يلزم الإلمام بها حتى يمكن التعرض لجوانب التنمية الريفية على أسس واضحة.. ومن تلك المعوقات:

– اختلال التوازن بين الأرض والسكان، بما يعنى انخفاض نصيب الفرد من الأرض المزروعة، وكذلك تضائل الحيز المخصص للسكن الريفى، وتكدس القرية بالسكان، وما يترتب على ذلك من آثار والتي من ضمنها تلوث البيئة.

– انخفاض الاستثمارات فى القرية وبالتالي فرص العمل مع استمرار الزيادة السكانية، مما يؤدى إلى الزيادة فى تيار الهجرة من الريف إلى المدن وما يترتب عليه من مشكلات ونتائج.

– ما تتصف به القرية من تخلف اقتصادى واجتماعى من حيث ندرة المشروعات، وتخلف التكنولوجيا الزراعية وطرق الإنتاج، وتخلف الإدارة الزراعية، وتخلف المنظمات الزراعية كالتعاونيات وعدم قيامها بالدور المنوط بها، ومن ضمن أهم المشكلات الاجتماعية والتي تنعكس على مختلف جوانب الحياة فى القرية المصرية، ظاهرة الأمية فى الريف (حيث قدرت نسبة الأمية فى تعداد عام ١٩٨٦ نحو ٤٧% للذكور ونحو ٧٧% للإناث).

– غياب التنظيمات والمنظمات الأهلية والتي من المفروض أن يشارك بها المواطنون لخدمة أنفسهم وتنمية مجتمعاتهم المحلية بالاعتماد على الذات وعلى القدرات المتاحة (مع بعض المساعدات والدعم من عدة مصادر حكومية وغير حكومية)، وذلك حتى يمكن تنمية المجتمع المحلى.

وفى ضوء ما سبق فإن التنمية العادلة للريف وللقرية أصبحت ضرورة ملحة حتى نستطيع أن نلحق بالقرن الحادى والعشرين وحتى لا تزداد الفجوة التنموية، وذلك من خلال:

– تنمية ريفية متكاملة تشارك فيها وتحمل مسؤولياتها كافة جهات ومؤسسات الدولة بالإضافة إلى المؤسسات غير الرسمية والمنظمات الشعبية التى يفترض أن يكون لها الدور الأكبر فى عملية التنمية الريفية.

– توفير قاعدة البيانات عن القرية - حيث يعد ما هو متاح من بيانات ومعلومات اقتصادية واجتماعية عن القرية غير كافي - ويجرى تحديث تلك البيانات باستمرار لاستخدامها فى حصر الموارد والإمكانيات والتعرف على الاحتياجات ووضع الخطط وتنفيذها ومتابعة التنفيذ. مع التأكيد على دور الوحدات المحلية فى هذا المجال.

– تشجيع وتنظيم الأنشطة المرتبطة بالمشروعات الإنتاجية المولدة للدخل فى الريف لخلق فرص العمل ورفع المستوى الاقتصادى، ومن ثم الاجتماعى وتثبيت سكان الريف، وذلك من خلال دعم وتوفير التدريب والإرشاد، وتنظيم وتشجيع التسويق والتمويل وإدخال التكنولوجيا الحديثة، وزيادة دور ومشاركة المرأة الريفية فى الأنشطة التنموية من خلال تطوير وتحديث المؤسسات والمنظمات الريفية - أو العاملة فى الريف سواء كانت حكومية أو شعبية وإيجاد إمكانيات للتنسيق بينها لدفع عملية التنمية الريفية.

وفى ضوء التوصيف السابق ولكي تتحقق تنمية ريفية مستوفاة لأهداف المجتمع فمن الضروري وجود البرنامج القومي للتنمية الريفية^(١)، وأولى ركائزه هو إقناع واقتناع القيادة السياسية فى الدولة بأهمية وحتمية التنمية الريفية وجوهريتها لمستقبل التنمية القومية فى البلاد، وذلك من حيث تغيير الرؤى الرسمية للريف وتنميته عن ذى قبل. وتلك التنمية تتحقق من خلال مشاركة شعبية إيجابية فى كافة مراحل التنمية وفى إطار ديمقراطى سليم. ومن ثم فإن عملية التنمية الريفية تمر بمراحل عدة على مستويين:

١- المستوى القومى وفيه يتم دعم مفهوم التنمية الريفية، وإعداد الاستراتيجية العامة لها.

٢- المستوى المحلى، ويتضمن عدة مراحل، الاستكشاف والتحليل التى تشمل حصر الموارد البشرية المتاحة وحصر الخدمات المتاحة بالقرية وحصر المنظمات الاجتماعية والشعبية ومواردها. ثم مرحلة استثارة المجتمع لتركيز انتباه المجتمع على إمكانياته وموارده وطرق استغلالها والطرق الأفضل للاستغلال.

يلى ذلك مرحلة التخطيط للتنمية وتهدف إلى وضع خطة للتنمية الريفية المتكاملة تحقق أهداف أبناء المجتمع المحلى.

يلى ذلك مرحلة تنفيذ الخطة ولها مواصفاتها وخصائصها أيضاً. ثم مرحلة التقييم التى تستهدف التعرف على ما تحقق ومقارنته بالمستهدف.

(٦) البنية التحتية:

تعد البنية التحتية العمود الفقرى للتنمية الشاملة. فوجود بنية تحتية سليمة وقادرة على تلبية احتياجات المجتمع تسارع بعملية التنمية فى المجتمع، ومن المعلوم إمكانية تحقيق التنمية فى غياب أو النقص فى البنية التحتية. وتشمل تلك البنية الطرق،

(١) د. إبراهيم محرم، "التنمية الريفية"، مؤسسة فريدريش ناومان، ١٩٩٤، من ص ٢٣٥-٢٧٠.

الكهرباء والطاقة ومياه الشرب والصرف الصحى، الرى والصرف، الاتصالات والمواصلات.

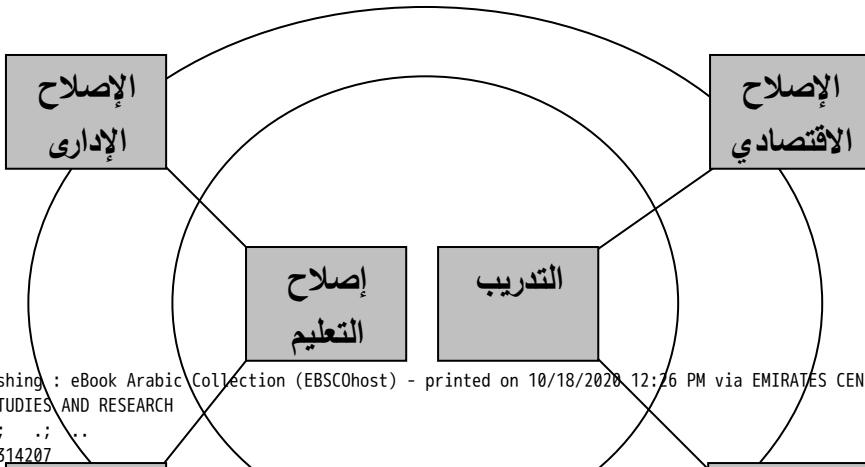
وتعانى الدول النامية بصفة عامة من النقص فى تلك المرافق، بل أيضًا عدم صلاحية ما هو متاح منها وذلك لغياب عمليات الصيانة والإصلاح الدورية. ومن ثم تتدنى معدلات النمو وتنخفض مستويات المعيشة، وتقل المشروعات الاقتصادية، وتتركز فى مناطق توافر تلك البنية دون غيرها مما يؤدي إلى الاختلال السكانى وما يرتبط به من مشكلات.

والتنمية فى جانبها الأساسيين الصناعى والزراعى تحتاج إلى حد أدنى من تلك البنية، فبدون الطرق والطاقة والمواصلات والاتصالات يصعب وقد يستحيل إقامة أى مشاريع اقتصادية (صناعية)، أو يؤدي ذلك إلى ارتفاع التكلفة ومن ثم الأسعار وانعدام القدرة على المنافسة.

كذلك عدم وجود البنية التحتية يعيق إقامة أى مشاريع تنمية زراعية فالطرق والطاقة والرى والصرف تعد الركائز الأساسية للتنمية الزراعية فى أى منطقة أو إقليم يراد تنميته أو إقامة مجتمع جديد به.

ومن ثم فإن أولى متطلبات إحداث التنمية فى أى مجتمع تواجد البنية الأساسية، وهى التى تدفع عملية التنمية وتؤدي إلى قيام مجتمعات عمرانية جديدة.

ومن ثم فعلى المجتمع وخطة التنمية أن تعطى الأولوية لإقامة تلك البنية، والتى يأتى فى مقدمتها شبكة الطرق والتى تربط تلك المناطق ببعضها بأقاليم الدولة وأسواقها. يلى ذلك بنية الطاقة والتى تعد المحرك الرئيسى للحياة والتنمية، ثم المياه والصرف سواء كان صحى أو زراعى.



أركان المشروع الحضارى

وإذا قصرت الدولة دورها الأساسى على تلك النواحي فإن ذلك قد يكون أجدى بكثير لعملية التنمية، على أن تترك باقى النواحي للقطاع الخاص الذى هو أكثر كفاءة على التعامل معها.

مما سبق يتضح أن المشكلة التنموية تتمثل أساساً فى انخفاض المستوى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والسياسى للمجتمع وأمام تلك المجتمعات مسلكان للمحاولات التنموية، يتمثل المسلك الأول فى أسلوب الحلول الجزئية للمشاكل التنموية، والمسلك الثانى يتمثل فى أسلوب المواجهة والحلول الجذرية.

وعلى كثيرين يلتبس أمر التفرقة بين أعراض الأزمة الاقتصادية وأسبابها حيث تتداخل الأسباب مع الأعراض، بينما يبذل البعض الآخر الأسباب مكان الأعراض.

فمن أعراض الأزمة، عجز الموازين، الدعم بمختلف صورته، الخلل فى نظام الأسعار، المديونية، التضخم.

أما أسباب الأزمة، والتي تؤدى إلى الأعراض السابقة، فمنها، عدم إتباع سياسة جادة للحد من الزيادة السكانية، انخفاض مستوى إعداد العنصر البشرى فى التعليم والتدريب، إتباع سياسات اقتصادية غير سليمة، عدم الكفاءة فى إدارة الاقتصاد

القومى، غياب مناخ الاستثمار، التحيز ضد قطاع الزراعة، وأخيراً عدم الاهتمام بتغيير الثقافة العامة للشعب.

أما برنامج الخروج من تلك الأزمة أو ما يطلق عليه مجازاً - المشروع الحضارى المصرى فهو يتضمن محاور رئيسية وتتضمن: الإصلاح الاقتصادى، إصلاح التعليم، الاهتمام بالتدريب، الإصلاح الإدارى وملاحقة الثورة العلمية، وعدالة التنمية، والبنية التحتية.

المراجع

- ١- إبراهيم شحاتة (دكتور): "برنامج للغد"، القاهرة . ١٩٨٨ .
- ٢- إبراهيم محرم (دكتور): "التنمية الريفية" مؤسسة فريدريش ناومان ١٩٩٤ .
- ٣- البنك الأهلى المصرى: "النشرة الاقتصادية"، المجلد السادس والأربعون ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤ .
- ٤- البنك المركزى المصرى: "المجلة الاقتصادية"، العدد الرابع (٩٤، ١٩٩٤).
- ٥- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: "نشرة أسعار المستهلك"، سنوات مختلفة.
- ٦- بنك مصر: "النشرة الاقتصادية"، السنة السادسة والثلاثون، العدد الأول، ١٩٩٣ .
- ٧- راجى عنایت: "أفيقوا يرحمكم الله"، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٩٩٢ .
- ٨- سيد محمد متولى (دكتور): "الاستثمار البشرى والتحرير الاقتصادى الحقيقى" الأهرام الاقتصادية، العدد ١١٨٨، أكتوبر ١٩٩١ .
- ٩- عاطف محمد عبيد (دكتور): "التنمية البشرية ركيزة أساسية لنجاح البرامج الهيكلية للإصلاح الاقتصادى"، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد العاشر، أكتوبر ١٩٩٢ .

- ١٠- دكتور على السلمى، "الإدارة المصرية فى مواجهة الواقع الجديد"، كتاب الاقتصادى - العدد ٥٤ - أغسطس ١٩٩٢.
- ١١- هيئة السلع التموينية: "وزارة التموين والتجارة الداخلية"، سنوات مختلفة.

الفصل الرابع

التغيير فى وظائف الدولة الاجتماعية فى ظل المستجدات العالمية والمحلية

تقديم :

تتمثل المشكلة التنموية أساساً فى انخفاض المستوى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والسياسى لمجتمع معين. وتتضح تلك الحالة فى كل الدول النامية بدون استثناء، ولكنها تتباين من دولة لأخرى، كما تتباين من قطاع إلى آخر. فطالما تتغير الظروف العالمية والداخلية فلا بد أن تتطور الأفكار وأساليب مواجهة تلك الظروف.

وللتنمية الاجتماعية نفس أهمية التنمية الاقتصادية - إن لم تفوقها - والترابط والتلازم قائم بين كليهما. حيث لا يمكن تحقيق تنمية شاملة بدون تنمية مختلف الجوانب، حيث أن التداخل قائماً بين النواحي الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الجوانب السابق الإشارة إليها.

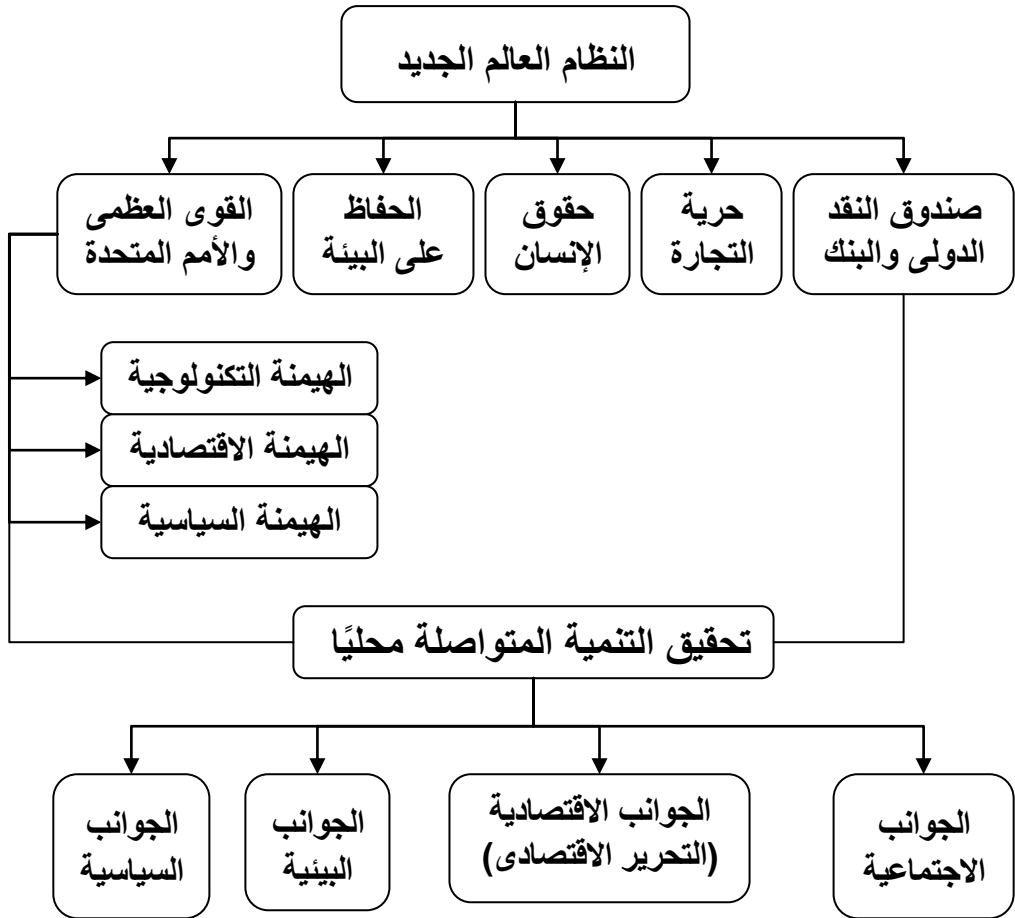
ودور الدولة ووظائفها تتغير كذلك من فترة لأخرى ومن مرحلة إلى مرحلة وفقاً للتطور فى عملية التنمية، ووفقاً للمتغيرات التى طرأت عالمياً ومحلياً وأثرت على دور الدولة ووظائفها.

ولابد أن توائم الدولة نفسها لتأدية وظائفها فى ضوء المستجدات العالمية (الخارجية) - والمحلية. شكل (١).

فمثلاً من قيام الدولة بالدور الأساسى فى عملية التنمية والقطاع العام، إلى دور الشريك فى عملية التنمية، إلى دور المراقبة لعملية التنمية والموجه لها.

ومهما كان دور الدولة فإن المستهدف هو تحقيق التنمية والتى تتمحور حول عدة نقاط أو ركائز أساسية تتأثر وتتوثر فى وظيفة الدولة فى كل مرحلة تنموية - ومن هذه الركائز :

- تنمية تلبى الاحتياجات الأساسية
- تنمية تعتمد على الذات أولاً.
- تنمية ذات تكنولوجيا ملائمة.
- تنمية تحافظ على الهوية الحضارية.
- تنمية بعيدة عن التبعية.
- تنمية مستقرة ومتواصلة ومستقلة.



شكل (١) المستجدات في النظام العالمي والتنمية

ولإيجاد هذه الركائز فلا بد من وظائف محددة للدولة، وهذه الوظائف - وفي ظل المستجدات - تتركز في أن الدولة شريك في التنمية ومراقب لها، وهي محفز لتوجيه النشاط الاقتصادي الوجهة التي يحتاجها المجتمع، كما أنها مازالت رائدة خاصة في المجالات والقطاعات التي لا يقدم عليها القطاع الخاص، وهي أيضاً الميسر لأموال الاستثمار في المجتمع.

ومن ثم يتضح أن الثقل أصبح في جانب التنمية الاجتماعية حيث لم تحقق التنمية الاقتصادية بمفردها طموحات الدول النامية. ومن ذلك يتضح أن في مقدمة العوامل المعوقة للتنمية تخلف السياسات الاجتماعية (أو بمعنى أدق التخلف الاجتماعى) في تلك الدول.

إن الوظائف التي على الدولة أن تؤديها ليست بالجديدة تماماً، ولكن ما حدث هو تطوير في مهام ووظائف الدولة في ضوء ما استجد من متغيرات اقتصادية واجتماعية. وهذه الوظائف التي أمكننا أن نوجزها في سبع وظائف - شكل (٣) - لا بد أن تؤديها الدولة بكفاءة إذا كان هناك رغبة في تحقيق تنمية شاملة عادلة تدخل بها الدول النامية القرن الحادى والعشرين.

وحيث يعد البحث عن أكفأ الأساليب التي تمكن من تحقيق التنمية هو غاية مختلف الدول، وذلك يجرى في مناخ من المنافسة الدولية والمتغيرات والمستجدات العالمية والمحلية، وفي ضوء التجارب والمحاولات التاريخية للتنمية أتضح أن الدول التي استطاعت أن تقفز بمعدلات تنميتها لم يتم لها ذلك عن طريق وفرة مواردها بقدر ما أمكن تحقيقه من خلال كفاءة وحسن إدارة المنظمات التي تقوم على استغلال وإدارة الموارد والمشروعات.

كما أن كثيراً من الفشل في تحقيق التنمية يعود إلى تدنى مستويات الإدارة في منظمات الإنتاج والخدمات وخاصة المملوكة للدولة لذلك أصبح نظام إدارة الدولة - تطويره وتجديده وتحسينه - بما يتماشى مع المستجدات من أهم متطلبات تحقيق التنمية.

وهنا نود أن نشير ونؤكد أن الإدارة - إدارة الدولة - ظاهرة مجتمعية^(١)، أى أنها جزء من المجتمع تتبع منه وتعمل فيه، وهى نظام فرعى فى إطار مجتمعى كلى. وعلى ذلك فإن تراث المجتمع - قيمه وتقاليده - يؤثر على إدارة المجتمع، كذلك كل ما يطرأ على المجتمع من تغييرات يؤثر بالتالى على الإدارة.

ويؤثر المناخ الاجتماعى فى الدولة - قيم وتقاليده المجتمع - على الإدارة من

حيث:

- قيمة الوقت.
- قيمة الجودة.
- قيمة الصدق.
- قيمة المثابرة.
- قيمة الإتقان فى العمل.
- قيمة التجديد والابتكار.
- قيمة التميز وعدم التقليد.
- قيمة المحافظة على المال العام.

وهذه القيم ومدى تواجدها فى المجتمع - أى التزام أفراد المجتمع بها - تؤثر على إدارة الدولة كما تؤثر على عملية التنمية فى المجتمع وتكلفتها ونتائجها شكل (٢).

وكل هذه القيم وما يرتبط بها من الممكن زرعها فى أفراد المجتمع - وتنشئتهم عليها - من خلال ما تقوم به الدولة - والمجتمع بصفة عامة - من مهام اجتماعية.

وفى هذه الورقة نتعرف أولاً على الوظائف الاجتماعية للدولة فى ظل حرية السوق - الإصلاحات الهيكلية - وهل حدث تغير كبير فى تلك الوظائف. ثم بعد ذلك نتعرض لكيفية إدارة الدولة لتلك الوظائف المنوطه بها - أيضاً فى ظل التغيرات والمستجدات.

(١) دكتور على السلمى، "الإدارة المصرية فى مواجهة الواقع الجديد"، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد ٥٤، أغسطس ١٩٩٢.

٧
بيرة إتقان
العمل

(٧)
بى الحد من
الفقر

توجيه
ستثمارات
لمناطق
الفقيرة

ومن الوظائف الاجتماعية - شكل (٣) - والتي للدولة دور أساسى فيها عليها أن تقوم به - ويعد من مهام وظيفة الدولة^(١) وهى:

(١) دور الدولة ووظائفها فى قطاع التعليم:

يعد التعليم هو محور الانطلاق لأى مجتمع، وبالتعليم طفرت عديد من الدول من التخلف إلى التفوق، وفى مقدمتها اليابان وبالطبع غرب أوروبا - ثم النور الآسيوية.

والحديث عن تطوير التعليم وإدارته قد يطول، ويحتاج إلى متخصصين فى تفصيلاته ومحتوياته. ولكن هنا نشير إلى عدة جوانب تعد من الركائز الأساسية للتعليم وذات أثر مباشر على مجمل العملية التعليمية فى دولنا النامية.

إن تطوير التعليم وإدارة القطاع التعليمى شيء وإعادة بناء العملية التعليمية لمواجهة الظروف التى سيفرضها مجتمع (عصر) المعلومات شيء آخر. لذا فمن الضرورى بداية التعرف على طبيعة عصر المعلومات قبل التفكير فى عملية التطوير الجذرى للتعليم وكيف ومن يتولى إدارته. ذلك لأن التعرف على العصر الجديد يجعلنا نتعرف على احتياجاتنا من نوعية التعليم الذى يلائمه - هذا ببساطة - فالتعرف على متطلبات العصر الجديد يمكن من الوصول إلى أفضل نظم الإدارة والتطوير.

وهذا لا يتأتى إلا بالتعرف على هذا الوضع المستقبلى واحتياجاته من العملية التعليمية^(٢).

-
- (١) نظام إدارة الدولة يتوقف وإلى حد كبير على الوظائف التى من المفروض أن تقوم بها الدولة - سواء اقتصادية أو اجتماعية - ولكل نوعية من الوظائف نظام الإدارة الذى يتناسب مع تلك الوظيفة. فنظام إدارة التعليم الحكومى غير نظام إدارة البنية الأساسية والمرافق فى الدول مثلاً.
- (٢) راجى عنایت: "أفيقوا برحمكم الله"، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٩٩٢ (ص ١٠ - ٧٠).

فالتعرف على طبيعة إنسان مجتمع المعلومات وما يتصف به ليستطيع التعامل مع معطيات العصر، ومن هذه الصفات:

- الفردية وعدم النمطية.
- ممارسة التفكير الناقد.
- القدرة على التعليم الدائم، الذاتى، والشامل.
- الإبداع والابتكار.
- التعاون والإيجابية.

وفى ضوء الخصائص المطلوب أن يتسلح بها الفرد فى مجتمع المعلومات فإن التحولات اللازم إدخالها على التعليم تتضمن بعض النواحي التالية:

١- تحول البيئة التعليمية المغلقة إلى بيئة تعليمية مفتوحة تعتمد على شبكات المعرفة الإلكترونية، قد تنهى احتكار المدرسة بمفردها للعملية التعليمية وتفتح الباب أمام التعليم فى البيوت والمؤسسات والتي تعمل على تعليم الأفراد كل الخبرات والمهارات المستحدثة.

٢- التعليم الشخصى الذى يتفق مع قابلية وقدرات كل شخص واستبدال النظام النمطى الجماعى القائم على الأعمار والفصول والمدرسة بنظام آخر يسمح لقدرات الأفراد بتحديد المستويات التعليمية اللازمة لهم.

٣- التعليم الذاتى حيث يصبح فى ظل توافر شبكات الكمبيوتر فى مقدرة كل فرد الاعتماد على ذاته فى التعليم.

٤- خلق المعرفة بمعنى أن نظام التعليم السابق هو استيعاب وحفظ المتاح من المعارف، أما النظام الجديد فإنه سيعمل على خلق معارف جديدة باستخدام المعارف المتاحة وباستعمال أجهزة الكمبيوتر.

٥- امتداد التعليم، بمعنى أن التعليم كان ينتهى بالحصول على الشهادة، أما فى عصر المعلومات فإن التعليم سيستمر لتجدد وزيادة المعلومات باستمرار.

٦- تغيير فى شكل ومضمون ومحتوى المدرسة بما يلائم عصر المعلومات.

واعتقد أنه اعتماداً على تلك الأسس يمكن تناول موضوع التعليم من الناحية القومية ودراسته والتعامل معه وصولاً إلى نمط تعليمي ومتطور وإدارته بما يحقق الأهداف القومية للمجتمع مع استقرار النمط التعليمي خلال فترات زمنية محددة. وهنا يمكننا أن نحدد كيف يمكن إدارة العملية التعليمية وتأدية الوظيفة التعليمية في المجتمع في المرحلة المقبلة.

(٢) وظيفة الدولة في مجال التدريب وإعداد الكادر البشري:

لم يعد الربط بين حجم الاستثمارات ومعدل التنمية على نفس درجة الاعتقاد كما كان في الماضي، حيث أثبتت تجارب الواقع أن الجزء الأكبر من النمو يرجع إلى إنتاجية رأس المال وليس لرأس المال في حد ذاته، وبالتالي تحقيق معدلات النمو المرتفعة يتحقق عن طريق الاستخدام الكفاء لرأس المال.

وجانب أساسي من الاستخدام الكفاء لرأس المال يرجع إلى القوى البشرية (عنصر العمل) وكفاءته وارتفاع إنتاجيته.

ولا شك أن برامج الإصلاح الهيكلي في عديد من الدول النامية تؤدي إلى توفير المناخ الأفضل لاستخدام رأس المال بمختلف مكوناته بما فيها العنصر البشري.

والعنصر البشري في النشاط الاقتصادي هو القادر على:

- ١- دفع الاستثمارات وتدفقها من الداخل والخارج.
- ٢- تقييم البدائل المتاحة.
- ٣- تحقيق مستوى إنتاجية مرتفع.
- ٤- اختيار توقيتات العمليات الاقتصادية.
- ٥- اتخاذ القرارات الإدارية.
- ٦- دراسة وإنشاء وإدارة وتشغيل المشروعات.

وغير ذلك مما يؤدي إلى رفع كفاءة وإنتاجية الاستثمارات في الاقتصاد القومي، وبالتالي تحقيق التنمية والقضاء على الفقر أو الحد منه.

والتدريب مع التعليم والتربية يؤدي إلى:

- التعليم Learning، يؤدي إلى تغيير في المعارف Knowledge.

- التدريب Training، يؤدي إلى تغيير في المهارات Skills.

- التربية Education، يؤدي إلى تغيير في السلوك Attitudes.

وهو ما تحتاجه الدول النامية لخلق وإعداد كوادر بشرية تستطيع أن تخرج من حالة الفقر إلى مستويات معيشية أفضل.

وحيث تعد الموارد البشرية المؤهلة والمدربة أهم العناصر الأساسية في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية - ويعد مستوى ونوعية تلك الموارد أحد المحددات الرئيسية لزيادة الإنتاجية، وتحقيق الرفاهية إلى الحد الذي يمكن معه القول أن نجاح التنمية بجناحيها، الاقتصادي والاجتماعي مرهون أصلاً بمدى التقدم في مؤسسات التعليم والتدريب، إذ يعتبر التدريب في إطار التربية المستمرة بذرة التنمية وثمرتها في أن واحد.

وبالتالي تعد السياسة التدريبية أحد السياسات الاجتماعية في المجتمع وذات المردود التنموي كبير الأثر، ومن الضروري أن تولى الدول النامية سياسة التدريب الاهتمام الواجب، حيث يجب أن يقوم بها كل من الدولة ومؤسسات القطاع الخاص، وإن كان دور الدولة أكبر في المراحل الأولى للإصلاح الاقتصادي، حيث يجب أن تخصص نسبة معينة من الناتج المحلي للتدريب، وكذلك نسبة من دخل كل مؤسسة خاصة، كما يجب أن تتواءم وتتسجم خطة الدولة التدريبية مع خطط المؤسسات الخاصة وبما يحقق احتياجات المجتمع.

(٣) دور الدولة في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي:

هو ركيزة التقدم، والذي أعطى ميزة للدول المتقدمة هو اهتمامها بالبحث العلمي والتكنولوجيا، ويتضح ذلك في مخصصات كل دولة للبحث والتطوير - جدول (١).

حيث لم تعد الموارد قيديًا على التنمية، وإنما المعرفة هي الأساس. وحيث تعد التكنولوجيا هي الباب الواسع للتطوير الكمي والنوعي للإنتاج بما يتجاوز التوقعات، وبدون توقف - أي بما يعنى استمرار التطوير وبدون حدود - كما أن التكنولوجيا تؤدي إلى تعظيم الإنتاج من نفس القدر من الموارد وهذا من أهم الأهداف التنموية.

وقد أدى البحث العلمي والتكنولوجيا إلى^(١):

- التغيير في أساليب الإنتاج.
- تقسيم العالم إلى من يملكون المعرفة، ومن لا يملكونها (وهم التابعون).
- لم يعد للقيود التقليدية المحددة للإنتاج - الموارد والميزة النسبية مثلاً.. - لم يعد لها نفس التأثير.
- أدت إلى اتساع السوق.
- تعدد الموارد غير الطبيعية (البدائل الصناعية) وأصبح الإحلال شبه كامل محل الموارد الطبيعية.
- قلة الاعتماد على عنصر العمل. بما يعنى تناقص العمالة في القطاعات السلعية وزيادتها في القطاعات غير السلعية (المهن الذهنية والخدمات المرتبطة بالعلم والمعلومات والتكنولوجيا) - جدول (٢)، شكل (٤).

(١) دكتور على السلمى، "الإدارة المصرية في مواجهة الواقع الجديد"، مرجع سابق. ص ٣٣.

جدول (١): نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التجريبي

الدولة	السنة	النسبة المئوية من الناتج القومي الإجمالي
مصر	١٩٨٢	٠.٢
الجمهورية العربية الليبية	١٩٨٠	٠.٢
الهند	١٩٨٨	٠.٩
الأردن	١٩٨٦	٠.٣
الكويت	١٩٨٤	٠.٩
ماليزيا	١٩٨٩	٠.١
باكستان	١٩٨٧	١.٠
سنغافورة	١٩٨٧	٠.٩
إسرائيل	١٩٨٥	٣.١
الاتحاد السوفيتي السابق	١٩٨٨	٦.٥
اليابان	١٩٨٨	٢.٨
الدانمرك	١٩٨٩	١.٦
فرنسا	١٩٨٨	٢.٣
ألمانيا	١٩٨٧	٢.٩
إيطاليا	١٩٨٨	١.١
النرويج	١٩٨٩	٢.٠
المملكة المتحدة	١٩٨٩	٢.٣
الولايات المتحدة	١٩٨٨	٢.٩

المصدر: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي - إدارة التأليف والترجمة والنشر تقرير ١٩٩٣ عن العلم في العالم - إصدارات اليونسكو.

ويطرح السؤال التالي نفسه، من الذى يستطيع القيام بالبحث العلمى والتطوير التكنولوجى فى الدول النامية ؟

واعتقد أن الإجابة معلومة وهى أن الدولة هى المؤهلة والقادرة على تأدية هذه الوظائف - خاصة فى المراحل الأولى لإدخال التغييرات الهيكلية فى المجتمع - حيث لا يستطيع القطاع الخاص ولن يقدم بدرجة كافية على البحث العلمى والتطوير التكنولوجى.

ومن ثم تعد تلك الوظيفة من أهم وظائف الدولة التى يجب أن تؤديها بفاعلية وكفاءة.

جدول (٢): تغير هيكل العمالة فى الدول المتقدمة (%)

الدولة	القطاع، السنة	فرنسا	ألمانيا	اليابان	الولايات المتحدة
الزراعة					
	١٩٦٠	٢١.٩	١٣.٨	٣٠.٢	٨.٢
	١٩٧٣	١١.٠	٧.٢	١٣.٤	٤.١
	١٩٨٤	٧.٦	٥.٥	٨.٩	٣.٣
	١٩٩٤-٨٩	٥	٤	٧	٣
الصناعة					
	١٩٦٠	٣٦.٣	٤٨.٢	٢٨.٥	٣٤.٣
	١٩٧٣	٣٨.٤	٤٦.٦	٣٧.٢	٢٢.٥
	١٩٨٤	٣٢.٠	٤٠.٥	٣٤.٨	٢٨.٠
	١٩٩٤-٨٩	٢٩	٣٨	٣٤	٢٨
الخدمات					
	١٩٦٠	٤١.٨	٣٨.٠	٤١.٣	٥٧.٥
	١٩٧٣	٥٠.٦	٤٦.٢	٤٩.٤	٦٣.٤
	١٩٨٤	٦٠.٤	٥٤.٠	٥٦.٣	٦٨.٧
	١٩٩٤-٨٩	٦٦	٥٨	٥٩	٦٩

المصدر: World Bank Book 1996

(٤) دور الدولة في مجال البيئة والتنمية المستدامة:

التنمية المستدامة أو المتواصلة هي التنمية ذات القدرة على الاستمرار والاستقرار والاستدامة من حيث استخدامها للموارد الطبيعية والتي تتخذ من التوازن البيئي محور ضابط لها، بهدف رفع مستوى المعيشة من جميع جوانبه مع تنظيم الموارد البيئية والعمل على تنميتها. وكل الدول النامية لم تدخل العوامل البيئية في خططها التنموية إلا خلال العقدين الأخيرين على أحسن تقدير، مما أثر على مواردها وعلى عملية التنمية بتلك الدول.

⇐ ومن ثم فهناك عدة خصائص للتنمية المستدامة:

١ - الاستمرارية:

وهو ما يتطلب توليد دخل مرتفع يمكن من إعادة استثمار جزء منه، بما يمكن من إجراء الإحلال والتجديد والصيانة للموارد.

٢- تنظيم استخدام الموارد الطبيعية:

القابلة للنفاد والمتجددة بما يضمن مصلحة الأجيال القادمة.

٣- تحقيق التوازن البيئي:

وهو المعيار الضابط للتنمية المستدامة - أى المحافظة على البيئة - بما يضمن سلامة الحياة الطبيعية، وإنتاج ثروات متجددة، مع الاستخدام العادل للثروات غير المتجددة.

وخصائص التنمية المستدامة تلك يتضح دور ووظيفة الدولة الضرورية فيها خاصة فيما يتعلق بتنظيم استخدام الموارد الطبيعية - وتحقيق التوازن البيئي.

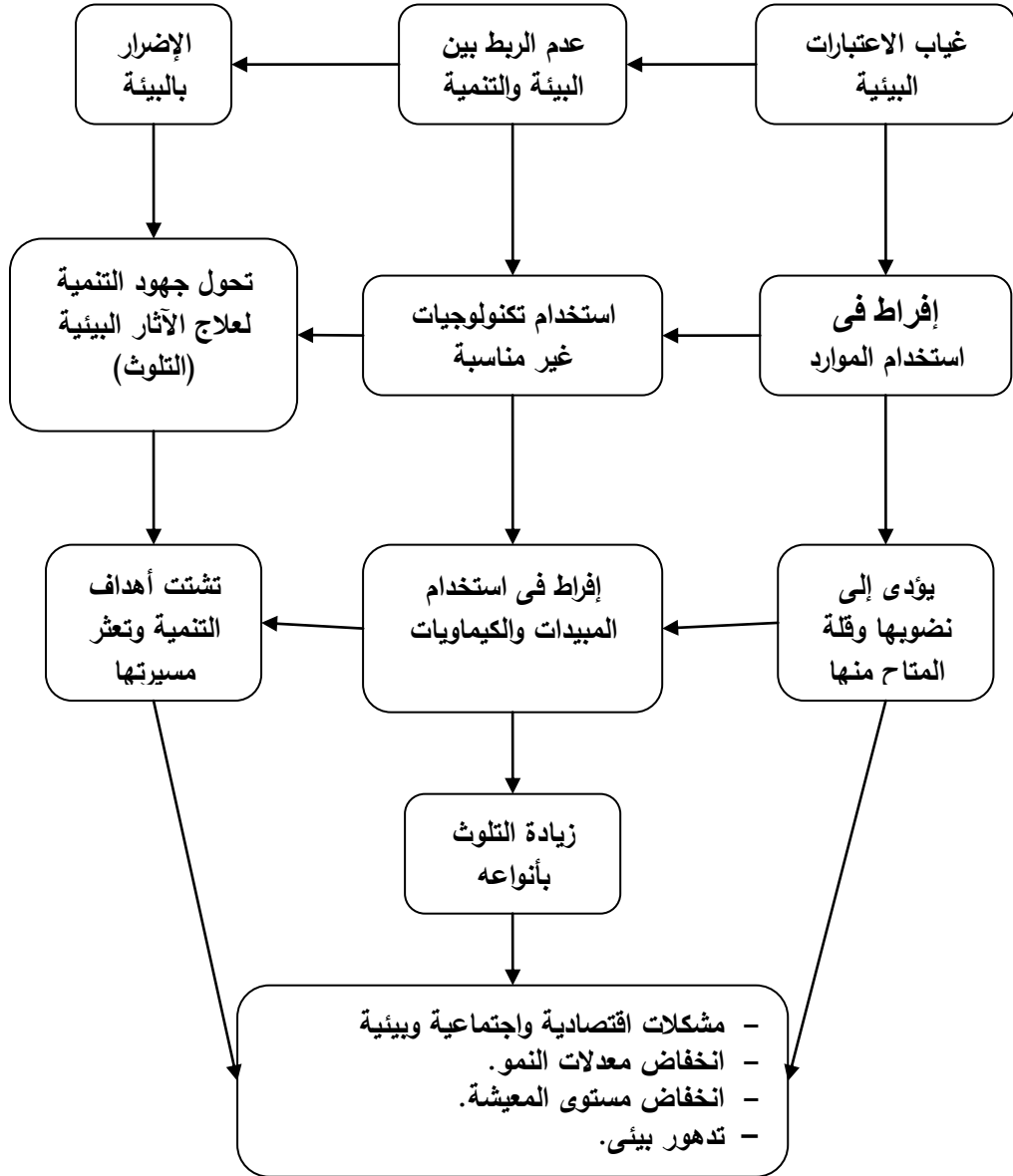
وقد أصبح هناك ربطاً واضحاً وأكيداً بين التنمية والبيئة وأصبحت البيئة عنصراً أساسياً ضمن أى أنشطة تنموية وركيزة ذات أهمية تؤخذ فى الاعتبار عند تحديد توجهات التنمية واختيار أنشطتها ومشاريعها ومواقع تلك المشاريع بما يهدف فى النهاية إلى المحافظة على البيئة، والحصول على موافقة المجتمع (ممثلاً فى الدولة) على نوعية ومكان المشاريع.

وقد كان الاعتقاد السابق (الخاطئ) أن الثروات الطبيعية كم لا يفنى، وإنها فى حالة ثبات واستقلالية - أى استقلال حركة وأنشطة استغلال الأرض عن النبات عن المياه عن الحيوان، عن المناخ، ومن دولة لأخرى.

ولكن ثبت أن الثروات محدودة بمحددات بيئية وبيولوجية وطبيعية متوازنة وهى تمثل أنظمة بيئية فرعية / مرتبطة ومتوازنة مع النظام البيئى العالمى، وكل ما يؤثر على المياه، الأرض، الطاقة، والمناخ يؤثر على ديناميكية تكوين الموارد الطبيعية فى المدى الطويل.

ونتيجة للتعدى الجائر على هذه المنظومة الطبيعية (فى الدول المتقدمة والنامية) والإخلال بالتوازنات الطبيعية أدى ذلك إلى التأثير على مسيرة التنمية واستقرارها حيث اختل مسار التنمية نتيجة تناقص المعروض من الموارد ونتيجة للاختلال البيولوجى الناتج عن التصنيع والاستخدام المفرط للكيمائيات وزيادة تركيز ثانى أكسيد الكربون

شكل (٥). وهنا أتضح أن هناك دور أساسي ومهام وظيفية للدولة لابد أن تمارسها - حيث لا يوجد بديل للقيام بهذا الدور.



شكل (٥) التنمية المستدامة وارتباطها البيئي

إن السبب الرئيسى لعدم استدامة (تواصل) التنمية يرجع لعوامل بيئية فى الأساس، وهى الهدر البيئى، والتلوث البيئى:

الهدر البيئية للموارد (استنزاف الموارد): ويتضح هذا الاستنزاف للموارد فى، زيادة سحب مياه الآبار، زيادة استخراج النفط، الزراعة الكثيفة، الرى الكثيف، قطع الغابات، تجريف التربة، صيد الحيوانات، الصيد الجائر للأسماك، وجميعها عوامل تؤدى إلى نقص الموارد ونضوبها بمرور الزمن وبالتالي عدم استدامة التنمية فى مثل تلك المجتمعات.

كما أن التلوث البيئى يؤدى إلى عدم استدامة التنمية من حيث أنه يؤدى إلى الإخلال بالتوازن وعدم القدرة على تجدد الموارد الطبيعية، والقضاء على نوعيات وإعداد من النبات والحيوان والطيور والحشرات، وإصابة الإنسان بما يحد من قدراته الصحية ومن ثم الإنتاجية.

وبالتالى فمن الضرورى أن يكون فى كل مجتمع سياسة بيئية ملزمة للجميع - وكى تحقق السياسة البيئية أهدافها الاقتصادية والاجتماعية هناك شرطان أساسيان:
أولاً: أن تكون تلك السياسة ملزمة للمجتمع بقانون - وهناك جزاءات رادعة للخارجين عليه تشرف عليها الدولة.

ثانياً: التعليم والإعلام البيئى، حيث أن السلوك البيئى السليم يأتى عن طريق التعليم فى مختلف المراحل، وعن طريق الإعلام بأهمية البيئة والإضرار المترتبة على الإساءة إليها.

ومن ثم تتأكد هنا وظيفة الدولة وضرورة تأدية تلك الوظيفة فى المجال البيئى حتى يمكن إيقاف الهدر والتلوث البيئى فى أى مجتمع، وليس هناك من بديل للدولة - يعاونها المنظمات الأهلية والخاصة - للقيام بهذا الدور.

(٥) وظيفة ودور الدولة فى القطاع الزراعى فى الدول النامية^(١):

وحيث أن الزراعة هى مهنة وطريقة معيشة، والقطاع الزراعى يختلف عن غيره من القطاعات، حيث هو قطاع اقتصادى اجتماعى فى ذات الوقت، والنواحى الاقتصادية والاجتماعية مرتبطة ببعضها فى هذا القطاع لذا فالسياسة الزراعية هى اجتماعية اقتصادية.

وبصفة عامة، اعتمدت معظم الدول النامية - أو كلها - فى تمويل عملية التنمية فيها على القطاع الزراعى وذلك حيث لم يكن هناك قطاع صناعى أو قطاعات أخرى يمكن أن يتحقق بها فائض سوى القطاع الزراعى، ومن ثم عمدت هذه الدول على إتقال كاهل القطاع الزراعى بعبء تمويل عملية التنمية عن طريق سحب كل ما يمكن سحبه من تمويل من هذا القطاع وذلك عن طريق:

- ١- تسعير الحاصلات الزراعية.
- ٢- التسليم الإجبارى للحاصلات.
- ٣- التسويق التعاونى (أو ما يطلق عليه - وهو تسويق حكومى).
- ٤- الضرائب الزراعية.

حيث سعت العديد من الحاصلات الزراعية بأقل من قيمتها وتحصل الدولة على هذا الفرق للتمويل التتموى، وفى مقدمة هذه المحاصيل القطن - فى مصر - والذي كان يصدر بأسعار أعلى بكثير عن أسعار الشراء من الزراع. يلى ذلك كل من القمح وقصب السكر وكانا يسعران بأسعار أقل مما يتم الاستيراد به من الخارج لتغطية الفجوة بين الإنتاج المحلى والاحتياجات المحلية.

(١) البنك الدولى، معهد التنمية الاقتصادية، "ما يحدث للزراعة من استلاب فى البلدان النامية"، موريس إسكيف، أكبرتوفالديس، ترجمة المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم ١٩٩٥.

ويرجع مفهوم التحيز ضد قطاع الزراعة أساساً إلى إيمان واضعي السياسات في الدول النامية بالحكمة التقليدية القائلة بأن (فرض الضرائب على الزراعة لا يضعف الإنتاج) ويرجعوا ذلك لضعف استجابة الزراعة لحوافز الأسعار، حيث يسود الاعتقاد بأن الصناعة هي القطاع المتحرك (الديناميكي) بينما الزراعة هي القطاع الساكن (الاستاتيكي) والذي لا يستجيب لا يستجيب للحوافز، ومن ثم فإن تسارع خطى النمو الاقتصادي يحدث بتحويل الموارد من الزراعة للصناعة ويتم ذلك بفرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة على الزراعة.

ولكن خلال الثمانينيات سقطت هذه القاعدة، إذ أتضح أنه إضافة لسياسات الأسعار الزراعية هناك بعض السياسات الأخرى المؤثرة على قرارات المزارعين كالضرائب الزراعية.

وكان نتيجة لهذه السياسة غير الرشيدة، تدنى الإنتاجية والإنتاج الزراعي، وتدهور الموارد الزراعية، والهجرة من الريف إلى المدينة، ومجمل القول انخفاض مستوى المعيشة في الريف بصفة عامة. وما ترتب على ذلك من مشاكل اجتماعية عديدة، علاجها لا يكون إلا في القطاع الريفي.

ومن ثم فإن تنمية القطاع الريفي تتطلب سياسة زراعية تأخذ النواحي الاقتصادية والاجتماعية في الاعتبار، وتوقف تحويل فائض القطاع الزراعي إلى خارجه.

كما أن ضعف إمكانيات الزراعة تفرض على الدولة عبء القيام باستثمارات معينة في القطاع لدفع الإنتاج الزراعي وتنميته. كذلك فإن التحول إلى حرية السوق أضعف من قدرة الدولة على التدخل في الزراعة لتخطيط وتوجيه الإنتاج - ومن ثم يجب البحث عن البدائل التي يمكن أن تقوم بهذا الدور.

ومن ثم يمكن تحديد الوظائف المطلوب تأديتها في القطاع الزراعي على النحو التالي:

١- إيقاف سحب الفائض الزراعي خارج القطاع الزراعي.

٢- تخطيط وتوجيه القطاع الزراعي.

٣- إدارة وتنفيذ خطط القطاع الزراعي.

فما هو دور الدولة والممكن أن تؤديه في القطاع الزراعي - لا شك أن الدور الرقابي والبحثي والإرشادي للدولة سيظل قائمًا ومتواجدًا في القطاع - ولكن الدور التخطيطي والإدارة للدولة في القطاع الزراعي قد تقلص كثيرًا.

(٦) الدور الرقابي للدولة:

في ضوء المستجدات العالمية والمحلية والتحرير الاقتصادي، وحرية السوق وما يترتب على ذلك من آثار. فلا بد من دور رقابي للدولة. سواء كانت هذه الرقابة على المدخلات، أو الإنتاج، أو الأسواق ومثال ذلك الرقابة على الواردات من مستلزمات الإنتاج، وعلى صلاحية السلع، وعلى الحد من التلوث.

كما أن دور الدولة في الرقابة على تنفيذ القانون وتشريعاته يعد من أهم مهام الدولة في مرحلة التحرير الاقتصادي. حيث تتولى الجهات المعنية في الدولة مراقبة التزام الجميع بتنفيذ القانون.

وهذا الدور الرقابي يمكن تحديده في الآتي:

- الرقابة على مدخلات الإنتاج.
- الرقابة على السلع.
- الرقابة على الأسواق.
- الرقابة على الواردات (الحد من التلوث والحفاظ على البيئة).
- الرقابة على الالتزام بتنفيذ القوانين والتشريعات في المجتمع.

وحتى تؤدي الدولة هذه المهام فلا بد من أجهزة على درجة من الكفاءة والكفاية والشفافية حتى يمكن أن تؤدي تلك المهام.

وتحقيق التنمية - سواء من النواحي الكمية أو التوزيعية - يرتبط وإلى حد كبير بالنجاح فى تحقيق الدور الرقابى للدولة.

(٧) الدور الحكومى للحد من الفقر:

من ضمن تعريفات الفقر هو أنه عدم القدرة على تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة. وحيث يتضمن مستوى المعيشة المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية ويوجد ارتباط قوى بين المؤشرات الاجتماعية وبين انتشار الفقر. فانخفاض الدخل، وسوء التغذية، ونقص وانخفاض مستوى الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والثقافة. هذا بالإضافة إلى تدنى أو انعدام المشاركة السياسية للسكان، جميعها مؤشرات لانتشار ظاهرة الفقر.

وبإدخال الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التى تسود معظم الدول النامية حالياً - تصبح تلك الفئات التى تعاني من الفقر هى أشد الفئات تأثراً بنتائج تلك الإصلاحات حيث يعاني الفقراء فى المدى القصير من تلك النتائج^(١). مما يتطلب أن تقوم الدولة بإجراءات ووظائف معينة علاجاً لتلك الآثار.

ومن تلك التحديات أيضاً، كيف يتسنى حماية المجموعات الأكثر تعرضاً للمخاطر (الفقراء، أرباب المعاشات... الأطفال) من التكاليف الاجتماعية للإصلاح الاقتصادى.

كذلك، كيف يمكن تلبية الحاجة إلى خدمات صحية وتعليمية أفضل فى ظل عجز الموازنة والتضخم. كل تلك التحديات وأساليب المواجهة اللازمة لها تقع على عاتق الحكومة وهى ذات ارتباط وثيق بمستوى المعيشة وحالات الفقر فى المجتمع.

ومن ثم فإنه لا بد من إجراءات تودى إلى تقليص ظاهرة الفقر والحد من تزايدها تمهيداً للقضاء عليها فى المجتمع، وهذه الإجراءات اللازمة للقضاء على الفقر لن يقوم

(١) صندوق النقد والبنك الدولى - التمويل والتنمية . سبتمبر ١٩٩٠.

بها المستثمرون أو القطاع الخاص - وإن كان هناك جانب من عوائدهم يوجه للنواحي الاجتماعية - وبالتالي فلا مناص من أن تتولى الدولة مسئولية وعبء القيام بالعبء الرئيسى فى الحد من الفقر والقضاء عليه، أو بمعنى آخر مساعدة الفئات الضعيفة فى المجتمع.

ويتمثل الدور الحكومى فى مواجهة الفقر فى نواحي عديدة نتعرض لأهمها فيما يلى - شكل (٣):

٧-١ العمل الحكومى فى القطاعات الاجتماعية:

وذلك فى مجالات الصحة والتعليم الأساسى وخدمات الأسرة والرعاية الاجتماعية وكل تلك النواحي تتولاها الدولة، وهى جانب أساسى من مسئولياتها. والتقدم فى النواحي الاجتماعية تلك ينعكس على الإنتاج والإنتاجية ومن ثم معدل النمو فى المجتمع ففى ظل العمل الحكومى فى تلك المجالات حققت دول عديدة تقدم اجتماعي^(١) - أعلى مما يتيحة مستوى دخلها (الصين، سيرى لانكا، شيلي، كوستاريكا، كولومبيا) ونقيض ذلك أن النمو المرتفع اقتصادياً. فى غياب العمل الحكومى الفعال فى القطاعات الاجتماعية لن يحقق مكاسب مماثلة فى مجال التنمية الاجتماعية (البرازيل، باكستان).

ويعد التعليم الأساسى من أهم التزامات الدولة تجاه المواطنين خاصة غير القادرين، حيث يجب التوسع فيه ليشمل كل الأطفال فى سن الإلزام وأن يتضمن عدم تخلفهم أو تسربهم منه. حيث أثبتت الدراسات^(٢)، أن زيادة متوسط مقدار التعليم سنة واحدة يرفع الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ٩% وذلك للسنوات الثلاث الأولى من التعليم وبما يعادل ٢٧%. بعد ذلك يصبح العائد ٤% لكل سنة ولمدة ثلاث سنوات

(١) صندوق النقد والبنك الدولى . التمويل والتنمية . سبتمبر ١٩٩٠ .

(٢) مؤشرات التنمية الدولية، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩١، البنك الدولى ١٩٩١ .

أخرى بما يحقق ١٢%. أى أن التعليم لمدة ستة سنوات فقط يزيد الناتج المحلى الإجمالى ٣٩%. وقد اهدت إلى هذا الأساس الدول الآسيوية المنطلقة حالياً والتي تعرف بنمو آسيا، حيث ركزت على التعليم والتدريب بالإضافة إلى التحرير الاقتصادى مما أتاح لها هذه الدفعة التنموية القوية.

يضاف إلى ما سبق دور الدولة فى قطاع الخدمات الصحية، وحيث يعد المستوى الصحى وراء إنتاجية المجتمع، ومع انخفاض مستويات الدخل وارتفاع الأسعار مع تحرير الاقتصاد فليس هناك إمكانية لدى الفقراء للحصول على الحد الأدنى من الاحتياجات الصحية، ومن ثم يجب على الدولة العمل على توفير هذه الخدمة الضرورية للقطاعات الأقل دخلاً فى المجتمع. وهنا يمكننا الاقتراح بأن تقسم تلك الخدمات إلى عدة نوعيات تشمل^(١):

- خدمات الصحة الأساسية للفقراء.
- خدمات صحة الأطفال الفقراء.
- خدمات صحية للأمهات والأطفال الرضع الفقراء.
- خدمات التأمين الصحى.
- خدمات صحية عامة.

ولابد أن تقوم الدولة بدورها فى النواحي الخمس السابقة. أن تحدد المجموعات المستهدفة جيداً. وأن يتم تخصيص الاحتياجات الاستثمارية بحيث تغطى تلك الحاجات، ولا يمكن أن تترك النواحي الصحية نهياً لقلّة الاعتمادات المالية، حيث يجب أن تعطى أولوية فى تمويلها ولو بفرض نوعيات معينة من الضرائب لتلك الخدمات مع التأكيد الحاسم على نوعية الخدمة المقدمة للمحتاجين.

ودور الدولة لازم كالفقراء، ظل التحرير الاقتصادى - فيما يتعلق بالضمان الاجتماعى. وتوفير شبكات أمان الفقراء، وفى توفير المرافق الأساسية.

(١) معهد التخطيط القومى "دور الدولة فى مرحلة التحرير الاقتصادى"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٩٢)، ١٩٩٤، ص ٩٧.

٧-٢ دور الدولة فى استخدام آلية الأسعار فى زيادة الدخل الحقيقية للفقراء

بما يعنى أنه فى إمكان الدولة استخدام الأسعار النسبية بما يحقق أوضاع اقتصادية أفضل للفقراء. حيث يمكن توجيه الأسعار نحو الزيادة للسلع التى ينتجها الفقراء أو القطاعات كثيفة استخدام عنصر العمل كالقطاع الزراعى.

فعن طريق زيادة الأسعار النسبية لتلك السلع يتم إعادة توزيع الدخل لصالح تلك الفئات. فزيادة أسعار السلع الزراعية (كالقطن، الأرز، القمح...) يؤدى إلى حصول الزراع على دخول أعلى وعلى حصول العمالة الزراعية على أجور أفضل مما يؤدى إلى رفع مستوى القطاع الريفى والحد من الفقر فيه.

وحيث كان العكس هو السائد^(١)، بتسعير السلع الزراعية بأسعار أقل من أسعارها السوقية الحقيقية - داخليًا وخارجيًا - وتحصل الدولة على هذا الفرق - بالنسبة للصادرات أو تعتبر دعمًا للقطاعات الأخرى بالنسبة للسلع التى تستهلك داخليًا مما أدى إلى النتائج المعروفة بالقطاع الزراعى والآثار السلبية المترتبة على ذلك سواء فيما يتعلق بالإنتاج الزراعى أو الدخل أو مستوى المعيشة فى القطاع.

أما بالنسبة للمستهلكين فعن طريق أسعار السلع التى يستهلكها فقراهم يمكن الحد من الفقر وزيادة دخولهم الحقيقية إذا تم خفض أسعار تلك السلع. وذلك ممكن عن طريق قيام الدولة بالحد من الوسطاء. وخفض الضرائب عليها. وقيام شبكات توزيع شبه حكومية أو تعاونية لخفض التكاليف التسويقية. كذلك يمكن للدولة أن تشتري إنتاج سلعة معينة لتوزعها على الفقراء بسعر التكلفة.

معنى ما سبق أنه فى ظل التحرير وحرية السوق والأسعار. ستظل آلية الأسعار أداة يمكن للدولة عن طريقها تنفيذ سياسات اجتماعية (اقتصادية) مستهدفة فى المجتمع لصالح فئات معينة.

(١) أمثال ذلك أسعار القطن، القمح، والأرز فى مصر قبل الإصلاح الاقتصادى.

٧-٣ الاستثمار في رأس المال البشري:

والمقصود بذلك هو تعليم وتدريب وتطوير عنصر العمل ليصبح أكثر كفاءة وأعلى إنتاجية ومن ثم أعلى أجرًا ودخلًا وبالتالي تتاح أمامه فرص أكبر للعمل والأجر ويرتفع مستوى معيشته ويخرج من دائرة الفقر. حيث أصبح المعلوم أن الفقر هو فقر قدرات وليس فر موارد.

وفي ظل التحرير الاقتصادي يلزم دعم الاستثمار في رأس المال البشري خاصة فيما يتعلق بالتدريب التحويلي، حيث ستؤدي عملية الخصخصة إلى التخلص من أعداد كبيرة من العاملين، ومن ثم يلزم إعادة تأهيلهم لأنماط إنتاجية جديدة يمكنهم مزاولتها.

كما أن إقلاع الدولة عن سياسة تشغيل الخريجين أدت وستؤدي إلى زيادة البطالة بينهم وهم بمؤهلاتهم الحاصلين عليها غير معدين لتأدية أعمال إنتاجية في المجتمع، مما يتطلب إعادة تأهيلهم وتدريبهم لمزاولة أعمال وحرف وأنشطة يرغبوا في ممارستها.

ومن ثم فإن دور الدولة أساسى ومطلوب لتوفير الاستثمارات اللازمة للتعليم والتدريب، بل أن وضع السياسة التعليمية للمجتمع تعد من صميم مسؤوليات الدولة. حيث تعد مسؤولية الدولة في إتاحة فرص التعليم والتدريب عند مستويات معينة للفقراء والذين لا يستطيعون دفع تكلفة الحصول عليه والذين سيؤدي غياب الدور الحكومى إلى عدم حوصلهم على أى قسط من التعليم. ومن ثم يتأثر الإنتاج في المجتمع.

٧-٤ تسعير الغذاء وتوزيعه:

تحرير الاقتصاد وإطلاق حرية السوق والأسعار يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع - خاصة في المراحل الأولى -، وفي الدول الفقيرة حيث مستويات الدخل منخفضة ومع ازدياد أسعار الغذاء ستزداد معاناة الفقراء ومن ثم فلا بد من دور للدولة لضمان حد مقبول من الغذاء لهذه الفئات.

مما يستدعى تدخل الدولة بأى صورة من الصور. ومن تلك الأساليب تحديد السقف السعري لكل سلعة ضرورية. بمعنى تحديد الحد الأقصى للسعر الذى يجب أن تباع السلع بأقل منه. ويتم ذلك بالاتفاق بين الدولة وممثلى المنتجين. وممثلى التجار. وبالتالي فإنه إذا زاد السعر عن الحد الأقصى يصبح من حق الدولة التدخل المباشر لحماية فقراء المستهلكين وذلك عن طريق طرح كميات إضافية فى السوق أو فتح الاستيراد، أو غير ذلك من الأساليب التى تؤدى لانخفاض السعر تحت الحد الأقصى (السقف السعري) السابق تحديده حماية لأصحاب الدخول الصغيرة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن أسلوب السقوف السعري يستخدم أيضًا بالنسبة للخدمات الأساسية فى عديد من دول الاقتصاديات الحرة.

كذلك فإن شراء الغذاء من المنتجين وتوزيعه عن طريق الدولة، وعلى أساس عدم تحمل الدولة أى دعم، ولكن فقط ينحصر دورها فى خفض الهوامش التسويقية التى يغالى الوسطاء فى الحصول عليها، وضمان انسياب العرض دون اختناقات فى مقابلة الطلب وعدم ارتفاع الأسعار.

٧-٥ مشروعات التوظيف، وتوجيه الاستثمارات للمناطق الفقيرة:

تنتشر البطالة فى الدول النامية لأسباب عديدة، منها تخلف قطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية، وسياسات الإصلاح الاقتصادى، وتوقف سياسات تعيين الخريجين. والبطالة تسبب العديد من المشاكل فى المجتمع ولا بد للدولة من بحث سبل الحد والقضاء على البطالة.

ومن أهم أساليب الحد من البطالة وإتاحة مزيد من فرص العمل فى المجتمع مشروعات التوظيف العامة، والمشروعات الصغيرة وتشغيل الشباب ومشروعات التشغيل العامة وهى الممولة من ميزانية الدول والتى تنصب أساسًا على الخدمات. مثل إنشاء المرافق، والطرق وغيرها. وهى مشروعات ضرورية للمجتمع ولكن عائدها الاقتصادى طويل الأجل. وثانيًا ذات مردود مالى فى المجتمع بما يدفع عملية التنمية

ومن ثم إتاحة مزيد من فرص العمل في المستقبل. وثانيًا . تشغيل مزيد من العمالة في المدى القصير والحد من مشكلة البطالة.

أما المشروعات الصغيرة، فهي ممولة من خارج ميزانية الدولة. وقد يكون لها صناديق خاصة لتمويلها. وتقدم قروضًا محدودة للشباب مع المشورة الفنية والتسويقية. وهى بذلك تتيح عديد من فرص العمل للشباب وقد يجابهها عديد من المشاكل الإنتاجية والتسويقية التى يلزم العمل على تذليلها حتى تستمر وتنمو وتستوعب مزيداً من الأيدي العاملة. وخير مثال لذلك هو الصندوق الاجتماعى وما أتاحة من تمويل للمشروعات الصغيرة (نحو ٨٠ ألف مشروع) وما ترتب على ذلك من فرص عمل.

• توجيه الاستثمارات للمناطق الفقيرة:

تعانى المناطق الفقيرة بطبيعتها من قلة الاستثمارات بها وندرة فرص العمل وزيادة البطالة وما يرتبط بذلك من مشكلات. والمناطق الفقيرة قد تكون بأطراف المدن أو القرى أو الأقاليم، ودفع الاستثمارات بهذه المناطق يعد ضرورى لطول حرمانها، وانخفاض مستوى المعيشة بها وانتشار الفقر. ومن ثم يلزم تنميتها ويتأتى ذلك عن طريق إتاحة الخدمات ونشر المشروعات التى تستوعب أيدي عاملة وتطور من أسواق تلك المناطق سواء الصناعية أو الزراعية. كما أن الوصول إلى الفقراء وإشراكهم في تصميم وتنفيذ البرامج والمشروعات التى تخدمهم يعد من ضمن أهم عوامل نجاح تلك المشروعات فى تحقيق أهدافها ورفع مستوى معيشتهم. وهذا ما يتم حالياً بواسطة برنامج "شروق" للتنمية الريفية المتكاملة فى مصر.

(٨) إدارة وظائف الدولة:

إن ما يتطلبه إدارة الوظائف السابقة للدولة ويختلف تماماً فى بداية القرن الحادى والعشرين عن ما كان من قبل. وذلك وبصفة أساسية لما استجد من تطورات أدت إلى تعاظم دور القطاع الخاص، وبالتالي أصبح من المنطقى ومن الضرورى أن يضطلع بالعبء الذى يتلاءم مع حجمه فى المجتمع، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى فإن تأدية الدولة لهذه الوظائف عن طريق ما يطلق عليها وزارات يعد أثر من الماضى، فالوزارات بمفردها وهياكلها لن تستطيع تأدية هذه الوظائف فى ظل المتسجدات وكفاءة وفاعلية تحقق التنمية والأهداف المنشودة، ومن ثم فإنه من المقترح أن يكون هناك مجالس قومية تقوم على إدارة كل وظيفة من تلك الوظائف . وتضم تلك المجالس نوعيات ثلاث بصفة أساسية:

١- الجهات الحكومية ذات الاختصاص (الدولة).

٢- الجهات الأهلية ذات الاختصاص (المجتمع المدنى).

٣- خمسة مواطنين من ذوى الخبرة (الأهالى).

وهنا نود الإشارة إلى مقصدنا من المواطنين ذوى الخبرة، ونعنى بهم من عملوا أو بحثوا فى أى من المجالات المعنية، على أن يكونوا تخطوا سن العمل الحكومى (فوق الستين) حتى تصبح آرائهم منزهة عن الغرض عدا فائدة المجلس المعنى. وقد يكونوا من الوزراء السابقين لتلك الوزارات مثلاً، على أن يكون اختيارهم غير حكومى عن طريق النقابات مثلاً.

ومن ثم يصبح العبء الأساسى فى إدارة تلك الأجهزة ملقى على عاتق الشعب (الجهات الأهلية + المواطنين) وبصفة أساسية، هو الذى يخطط ويتابع ويتحقق من النتائج ويتحمل ما يترتب على ذلك.

ومن هنا يمكننا أن نقول أن الدولة تؤدى وظائفها وتدار بواسطة المواطنين ولصالحهم - وهذه المجالس موجودة وعلى صور ومستويات مختلفة فى العديد من دول العالم.

والمجالس المقترحة لإدارة الدولة فى المجالات التالية شكل (٦):

أولاً: المجلس القومى للتعليم:

ويضم أربعة مجموعات:

- ١- جهاز التعليم الحكومي - بكل نوعياته ومستوياته.
- ٢- جهاز التعليم الخاص.
- ٣- جهاز التعليم الجامعي.
- ٤- هيئة المواطنين (كما سبق الإشارة، خمسة مواطنين من ذوى الاختصاص).

ثانياً: المجلس القومي للبحث العلمى والتطوير التكنولوجى:

ويضم أربعة مجموعات بصفة أساسية وهى:

١- الهيئات الحكومية:

والتي تشمل الوزارات المعنية، والمؤسسات الحكومية والأجهزة - مثل الزراعة - الصناعة، النقل والمواصلات، التشييد والبناء وهيئات التصميمات الصناعية، والصناعات الحرفية، والصناعات المدنية، التوحيد القياسى، جهاز الإحصاء.

٢- الجهات البحثية:

وتشمل الجامعات، أكاديمية البحث العلمى، المركز القومى للبحوث، والمعاهد البحثية الأخرى.

٣- القطاع الخاص:

مع تزايد حجم ودور القطاع الخاص فى المجتمع فإن هناك العديد من وحدات القطاع الخاص التى تقوم بإنشاء وحدات بحثية على مستوى متقدم ومن ثم يجب أن يشملها تشكيل المجلس القومى للبحث العلمى.

٤- هيئة المواطنين:

خمس مواطنين من ذوى الاختصاص وفقاً لما سبق الإشارة إليه من مواصفات.

ثالثاً: المجلس القومى للتدريب:

ويشمل الأجهزة التالية:

١- جهاز التدريب الحكومى متضمن:

التدريب التجديدي/ التدريب التحويلي/ التدريب التأهيلي.

٢- أجهزة تدريب القطاع الخاص (والأهلي):

من يمثلها . متضمنة: التدريب التأهيلي/ التدريب الفني والمهاري.

٣- هيئة المواطنين:

وتشمل خمسة مواطنين من ذوى الاختصاص.

رابعًا: المجلس القومى للبيئة:

ويشمل:

١- الوزارات المعنية:

الزراعة/ الصناعة/ النقل والمواصلات/ البترول/ الري/ التعليم/ الداخلية/
الإعلام.

٢- القطاع الخاص:

بشركاته ومؤسساته ومصانعه.

٣- الجمعيات الأهلية.

٤- هيئة المواطنين.

خامسًا: المجلس القومى للتنمية الاجتماعية:

ويشمل الهيئات المسئولة عن:

١- التأمين والمعاشات.

٢- أصحاب الدخل المحدودة والفقراء.

٣- المرأة.

٤- الطفولة.

٥- الجمعيات الأهلية.

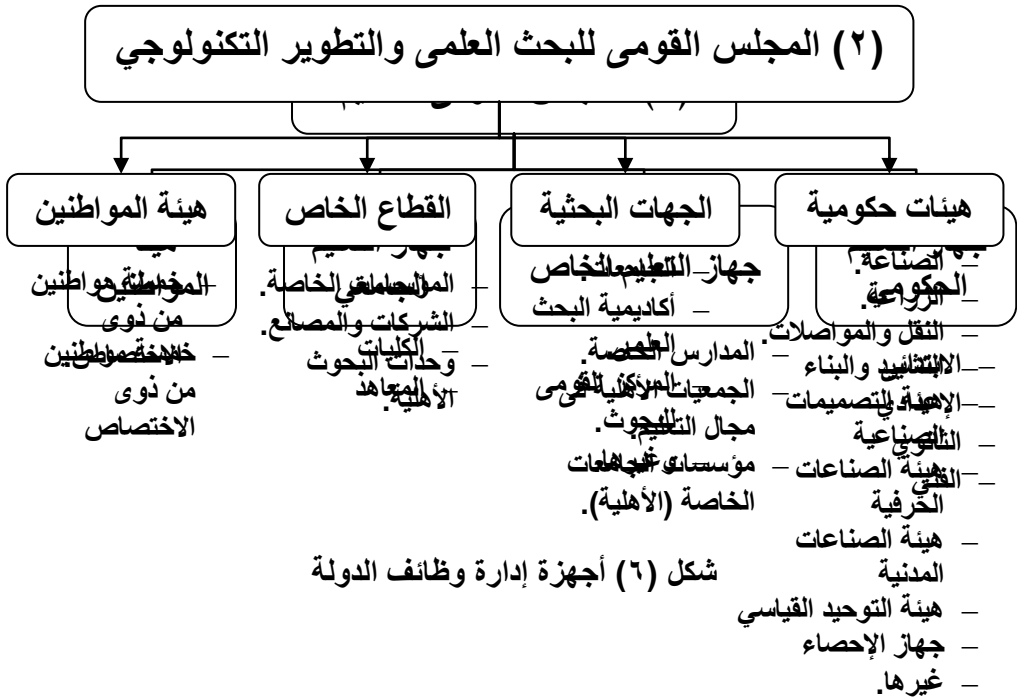
٦- هيئة المواطنين، وتضم خمسة مواطنين من ذوى الاختصاص.

سادساً: المجلس القومي للتنمية الزراعية:

ويضم هذا المجلس كل من:

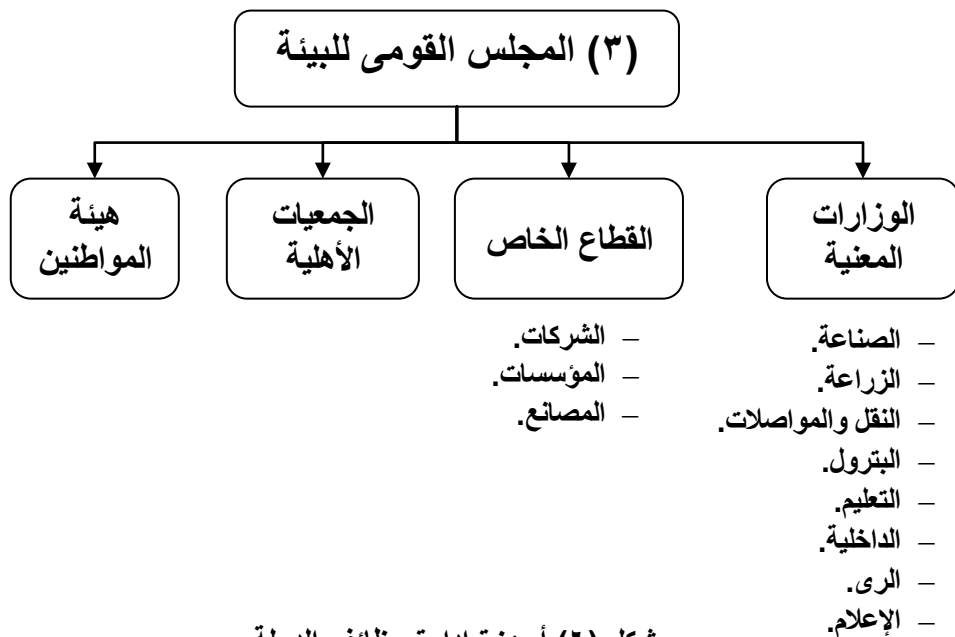
- ١- اتحاد المنتجين الزراعيين.
- ٢- التعاونيات الزراعية (جمعيات أهلية).
- ٣- وزارة الزراعة.
- ٤- البنوك الزراعية.
- ٥- هيئة المواطنين.

وهنا نود أن نتوسع في توضيح دور كل من الهيئات الخمسة في إدارة القطاع الزراعي كقطاع من أهم القطاعات الاقتصادية في الدول النامية . وأيضاً كمثال لدور باقى المجالس السابق ذكرها . شكل (٦).



شكل (٦) أجهزة إدارة وظائف الدولة

شكل (٦) أجهزة إدارة وظائف الدولة

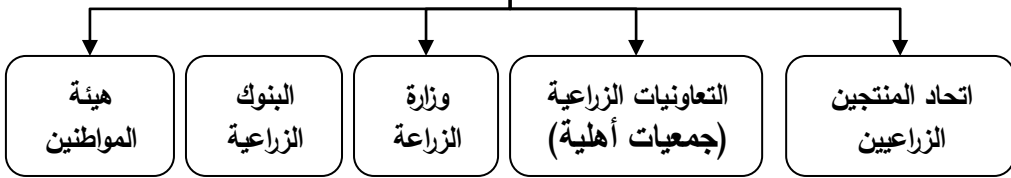


شكل (٦) أجهزة إدارة وظائف الدولة

هيئة
مواطنين

هيئة
المواطنين

(٦) المجلس القوي للتنمية الزراعية



- اتحاد منتجي الخضر والفاكهة
- اتحاد منتجي المحاصيل الحقلية
- اتحاد منتجي المحاصيل الزيتية
- اتحاد منتجي اللحوم والألبان
- اتحاد منتجي الدواجن والبيض الإعلام.

شكل (٦) أجهزة إدارة وظائف الدولة

← إدارة القطاع الزراعي:

مستقبل التنمية في القطاع الزراعي يتوقف إلى حد بعيد على مدى القدرة على التأثير على توجهات القطاع بما يخدم أهداف المجتمع وذلك عن طريق إيجاد تنظيم معين يستطيع التخطيط التأشيرى للقطاع بما يحقق أهداف مجموع الزراع والمجتمع فى آن واحد.

كما أن التخطيط - وضع خطة - بمفرده لن يكون كافياً فى ظل اقتصاديات السوق لتحقيق الأهداف بل ويلزم وجود الإمكانية والقدرة الآلية التى تمكن من تنفيذ تلك الخطط وهو ما يستلزم قدرة هذا التنظيم على تنفيذ الخطط الموضوعه بما له من علاقات وانتشار فى القطاع الزراعى وكافة وحداته وقدره على التأثير. ومن ثم فلا بد أن يكون هذا التنظيم قاعدى وله مستوياته بدءاً من القرية.

وهذا لا يعنى أن يكون هناك عدة تنظيمات نوعية تخطط وتنفذ ما يتعلق بمجال نشاط كل تنظيم، على أن ترتبط تلك التنظيمات ببعضها لوضع استراتيجية وخطة القطاع ككل.

وفى ضوء متطلبات المرحلة المستجدة فى الاقتصاد القومى من ضرورة استحداث هياكل تؤدى أدوارها المطلوبة فى ظل حرية السوق. لذا فمن المقترح أن تتولى إدارة القطاع إعداد وتنفيذ الخطط الزراعية ومتابعتها وذلك عن طريق المؤسسات والمنظمات التالية:

- ١- التعاونيات الزراعية (جمعيات أهلية).
- ٢- اتحادات المنتجين الزراعيين (قطاع خاص).
- ٣- وزارة الزراعة (الدولة).
- ٤- البنك الزراعى (بنك الفلاحين).
- ٥- خمسة مواطنين من ذوى الاختصاص.

← التعاونيات الزراعية:

فالتعاونيات الزراعية بانتشارها فى أعماق الريف، وإعداد أعضائها، وقدراتها الذاتية لو تم تطويرها بما يتلاءم مع المستجدات. كذلك إعادة بناء هيكل الحركة التعاونية وفقاً للأسس التعاونية الحقيقية.

وبالتالى يستطيع التعاون الزراعى أن يمارس دوره فى التأثير على الإنتاج والمساعدة على توجيه وترشيد استخدام الموارد - سواء الطبيعية، أو الاستثمارية - بما يحقق الفائدة المثلى لكل من الزراع والمجتمع.

حيث يمكن أن تقوم كل جمعية تعاونية زراعية بمساعدة الزراع فى اتخاذ القرارات المثلى . بعد تطوير التعاونيات وإعادة هيكلتها . لتوزيع الموارد الزراعية، بما يعنى إرشادهم إلى التراكم المحصولية الأكفأ لتعظيم دخولهم وفائدة المجتمع، وبذلك تحل الجمعية التعاونية محل أسلوب تنظيم الدورة الذى كان سائداً ويمثل جانب من تخطيط الإنتاج الزراعى.

كما أن للقطاع التعاونى دور رئيسى فى توفير الاحتياجات التمويلية للزراع - خاصة صغارهم - وسيصبح فى منافسة مع القطاع الخاص لتوفير التمويل ومستلزمات الإنتاج الزراعى وبأساليب تعاونية. وبممارسة التعاونيات لهذا الدور تستطيع أيضاً التأثير على توجيهات الإنتاج الزراعى بما يعظم عائد الموارد بالنسبة للزراع والمجتمع، وبما يوفى بالطلب المحلى والتصدير .

وباختفاء التدخل الحكومى فى التسويق الزراعى ستتحول سوق السلع الزراعية إلى سوق تنافسية . وقد تحولت بالفعل فى معظمها . ونظراً لما يتصف به الإنتاج الزراعى من خصائص، فإن الجانب الضعيف وهم الزراع. وتستطيع التعاونيات أن تمارس دورها التسويقي - سواء التسويق الداخلى أو الخارجى - بفاعلية بإعطائها كافة الصلاحيات التى تتطلبها المرحلة - وفقاً لقانون تعاونى جديد يؤكد أن التعاونيات منظمات شعبية خاصة - وليست حكومية أو شبه حكومية - ومن ثم

يصبح للتعاونيات دور فى التأثير على الأسعار سواء للمنتج وكذلك المستهلك عن طريق دورها فى السوق وقدرتها على المنافسة - أكثر بكثير مما هو فى متناول الزراع كأفراد . وبما يحقق مصلحة الزراع والمستهلكين والاقتصاد القومى .

← اتحاد المنتجين الزراعيين:

تعد اتحادات المنتجين فى كافة القطاعات الأهلية من أهم التنظيمات ذات الأهمية فى إدارة شئون أعضاء تلك الاتحادات وبالمثل من الممكن - ومن المطلوب - أن يتضمن القطاع الزراعى عدد من الاتحادات لإدارة شئون أعضائها من المنتجين الزراعيين سواء كان إنتاجًا نباتيًا أو حيوانيًا .

ومن الممكن أن يضم القطاع الزراعة الاتحادات التالية:

- اتحاد منتجى الخضر و/أو الفاكهة .
- اتحاد منتجى المحاصيل الحقلية .
- اتحاد منتجى المحاصيل الزيتية .
- اتحاد منتجى اللحوم والألبان .
- اتحاد منتجى الدواجن والبيض .

ويشارك فى كل اتحاد المنتجين وبدون تحديد عدد معين كى يضم الاتحاد أكبر عدد من أصحاب المصلحة، وذلك على مستوى القرية، ثم اتحاد مركزى من ٢٠ عضوًا على مستوى المحافظة، ورئاسة الاتحاد من تسع أعضاء على المستوى القومى، ذلك كله بالانتخاب الحر المباشر . ثم الاتحاد العام للمنتجين الزراعيين وتمثل فيه كل الاتحادات ويتكون من ١١ عضو .

← مهام الاتحادات:

يعد من أهم مهام تلك الاتحادات رعاية مصالح أعضائها سواء ما يتعلق بالنواحى الإنتاجية أو النواحى التسويقية ومن تلك المهام:

- تحديد حجم الإنتاج لمقابلة الطلب الداخلى والخارجى وتحقيق عائد مجزى للمنتجين.

- تحديد أفضل أماكن ومواعيد البيع.

- تحديد جهات التصدير وأسعارها.

- تقديم الإرشادات المتعلقة بالإنتاج.

- تقديم الإرشادات المتعلقة بالتسويق.

- تقديم خدمات إنتاجية وتسويقية.

- توفير قدرات تمويلية.

← وزارة الزراعة:

فى ضوء تعديل مهام وزارة الزراعة فى مرحلة التحرير الاقتصادى - فسيكون دورها تأسيرى توجيهى فيما يتعلق بإدارة القطاع الزراعى، حيث ستقوم بتوفير كافة المعلومات والبيانات (للمجلس القومى للتنمية الزراعية)، وتقديم المشورة العلمية والفنية ونقل وجهة نظر الدولة، هذا بالإضافة إلى الرقابة الزراعية.

← البنك الزراعى:

ونعنى به بنك الفلاحين، ويقوم هذا البنك بالدور الرئيسى فى تمويل القطاع الزراعى - سواء النواحي الإنتاجية أو التسويقية وبشارك ممثل البنك فى إعداد توجهات القطاع الزراعى وإعداد السياسة التمويلية للقطاع بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف الإنتاجية.

وإنشاء هذا البنك يتم بمساهمة كل الاتحادات السابق الإشارة إليها كذلك التعاونيات الزراعية.

← هيئة المواطنين:

وتشكل من خمسة مواطنين من ذوى الاختصاص/ قد يكون من بينهم وزراء زراعة سابقين/ أساتذة جامعات/ رؤساء بنوك/ نقابيين - ويتم اختيارهم عن غير طريق الحكومة. كأن ترشحهم النقابات الزراعية أو الاتحادات المعنية أو الجامعات. وهؤلاء تخطوا سن العمل الحكومى - فيصبح فى مقدورهم الإدلاء بأرائهم بحرية وبدون أهواء، كذلك فى مقدورهم الاعتراض ورفض ما قد يكون غير مفيد لأنهم لا يخضعون للحكومة.

ووفقاً لما سبق، فإن إدارة القطاع الزراعى والتخطيط له فى ظل حرية السوق سوف تقوم به الجهات الخمس السابق الإشارة إليها - وربما يضاف إليها منظمات أخرى - لتكون ما يمكن أن يطلق عليه المجلس القومى للتنمية الزراعية والمشكلة على النحو التالى:

- الاتحادات الزراعية الخمسة.

- التعاونيات الزراعية.

- وزارة الزراعة.

- البنك الزراعى (بنك الفلاحين).

- هيئة المواطنين.

ليقوم هذا المجلس بالآتى، وبإيجاز:

- وضع خطة القطاع الزراعى بما يخدم أهداف الزراع والمجتمع.

- توجيه الإنتاج المحقق داخلياً وخارجياً بما يعظم عائد استغلال الموارد.

- تحديد مستلزمات الإنتاج الزراعى، والعمل على توفيرها عن طريق البنك.

- تقدير التمويل اللازم للقطاع.

– متابعة تنفيذ الخطة الزراعية.

وطالما كانت خطة القطاع نابعة من أصحاب المصلحة وقد شاركوا في إعدادها، فمن المؤكد أنهم يلتزمون بها، إلا أن ذلك لا يمنح أن تكون هناك ضوابط في كل اتحاد لالتزام أعضائه بالخطة.

ومن ثم يتضح أن هناك تغيير أساسي في أسلوب إدارة القطاع الزراعي – فمن إدارة حكومية خالصة – إلى إدارة زراعية قائمة على أصحاب المصلحة في القطاع – ومن قم فإن دور الدولة يكون قد تقلص بصورة كبيرة في عملية الإدارة المباشرة للقطاع. وكذلك تغير دور الدولة إلى الاستشارة وتقديم النصح والتوجيه والرقابة – وهذا التغيير حتى يحقق أهدافه ويؤدي وظيفته فله متطلبات لا بد من العمل على تحقيقها وتوفيرها – ولا يسمح المجال بتفصيلها هنا.

موجز

يعد موضوع التغيير فى وظائف الدولة الاجتماعية فى ظل المستجدات العالمية والمحلية، من أهم المرتكزات التى تؤثر فى عملية التنمية. حيث أن من مهام الدولة الأساسية هو تحقيق التنمية.

ولذلك ومع المستجدات التى تتعلق بالتحريك الاقتصادى وسيادة اقتصاديات السوق وحرية التجارة، فقد يرى البعض أن هناك تغييراً فى مهام ووظائف الدولة خاصة الاجتماعية. ولكن الوظائف التى على الدولة أن تؤديها اجتماعياً - ليست بالجديدة تماماً، ولكن ما حدث هو التطوير فى مهام ووظائف الدولة فى ضوء ما استجد من متغيرات اقتصادية واجتماعية.

وهذه الوظائف التى لا بد أن تؤديها الدولة بكفاءة وعدالة هى:

- دور ووظيفة الدولة فى قطاع التعليم.
- وظيفة الدولة فى مجال التدريب وإعداد الكادر البشرى.
- دور الدولة فى مجال البحث العلمى والتطوير التكنولوجى.
- دور الدولة فى مجال البيئة والتنمية المستدامة.
- وظيفة ودور الدولة فى القطاع الزراعى فى الدول النامية.
- الدور الرقابى للدولة.
- الدور الحكومى للحد من الفقر.

ويعد الدور الحكومى للحد من الفقر فى الدول النامية من وظائف الدولة الأساسية. حيث تؤدى الدولة ووظائف وخدمات شبه مجانية أو مجانية للحفاظ على مستويات المعيشة ومن هذه المهام:

١- العمل الحكومي فى القطاعات الاجتماعية (خاصة الصحة والتعليم).

٢- استخدام آلية الأسعار لزيادة الدخل الحقيقية للفقراء.

٣- الاستثمار فى رأس المال البشرى.

٤- تسعير الغذاء وتوزيعه.

٥- مشروعات التوظيف وتوجيه الاستثمارات للمناطق الفقيرة.

وهذه الوظائف والمهام وحتى تؤديها الدولة كما ينبغي، فلا بد من تنظيم معين - فى ضوء المستجدات - حيث أن الوزارات وهياكلها لن تستطيع تأدية هذه الوظائف بفاعلية تحقق التنمية المنشودة. ولذلك فمن المقترح أن يكون هناك مجالس قومية تقوم على إدارة كل وظيفة من تلك الوظائف. تضم هذه المجالس نوعيات ثلاث بصفة أساسية.

١- الجهات الحكومية ذات الاختصاص (الدولة).

٢- الجهات الأهلية ذات الاختصاص (المجتمع المدنى).

٣- خمسة مواطنين من ذوى الخبرة (الأهالى).

وبصفة عامة يمكن تلخيص دور الدولة فى المراحل القادمة على النحو التالى:

إن التنمية عن طريق السوق الحر يعنى زيادة دور القطاع الخاص، وتخلي الدولة عن عدد من المجالات، واحتفاظها بمجالات وأنشطة معينة يؤدى ذلك إلى تغيير فى أسلوب التنمية، وتغيير فى الأدوات والسياسات التى لابد أن تشملها خطة التنمية.

ومن ثم فإن منهج التخطيط التأشيرى وآليات السوق لا يعنى غياب دور الدولة فى النشاط الاقتصادى، وإنما يعنى حدوث تغيير فى مضمون هذا الدور بما يتطلبه ذلك من إعادة النظر فى أولويات الخطة وترتيبها وفقاً لاحتياجات المجتمع الحقيقية

وأهداف التنمية. ومن ثم تصبح الدولة شريك في التنمية ومراقب لها، وهي محفز لتوجيه النشاط الاقتصادي الوجهة التي يحتاجها المجتمع، كما أنها مازالت رائدة خاصة في المجالات والقطاعات التي لا يقدم عليها القطاع الخاص، وهي أيضاً الميسر لأموال الاستثمار من المجتمع.

وقد أصبح الثقل في جانب التنمية الاجتماعية حيث لم تحقق التنمية الاقتصادية بمفردها طموحات الدول النامية. ومن ذلك يتضح أن في مقدمة العوامل المعوقة للتنمية تخلف السياسات الاجتماعية - وبمعنى أدق التخلف الاجتماعي. والجانب الأكبر من عبء التنمية الاجتماعية يقع على عاتق الدولة. إن الوظائف التي على الدولة أن تؤديها ليست بالجديدة تماماً، ولكن ما حدث هو تطوير في مهام ووظائف الدولة في ضوء ما استجد من متغيرات اقتصادية واجتماعية. ومن ثم يمكن الإشارة إلى وظائف الدولة في النقاط التالية:

- التعليم بصفة عامة والتعليم الأساسي بصفته هو محور الانطلاق لأي مجتمع، وتطوير التعليم وإدارة القطاع التعليمي، وإعادة بناء العملية التعليمية لمواجهة متطلبات عصر المعلوماتية يتطلب دور أساسي للدولة.
- أن كثيراً من الفشل في تحقيق التنمية يعود إلى تدنى مستويات الإدارة في منظمات الإنتاج والخدمات وخاصة المملوكة للدولة لذلك أصبح نظام إدارة الدولة وتطويره وتجديده وتحسينه بما يتماشى مع المستجدات من أهم متطلبات تحقيق التنمية، وهذا دور أساسي للدولة يرتبط ذلك بدعم نظام التدريب في مؤسسات الدولة ويجب أن يقوم بها كل من الدولة ومؤسسات القطاع الخاص، وإن كان دور الدولة أكبر في المراحل الأولى للإصلاح الاقتصادي، حيث يجب أن تخصص نسبة معينة من الناتج المحلي للتدريب وكذلك من دخل كل مؤسسة خاصة. مع ربط خطة الدولة التدريبية مع خطط المؤسسات الخاصة.
- دور الدولة في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي أساسي وضروري، حيث لم تعد الموارد قيماً على التنمية وإنما المعرفة هي الأساس. وحيث تعد

التكنولوجيا هي الباب الواسع للتطوير الكمي والنوعي للإنتاج بما يتجاوز التوقعات، أى استمرار التطوير، كما أن التكنولوجيا تؤدي إلى تعظيم الإنتاج من نفس القدر من الموارد (تعظيم القيمة المضافة). والدولة هي المؤهلة والقادرة على تأدية هذه الوظائف، خاصة في المراحل الأولى للإصلاح، حيث لا يستطيع القطاع الخاص ولن يقدم بدرجة كافية على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

- تحقيق التنمية المستدامة من ضمن مهام الدولة، وهي التنمية ذات القدرة على الاستمرار والاستقرار والاستدامة من حيث استخدامها للموارد الطبيعية والتي تتخذ من التوازن البيئي محور ضابط لها بهدف رفع مستوى المعيشة من جميع جوانبه مع تنظيم الموارد البيئية والعمل على تنميتها. وعن طريق الدولة يمكن إيقاف الهدر والتلوث البيئي في المجتمع يعاونها المنظمات الأهلية والخاصة للقيام بهذا الدور.

- إن ضعف إمكانيات الزراعة تفرض على الدولة عبء القيام باستثمارات معينة في القطاع لدفع الإنتاج الزراعي وتنميته. كذلك فإن التحول إلى حرية السوق يضعف من قدرة الدولة على التدخل في الزراعة لتخطيط وتوجيه الإنتاج. ولاشك أن الدور الرقابي والبحثي والإرشادي للدولة سيظل قائماً ومتواجداً في القطاع.

- في ضوء المستجدات العالمية والمحلية وحرية السوق وما يترتب على ذلك من آثار فلا بد من دور رقابي للدولة، رقابة على مدخلات الإنتاج ورقابة على السلع ورقابة على الأسواق كذلك الرقابة على الالتزام بتنفيذ القوانين والتشريعات في المجتمع.

- كما أن دور الدولة للحد من الفقر ومساعدة الفئات الضعيفة سواء بالعمل الحكومي في القطاعات الاجتماعية، أو بالدعم أو غير ذلك من الأساليب يعد من صميم وظائف الدولة في المجتمعات النامية والمتقدمة على السواء، ولا تغفل دور القطاع الخاص والمجتمع الأهلي في هذا المجال.

- لم تعد الدولة وحدها المسئولة عن جهد التنمية والتخطيط، حيث يتنامى حجم القطاع الخاص، ودور المجتمع الأهلي. وحيث يصبح التخطيط والخطة بمثابة إطار للعقد الاجتماعي بين شركاء التنمية. أن التنسيق بين أهداف وبرامج المنشآت الخاصة، وأهداف وبرامج الحكومة على نحو يتسق مع الأهداف الوطنية يتطلب مشاركة المنشآت الخاصة في صياغة الأهداف الأولويات والسياسات والإجراءات.
- بمعنى مشاركة القطاع الخاص من منتجين ومجتمعات واتحادات في العملية التخطيطية كما أن نشاط الجمعيات الأهلية يعتبر من الظواهر الهامة ويلزم تشجيعها من المجتمع. إن وجود دائرة للحوار التخطيطي لمختلف الشركاء من القطاع الخاص، غرف تجارية واتحادات، وجمعيات أهلية، وجمعيات مستثمرين، وبنوك وشركات تأمين، بالإضافة إلى الوزارات والمحافظات والقطاع العام أصبح ضرورة تخطيطية تنموية.
- حيث يدور الحوار بين هؤلاء الشركاء الفاعلين الجدد في الاقتصاد حول القضايا والأهداف والسياسات والوسائل والمعوقات لخلق رأى عام وقناعة مجتمعية في ضوء الاستراتيجية العامة للتنمية والأهداف القومية ومن ثم يصبح الدور التخطيطي للقطاع الخاص أكبر مما سبق ويتطلب ذلك وجود الآلية التي تسمح بمشاركة القطاع الخاص والمجتمع الأهلي في إعداد وتنفيذ.

المراجع

- ١- البنك الدولي، معهد التنمية الاقتصادية، "ما يحدث للزراعة من استلاب فى البلدان النامية"، موريس إسكيف، أكبرتوفالديس، ترجمة المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم ١٩٩٥.
- ٢- البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، تقرير عن التنمية فى العالم، ١٩٩١.
- ٣- البنك الدولي، "تقرير عن التنمية فى العالم"، ١٩٩٧.
- ٤- راجى عنايت: "أفيقوا برحمكم الله"، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٩٩٢.
- ٥- دكتور على السلمى، "الإدارة المصرية فى مواجهة الواقع الجديد"، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد ٥٤، أغسطس ١٩٩٢.
- ٦- على حبيش (دكتور)، "استيعاب التكنولوجيا وتحديات العصر"، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، القاهرة ١٩٩٢.
- ٧- صندوق النقد والبنك الدولى، "التمويل والتنمية"، سبتمبر ١٩٩٠.
- ٨- معهد التخطيط القومى "دور الدولة فى مرحلة التحرير الاقتصادى"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٩٢)، ١٩٩٤.
- ٩- مؤسسة الكويت للتقدم العلمى، "تقرير عن العلم فى العالم"، إدارة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٩٣، إصدارات اليونسكو.

إِلْفَصْدُ الْخَامِسِينِ

التغيير التكنولوجى فى الدول النامية

مقدمة :

الثورة التكنولوجية هى نوع من التغيير السريع والمتلاحق والمستمرة. وإذا كان هناك ربط بين الثورة والتغيير فهذا وارد لأن الثورة هى نوع من التغيير السريع والفجائى. وهو ما ينطبق بالفعل على ما حدث خلال العقدين الأخيرين فى مجالات التكنولوجيا. لأن ما حدث خلال هذين العقدين ربما يفوق بكثير ما حدث من تغيير منذ الثورة الصناعية وحتى بداية هذين العقدين.

والتغيير هو التحول من وضع إلى وضع آخر. يختلف عن الوضع السابق وهو عملية إرادية. ومن ثم فلا بد أن يكون الوضع الجديد أفضل من الوضع السابق.

(والتغيير) مختلف عن (التغير). حيث أن (التغير) لا إرادى وهو أيضًا انتقال من وضع إلى وضع آخر. قد يكون أفضل وقد يكون أسوأ من الوضع السابق.

ومن ثم فإن التغيير مستهدف. له هدف. وله خطة، ويتطلب إرادة لتحقيقه. كذلك إدارة (عنصر البشر) وقوى عاملة معينة لها القدرة على إحداث التغيير المخطط وبالتالي تحقيق جهود التنمية.

وعلى ذلك ف قضية التغيير فى الأساس هى قضية حضارية عامة. تهدف إلى أن يصبح المجتمع عصى أخذ بأساليب العصر - وفى مقدمتها التكنولوجيا الحديثة - وقادرًا على استخدام تلك الأساليب، كذلك قادرًا على التكيف والتعامل مع التغييرات المستجدة عالميًا ومحليًا والتي هى أيضًا فى تغيير مستمر.

وهنا نقصد بالتغيير الانتقال إلى عصر التكنولوجيا الحديثة. ومن هذا المنطلق، فإن التغيير يشمل مجالات^(١):

- التغيير فى المعارف Knowledge.
- فى المهارات Skills.
- فى السلوك Attitudes.

وهذه الركائز الثلاث هى اللازمة لتحقيق التحول التكنولوجى (أو الثورة التكنولوجية) فى المجتمع. ولذا يعد التغيير أشمل من:

- التطوير Development.
- النمو Growth.
- التقدم Progress.
- التحديث Modernization.

لأن التغيير يضم هذه الجوانب جميعاً.

ومجالات التغيير الثلاثة السابقة (المعارف، المهارات، السلوك) ترجع إلى:

- التعليم Learning، يؤدى إلى تغيير فى المعارف Knowledge.
- التدريب Training، يؤدى إلى تغيير فى المهارات Skills.
- التربية Education، يؤدى إلى تغيير فى السلوك Attitudes.

ومن ثم فإن ثقافة التغيير - إلى التكنولوجيا - مرتبطة بفلسفة وثقافة "التعليم، والتدريب، والتربية" فى المجتمع. وبالتالي فلا بد من ربط ثقافة وسياسة التعليم والتدريب والتربية فى المجتمع بالتغييرات والمستحدثات فى مختلف العلوم والفنون والتكنولوجيا حتى يستطيع المجتمع أن يلاحق الثورة التكنولوجية العالمية.

(١) م. عزمى مصطفى، "التغيير وثقافة التغيير، ودور الصندوق الاجتماعى"، مؤتمر جنوب الوادى وأفاق المستقبل، معهد التخطيط القومى، فبراير ١٩٩٨.

• التغيير فى مفهوم التنمية:

كما أصاب التغيير التكنولوجيا، أصاب كذلك مفهوم التنمية ذاته، بما يؤدي إلى إدخال عناصر وعوامل مستجدة فى عمليات التنمية تؤدي إلى التعجيل بها. فخلال العقود القليلة الماضية تغير وتبدل مفهوم التنمية عدة مرات - ولكن لم يتم دراسة وتحليل هذه التغييرات بدرجة كافية حتى يمكن الاستفادة منها، ومن هذه التغييرات:

١- من "المفهوم التقليدى للتنمية" حيث هى "الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة" - وظل هذا المفهوم جامدًا - دون أى تطور، حيث لم تدخل القيمة المضافة فى مكوناته.

مثال ذلك القطن المصرى طويل التيلة سلعة رقم (١) فى العالم^(١). عند تصديره غزل يصبح رقم (١٢) فى العالم. عند تصديره منسوجات يصبح رقم (١٨) فى العالم.

ومعنى ذلك أن هناك من يستخدم موارد الطبيعة أفضل من - أى أن دولة مثل إنجلترا تستخدم موارد الطبيعة بصورة أكفاء منى.

٢- إلى "المفهوم المعدل للتنمية" وهو: "الاستخدام الأمثل للموارد سواء المتاحة لدى أو المتاحة لدى الغير.

أى أن المواد الخام والموارد الطبيعية يحقق التنمية من ورائها من يستخدمها أكفاء وليس من ينتجها أو يملكها. وتجربة اليابان وأوروبا والنمور. إذ العبرة بمن يضيف قيمة مضافة أعلى من حيث الجودة والسعر.

أى أصبحت القدرة (أو الميزة) التنافسية هى الأفضل وهى المعيار ولها الغلبة وهى من صنع الإنسان، بينما تقلصت الميزة النسبية التى هى من صنع الطبيعة.

(١) م. عزمى مصطفى، مرجع سابق.

ولو كان التحليل السليم وفي الوقت المناسب لتلك التغييرات قد تم لكنا استفدنا أكبر استفادة من الميزة التنافسية وفي وقتها.

٣- إلى "التنمية البشرية"، حيث اتجهت التنمية إلى التركيز على العنصر البشرى عن طريق تنمية الموارد البشرية Resources Developments Human على أساس أن البشر هم ركيزة تقدم الدول وليس الموارد الطبيعية. والدليل على ذلك اليابان والنمور الآسيوية.

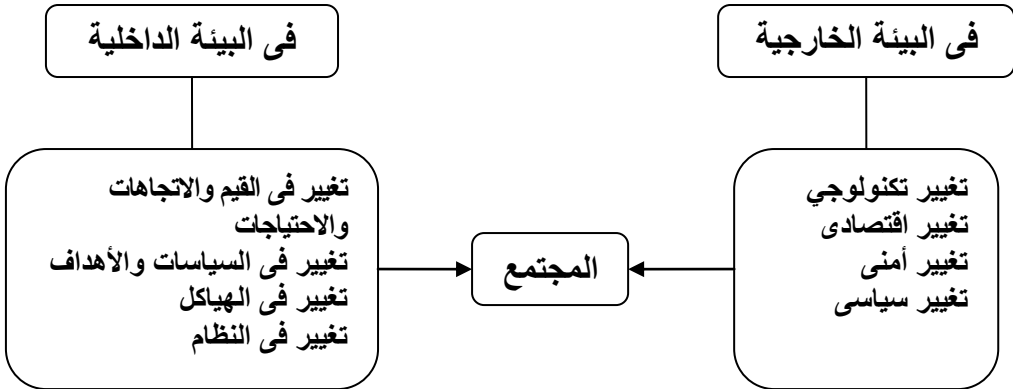
٤- إلى "تنمية نوعية الحياة"، حيث انتقلت من التنمية البشرية أى من تحسين نوعية البشر Human Quality Development إلى تحسين نوعية الحياة Quality of Life .Development

حيث أن تحسين نوعية البشر ينظر استغلالية ويعتبر البشر مورد أو عنصر Element شأنه شأن باقى عناصر الإنتاج - أما تحسين نوعية الحياة فهى أشمل ومعاييرها التحسن فى الصحة والتعليم والمسكن والعمل والدخل والحاجات الأساسية وغيرها.

• دوافع التغيير :

كثرة هى دوافع التغيير ومسبباته، فقد ترجع إلى عوامل خارجية و/أو داخلية. وعدم الأخذ بها يترتب عليه تدنى حالة المجتمع داخلياً وعالمياً، وتزايد الفجوة بينه وبين دول العالم الأخرى، وفقده للأمن الاقتصادى والاجتماعى والقومى.

العوامل التى تدعو إلى التغيير



والتغيير فى المجتمع له جوانبه العديدة، ولكن سنقصر حديثنا هنا على التغيير المرتبط بإدخال التكنولوجيا أو بالتغيير التكنولوجى فى المجتمع، حيث يترتب عليه التغيير فى بعض أو كل المجالات الآتية: (التغيير فى التكنولوجيا المستخدمة يترتب عليه):

١- التغيير فى الآلات والمعدات.

٢- التغيير فى الأفراد (نوعية ومستوى).

٣- التغيير فى طرق وأساليب العمل.

٤- التغيير فى السياسات والإجراءات.

٥- التغيير فى التنظيم الإدارى.

٦- التغيير فى السوق.

• معوقات التغيير التكنولوجى:

كل جديد يواجه بمقاومة معينة ناتجة عن تخوف من المستقبل مع عدم المعرفة والعلم بالجديد، ولكن فى مجال التكنولوجيا أصبح التجديد فرصة للتطور واللاحق بركب التقدم والتنمية.

وهناك من العوامل والأسباب وراء معوقات إدخال التكنولوجيا الحديثة لابد من علاجها والتخلص من تلك المعوقات وأسبابها حتى تؤتى التكنولوجيا الجديدة ثمارها وتسنقر فى المجتمع وتتوالد وتتطور.

من هذه المعوقات ما يلى:

١- عدم توفر الظروف الموضوعية اللازمة للتغيير التكنولوجى (التجديد التكنولوجى) كالعلم والمعرفة، والكوادر الفنية والإدارية اللازمة. وتخوف الكوادر المتاحة من عدم مقدرتها على مجازاة التكنولوجيا فتعوقها أو تعارضها، وبالتالي تؤدى إلى تخلف المجتمع بأكمله.

٢- عدم القبول بالتغيير بمعنى أن المجتمع أو بعض فئاته ترفض التغيير - لأسباب عديدة - ومن ثم يكون هناك مقاومة لهذا التغيير مما يعيق إدخاله في المجتمع (أو في المؤسسة). لذلك فإن لظاهرة السلوك الإنساني والعوامل النفسية المرتبطة به دور مهم في عمليات التغيير ويجب العمل على دراسة تلك العوامل النفسية والتعرف على مفاتيح الشخصية وكيف يمكن العمل على قبولها بالتغيير والأخذ به، لأن التغيير إذا كان مرتبط بحياة البشر أو أساليب عملهم لا يمكن فرضه عليهم بدون قبول منهم. ومقاومة التغيير ظاهرة يواجهها كل المجددين في كافة المجالات (حتى في استصلاح الأراضي وإقامة المجتمعات الجديدة).

٣- الناس لا تقاوم التغييرات التكنولوجية في حد ذاتها، ولكنها تقاوم ما قد يترتب على التغييرات التكنولوجية. من تغييرات في العلاقات الإنسانية وفي المكانة الاجتماعية مع عدم القدرة على التنبؤ المستقبلي.

• خصائص التغيير التكنولوجي:

١- السرعة:

بمعنى أن التغيير يتم (أو يجرى) في زمن متناهي الصغر (سنة أو ربما يوم)، بعدما كان يقاس بالعصر (عصر البخار، عصر الفحم، البترول...).

٢- الشمولية:

بمعنى أن يغطي معظم العالم في وقت قصير، كذلك يشمل مختلف جوانب الحياة.

٣- الاستمرارية (التواصل):

التغيير يؤدي إلى تغيير جديد ينبعث ويتصلب التغيير (الوضع) السابق، أي أن التغيير مستمر (من وضع متحرك وليس ثابت).

٤ - العمق :

بمعنى أنه رغم اتصال الوضع الجديد بالوضع السابق، إلا أن الوضع الجديد قد يختلف تماماً عما سبقه، ويأتي بابتكارات تؤدي إلى تقادم الوضع السابق بشدة (الجيل السادس والسابع من الحاسبات الآلية، الاتصالات، الألياف الضوئية).. لدرجة أنه قد يتبادر للبعض عد ارتباط الوضع الجديد (أو المستحدثات) بالوضع السابق.

• التغيير التكنولوجي:

مما سبق يتضح أن المجتمع لا بد أن يأخذ بعوامل وأساليب التكنولوجيا الحديثة، بمعنى انه يلزم تغيير ما فى المجتمع من أساليب وأدوات ومعرفة على الاستخدام إلى ما هو أحدث أو أكثر تقنية، أى أن التغيير مرتبط بالتكنولوجيا فى عالمنا النامى.

ومن ثم فإنه يمكن أن تعرف التكنولوجيا على النحو التالى:

"هى الوسائل التى ينتجها الإنسان لخدمة أغراضه ونشاطاته المختلفة سواء كانت إنتاجية أو غير إنتاجية).

وبذلك تعد التكنولوجيا (التكنيك) وسائل تم إنتاجها أصلاً بواسطة الإنسان (أى عمل الإنسان)، لاستخدامها فى نشاطات حياته المختلفة.

كما تعرف التكنولوجيا^(١) بأنها مجموعة من المعرفة والخبرات المتراكمة والمتاحة والأدوات والوسائل المادية والتنظيمية والإدارية التى يستخدمها الإنسان فى أداء عمل أو وظيفة ما فى مجال حياته اليومية لإشباع الحاجات المادية والمعنوية سواء على مستوى الفرد أو المجتمع.

(١) د. عفيفى عواد، "العالم العربى والتكنولوجيا"، مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادى العربى المشترك، المعهد العربى للتخطيط، الكويت ١٩٩٣، ص ١١٢.

ومن ثم فلا بد من ثلاث عناصر للخيار التكنولوجي:

١- مهارات ومعارف لازمة للتقدم التكنولوجي (Software).

٢- معدات وأجهزة متطورة (Hardware).

٣- أرضية اقتصادية واجتماعية ملائمة للتطور التكنولوجي.

فالتكنولوجيا غير الملائمة أو بدون الأرضية الاقتصادية والاجتماعية التي تتواءم معها تصبح كرقعة جديدة على ثوب قديم.

مثال ذلك أن العالم العربي يستخدم كل منجزات العصر التكنولوجية وليس به مصنع واحد لإنتاجها (التليفون المحمول، الفاكس، الأقمار الصناعية... المفاعلات النووية... إلى آخره).

التكنولوجيا هي أدوات إنتاج وأدوات خدمات + مقدره على استخدام تلك الأدوات في وجود مناخ اقتصادى واجتماعى ملائم لذلك.

• دلالات استفاده من الثورات الصناعية:

وهناك بعض الصفات والخواص ذات الدلالة فى كل من الثورة الصناعية الأولى والثانية والتي يمكن للدول النامية أن تتعلم منها وتستفيد من تلك التجارب والتي منها:

⇐ الثورة الصناعية الأولى فى إنجلترا (بداية القرن الثامن عشر):

نخلص منها بعدة مؤشرات:

- إن المحدد لانطلاق هذه الثورة هو العامل الاقتصادى وليس العامل التقنى.
- أن العلم لم يكن هو المحدد لسلسلة الاكتشافات والتحسينات التقنية التي أدخلت على وسائل الإنتاج.

– أن التقنيات التي أدخلت وإحجام وحدات الإنتاج خلال الثورة الصناعية لم تشكل انقطاعاً حاداً عن الفترة التي سبقتها.

– وبصفة عامة فإنه خلال الثورة الصناعية الأولى كانت التجريبية هي السائدة وليس العلم (كانت نسبة الأمية في إنجلترا ٧٠% - ٨٠% بين العاملين، وخريجى الجامعة نحو ٧٤٠ خريج وذلك حتى عام ١٨٤٠).

أى أن التقدم التقنى اعتمد على الحرفية بناءً على التطوير المستمر البطيء.

⇐ الثورة الصناعية الثانية فى القرن التاسع عشر:

اعتمدت بلاد تلك الثورة على تكنولوجيات مصدرها الرئيسى إنجلترا وتتصف هذه الثورة بما يلى:

- الأولوية للعامل الاقتصادى وليس للتقنى.
- (زيادة الإنتاجية فى الزراعة وزيادة الطلب على الصناعات الوسيطة).
- بعد استيراد التكنولوجيا قامت بصناعتها وإنتاج الآلات داخلياً.
- إن التقنيات الجديدة لم تكن منفصلة عن القديمة وبمعنى آخر لم تكن صعبة، وكان من السهل استيعابها وتطويرها عن طريق الفنيين (الحرفيين).

نسبة الأمية فى البلدان الأوروبية مع الثورة الصناعية

الدولة	السنة	نسبة الأمية
فرنسا	١٨٤٠	٤٧%
بلجيكا	١٨٦٦	٤٢%
إيطاليا	١٨٧٨	٥٥%
ألمانيا	١٨٧٨	١٢%

حكومة اليابان جعلت ابتداءً من عام ١٨٧١ التعليم إجبارى لجميع المواطنين، ومع بداية القرن العشرين كان جميع من فى سن التعليم فى المدارس وكان نظام التعليم الذى صمم ليجيب عن حاجات محددة فيؤمن الاحتياج من الأيدي العاملة المؤهلة بأعداد كافية، وجهاز واسع من الفنيين بالإضافة إلى نخب قائده من خريجي الجامعات^(١).

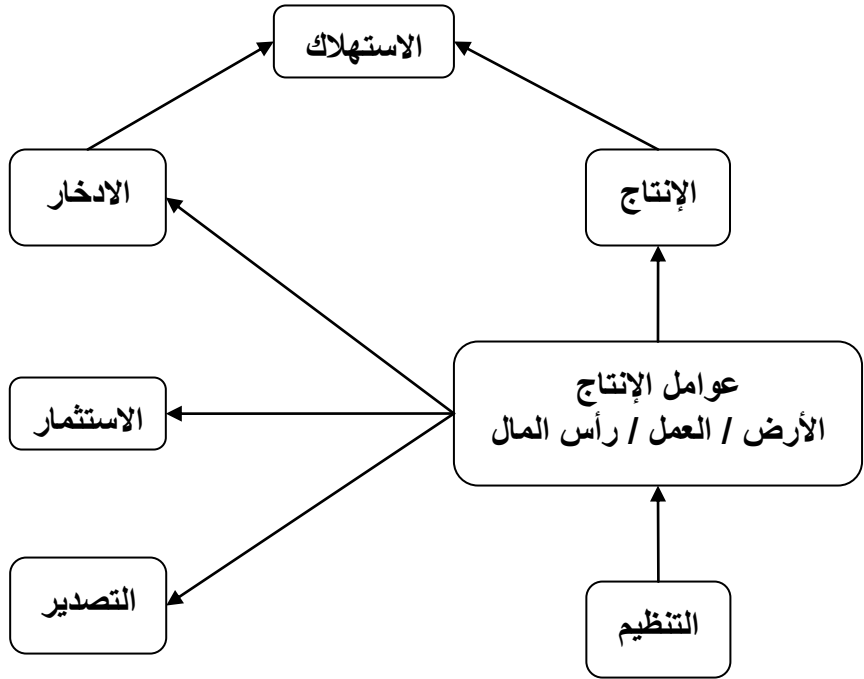
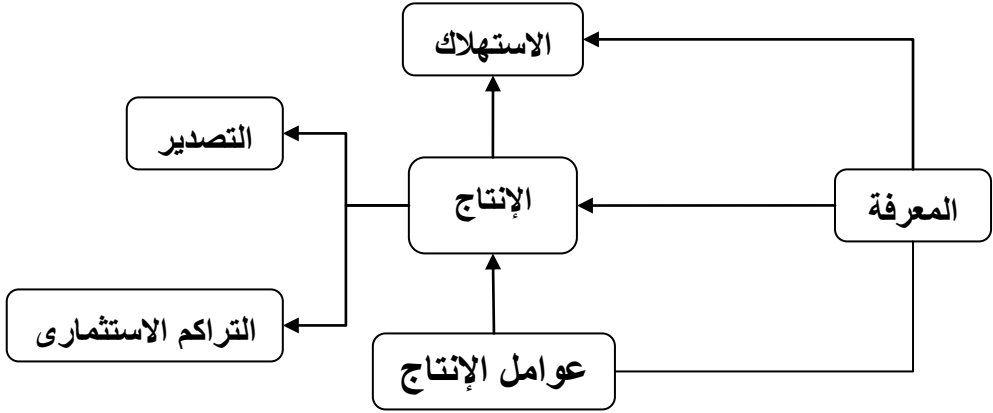
• الثورة التكنولوجية:

تعد الثورة التكنولوجية الحالية أهم حقائق هذا العصر أو تلك الحقبة، ومن المؤكد أنها مازالت فى بدايتها، بمعنى أنها ستغل غلات كثيرة قادمة أى أن التغيير سوف يظل مستمرًا عبر حياة بعض الأجيال القادمة.

وسرعة التغيير^(٢) هذه تؤدي بمخططي التنمية إلى مواجهات صعبة وتحديات كبيرة نظرًا للسرعة وعدم القدرة على التنبؤ. سواء فيما يتعلق بمجالات الإنتاج، أو طلب الاستهلاك، أو الاستثمار.

وقد حلت المعرفة محل الرأسمال فى تحريك قدرة الاقتصاد، وأصبحت طاقة متجددة يمكن أن تتكاثر وتتضاعف دون الدخول فى إطار حلقة الفقر المفرغة. وسقطت الأوهام التقليدية للتنمية بأن المال هو صانع التنمية، وأين يمكن كسر حلقة الفقر المفرغة؟

(١) دكتور نجيب عيسى، "مشكلة التكنولوجيا فى العالم الثالث"، فى مستقبل التنمية العربية والعمل العربى المشترك، المعهد العربى للتخطيط، الكويت ١٩٩٣، ص ٣٠. وما بعدها.
(٢) دكتور عبد الله يوسف أبو عياش، "التخطيط والتنمية فى المنظور الجغرافى"، دار القلم، بيروت ١٩٨٣.



الحلقة الجديدة للتنمية (مثلث الإنتاج)

وأساسًا يقتزن التطوير التكنولوجي بتقدم إداري، ليس هذا فقط ولكن أيضًا لابد من سوق كبيرة تؤدي وظيفة ثنائية من ناحية التطوير والتكنولوجيا للإنتاج. والتطور والتكنولوجيا للاستهلاك. أي لابد من تكامل إقليمي معين حتى يمكن خلق هذه السوق، حيث يعوق غيابها عملية التنمية التكنولوجية في الدول العربية.

ومن ثم يمكن القول أن التقدم في هذا العصر والذي تحقق في غالبية الدول الأوروبية والولايات المتحدة واليابان، وأخذت بناصيته دول جنوب شرق آسيا قام على^(١).

(التكنولوجيا + الإدارة + التكامل) = التقدم)

والذي يقابل في مجتمعاتنا العربية:

(التبعية + تخلف إداري + تجزئة = تخلف)

تبعية تكنولوجية، بمعنى استخدام أو استهلاك أو حيازة التكنولوجيا وليس إنتاجها أو خلقها (أي تنشغل الدول النامية بعملية نقل التكنولوجيا).

كذلك تعاني دولنا النامية جميعًا من ترهل وبيروقراطية أجهزتها الإدارية مما يعيق عملية التنمية حتى ولو توفرت عناصرها. فبدون إدارة كفئة لن تتحقق التنمية المنشودة.

والتكامل، أو التكتل - سيمكن الدول من الإنفاق على التطوير التكنولوجي واستمرارية هذا التطوير سريع التغيير، كما يمكنها من تطبيقه والاستفادة منه في الإنتاج. كذلك في سوق الاستهلاك.

(١) دكتور عزت حجازي، "التحدى والتنمية والتخلف في الوطن العربي"، دار التنوير، بيروت

ففي الدول المتقدمة يسير الابتكار التكنولوجي على النحو التالي:

- ١- تحديد الحاجات.
- ٢- توجيه الأجهزة البحثية والإنتاجية وتطوير الأطر التنظيمية والمؤسسية والعلاقات الاجتماعية لتوفير مناخ الابتكار.
- ٣- ابتكار تكنولوجيات لإشباع الحاجات.

هذه العلاقة تأخذ اتجاهًا عكسيًا في الدول المتخلفة:

- ١- خلق حاجات:
- لم تكن معروفة وغير ملائمة للأنماط المعيشية في تلك الدول (التقليد).
- ٢- النقل التكنولوجي:
- بما قد يكون غير ملائم ولا تتوافر الأطر التنظيمية والمؤسسية والاجتماعية والاقتصادية لها.
- ٣- استهلاك واستخدام:
- مخرجات التكنولوجيات المتقدمة لإشباع ما تم خلقه من حاجات، وبالتالي عدم إنتاج، وبالتالي عدم إنتاج تكنولوجيا.

• الثورة التكنولوجية والتغير في عناصر الإنتاج^(١):

المقصود هنا هو دخول عامل جديد على العوامل التقليدية الأربعة. (الأرض، رأس المال، العمل، التنظيم) أثر عليها جميعًا ألا وهو المعرفة (التكنولوجيا Know How). ليس في تحديد مقادير كل منها في دالة إنتاجية جديدة (أي إيجاد علاقات

(١) الأمم المتحدة، "اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا"، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية، في منطقة اللجنة"، بيروت ١٩٨٠.

جديدة بينها). ولكن أيضاً في إعادة تشكيل الصفات العامة لتلك العناصر (بدائل الموارد/ البديل الصناعي بدلاً من الطبيعي) إلى الحد الذي أحدث تغييراً جذرياً في هياكل الموارد الإنتاجية وفي أهميتها ومعايير ندرتها النسبية والمطلقة. على نحو انعكس بصورة واضحة على التناقص في نسب تبادل المصادر الطبيعية مع المنتجات المصنعة).

أى أن المعرفة (أو التكنولوجيا) لم تصبح عامل مكمل لباقي عناصر الإنتاج وإنما عامل أساسى.

وبالنسبة لعنصر العمل تقلصت الحاجة إلى العمل اليدوى ليحل محله العمال العلميون والتكنولوجيون. حيث أصبح دور الكمبيوتر أساسى فى التصميم وإعادة التصميم وإدخال أى تعديلات مطلوبة دون حاجة إلى التدريب عليها. وانشغال الجانب الأكبر من العمال بمهام التصميم بالاستعانة بالحاسبات الآلية. التى تحتاج إلى قدر أكبر من التعليم والقدرة على التخيل والابتكار. وهو ما يلزم الدول النامية حالياً.

كما أن تطوير الإدارة (والإدارة التكنولوجية) ركيزة أساسية للتقدم الفنى والتنمية، فقد زاد التقارب بين عنصرى العمل والإدارة من حيث المستوى الفنى التأهيل العلمى أو التدريب المهنى).

ويتطلب التقدم التكنولوجى تحقيق أمور ثلاثة:

١- الدخول فى مجالات/ ومنتجات جديدة.

٢- فتح أسواق داخلية وخارجية.

٣- القدرة على الإدارة الحديثة المتطورة.

جاءت الثورة التكنولوجية بعدد من المتغيرات:

١- تعدد أساليب الإنتاج (وتعدد المدخلات) التى تحقق نفس المنتجات وتؤدى إلى إشباع نفس الحاجات.

٢- سرعة التقادم (فى كل شيء) فى المعدات والمنتجات وأساليب الإنتاج.

٣- تزايد مستوى الأتوميشن - ودخول الكمبيوتر في مختلف مراحل التصميم والإنتاج، مما أدى إلى زيادة معدل إحلال رأس المال (التكنولوجيا محل العمل)، وبالتالي تزايد الاستغناء عن عنصر العمل ومن ثم تزايد البطالة.

٤- تناقص العاملين في الصناعة: مع الثورة التكنولوجية وإحلال التكنولوجيا محل العمل تناقصت العمالة في القطاع الصناعي في معظم الدول المتقدمة، مقابل تزايدها في قطاعات الخدمات التي يعتبر جانب كبير من أنتجه الكمبيوتر مرتبط بالخدمات Software.

٥- تراجع بعض الصناعات - وتخلي الدول المتقدمة عنها، وانتقالها إلى الدول النامية - والتي كانت تعتبر في الماضي من أعمدة التقدم الصناعي مثل الحديد والصلب وصناعة السيارات وبناء السفن.

٦- من التطور التكنولوجي - وزيادة البطالة - في الدول المتقدمة أدى إلى عودة بعض الصناعات بتكنولوجيا متفوقة إلى الدول المتقدمة لخلق فرص عمل مثل صناعة النسيج، مع تطبيق سياسات حمائية في وجه صناعات نسيج الدول النامية.

تغير هيكل العمالة في الدول المتقدمة

(%)

الدولة	القطاع ، السنة			
	فرنسا	ألمانيا	اليابان	الولايات المتحدة
الزراعة	٢١.٩	١٣.٨	٣٠.٢	٨.٢
	١١.٠	٧.٢	١٣.٤	٤.١
	٧.٦	٥.٥	٨.٩	٣.٣
	٥	٤	٧	٣
الصناعة				

الولايات المتحدة	اليابان	ألمانيا	فرنسا	الدولة القطاع ، السنة
٣٤.٣	٢٨.٥	٤٨.٢	٣٦.٣	١٩٦٠
٢٢.٥	٣٧.٢	٤٦.٦	٣٨.٤	١٩٧٣
٢٨.٠	٣٤.٨	٤٠.٥	٣٢.٠	١٩٨٤
٢٨	٣٤	٣٨	٢٩	١٩٩٤-٨٩
				الخدمات
٥٧.٥	٤١.٣	٣٨.٠	٤١.٨	١٩٦٠
٦٣.٤	٤٩.٤	٤٦.٢	٥٠.٦	١٩٧٣
٦٨.٧	٥٦.٣	٥٤.٠	٦٠.٤	١٩٨٤
٦٩	٥٩	٥٨	٦٦	١٩٩٤-٨٩

المصدر: World Bank Book - ١٩٩٦.

• الثورة التكنولوجية وتسارع معدلات التقدم:

حدثت الثورة (أو التقدم) التكنولوجي في العالم المتقدم اعتماداً على نوعين من التطوير:

- تطوير للعلوم الأساسية، ولاسيما علوم المواد Materials Sciences.

- تطوير المنتجات Product Development.

وقدرة المنشآت على تخصيص وحدات للبحث والتطوير & Research

Development (R&D) يرتبط ويؤكد التقدم التكنولوجي في هذه المنشآت والدول:

والثورة التكنولوجية الحالية تعمقت أكثر في علوم المواد بما ترتب عليه من تطوير سريع في كل من المنتجات النهائية والسلع الوسيطة (مستلزمات الإنتاج)، كما أدت إلى تغييرات سريعة في الحاسبات الآلية واستخداماتها بما في ذلك الاستخدامات الإنتاجية، وكان معنى ذلك قصر وانكماش دورة حياة المنتجات Product Life Cycle.

وهذا التقدم السريع يواجهه المنتجون اعتماداً على ضعف المرونة السعرية في بداية المنتجات (نزولها السوق) برفع الأسعار بما يسمح باسترجاع الجانب الأكبر

من رأس المال فى أقصر فترة ممكنة قبل إدخال تعديلات على المنتجات أو إدخال نماذج وموديلات جديدة (مثل ذلك الراديو الترانزستور فى بداية إنتاجه، الآلة الحاسبة الصغيرة، التلفزيون الملون فى بداية عهده، الكمبيوتر الشخصى، وغيرها كثير).

وهذه الوضعية (استرجاع رأس المال) والتخلص من أعباء سرعة التقادم تمكنت منه الدول المتقدمة الصناعية لسببين:

أولاً: سيطرتها (أو امتلاكها) للتكنولوجيا.

ثانياً: سيطرتها (أو امتلاكها) للصناعات الرأسمالية المتضمنة لها.

والدول النامية تفتقد العنصرين السابقين، ومن ثم فليس أمامها سوى أى من البديلين:

الأول:

- أن تبقى على التقنيات التقليدية.
- أن تحصل على بعض التقنيات التى تعرضت للتقادم فى الدول المتقدمة (رغم حدوثها النسبية).

وفى كلتا الحالتين ستخضع قدرتها التنافسية فى الأسواق العالمية، ما لم تخفض أسعار مواردها المحلية المستخدمة فى الإنتاج (وهذا الخفض يعنى القبول بتحويل جانب من مواردها بدون مقابل للعالم الخارجى).

الثانى:

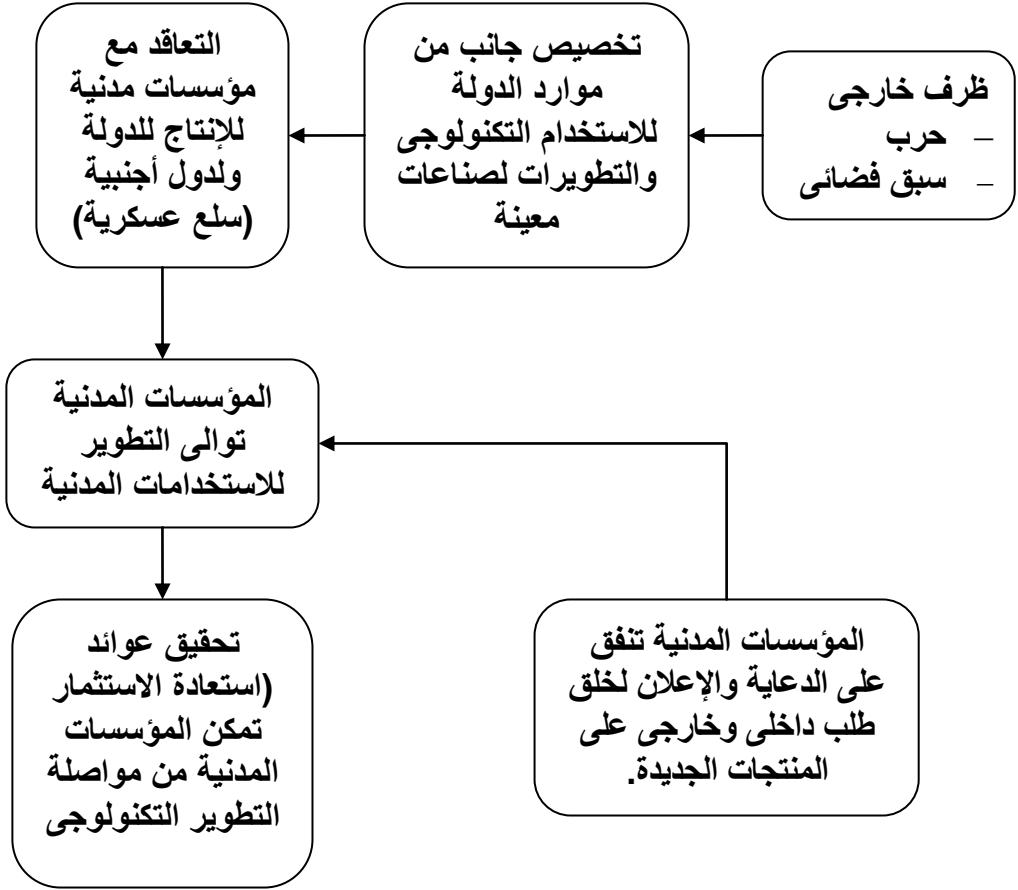
أن تدخل سباق التكنولوجيا، والذى يتضح أن دورات متلاحقة وسريعة، لا تتوافر لها الشروط اللازمة للاستمرار فيه وفى مقدمتها ضعف قطاع الصناعات الرأسمالية وليس أمامها من سبيل إلا التكتل أو التكامل مثل مجموعة "الآسيان ASEAN".

ويمكن تفسير تاريخ القفزات التكنولوجية التي حدثت ومكنت الولايات المتحدة من تحقيق تقدم واضح على الصعيدين الاقتصادى والتكنولوجى خلال القرن الحالى الذى يوصف بأنه "القرن الأمريكى" على النحو التالى:

كان للطلب الحكومى الذى استجاب لعوامل خارجية (الحرب العالمية الثانية) دور هام فى تشكيل الطلب الذى ساهم فى سداد تكلفة البحث والتطوير لتحقيق الانطلاقات نحو مجالات لم يكن بوسع القطاع المدنى العادى توليد طلب كافى عليها. فبناء الحاسبات الآلية، وبحوث العمليات، ومنافسة الاتحاد السوفيتى فى ريادة الفضاء . هى عبارة عن طلبات حكومية مولت بحوث التطوير لها، ثم تنقل إلى المؤسسات المدنية يجرى التعاقد معها على إنتاجها ثم يوالى الجهاز المدنى تطويرها لخدمة الأهداف المدنية. كما فى شكل (١).

ومن ثم يمكن تحديد ما سبق فى الخطوات التالية:

- ١- تحملت الدولة الجانب الأكبر من تكلفة الاستحداث والتطوير التكنولوجى فى بدايته.
 - ٢- تتولى المؤسسات المدنية بعد ذلك تكلفة إدخال التحسينات والتحويل للاستخدام المدنى.
 - ٣- تتولى المؤسسات المدنية الدعاية والإعلان لخلق طلب داخلى وخارجى على المنتجات الجديدة.
 - ٤- تستفيد المؤسسات المدنية من عوائد حادثة السلعة.
 - ٥- تتولى المؤسسات المدنية (اعتماداً على ما تحققه من عائد) استثمارية عملية التجديد والتطوير التكنولوجى.
- بمعنى عدم تحمل الدولة أى أعباء بعد ذلك. (تخرج من اللعبة).



شكل (١) كيفية تحقيق الانطلاقات التكنولوجية فى الولايات المتحدة

• الثورة التكنولوجية والسوق:

تمر عملية التنمية التكنولوجية . فى الدول النامية . بأكثر من مرحلة ذات خصائص ومواصفات معينة تستلزم معها إجراءات اقتصادية . أيضا . معينة . وهناك ارتباط كبير بين التكنولوجيا وسعة وقدرة السوق . نوضحه فى الآتى:

فى المرحلة الأولى وقبل إدخال التكنولوجيا الحديثة التى تزيد من كفاءة استخدام الموارد وبالتالى تزيد الإنتاجية، والإنتاج يكون الوضع فى المجتمع كالاتى:

١- موارد (مدخلات) كثيرة تزيد عن طاقة الاستخدام وتزيد عن احتياجات الطلب.
٢- طاقة إنتاجية متدنية لا تفي باحتياجات الطلب لعدة القدرة على تشغيل (استغلال) الموارد المتاحة.

٣- طلب منخفض - ولكن أكبر من الطاقة الإنتاجية - وذلك راجعاً للأسباب التنموية (شكل (٢) المرحلة I).

تأتى **المرحلة الثانية**، والتي فيها يتم استقدام التكنولوجيا الحديثة وتؤدى إلى:

١- زيادة استخدام الموارد المتاحة، حتى يتم التشغيل (الاستغلال) الكامل للموارد.

٢- زيادة الطاقة الإنتاجية نتيجة استخدام تكنولوجيا حديثة.

٣- زياد الطلب، ولكنه يظل أقل من الطاقة الإنتاجية.

ومن ثم فإن هذه المرحلة يلزمها زيادة الصادرات أى تصدير فائض الإنتاج أو استغلال الموارد للإنتاج التصديري).

ومن ثم فإنه يلزم فى هذه المرحلة إيجاد السوق الواسع الذى يمكن من تصدير الإنتاج (شكل (٢) مرحلة II).

والمرحلة الثالثة والتي فيها تتوطن التكنولوجيا ويزداد استخدامها فى المجتمع مرحلة الاستخدام الاقتصادى للتكنولوجيا . كما فى الدول المتقدمة.

ويترتب على ذلك ما يلى:

١- زيادة كبيرة فى القدرة الإنتاجية.

٢- عدم كفاية الموارد (المدخلات) المحلية مما يستلزم استيراد مستلزمات وموارد من الخارج.

٣- زيادة الإنتاج زيادة كبيرة عن حاجة الطلب المحلى - مما يستلزم زيادة الصادرات.

أى أن التوسع التكنولوجى يستلزم وجود الاسوق الكبيرة والمتعددة الإمكانيات والموادر. بما يمكن من استيراد مستلزمات إنتاج ومواد خام، وتصدير سلع (شكل (٢) - مرحلة III)^(١). وهذا مما يؤكد ضرورة قيام السوق العربية المشتركة كعامل محدد للتنمية التكنولوجية فى الدول العربية.

• استخدام التكنولوجيا من الدول التى تقدمت حالياً:

الثورات الصناعية التى جاءت بعد الثورة الصناعية الأولى فى إنجلترا لجأت جميعها إلى نقل التكنولوجيا من الخارج. ونمط النقل هذا جاء فى سياق نمط معين من التطور الاقتصادى والاجتماعى فى تلك المجتمعات أدى إلى نجاح أسلوب نقل التكنولوجيا.

ومن هذه السمات ما يلى:

١- مرحلة نقل التكنولوجيا إلى الدول المختلفة التى جاءت بعد الثورة الصناعية فى إنجلترا، لم تكن سوء حلقة أخيرة من سلسلة تحولات اقتصادية واجتماعية بدأت قبل نقل التكنولوجيا بوقت طويل.

٢- كان من أهم هذه التحولات ما حدث من تطور فى قطاع الزراعة وأدى إلى زيادة الإنتاجية وزيادة الفائض الذى وظف فى طلب متزايد على السلع الاستهلاكية والوسيلة حتى جاء نقل التكنولوجيا من الخارج كوسيلة لتلبية هذا الطلب المتزايد الذى عجزت وسائل الإنتاج المحلية عن تلبيته.

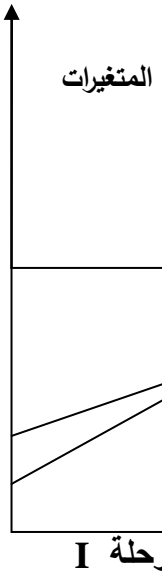
٣- جاء نقل التكنولوجيا على شكل آلات ومكائن (تستكمل العناصر المحلية) ونتيح تلك الركائز الثلاثة (الزراع، الصناعة الاستهلاكية، الصناعات الوسيطة) قاعدة الانطلاق الصناعى لتلك الدول.

(١) محمد ولىد النورى ، "التخطيط فى القطاع الصناعى" معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية" ، دمشق ١٩٩٧ .

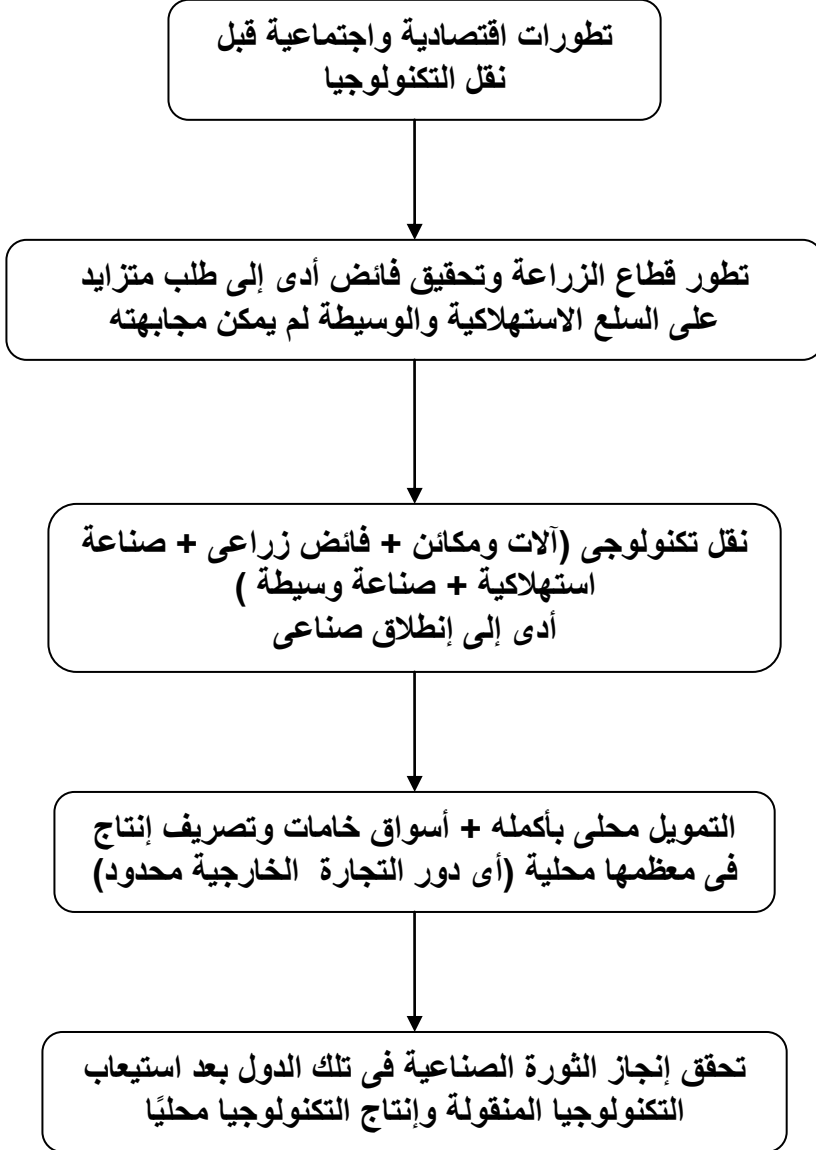
٤- كان التمويل محلي بأكمله، وأسواق الخامات وتصريف الإنتاج محلية في معظمها. أى أن التجارة الخارجية لم تلعب سوى دور هامشى في انطلاق الثورات الصناعية.

٥- لم يتحقق إنجاز الثورات الصناعية في الدول التي نقلت التكنولوجيا إلا بعد أن وصلت إلى مرحلة تمكنها من إنتاج التكنولوجيا محلياً.

أى أن نقل التكنولوجيا شكل حلقة من حلقات التطور الاقتصادى المتكامل والمستقل والمقصود بها الوصول إلى إنتاج الآلات والمكائن (أى إنتاج التكنولوجيا محلياً).



تجارب التطور التاريخي لنقل التكنولوجيا في الدول المتقدمة حاليًا - بعد الثورة الصناعية في إنجلترا



وهذا التطور جاء فى سياق تطور اقتصادى واجتماعى يختلف عما سبق من أنظمة اقتصادية اجتماعية: من مجتمعات إقطاعية وشبه إقطاعية إلى مجتمعات رأسمالية واشتراكية.

• سياسات التكنولوجيا فى الدول النامية:

وضعت تلك الدول على رأس الأولويات وأهدافها وسياساتها وبرامجها التنموية هدف الحصول على أحدث الإنجازات فى حقل التكنولوجيا ولا يضع حد لتلك الطموحات إلا المقدرة المالية من جهة وسياسات الدول والشركات مالكة التكنولوجيا من جهة أخرى.

طريقة استخدام التكنولوجيا من الخارج لم تؤدى بتسريع عملية التنمية عمومًا والتصنيع خصوصًا ذلك لأن نقل التكنولوجيا الحديثة أدى بالبنية الاقتصادية والاجتماعية فى هذه البلدان إلى مزيد من الاختلال والتبعية تجاه البلدان المتقدمة.

أن نقل التكنولوجيا الحديثة (دون خلق الأطر الملائمة اقتصاديًا واجتماعيًا وتنمية باقى القطاعات) يؤدى إلى بطء فى الاستيعاب وتكلفة مرتفعة. وإهمال سائر القطاعات وخاصة الزراعة وعدم القدرة على خلق فرص العمل. ومزيد من تبعية البلد تجاه البلدان الصناعية المتقدمة. أى أن نقل التكنولوجيا بدون إعداد الأطر الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لذلك يؤدى إلى:

- مزيد من التبعية التكنولوجية.
- مزيد من التبعية الغذائية.
- مزيد من التبعية المالية (المديونية).
- مزيد من الهجرة من الريف إلى المدن.

وهو ما حدث بالفعل فى معظم الدول النامية التى استعجلت فى نقل التكنولوجيا المتطورة - دون الاستعداد لذلك - ظاهرة أو أكثر من الظواهر السابقة. ولعل فى مقدمة ما حدث لتلك الدول من زيادة المديونية الخارجية الفجوة الغذائية، وتزيد الهجرة من الريف إلى المدينة.

• نقل التكنولوجيا:

المقصود بنقل التكنولوجيا، هو نقل المعرفة المنهجية لصنع منتج ما. أو تطبيقه بطريقة ما، أو تقديم خدمة ما. وليس مجرد إقامة مصنع أو بيع أو تأجير للسلع.

ونود الإشارة إلى أن هناك فرق بين مفهومى نقل التكنولوجيا وخلق التكنولوجيا، (أى إنتاج تكنولوجيات جديدة فى المجتمع). ونعنى بالنقل تحريك أو استقدام التكنولوجيا المتقدمة من دول أخرى إلى دولة نامية.

أما الخلق^(١) (وهو الابتكار والإنتاج للتكنولوجيا ذاتها)، فهو ليس مشكلة تنموية وليس فى مقدور الدول النامية ومعظم الدول المتقدمة، حيث لا يوجد فى العالم سوى ثلاث أو أربع دول مستكفية تكنولوجيا.

وحيث أن ثلثى الابتكارات تأتى بدفع من جانب الطلب (أى ما هى الاحتياجات). والقليل يأتى من جانب العرض. وحيث أن الدول النامية ليس لديها حجم طلب ولا نوعية - (احتياجات الفضاء والاحتياجات العسكرية هى الطلب الذى حرك الصناعات المدنية تكنولوجيا)، يتيح لها هذه المقدره ومن ثم فلن تقوم لها تكنولوجيات جديدة ومبتكرة.

كما أن الابتكار والخلق هو وليد لحالة التصنيع العامة فى الدولة وهى التى تحدد بشكل مسبق قدرته على الابتكار. ومن ثم فإن ابتكار (أو إنتاج) التكنولوجيا لا يأتى على قائمة أولويات الدول النامية فى أوضاعها الحالية.

وقد يتأتى ذلك للدول العربية إذا وجدت سوق عربية. قاعدة صناعية عربية. وحجم طلب عربى يحرك الخلق التكنولوجى.

وفيما يلى نرى عملية النقل التكنولوجى فى بعض دول العالم ومراحلها:

(١) أرغيرى إيمانويل ، "تكنولوجيا ملائمة أم تكنولوجيا متخلفة" ، مستقبل التنمية العربية والعمل العربى المشترك ، المعهد العربى للتخطيط ، الكويت ١٩٩٣ ، ص ٢٣٥ .

- الولايات المتحدة اعتمدت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين على نقل التكنولوجيا الأوروبية وتطبيقها وتسويق منتجاتها. ولم يكن دور تنافسي.
- ونفس الشيء بالنسبة لليابان بعد الحرب العالمية الثانية، حيث وقعت نحو ٤٢٠٠٠ عقد شراء ونقل تكنولوجيا من الدول الصناعية المتقدمة فيما بين ١٩٥١ - ١٩٨٤ وتميزت عملية النقل بجهود مكثفة لتقييم واختيار أنسب التكنولوجيات، وراقبت الدولة شروط التعاون وجدية عملية النقل بفرق علمية متخصصة وكانت المهمة الأساسية لمؤسسات التنمية العلمية والتكنولوجية هي خدمة نقل التكنولوجيا وإدارتها.

حتى منتصف السبعينيات كانت اليابان أساسًا مستوردة للتكنولوجيا. وكان عائدها من تصدير التكنولوجيا لا يزيد عن ٢٢% من تكلفة الاستيراد (عام ١٩٧٨). كذلك كانت ألمانيا خلال نفس الفترة مستوردة للتكنولوجيا وكان عائدها من صادرات التكنولوجيا نحو ٤١% من تكلفة الاستيراد. بينما كان عائد فرنسا ١٢٠%.

ونفس النمط الياباني في نقل التكنولوجيا ابتعته كوريا عن طريق الشركات متعددة الجنسيات.

في عام ١٩٩٤ كان من بين أكبر ١٥ شركة عملاقة في العالم ٧ شركات أمريكية، ٤ يابانية، ٣ أوروبية، وواحدة كورية.

اعتمد النمط الياباني والكوري على حماية السوق المحلية كقاعدة لتمكين الصناعة الصناعية (في ١٩٩٤ كان نصيب السيارات المستوردة في كوريا ٠.٧% من حجم سوق السيارات).

عصر التكنولوجيا^(١) والمعرفة فى عصر الثورة العلمية والتكنولوجية الحالية، هو العنصر الحاكم، وذلك بعد ما كانت العمالة ورأس المال والمواد الخام فى عصر الثورة الصناعية فى القرن الثامن عشر والتاسع عشر.

• أساليب وآليات نقل التكنولوجيا^(٢):

هناك عدة أساليب تمكن الدولة (أو تستخدم فى بعض الدول) من نقل التكنولوجيا إليها ومنها:

أولاً: عقود حق المعرفة والإنتاج والمساعدات الفنية اللازمة لذلك:

حيث تعطى الجانب الوطنى الحق فى إنتاج السلعة الأجنبية بمعاونة الجانب الأجنبى.

ويحصل الجانب الأجنبى (صاحب السلعة) على قيمة محددة لتغطية حق الإنتاج ثم إتاوة سنوية (أو نسبة) يتم حسابها على الإنتاج (كان يتم دفع مبلغ معين على كل سلعة أو نسبة معينة من ثمن بيع كل سلعة ..).

ومقابل ذلك يحصل الجانب الوطنى على حق الإنتاج والمساعدات الفنية المتعلقة بذلك (طرق الإنتاج والمعدات) دون الدخول فى التصميم والتطوير (وهو من أسرار الشركات).

وبالتالى يستمر اعتماد الشركات الوطنية على الشركات الأجنبية فى تصميم المنتج وتطويره ويظل استيعاب التكنولوجيا وتطويرها وتطويرها محدوداً للغاية. وتزداد تكلفة الحصول على التكنولوجيا بهذا الأسلوب سنة بعد أخرى.

ثانياً: الاستثمار الأجنبى المباشر:

(١) دكتور عصام الدين جلال، "التكنولوجيا مدخل مصر للقرن ٢١"، الأهرام الاقتصادى، ١٩٩٦/٦/١٠.

(٢) دكتور عادل إسماعيل جزارين، "آليات نقل التكنولوجيا وتطويرها"، جريدة الأهرام ١٩٩٨/٣/٤.

وذلك عن طريق إقامة مصانع للشركات الأجنبية فى الدولة سواء كانت بالمشاركة الوطنية أو مملوكة بالكامل للشركات الأجنبية وتصبح وسيلة مهمة لنقل التكنولوجيا حيث تكون الشركات حريصة على توفير التكنولوجيا وتدريب العمالة والإدارة على أحدث المستويات.

ويعتبر الاستثمار الأجنبى المباشر أفضل وسائل نقل التكنولوجيا وأكثرها فاعلية وذلك إذا اخذ فى الاعتبار النواحي والضمانات التالية:

- ١- مشاركة وطنية فى إقامة الصناعات.
- ٢- استخدام الأيدي العاملة والكوادر الوطنية.
- ٣- استخدام عنصر الإدارة الوطنى.
- ٤- وضع ضمانات للاستفادة من التكنولوجيا.

ويلعب الدور الأساسى فى هذا النمط الشركات العملاقة متعددة الجنسيات مثل جنرال موتورز ، جنرال إلكتريك ، نسله ... وغيرها).

وقد ساهم هذا الأسلوب فى تحقيق التقدم التكنولوجى لبعض دول جنوب شرق آسيا .

ثالثاً : التكنولوجيا المنقولة بالشراء أو التعاقد^(١):

وهى حزمة مفتوحة من السلع والخدمات والمصانع، بدرجات متفاوتة من نقل التصميمات والمواصفات وسر الصناعة والخبرة، لا يحددها فقط شروط التعاقد، ولكن معرفة وكفاءة العميل (الدولة) فى الاختيار والتشغيل والتطوير.

(١) دكتور عصام الدين جلال ، "التكنولوجيا مدخل مصر للقرن ٢١" ، الأهرام الاقتصادى ، ١٩٩٦/٧/١ .

وللدولة دور مركزي فيها، ومن ثم تعد القناة الأكثر احتمالاً لتنمية القدرات الوطنية، وتحقيق قدر من الكفاءة فى التشغيل والمشاركة والمنافسة.

رابعاً: التعاون مع الجامعات ومعاهد البحوث الأجنبية:

عن طريق اتفاقيات التعاون العلمى والفنى بين المؤسسات العلمية والبحثية الوطنية والأجنبية، يمكن التعاون فى التطوير الصناعى وحل المشكلات الصناعية.

خامساً: برامج المساعدات الفنية المقدمة من الدول المتقدمة:

والتي تكون على شكل منح أو مساعدة مالية وتتيح الاستعانة بالخبراء الأجانب لحل مشاكل محددة تواجه الصناعة وللتطوير ورفع الكفاءة.

ومن التجارب الدولية وخصوصية الدول النامية. فإنه من الضرورى أن يكون هناك جهاز قومى لنقل وتنمية التكنولوجيا فى الدولة. يتبع رئاسة الدولة وتشارك فيه كل الجهات ذات الاختصاص والاهتمام والمصلحة، وكما هو موضح بالشكل (٣).

• أنماط التنمية التكنولوجية لبعض الدول النامية:

⇐ تجارب فى مجال التنمية التكنولوجية

- فى اليابان، وبعد الحرب العالمية الثانية. ركزت على عدد محدود من القطاعات التكنولوجية الرائدة Leader Technological Sectors. وتشمل الإلكترونيات الدقيقة، والبصريات، السلع الاستثمارية، وصناعة الخمائر ووسائل النقل. وبعد أن تمكنت من تلك القطاعات انتقلت إلى السلع الاستهلاكية. وبناء السفن، والآلات الدقيقة، والكيماويات الأساسية والأدوية.

واليوم أصبح نشاطها التكنولوجى يكاد يغطى كل أصناف السلع والخدمات متميزاً بقدرات تنافسية هائلة.

- وفى كوريات الجنوبية، بدأت فى مجال المنسوجات والأسمدة والصناعات الخفيفة خلال الستينيات، ثم الكيماويات الأساسية والبتروكيماويات والحديد والصلب خلال

السبعينيات، ثم السلع الاستثمارية والإلكترونية الدقيقة والكيمائيات الدقيقة وتكنولوجيا المعلومات خلال الثمانينيات.

- والهند بدأت التركيز - بعد الاستقلال - على صناعات الغزل والنسيج والكيمائيات الأساسية وقطاعات السلع الاستثمارية. ثم انتقلت خلال خطط التنمية إلى صناعة البتروكيمائيات، والكيمائيات الأساسية، ومدخلات الزراعة (أسمدة، كيمائيات، مبيدات). ثم انتقلت إلى صناعة الفلزات، والطاقة الكهربائية، والطاقة النووية ووسائل النقل.

- أهمية فرض رقابة حكومية جادة على عمليات نقل التكنولوجيا والدول التي حققت نهضة تكنولوجية كانت تخضع عقود نقل التكنولوجيا للفحص والمراجعة من النواحي الفنية والمالية والاقتصادية من قبل جهة حكومية مختصة قبل إقرارها.

ويختلف أسلوب الرقابة والإشراف على نقل التكنولوجيا من دولة لأخرى.

١- الهند وباكستان لجأت إلى وضع مجموعة من الإرشادات التي تحكم عملية نقل التكنولوجيا.

٢- دول أمريكا اللاتينية لجأت لإصدار تشريعات لتنظيم نقل التكنولوجيا. بما يعنيه ذلك من فرض الرقابة الحكومية بأسلوب أكثر فاعلية.

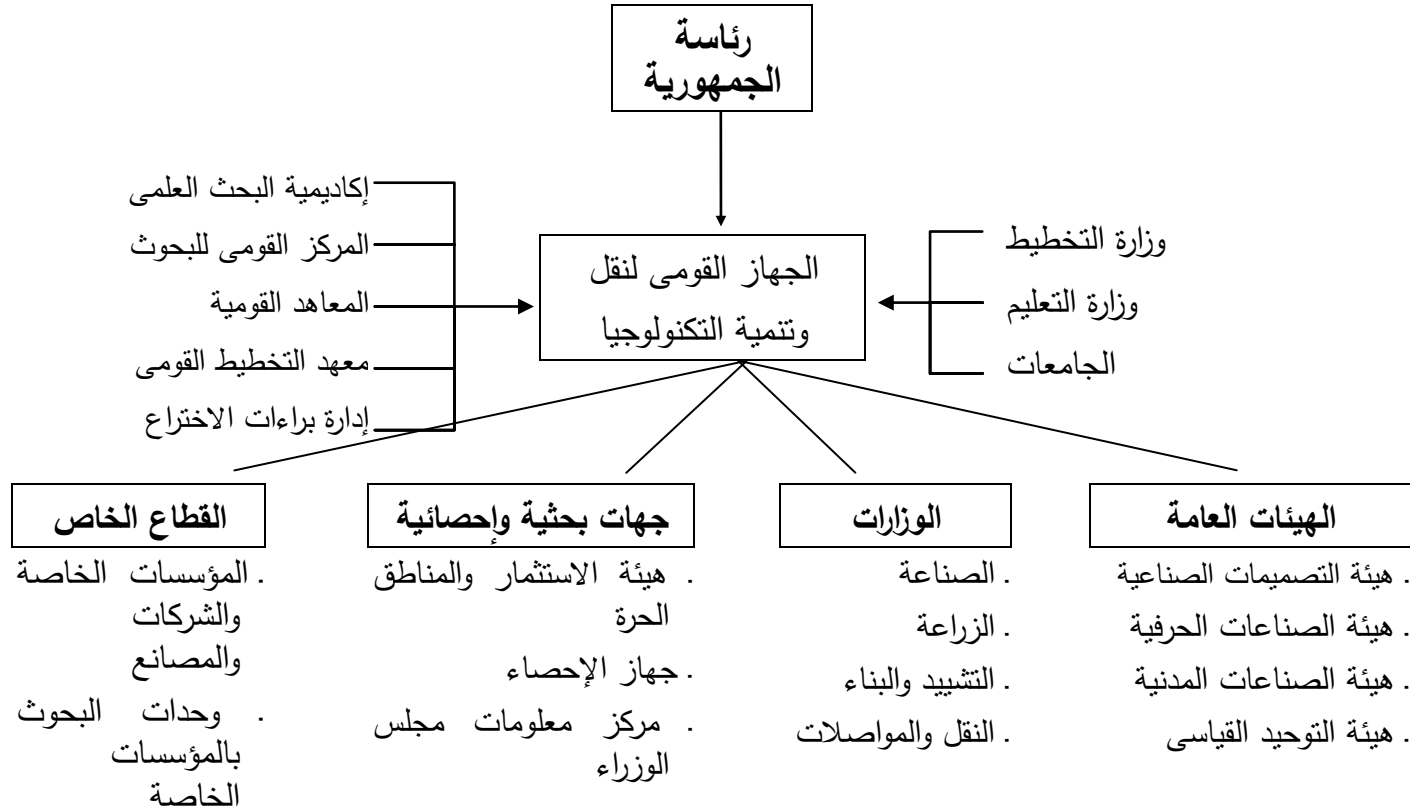
تعد التكنولوجيا مناسبة من حيث:

١- ترشيد استخدام الموارد والطاقة وإيجاد البدائل.

٢- المحافظة على نظافة البيئة وتوازن الطبيعة.

٣- تأثير على العمالة ورأس المال.

٤- وبصفة أساسية (تحقيق أهداف المجتمع التنموية المتواصلة).



شكل (٣) هيكل ونظام الاتصال بين الجهاز القومي لنقل التكنولوجيا

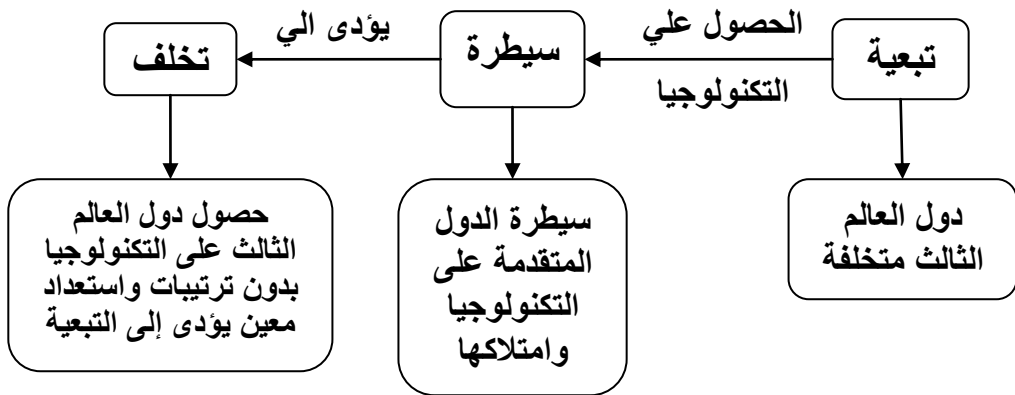
التجارب التكنولوجية في بلدان العالم الثالث

(١) الأقطار النفطية	(٢) الأقطار شبه النفطية	(٣) الأقطار غير النفطية
<ul style="list-style-type: none"> - صناعات ثقيلة تعتمد على النفط (تكرير بتروكيماويات) (حديد وصلب والمونيوم) - تقوم من أجل التصدير. - بواسطة شركات متعددة الجنسية - لا توجد علاقة بينها وبين باقي مكونات وقطاعات الاقتصاد المحلي. - توقفت عند مستوى الصناعات الوسيطة. - العنصر البشري بجميع مستوياته أجنبي. - التكنولوجيا متقدمة جداً. - يفتقر هذا الشكل إلى أدنى شروط التنمية المتكاملة والمستقلة ولا يحقق أى أثر تكنولوجي في البلد (دول الخليج). 	<ul style="list-style-type: none"> - اعتمدت على نفس النمط (الصناعات الثقيلة) على أساس الانطلاق منها إلى التصنع الثقيل والمتطور - وعلى أساس علاقتها الخفية والأمامية. - هذه الصناعات بقيت جزءاً معزولاً عن المحيط الاقتصادي والاجتماعي للدولة لعدم إمكانية باقي القطاعات مجاراتها لأن التكنولوجيا المتقدمة جداً المستخدمة فيها بقيت بدون حلقات وصل اقتصادية واجتماعية وتقنية تربطها بالمجتمع المحلي، ولذلك فشلت عن النمط السابق (الجزائر والعراق). 	<ul style="list-style-type: none"> - اعتمدت على تصنيع بدائل الواردات (صناعات استهلاكية خفيفة . استهلاكية متوسطة صناعات وسيطة . وسائل الإنتاج. - أهملت تلك الدول قطاع الزراعة مما أدى إلى مديونيتها. - لم تستطع التصدير للخارج. - لم تتوسع قاعدة الفئات الاجتماعية المستفيدة من عملية التصنيع (مصر).
(٤) بعض دول جنوب شرق آسيا	(٥) تجربة كوريا وتايوان	(٦) التكنولوجيا في الصين
<ul style="list-style-type: none"> - حققت معدلات نمو مرتفعة في مجال الإنتاج 	<ul style="list-style-type: none"> - زاوجت بين تصنيع بدائل الاستيراد 	<ul style="list-style-type: none"> انطلقت ثورة الصين التكنولوجية والصناعية بدءاً

<p>من منتصف القرن العشرين (١٩٥٠). وكانت سماتها الآتى:</p> <ul style="list-style-type: none"> - التركيز على الاهتمام بالزراعة - أولوية العامل الاقتصادى على العامل التقنى. - استيراد التكنولوجيا ونسخها. - نشر وتدعيم وحدات الإنتاج الصغيرة والريفية. - الوحدات الصغيرة حلقات وصل مع الوحدات الكبيرة التى اعتمدت التكنولوجيا المتقدمة الوافدة من الخارج. - الاعتماد على العنصر البشرى وتوظيفه فى البنية البحثية والمشاريع الريفية (١٥٠٠ مليون نسمة). - التوسع فى الابتكار. 	<p>والتصنيع الموجه للتصدير.</p> <ul style="list-style-type: none"> - تصنيع ثقيل موجه نحو الداخل. - واكبتها نهضة زراعية. - اعتمدت أنواع من التكنولوجيا "حديثة وكلاسيكية" والمزج بينهما. - لم تطلق يد الشركات متعددة الجنسيات على أراضيها. ومعظم المشاريع كانت بالمشاركة الوطنية . - ثورتهم الصناعية مازالت غير محسومة. 	<p>الصناعى.</p> <ul style="list-style-type: none"> - دون تحقيق معدل نمو عام فى الاقتصاد القومى. - لم تأخذ فى الاعتبار مجمل التطور الاقتصادى والاجتماعى فى الدولة. - استقبلت فى مناطق حرة الشركات متعددة الجنسية وأقامت صناعات تصديرية. - لم تستفيد الهياكل الفنية والاقتصادية والاجتماعية من تلك استقدام التكنولوجيا فى تلك المناطق الحرة. - أصبح التطور التكنولوجى والاقتصادى فى تلك الدول هش (الفلبين، ماليزيا، هونج كونج)
--	--	---

• العالم العربي والتكنولوجيا^(١):

- تصبح التكنولوجيا إيجابية إذا أمكن السيطرة عليها وفق الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية.
- ويصبح سلبية إذا لم يتم السيطرة عليها وفق الشروط الاجتماعية والاقتصادية في الدولة.
 - التكنولوجيا هي الجانب التطبيقي من العلم النظرى.
 - الاتجاهات والأنماط الثقافية وطبيعة الممارسات السلوكية للمجتمع ترتبط بالتكنولوجيا لأنها تؤثر فى درجة التفاعل والانسجام بين المستويات التكنولوجية المطبقة والظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة.
 - التكنولوجيا تتصف بالندرة والسرية الصناعية. وتمثل تراكمات فى المعرفة.
 - تعتمد التكنولوجيا على التجارة والإبداع والابتكار والإدارة الحرة والخلاقة فى المجتمع.
 - فى مجال التكنولوجيا بالنسبة للدول النامية (ومن ضمنها بالطبع الدول العربية)



(١) دكتور عفيفى عواد. مرجع سابق.

الوضع سيصبح على هذا النحو:

– تحكم العالم المتقدم بامتلاك التكنولوجيا. وأسعارها. والاتجار بها جعل بلدان العالم النامى أكثر تبعية للعالم^(١) المتقدم، وينفق أموال طائلة للحصول عليها. وتزداد مديونيته نتيجة القروض الى يحتاجها لشراء التكنولوجيا (براءات الاختراع، ثم اتفاقية الجات والملكية الفكرية حديثاً. هذا بالإضافة إلى شراء الآلات وقطع الغيار، والفنيين للتشغيل والصيانة...).

نقل التكنولوجيا فى العالم العربى يتسم بالآتى^(٢):

- ١- قرارات حكومية من قبل السلطة السياسية (غير مدروسة دراسة كافية).
- ٢- قيام الدول الأجنبية والشركات عابرة الجنسية بتنفيذ المشاريع.
- ٣- عدم الترابط بين التكنولوجيات المنقولة/ وعدم تناسقها مع ما هو موجود فى المجتمع (تكنولوجيا/ اقتصادياً/ اجتماعياً).

• الاستراتيجية التكنولوجية فى العالم العربى (ومصر):

- ١- تنمية الزراعة إنتاجياً وتكنولوجياً وصولاً إلى تحقيق فائض زراعى وغذائى.
- ٢- تنمية الصناعات الصغيرة والريفية.
- ٣- تطوير التكنولوجيا المحلية وترابطها.
- ٤- استيراد تكنولوجيا ملائمة للواقع الاقتصادى والاجتماعى.
- ٥- خلق الوسط الاجتماعى والاقتصادى والثقافى المناسب للتطوير التكنولوجى.

(١) سمير عبده ، "العرب والتكنولوجيا" ، دار الأفاق الجديدة ، بيروت ١٩٨١ .

(٢) دكتور عزت حجازى ، "التحدى والتنمية والتخلف فى الوطن العربى" ، دار التنوير ، بيروت

. ١٩٨٥

٦- التحولات تجاه النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

خلاصة وتوصيات

هناك تغييرات جذرية حدثت في العالم وهي مستمرة ومتصاعدة ومنها:

- تغييرات اقتصادية.
 - تغييرات سياسية.
 - تغييرات ثقافية.
 - تغييرات عسكرية.
 - تغييرات تكنولوجية، وهي أهمها جميعاً على الإطلاق.
- ويرجع ذلك إلى أنها أكثر تأثيراً على باقية التغييرات بل أن باقية التغييرات تعتبر نواتج للتغييرات التكنولوجية.

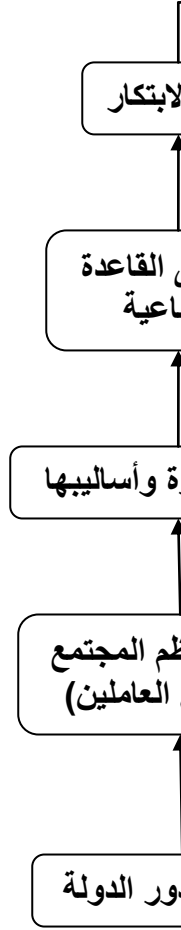
ومن أهم تلك التغييرات التكنولوجية:

- التحول من عصر الصناعة إلى عصر ما بعد الصناعة. أي عصر المعلومات.
- تكنولوجيا الحاسب الآلي.
- تكنولوجيا الاتصالات.
- تكنولوجيا الهندسة الوراثية والثورة البيولوجية.
- تكنولوجيا الليزر، والألياف الضوئية.
- تكنولوجيا الهندسة العكسية.
- تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي.... وغير ذلك.

وهذه التحولات الرهيبة والسريعة - ويفضل تكنولوجيا العلوم - تعنى أن العالم يعاد تنظيمه من يملكون المعرفة (المعلومات، العلم والتكنولوجيا) وهم القادة، ومن لا يملكون المعرفة، وهم التابعون (الدول المتقدمة والدول النامية أو المتخلفة).

وكذلك نخلص مما سبق إلى أن نقل التكنولوجيا خلال الثورات الصناعية كان له مؤشرات معينة منها:

- إنه تم فى سياق نمط معين من التطور الاقتصادى والاجتماعى سماته الرئيسى هى التكامل والاستقلال.
 - وأن هذه الدول كان عليها أن تهئ (قاعدة الانطلاق) التى تمثلت بالثورة الصناعية وهو تضافر جميع العناصر وتكاملها وتناسقها مع سياق التطور الاقتصادى العام فى البلد. وتواصل ما هو موجود وتقليدى ومع ما هو جديد ومتقدم. أى تسلسل الحلقات واتصالها ولا يمكن أن يتم الانتقال بقفزة واحدة.
 - عمليات النقل لم تتم على يد شركات أجنبية أو تمويل خارجى ولكن بواسطة استخدام خبراء أجنبى وتمويل محلى.
 - لم يكن المستوى التعليمى عائق فى نقل التكنولوجيا. لاعتمادها على الحرفيين والتدريب والممارسة، ولكن المستوى التعليمى يسرع من عملية النقل التكنولوجى.
- وستتوالد التغييرات فى المجتمع العالمى على النحو التالى:



وختامًا لتحقيق طفرة تكنولوجية في مجتمعاتنا العربية النامية فإن هناك ركائز (أو أعمدة) تقوم عليها التنمية التكنولوجية في المجتمع، وهي عبارة عن حلقات^(١) متصلة. وتتوقف التنمية التكنولوجية على تكامل وترابط هذه الحلقات أو الركائز والتي من الضروري تنميتها معًا وفي اتجاه واحد مستهدف وهي:

- ١- تطوير نظام التعليم في المجتمع .
- ٢- الاهتمام بالطفل وإعداده من الصغر.
- ٣- ربط الجامعات ومعاهد البحوث الصناعية.
- ٤- تشجيع الشركات الصناعية على إقامة مركز للبحوث والتطوير.
- ٥- إنشاء معاهد البحوث المتخصصة.
- ٦- إيفاد بعثات علمية للخارج.
- ٧- إنشاء مراكز المعلومات.
- ٨- إقامة السوق العربية، التي تمكن من إيجاد الطلب على التكنولوجيا.
- ٩- التكامل الصناعي العربي بما يمكن من إقامة القاعدة الصناعية اللازمة للخلق التكنولوجي.

(١) أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، "تحو سياسة تكنولوجية لمصر"، التقرير النهائي، القاهرة

المراجع

- ١- الأمم المتحدة، "اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا"، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية، فى منطقة اللجنة"، بيروت ١٩٨٠.
- ٢- أرغيرى إيمانويل، "تكنولوجيا مائة أم تكنولوجيا متخلفة"، مستقبل التنمية العربية والعمل العربى المشترك، المعهد العربى للتخطيط، الكويت ١٩٩٣.
- ٣- أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، "نحو سياسة تكنولوجية لمصر"، التقرير النهائى، القاهرة ١٩٨٣.
- ٤- م. عزمى مصطفى، "التغيير وثقافة التغيير، ودور الصندوق الاجتماعى"، مؤتمر جنوب الوادى وأفاق المستقبل، معهد التخطيط القومى، فبراير ١٩٩٨.
- ٥- د. عفيفى عواد، "العالم العربى والتكنولوجيا"، "مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادى العربى المشترك"، المعهد العربى للتخطيط، الكويت ١٩٩٣.
- ٦- دكتور عبد الله يوسف أبو عياش، "التخطيط والتنمية فى المنظور الجغرافى"، دار القلم، بيروت ١٩٨٣.
- ٧- دكتور عزت حجازى، "التحدى والتنمية والتخلف فى الوطن العربى"، دار التنوير، بيروت ١٩٨٥.
- ٨- دكتور عصام الدين جلال، "التكنولوجيا مدخل مصر للقرن ٢١"، الأهرام الاقتصادية، ١٠/٦/١٩٩٦، أعداد مختلفة.
- ٩- دكتور عادل إسماعيل جزارين، "آليات نقل التكنولوجيا وتطويرها"، جريدة الأهرام ١٩٩٨/٣/٤.
- ١٠- دكتور / سعيد النجار، "التخصيصية والتصميمات الهيكلية فى البلاد العربية"، ندوة مشتركة، صندوق النقد العربى، أبو ظبى، ديسمبر ١٩٨٨.

الفصل الخامس

- ١١ - سمير بعده، "العرب والتكنولوجيا"، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٨١.
- ١٢ - دكتور/ فؤاد مرسى، "الرأسمالية تجدد نفسها"، عالم المعرفة، ١٤٧، الكويت، مارس ١٩٩٠.
- ١٣ - دكتور نجيب عيسى، "مشكلة التكنولوجيا فى العالم الثالث"، فى مستقبل التنمية العربية والعمل العربى المشترك، المعهد العربى للتخطيط، الكويت ١٩٩٣.
- ١٤ - مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، "التقرير الاستراتيجية العربى ١٩٩١"، القاهرة ١٩٩٢.
- ١٥ - محمد وليد النورى، "التخطيط فى القطاع الصناعى"، معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، دمشق، ١٩٩٧.
- ١٦ - البنك الدولى - ١٩٩٦.

الفصل السادس

العولمة

تقديم:

العولمة - ذلك المصطلح المستجد - هي قديمة قدم التاريخ، ولها استمرارية التاريخ، ولكن الذى تغير هو سرعة الإيقاع خاصة خلال العقود الأخيرة. وعملية العولمة لا تزال فى مرحلة التشكيل والتكوين، وباستمرار تكتسب ملامح وخصائص جديدة، وبالتالي فليس هناك تاريخ محدد يمكن القول بنشأة العولمة خلاله كتاريخ بداية الثورة الصناعية مثلاً -، ذلك لأن العولمة كظاهرة ارتقائية، أممية، قد خطط لها منذ زمن بعيد، ولكن كان يتم موائمه وتطويره من فترة لأخرى وتحقيق أكبر استفادة منه للدول الكبرى والقوة المسيطرة خلال كل مرحلة من مراحل التطور. وقد بدئ فى صياغة العديد من المفاهيم ومحاولة عولمتها وتمييطها على مستوى العالم، مثال ذلك:

- الألعاب الأولمبية.
- التاريخ الميلادى للتقويم الجريجورى.
- إنشاء عصبة الأمم.
- ثم إنشاء الأمم المتحدة.
- البنك الدولى للإنشاء والتعمير.
- صندوق النقد الدولى.
- اتفاقية تحرير التجارة، وبداية عمل منظمة التجارة العالمية (W.T.O)⁽¹⁾.

(1) يضاف إلى ذلك التعامل بالذهب، ثم الدولار، ثم اليورو، كعملات عالمية.

وفى ذات الوقت فإن العولمة ارتبطت بالإنجازات العلمية، والتكنولوجية، والسياسية والاقتصادية التي تحققت فى العالم، وهذا الارتباط ذو اتجاهين، حيث يمكن القول بأن العولمة هى نتاج تلك الإنجازات، كما يمكن القول بأن تلك الإنجازات هى من نتاج العولمة. وأياً كان القول فإن سرعة إيقاع العولمة مرتبط بسرعة إيقاع تلك الإنجازات. وحيث تسارعت تلك الإنجازات فى آخر خمسة عقود تسارع معها أيضاً سرعة إيقاع العولمة.

• ارتباط سرعة العولمة بالإنجازات المتحققة فى العالم:

من هذه التحركات هائلة السرعة والتي ظهر معها سرعة العولمة ما يلي:

١- حركة التحضر، أى الانتقال من الريف إلى الحضر، ويترتب على ذلك ظاهرتان، زيادة عدد المدن، وتضخم سكان المدن، حيث تزايدت أعداد المدن وتضخمت سكانياً كما يوضح الجدول.

السنة	عدد المدن التى يزيد سكانها عن مليون نسمة
١٨٥٠	٤ مدن
١٨٩٠	١٩ مدينة
١٩٦٠	١٤١ مدينة
١٩٩٠	٣٢٦ مدينة

المصدر: محمد شفيق جبر، "العولمة والخصخصة"، جريدة الأهرام، ١٩٩٨/٧/٥.

ومن ذلك يتضح أن معدل التحضر يزداد بنسبة ٨%، أى يتضاعف سكان المدن كل ١٠ سنوات، وما يترتب على ذلك من نتائج اقتصادية واجتماعية.

٢- تزايد معدل استهلاك الطاقة نتيجة لما حدث من قفزات هائلة فى مجالات الصناعة والزراعة والمواصلات، وما يرتبط بذلك من تطور هائل فى الإنتاج.

٣- تعدد الابتكارات التكنولوجية، وسرعتها من فترة لأخرى بل أصبحت من يوم لآخر. وفى نفس الوقت قصر الفترة ما بين الابتكار والاستغلال التجارى أى الإنتاج للسوق. حيث تدنت الفترة الزمنية بين الاكتشاف العلمى والتطبيق التكنولوجى.

٤- فمثلاً، الفترة بين الاكتشاف العلمى للموتور الكهربائى عام ١٨٢١ وتطبيقه فى الصناعة عام ١٨٨٦ نحو ٦٥ عامًا، واستغرق المفاعل الذرى بين الاكتشاف العلمى عام ١٩٣٢ والتطبيق عام ١٩٤٢ حوالى ١٠ سنوات.

٥- بينما استغرقت الخلية الشمسية عامين بين العلم والتطبيق. وتضيق هذه الفترة باستمرار لتصل الآن إلى أقل من ٨ شهور، وربما أقل من ذلك (الكمبيوتر، التليفون المحمول...).

٦- التطور الذى حدث فى وسائل الانتقال (الدواب، المركبات، الباخرة، القطار، الطائرة، الطائرة الأسرع من الصوت...).

٧- وقد تزايدت هذه التحركات والتغيرات وزادت سرعتها فى التسعينيات، بما أثر على سرعة العولمة فى هذا العقد، ومثال لما حدث فى عقد التسعينيات:

- انهيار الاتحاد السوفيتى، الذى لم يكن متوقعًا أو على الأقل بالصورة التى حدث بها^(١)، وتفتته إلى مجموعة من الدول التى سارعت بالاتجاه نحو التحرر الاقتصادى، وما ارتبط بذلك من سرعة حركة تيار العولمة فى تلك الدول.

- ثورة الاتصالات والمعلومات والغير مسبوق تاريخيًا والتى أدت أن يكون العالم قرية كونية على درجة كبيرة من الترابط والاتصال انعكس ذلك على انتشار العولمة وسرعة سريانها والترويج لها.

(١) قد يطرح السؤال التالى نفسه ؟ هل تجربة تفكك الاتحاد السوفيتى جائزة التكرار ؟ فمثلاً تفكك الولايات المتحدة الأمريكية إلى إحدى وخمسين جمهورية، ولماذا لا ؟

- ظهور العديد من التكتلات الاقتصادية، والتي تعد من مرتكزات العولمة، تدعيم وتساند وتؤيد الاتجاه نحو العولمة وبتكتلها هذا فإنها أيضاً تتحوط تجاه مخاطر وسلبيات العولمة، ومن هذه التكتلات:

← الاتحاد الأوروبي.

← النفط.

← الأسيان... وغيرهم.

وذلك يعنى ترابط المصالح وعولمة المؤسسات، والاتجاه الفعلى نحو عولمة اقتصادية فى بدايتها، اجتماعية فى منتصفها، سياسية فى نهايتها.

- عالمية اللانقلية، نتاجية، أو عولمة العملية الإنتاجية، بمعنى أن المنتج الواحد المكون من أجزاء عديدة يتم إنتاجها فى عدة دول ووفقاً للمزايا التنافسية، ويتم تجميعها بعد ذلك فى دول ما - مثال ذلك السيارات والأجهزة الكهربائية^(١)،.. والمعدات الثقيلة، وهذا التطور حدث بعد أن كانت العولمة تشمل التبادل السوق والتجارة والتوزيع.

- إزالة الحواجز أمام حركة رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، مع سرعتها بزيادة قدرة الاتصالات والمعلومات - وما فى ذلك من مخاطر على اقتصاديات الدول - مع زيادة الاعتماد على البورصات العالمية وتعاضم نشاطها.

- اتجاه عديد من الدول - إن لم يكن كلها تقريباً - إلى اقتصاديات السوق الحر، مع ظهور برامج الإصلاح الاقتصادى التى يقودها البنك وصندوق النقد الدوليين.

(١) مثلاً يوضع اسم الشركة للمنتج - (إنتاج مرسيدس/إنتاج سانينو / إنتاج ناشيونال) - وليس مكان أو دولة المنشأ.

مما سبق يتضح - بصفة عامة - أن هناك عوامل رئيسية تفاعلت لتكوين مضمون ومصطلح العولمة، وذلك عبر فترة ممتدة من التاريخ الإنساني، كان للدول الاستعمارية والرأسمالية اليد العليا في فرضها، ومن هذه العوامل:

- قديماً، الغزو العسكرى، بأن يفرض نمط ثقافة ومعيشة وفكر الآخر، وبالتالي حاولت دائماً الدول المستعمرة دمج المستعمرات في كيائها - الاستعمار الفرنسى للجزائر وأفريقيا، والاستعمار البريطانى للهند ومصر.

- حديثاً عن طريق التجارة والتبادل، بما يؤدى إلى السيطرة على الموارد والأسواق والتكنولوجيا والمعلومات، وما يفرضه ذلك من دخول الجنوبيين تحت مظلة الشماليين الأقوى اقتصادياً، وما يترتب على ذلك معروف سلفاً.

- السيطرة الفكرية، أداة رئيسية من أدوات فرض العولمة، مستخدمة فى ذلك الإعلام القوى الجائر من خلال السماوات المفتوحة وكافة وسائل الإقناع، بما يؤدى إلى تدمير مقاومة الآخر ضد العولمة وبالتالي يصبح أمام الدول طريق واحد هو الاندفاع نحو العولمة.

- فرض إرادة الخضوع لدول المركز وما يرتبط بها من دول^(١)، وذلك من خلال الاتفاقيات العالمية^(٢)، والمؤتمرات^(٣)، والتجمعات والجمعيات، والمجموعات^(٤). بما يؤدى إلى الاستسلام الإرادى لمسارات العولمة، وبذل الجهد فى متابعة المركز وملاحقة تطوراتهِ وكل مستجد لتتفيذه.

- وأخيراً - وهو المطلب الأساسى للعولمة - السيطرة الحضارية، بحيث تسود حضارة دولة (أو دول) المركز بقيمتها ومبادئها - بل وأكثر من ذلك بنمط معيشتها

(١) إسرائيل على سبيل المثال فى المنطقة العربية، والولايات المتحدة فى العالم.

(٢) اتفاقية تحرير التجارة على سبيل المثال.

(٣) مؤتمر الأمم المتحدة للسكان.

(٤) مجموعة كوبنهاجن للسلام مع إسرائيل.

ولغتها - وعلى الدول الأخرى أن تقلع عن حضارتها وتتناساها وتصبح مثقفة، مقلدة، ومسيره.

وبالتالى يمكن التأكيد على أن العولمة هي نتيجة تطور مجتمعى (عالمى) يشمل النواحي الاقتصادية، التكنولوجية، المعلوماتية، الثقافية، والاجتماعية. وأن هذا التطور لم يكن كله تلقائى بل كان مخططاً ومستهدفاً فى جوانبه الأكثر تأثيراً وذلك لإيجاد القرية الكونية تدعيماً لهيمنة مستهدفة.

مما سبق يمكن القول أن العولمة - فى صورتها الحالية - هي ظاهرة تفرض تأثيرها على التاريخ الإنسانى كله. ولا يمكن تجاهل ذلك أو إعادته للوراء. لأننا بالفعل نعيش مجتمعاً متعولماً واقتصاداً متعولماً تحكمه وتتحكم فيه قوى عالمية - وتفرض عولمته - هي أقوى من الدول والحكومات.

هذه القوى العالمية تتحكم فى الاقتصاد (الإنتاج - التجارة - المال - الطاقة...)، كما تتحكم فى السلوك البشرى عن طريق الإعلام والسموات المفتوحة والاتصالات، وتتحكم فى العقول عن طريق التكنولوجيا... ورغم ذلك فإن هناك من ينفى ذلك جهلاً أو مكابرة.

وعلى ذلك فإن العولمة أصبحت واقعاً نعيشه - بخيرها وشرها - وعلينا أن نعمل جاهدين للحد من وإيقاف أهداف العولمة السلبية، وفى نفس الوقت الاستفادة من جوانبها الإيجابية، ذلك حتى لا نعزل أنفسنا، أو يعزلنا غيرنا عن حركة المجتمع العالمى.

إن ما حدث فى دول جنوب شرق آسيا منذ منتصف ١٩٩٧، والانهيال الاقتصادى كانت العولمة والاجتياح المالى سبب رئيسى له (أو حركة رؤوس الأموال)، فما حدث لكل من تايلاند، كوريا، إندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، ما هو إلا تأثير مباشر لسلبيات العولمة، وقد يرى البعض أنه فى نفس الوقت درس لمن يحاول أن يتصدى للعولمة.

• أهداف العولمة، ومبرراتها:

هناك مجموعة من الأهداف - وهي أيضًا مبررات - وضعها مؤيدو العولمة دفاعًا عنها وترويجًا لها. وهي تحتاج لكثير من التأكيد، لأن وقائع كثيرة في مناطق عديدة في العالم قد لا تأتي متوافقة مع هذه الأهداف والمبررات، بل وتأتي معاكسة لها خاصة في الدول التي تفقد وتتزعج تيار العولمة.

ومن هذه الأهداف والمبررات للعولمة ما يلي:

- مزيدًا من الحرية للإنسان في كافة جوانبها.
- مزيد من رفاهية الحياة الإنسانية، حيث من المفروض أن تؤدي العولمة وتكفل المزيد من الرعاية الاجتماعية، والصحية، والتعليمية، والثقافية.
- مزيد من حسن وكفاءة استغلال الموارد الطبيعية، والحفاظ على البيئة.
- مزيد من الديمقراطية السياسية، والمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية، وتداول السلطة.
- مزيد من العدالة في العلاقات الدولية، بكافة أنواعها.
- حرية حركة واستخدام المواهب والعقول في أى مكان، وفي كل مكان بدون التقييد بحدود الدول^(١).
- وهذه هي الغايات - نظريًا - للعولمة التي تحاول الدول الكبرى صاحبة المصلحة إقناع باقى دول العالم - التابعة - بمبررات ومزايا العولمة.
- وفي صياغة أخرى - أكثر تحديدًا - لأهداف العولمة، يمكننا أن نصيغها فى الآتى:
- تحقيق الاستخدام الأمثل والأكفاء لموارد الثروة فى العالم.

(١) هذا المفهوم تطلق عليه الدول النامية "سرقة العقول" بعد أن كانت تطلق عليها "هجرة العقول".

-
- تحقيق سوق عالمى مفتوح أمام جميع دول العالم بدون حوائل تمنع حركة السلع والأموال والعمال...
 - تحقيق الاستقرار والأمن العالمى، وبالطبع الإقليمى بالقضاء على النزاعات المحلية أو الإقليمية.
 - تحقيق قدر أكبر من التجانس العالمى فى الثقافة وفى مستويات المعيشة وفى أنماط الحياة - بمعنى التخلص من الثقافات القومية أو المحلية وأنماط الحياة القومية كذلك - وفى نفس الوقت إزالة التوجهات الإقليمية/ المحلية/ القومية، وتفكيك تلك الروابط إن وجدت^(١).
 - تحقيق وحدة الإنسان، ذلك عن طريق إذابة فوارق الأجناس، والقضاء على القوميات، وتأكيداً لحقوق الإنسان.
 - تحقيق الهدف (الغير معطن) وهو الوصول إلى حكومة عالمية، أو فوق قومية لإدارة العالم - من يتزعمها؟، القطب الأوحى بالطبع.
- ولكن السؤال هو، هل تحقق شيء من هذا فى الواقع - أو هناك ما يؤكد أن تلك الأهداف فى سبيلها للتحقق، رغم كثرة الحالات والمواقف التى تثبت عكس ذلك.
- وبصفة عامة فإن أهداف ودوافع العولمة مجملها هو تطوير القدرات البشرية، وإطلاقها، وتحسين نوعية الحياة، وخلق وإيجاد مجتمع أفضل، وسيادة الحرية والديمقراطية، والعدالة بين دول العالم وبعضها.
- تلك الأهداف هى التى تروج لها العولمة، والتى لم يتم اختيارها بعد بدرجة كافية للتعرف على صدق أو زيف تلك الأهداف، وإن كانت الشواهد المحددة تؤكد زيفها.

(١) مثال ذلك تفكيك الروابط العربية (الجامعة العربية - السوق العربية المشتركة... وغيرها) وإحلالها مثلاً بالشرق أوسطية .

مما سبق، أتضح لنا أن العولمة ظاهرة ذات طابع حركى ديناميكى مستمر ومتغير، لها جوانب وأبعاد عديدة، تلك الجوانب هي التي تظهر من خلالها العولمة وتمارس سطوتها وحركتها وانتشارها - أو من خلال تلك الجوانب تتسلل العولمة داخل الدول والمجتمعات حتى تستطيع أو تعولمها - أى تضمها إلى المتعولمين - وتصبح حركتها وتوجهاتها من خلال أدوات العولمة. وتلك الجوانب التي تمارس العولمة دورها من خلالها هي:

الجوانب السياسية/ الجوانب الاقتصادية/ الجوانب الاجتماعية/ الجوانب الثقافية/
الجوانب التكنولوجية/ الجوانب القانونية/ الجوانب الإنسانية.

وقبل أن نشير إلى جوانب العولمة السابقة، نوضح بأننا نتناول تحليل العولمة بمفهوم النموذج المركب للتطور الطبيعي للرأسمالية، وليس بمفهوم النموذج البسيط التأمري للنظام الرأسمالى، وأن كان الأخير لا نستطيع اغتiale كله من تفكير مجتمعاتنا نظرًا لتجاربها الطويلة المريرة والتي مازالت مستمرة مع الرأسمالية.

وتشمل جوانب العولمة^(١) ما يلي:

الجوانب السياسية للعولمة: وتتلخص فى الحرية والديمقراطية، ويقصد بالحرية، حرية الفكر والعقيدة والاختيار، والانتخاب، وحرية إتاحة المعلومات والبيانات وتداولها، وحرية الحركة والتحرك....

← الجوانب الاقتصادية للعولمة:

وهي الجوانب الأكثر جلية للعولمة، والأكثر أثرًا، وتقوم على:

- حركة اندماج - بين الشركات والمؤسسات - وتكتل اقتصادى بين الدول غير مسبق.

(١) دكتور / محسم أحمد الخضرى - "العولمة، مقدمة فى فكر واقتصاد عصر اللادولة"، مجموعة النيل العربية - القاهرة - الطبعة الأولى - عام ٢٠٠٠، ص ٨٤ وما بعدها.

- إنتاج منتجات جديدة، واسعة الاستخدام، بأحجام اقتصادية كبيرة لتدنيه التكاليف.
- استخدام نظم تسويق فورية على جميع المستويات تمكن من الإتاحة الفورية.
- فى المكان والزمان - للسلع والخدمات المطلوبة.
- استخدام وسائل دفع غير تقليدية، ونظم تمويل عالمية، انكشافية الطابع، وذات سرعة فائقة (اعتمادًا على ثورة الاتصالات).
- الاستخدام الأمثل للعنصر البشرى الأكفاء دون التقيد بالحدود والجنسيات.

← الجوانب الاجتماعية للعولمة:

أصبح من الواضح للعيان أن تجمعات القوى الاجتماعية القومية، المحلية، وحتى الأسرية تتجه إلى نمط عالمي يقلص القيم المحلية الوطنية، يل ويعمل على تبديلها، وبما يؤدي إلى إدخال وسيادة أنماط وقيم اجتماعية جديدة فى المجتمع العالمى متماثلة (بل موحدة).

ويمكن القول أنها أنماط العالم الغربى المتقدم الذى يعمل على فرضها وسيادتها على العالم كله. ومن المفروض أن العولمة تستهدف الإنسان أولاً من حيث حياته وحرية عن طريق سيادة مفاهيم حقوق الإنسان والديمقراطية، وعدالة التوزيع.

← الجانب الثقافى للعولمة:

فى ظل العولمة يوجد الاجتياح الثقافى غير المسبوق، بحيث تصبح الثقافة العالمية هى الموجه الغامرة والنافذة إلى داخل الوطن، والشعب. وبالتالي تتخلى الدول الصغيرة عن ثقافتها المحلية والوطنية وكافة خصائصها الثقافية لصالح الثقافة العالمية. ولا تتم هذه العملية بصورة بسيطة ولكن من خلال تصدع ثقافى وحضارى، وصراع أجيال وثقافات يتضح معه عجز الثقافة المحلية عن تقديم تصورات جديدة لواقع جديد. وبالتالي عدم تطوير الثقافة المحلية يجبر تلك الدول على القبول بسيادة الثقافة العالمية واعتناقها^(١).

(١) انظر ص ١٧٠، ص ١٧١.

⇐ الجانب التكنولوجي للعولمة:

تكنولوجيا الاتصال وما حققته من تطورات هائلة أدت إلى سرعة اجتياح العولمة والتي ألغت حدود الدولة كما أن العولمة فى حد ذاتها هى سلسلة متصلة من التطورات والاكتشافات التكنولوجية فائقة القدرة، واسعة الانتشار سهلة الاستعمال، هى أيضاً دعمت وتدعم عملية العولمة من حيث سرعتها وقدراتها.

⇐ الجوانب القانونية للعولمة:

حيث تلزم العولمة الدول باحترام الاتفاقيات والمواثيق الدولية، ويزداد دور وأهمية المؤسسات الدولية^(١)، والتشريع الدولى والتحكيم الدولى.

كذلك يتم توحيد المفاهيم والمصطلحات والتشريعات القانونية، مع سيادة قوانين عالمية لا يجوز الخروج عليها^(٢).

وجوانب العولمة السالف الإشارة إليها تتعامل معها الدول النامية بمفاهيمها - مفاهيم وممارسات التخلف - حيث قد تقبل دولة من الدول جانب دون الجوانب الأخرى، أو بعض الجوانب دون جانب معين.

مثال ذلك قد تقبل بعض الدول بالجانب الاقتصادى من العولمة وترفض الجانب السياسى المتعلق بالديمقراطية، والتعددية، وحقوق الإنسان. وقد ترفض دول أخرى الجانب المتعلق بالاتصالية والمعلوماتية وتمنع الاتصال بالإنترنت بل وتجرمه.

مما سبق نستخلص بأن العولمة هى واقع، حركتها قديمة وتسارعها حديث، بداياتها القديمة فردية غير مستهدفة، حالياً أصبحت مستهدفة من رغبة الكيانات الكبرى فى التوسع، والسيطرة، وإملاء الإرادة وبسط النفوذ. وهى فى نفس الوقت نتيجة منطقية لزيادة احتياجات المشروعات الكبرى إلى أسواق متاحة تنمو بشكل دائم.

(١) مثال ذلك حقوق (قانون) الملكية الفكرية...

(٢) الأمم المتحدة ، اتفاقية تحرير التجارة .

وهذا التصور يفرض على الدول مزيد من المسؤولية ومن الأعباء حتى تستطيع أن تجابه سيطرة وتحكم الكيانات الكبرى والسيطرة على الأسواق الوطنية. وذلك عن طريق استراتيجيات جديدة، وتوجهات جديدة للدول النامية، مع زيادة طاقاتها في مختلف المجالات. والبحث عن إمكانيات وسبل التعاون والترابط والتكامل فيما بينها. لأن الكيانات الكبرى تتجه دائماً إلى التكامل لما فيه مصلحتها، حيث أن تطور قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج في الدول الكبرى يدفعها باستمرار إلى التوجه نحو التكامل والاندماج، ومن ثم نحو العولمة بشكل طبيعي، ومن هذا المنطلق تعد العولمة عملية تطور تقدمي بأبعادها الإنسانية، والسياسية والاقتصادية، والحضارية، وهذا الطابع وتلك الأبعاد تفرض أو تؤدي إلى محاولة تلك الكيانات باستمرار لتحقيق:

- عولمة الإنتاج، أي الأنشطة الإنتاجية في الشركات والمؤسسات عن طريق الشركات عابرة الجنسية.
 - عولمة النشاط المالي، واندماج وارتباط الأسواق المالية ببعضها واتجاهها إلى السيطرة.
 - عولمة البنية التحتية، كالاتصالات، والنقل وغيرها.
 - عولمة مراكز صنع القرارات الاقتصادية العالمية - والتي تؤثر بصفة خاصة على الدول النامية - مثل المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد.
 - محاولة العولمة السياسية، وهي من أهم دواعي العولمة - أسباب أو نتائج كما نشاء - اتجاه العالم إلى عالم القطب الواحد - ولهذه الوضعية تأثيراتها السياسية والاقتصادية والثقافية، والتكنولوجية - وتصب جميعها في اتجاه العولمة.
- والدليل على ذلك أن الولايات المتحدة مازالت تناضل من أجل استمرار سيطرتها على العالم سياسياً واقتصادياً من خلال:

- اكتساب مزيد من القوة الاقتصادية والسياسية، عن طريق تطوير قوى الإنتاج، والتكتلات الاقتصادية، والقدرات التكنولوجية الهائلة.
- إضعاف القوى المناوئة، أو المحتمل أن تنافس أو تزاحم الاقتصاد الأمريكي باستخدام كافة الأساليب - مشروعة وغير مشروعة - للحيلولة دون امتلاك هذه القوى لمقومات المزاومة.

• العولمة Globalization، والتعولم Gullibility^(١):

نود الإشارة إلى أن هناك فرق بين "العولمة" و "التعولم". فالعولمة عملية قسرية إجبارية تجتاح العالم، وهي مفروضة لا تتيح الاختيار الحر، ولا التنوع ولا تعترف بالتكافؤ، ولكنها تقترن بالاحتمية ومن ثم فهي تتصف بالعمومية (أى تجتاح العالم دون تفرقة بين الدول).

أما التعولم فهي عملية إرادية مخططة، يتم وضع محتواها واستيعاب جوانبها المختلفة بشكل يحافظ على حرية الإرادة الوطنية وفرض الخيارات والاختيارات وهي تتصف بالخصوصية (أى أن كل دولة لها ظروفها على ممارسة التعولم).

ومن ذلك فالعولمة حالة، والتعولم عملية، العولمة ظاهرة قديمة ومستمرة، ولكن زادت سرعتها واتخذت أبعاد جديدة (اقتصادية، مالية، اجتماعية، ثقافية، سياسية...)، وليس للدولة سيطرة عليها (الاتصالات، والمعلومات...)، كما أنه ازداد نفوذ وسطوة أدواتها (الشركات متعددة الجنسية، المؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الدولية - مثل الصندوق والبنك الدوليين، ومنظمات الأمم المتحدة)، كما أنه ظهرت آليات جديدة مستقلة عن الدولة، تقوم بوظائف كانت تقوم بها الدولة كالمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

وبالتالى يتضح مما سبق الإشارة إليه أن العولمة عملية لا إرادية، مفروضة - وأن شئت قل هى حركة تطور المجتمع العالمى وتوجهاته - ، ولا بد من مسايرتها

(١) دكتور محسن أحمد الخضرى - مرجع سابق.

والدخول فيها أردنا أو لم نرد، وإلا سنتخلف عن قطار التنمية وتزداد عزلة الدولة التي ترفض العولمة.

أما التعولم، فهي تلك العملية الإرادية، ويستهدف منها إعداد الدولة للدخول في العولمة وموائمة نفسها لأدواتها ومجرباتها، والعمل على الاستفادة من إيجابيات العولمة وتدنية سلبياتها. وبالتالي فإن عملية التعولم ضرورية تقدم عليها الحكومات الرشيدة لإعداد مجتمعاتها للتعامل مع مرحلة جديدة من مراحل التطور العالمي. وعملية التعولم على درجة كبيرة من الأهمية - ولها أدواتها وإجراءاتها - ويختلف المدى الزمني من مجتمع لآخر وفقاً لحالة كل مجتمع، وهي لازمة في دولنا للدخول المتأني وبأقل قدر من الخسائر - اقتصادية واجتماعية - في العولمة.

والتعولم يتطلب الاستفادة من الخصوصية الذاتية في المجتمع، واستغلال الموقع الجغرافي وما به من مزايا تنافسية اقتصادية، وصناعية، وتاريخية، وبما يؤثر على قدرة المجتمع في الحفاظ على هويته عند دخوله مرحلة العولمة.

• آليات العولمة:

حتى تتحقق العولمة - على مستوى العالم، وبدخول دوله في مظلة العولمة - كان لا بد من وجود آليات (مؤسسات، منظمات، أجهزة...) تعمل على نشر، وتأكيد، وسيادة مفاهيم العولمة، ثم بعد ذلك إلزام غير معلن من تلك الآليات بالاندماج في موجة العولمة.

وكان للأمم المتحدة ومنظماتها دور أساسي في الإعداد والتمهيد وتحقيق نظام العولمة. حيث أوجدت كلا من أشكال "الفوقية" - أي فوق حكومات الدول - هيئت الفكر الإنساني للقبول بالعولمة وأدواتها - أي الحكومة فوق القطرية - ، تؤثر سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً في مجريات الأمور في العالم.

وهناك عدة مؤسسات عالمية أشرفت - وتشرف على عملية العولمة وإيجاد ركائزها (بنيته التحتية)، وفي مقدمة تلك المؤسسات:

- منظمة التجارة العالمية.

- صندوق النقد الدولي.

- البنك الدولي.

هذا طبعاً بالإضافة إلى باقى منظمات الأمم المتحدة وفيما يلى موجز لمهام كل من تلك المنظمات:

(١) منظمة التجارة العالمية W.T.O:

من أهم مؤسسات العولمة، حيث تعمل على تحويل الاقتصاديات المحلية المغلقة على نفسها إلى اقتصاديات مفتوحة، مندمجة فى الاقتصاد العالمى، وهذه المنظمة هى وليدة عام ١٩٤٥ بعد الحرب العالمية الثانية ولكن أُرجئت واستخدمت الجات بدلاً منها كمرحلة توصل إليها حتى تكتمل الظروف الموضوعية لدخول الدول إلى سوق عالمية واحدة مفتوحة.

وقد أصبحت منظمة التجارة العالمية هى المنظمة الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ العولمة على المستوى التجارى والاقتصادى. وتضم ١٣٤ دولة حتى يونيو ١٩٩٩ وتشارك بنحو ٩٥% من حجم التجارة الدولية.

وتضع منظمة التجارة العالمية مجموعة من القواعد والقوانين التى تلتزم بها الدول الأعضاء فى مجال التجارة الدولية للسلع والخدمات والأفكار وذلك من أجل حماية المنافسة، ومقاومة الممارسات التجارية غير التنافسية، كالدعم والإغراق. هذا مع إعطاء فترة سماح مناسبة للاقتصاديات المتخلفة لتستطيع موائمة نفسها لنظم العولمة.

(٢) صندوق النقد الدولي:

أنشئ الصندوق بموجب اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٤، ووظيفة الصندوق هي العمل على دعم واستقرار أسعار الصرف، ووضع نظام للمدفوعات متعددة الأطراف بالنسبة للعمليات الجارية بين الدول الأعضاء، وإزالة القيود المفروضة على الصرف الأجنبي والتي تعوق نمو التجارة الدولية، وكانت له وظائف أخرى - ثانوية - مهمة منها:

- تقديم معونة فنية للدول الأعضاء، لتقديم المشورة في رسم السياسات ودراسة المشكلات، واقتراح النصائح.
- برامج تدريبية متطورة في مجال السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية.
- التنسيق بين نشاط الصندوق ونشاط البنك الدولي.

(٣) البنك الدولي:

- أنشئ عام ١٩٤٥، بهدف توفير التمويل لإعادة أعمار ما دمرته الحرب، وتنمية اقتصاديات الدول المتخلفة، ويقدم البنك عدة وظائف منها:
- تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء، من دراسات واستشارات وتدريب.
 - تشجيع الاستثمار الخاص (القطاع الخاص)، وإدخال برامج الإصلاح الاقتصادي والخصخصة، ومتابعة تنفيذها في الدول الأعضاء.
 - ثم، فض المنازعات المالية بين الدول الأعضاء.

تلك كانت مؤسسات العولمة التي تقوم على الجانب الاقتصادي والنقدي، وتتولى مهام عولمتها في الدول المختلفة. إلا أنه كانت هناك مؤسسات تولت الجوانب الأخرى في المجتمع، لتعمل على عولمتها وهي جوانب بالغة الأثر في سرعة انتشار تيار العولمة، وفي نفس الوقت هي أيضاً من ضمن أهم آليات العولمة، ومنها:

← شبكة الإنترنت:

لانتشار شبكة الإنترنت دور رئيسى فى زيادة الترابط، والاتصال، وتخطى الحدود، وشمولية وعالمية المعرفة مما يزيد من توحيد العالم والدفع نحو العولمة.

← شبكة الاتصالات العالمية:

بكل مستوياتها وأنواعها تعد عامل فاعل وأساسى من أدوات ومسببات العولمة، بواسطتها تتلاشى فواصل المكان والزمان وهى تؤكد أن العولمة واقع لا يمكن إنكاره.

← الإعلام الكونى:

وما يحققه من فورية نقل المعلومة والخبر، وما يهدف إلى نشره من أفكار وثقافة - وهو ما يطلق السيادة الإعلامية - وذلك عن طريق السماوات المفتوحة التى لا يستطيع أى نظام أو مجتمع إغلاقها رغم المحاولات الفاشلة لبعض نظم الحكم فى الدول الشمولية، وذلك مما يؤدي إلى تقويم واتساع تيار العولمة فى كافة المجالات.

← التجارة الإلكترونية:

حيث يستطيع الملايين من البشر وفى أى مكان، التعامل الفورى بيعة وشراءً، للسلع والخدمات دون الحاجة إلى الانتقال، وهذا يعنى أن السوق أصبحت عالمية وهى ركيزة أساسية من ركائز العولمة وتأكيداً لسيادة مفهوم العولمة والأخذ به والاستفادة منه.

← المنظمات غير الحكومية:

حيث ازدادت انتشاراً وقوة وتأثيراً فى الرأى العام على المستوى المحلى، وأصبحت تمثل قوة ضغط على الحكومات فى الدول النامية. ولها دورها التتموى الفعال والهام حيث تنتزع أعباء التنمية فى الدول النامية بين الحكومة وتلك المنظمات وهو ما يطلق عليه المشاركة الشعبية فى التنمية. ويزداد دور تلك المنظمات فى تحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهذا الدور يزداد ويتربط مع المنظمات المتماثلة إقليمياً ودولياً وعالمياً

وهو ما يؤكد عولمة القضايا الاجتماعية والسياسية وبالصورة التي لا يمكن تجاهلها، وما يسببه ذلك من مشكلات لبعض الدول النامية.

تلك الآليات والأدوات وما تؤديه من أدوار وما تفرضه من إجراءات على مختلف دول العالم تؤدي إلى تجاوز الخصوصية الوطنية أو القومية والاتجاه نحو العالمية والتجاوز عن السيادة الوطنية لصالح القوى والتجمعات العالمية (قوى العولمة)، كما يحدث في أوروبا، وأمريكا، وآسيا.

• خيارات العولمة:

أصبح التقدم في عصر العولمة يرتبط بالاندماج في الاقتصاد العالمي، ولا تستطيع أى دولة - مهما كانت إمكانياتها أو مواردها عزل نفسها عن تيار العولمة والقبول بالتخلف والتهميش، ومن المفروض أن اتجاه العولمة الحالى - وهو ما يتم الترويج له وإقناع دول العالم به - يعمل على الآتى:

- تحقيق الاستقرار العالمى بالقضاء على مناطق الصراع والنزاعات الإقليمية.

- تحقيق الشفافية بالقضاء على بؤر الفساد والجريمة المنظمة.

- العمل على حماية الحقوق الاقتصادية والإنسانية.

ومن ثم فإن التعامل مع موضوع العولمة يضع الدول - فى صراع مع نفسها - أمام ثلاث خيارات، عليها أن تختار إحداها، وهذا الصراع الداخلى يرتبط بالأوضاع الداخلية السياسية، (نظام الحكم)، الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية وهى التى تؤثر وتقاد إلى تفضيل خيارًا من الخيارات، أو عمل توليفة من أكثر من خيار - عولمة ولا عولمة - وهذه الخيارات هى:

الأول: القبول بالعولمة وإتباعها، والمشاركة الفاعلة فيها، والتعامل كعنصر إيجابى.

الثانى: التوافق مع تيار العولمة، أى عدم التصادم مع توجهاتها. وهى تمثل القبول بالمتغيرات والمستجدات وإدخال التعديلات على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية

بما يماشى التوجهات العالمية - يرى البعض أن هذا الأسلوب يعنى أقل الخسائر ولا فوائد - وهو منطق الخائفين من العولمة.

الثالث: الرفض والانعزال عن تيار العولمة، وبما يعنى رفض ومقاومة أى توجهات للاندماج فى الاقتصاد والمجتمع العالمى بما فى ذلك الإصلاح الاقتصادى والسياسى، والانعكاف على الذات. ويقوم بهذا الدور القوى التى تخشى على مصالحها المكتسبة فى المجتمع والتى صدأ فكرها بمضى الزمن وما زالت تتمسك بمواقفها.

• الدخول إلى العولمة (التعولم) (Globalablity):

- وبفرض أخذ المجتمع بخيار القبول بالعولمة والمشاركة فيها كعنصر إيجابى. وفى هذه الحالة يكون المجتمع قد أقر اجتياز الحدود الفاصلة بين المحلية والعالمية، ويصبح على المجتمع إذا أراد الدخول الآمن إلى العولمة وتعظيم الإيجابيات، وتدنيه السلبيات والمخاطر - لا شك أن للعولمة مخاطرها وسلبياتها والتى سنشير إليها لاحقاً - فإن على المجتمع إذا أراد ذلك أن يقوم بالآتى وخلال مراحل متتابعة:
- إيجاد قناعة مجتمعية بأهمية العولمة وضرورتها، مع جذب القوى المؤيدة للعولمة
- وذلك كما حدث بالنسبة للإصلاح الاقتصادى - لتمارس دورها فى قيادة عملية التعولم، وفى ذات الوقت التمسك بالنواحي الحضارية والثقافية للمجتمع وتطويرها.
- إذا ما رأى المجتمع الدخول إلى العولمة (التعولم)، فإن هناك متطلبات لذلك، منها توفير وإعداد الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والمعلوماتية، اللازمة للدخول فى العولمة، وهذا يعنى القبول بالإصلاحات الهيكلية فى الاقتصاد والمجتمع التى تمكن أو تؤدى إلى ذلك.

- يأتي بعد ذلك مرحلة العمل في ظل العولمة، وبما يعنى الاستفادة من المزايا وتدنيه السلبيات الاقتصادية، واجتماعية، وثقافياً، وسياسياً... وغير ذلك من الجوانب.

ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر تطوير مختلف جوانب أنشطة المجتمع (الإنتاج، التسويق، التمويل، العنصر البشرى، التكنولوجيا، التعليم...)، ذلك حتى يمكن الاستفادة من العولمة كنظام يقوم على التكنولوجيا، والابتكار، والتجديد، والجودة، والسرعة، والعنصر البشرى الكفاء.

• كيف يحقق المجتمع العولمة (متطلبات العولمة)؟

تعنى العولمة الاندماج في الاقتصاد العالمى، بحيث يصبح الاقتصاد المحلى - وهنا نشير فقط إلى الجانب الاقتصادى للعولمة - مرتبط بالاقتصاد العالمى يتأثر فيه ويتعامل من خلال توجهاته. ويأخذ الاندماج في الاقتصاد العالمى مسارات عدة ويتم من خلال:

- الإنتاج المشترك بين الدول وربط الإنتاج المحلى بالسوق العالمى واحتياجاتها.
- الإشتراك الدولى فى التسويق عن طريق مؤسسات عالمية عابرة للجنسية.
- التمويل الدولى عن طريق مؤسسات مالية عالمية واسعة الانتشار سريعة الحركة ذات قدرات مالية فائقة.
- الإشتراك فى ملكية الكوادر البشرية، بما يعنى حرية حركة العقول والكفاءات بين الدول وعدم حصرها فى دولة معينة، وبذلك تتساقط الحدود والجنسيات. إن توحيد السوق واتساعه فى ظل العولمة، وتلاشى الحدود، وزيادة الاتصال أدى وسيؤدى إلى اتجاه المنافسة ليس فقط فى الإنتاج، ولكن أيضاً ستتجه إلى التنافس فى امتلاك العقول.

فالإنتاج الدولى الذى يقوم على تعميق مبادئ التخصص وتقسيم العمل، والاستفادة من الميزات النسبية والمطلقة، وزيادة القدرة التنافسية (التي تقوم على الجودة

والسعر) وذلك أساس الإنتاج فى عصر العولمة، والذى يسمح بحركة الموارد (طبيعية، مالية، بشرية) دون عوائق أو قيود.

كما أن إنتاج السلع فى بعض الدول لتستهلك فى العالم على اتساعه يتطلب بعد عولمة الإنتاج عولمة التسويق والتمويل والكوادر البشرية.

ولتحقيق ما سبق يتطلب الآتى:

- توفير أرضية داخلية تقبل بالعولمة وترتضى الدخول فيها، ولا تعارضها أو تقاومها.
- توفير الإطار المؤسسى اللازم للتعولم من بنية تحتية، واتفاقيات دولية، وتكتلات وتجمعات اقتصادية.
- لا بد فى كل مجتمع أن يضع نظم حماية وتحوط تمكنه من تجنب الآثار السلبية والضارة للعولمة والتي قد تصيب المجتمع مسببة له العديد من الأزمات.
- كما سبق وأتضح أن العولمة تقوم على قدرة المجتمع وكفاءته الاقتصادية، والتكنولوجية ومن ثم فإن التطوير والتحديث فى كل جوانب وأنشطة المجتمع (علمية، إدارية، إنتاجية، تكنولوجية، مالية...) لازم وضرورى حتى يستطيع المجتمع دخول عصر العولمة ويتواءم معها ويستفيد منها، وألا فستكون الاستفادة محدودة أو معدومة أو سلبية، معنى ذلك أن الدول المتخلفة مشكوك فى مدى استفادتها من العولمة بمدى قدرتها على تطوير نفسها، وهذا بلاغ لتلك الدول من مغبة الاندفاع غير المجهز لدخول عصر وعالم العولمة.

● العولمة ومخاطرها:

بعد أن تعرضنا فى النقاط السابقة إلى العولمة من جوانبها المختلفة، وتعرفنا على أركانها وعناصرها، وهنا نود أن نتحسس مخاطرها، سلبياتها وأعبائها خاصة على الدول النامية وقبل أن نتناول تلك المخاطر والسلبيات، نعيد الإشارة إلى تاريخ العولمة وفرضها فى عالم اليوم وربط ذلك بالمخاطر والأثام.

يمكن القول بداية بأنه ليس هناك تاريخ محدد لظهور العولمة، فمنذ عقود طويلة - وربما قرونًا - والمجتمعات مستمرة في التطور وهذا التطور قد يكون تلقائي في بعض المراحل ومخطط ومستهدف في مراحل أخرى، ليس فقط التطور ولكن التشابكات العالمية والتداخلات والسيطرة والاستعمار. وتحديدًا فإن البداية المرئية لنا للعولمة هي مع بداية الحرب العالمية الأولى، ثم الثانية والاتجاه نحو تقسيم العالم لمناطق نفوذ بين الدول المنتصرة في الحرب، مع السيطرة والتكامل في النواحي الاقتصادية والعسكرية بين الدول الكبرى - وكذلك التكتل كبداية.

وتزداد العولمة ظهورًا مع إنشاء الأمم المتحدة، وصندوق النقد والبنك الدوليين، ثم الوحدة الأوروبية، والشركات عابرة الجنسية. كل ذلك يعد مراحل متتالية في تكوين ونشأة العولمة. وتزداد العولمة تأكيدًا مع الاتجاه إلى التوحيد والتميط القياسى للنواحي الاقتصادية الاجتماعية والعلمية والثقافية، ثم توحيد المعايير الإنسانية كحقوق الإنسان والديمقراطية. ثم الاتجاه إلى الكونية، والتي تمثلت في التكنولوجيا العالمية، المعلوماتية، الثقافة العالمية، الحرية، ثم أخيرًا سيادة القطب الواحد - وهذه هي الطامة الكبرى - مع انتهاء الحرب الباردة.

وهنا، يرى البعض أن مقاومة العولمة ستؤدى إلى انقسام العالم إلى جبهتين أو كتلتين، كتلة متقدمة، وكتلة متخلفة. الكتلة المتقدمة يزداد ارتباطها واندماجها بالعولمة، والتفاعل معها - فتزداد فيها تحسن نوعية الحياة. أما الكتلة المتخلفة، والتي ترفض العولمة، تفضل الانغلاق والانعزال، وتمارس القهر والتسلط وحكم الفرد، وينتشر بها الفساد، وتزداد تخلفًا مع الزمن. هذا رأى المجندين للدفاع عن العولمة، ولكن مع هذا الرأى يطرح السؤال التالى نفسه، فهل العولمة نظام جديد حقًا سواء للعالم المتقدم أو النامى، وأنه ستعم فوائده ومزاياه الجميع - كل حسب نشاطه؟ أم أنه الطور المتطور - أو الشكل الجديد - للرأسمالية الغربية للتسلط على العالم النامى؟ وذلك تشبيهًا بسلالات الأمراض التى تطور نفسها جيل بعد آخر لتزداد قدرة على الاختراق ومقاومة المضادات.

والرأى الآخر - وهو جدير بالتقدير والدراسة وأخذه فى الاعتبار - يرى أن العولمة صورة جديدة من صور السيطرة - سيطرة الأقوى، أدواتها تبدلت وتتنوع - بعد أن كانت القوة العسكرية - وأصبحت العلم، التكنولوجيا المتطورة، المعلومات والاتصالات، احتكار المعرفة، أساليب التنظيم والإدارة المتطورة^(١).

كما كان للإحباط النفسى على مدى عقود سابقة - منذ فترات الاحتلال العسكرى - دور أساسى فى الهرولة نحو العولمة، حيث أدى ذلك الإحباط إلى الاعتقاد بأن ثقافة العالم المتخلف وتراثها الاجتماعى هو المعول الأول فى أسباب تخلفها، ولكى تتخلص من التخلف وتلحق بالعالم المتقدم عليها أن تندمج فى تيار العولمة، وتتخلص من تراثها الثقافى والاجتماعى، ويقود هذه الموجة حاليًا عالم الشمال بقيادة الولايات المتحدة وبهدف السيطرة الثقافية والاجتماعية ومن ثم حضارية - كما سيتم الإشارة.

وبالنسبة لنا يعنى هذا إننا إزاء هجوم واختراق ثقافى وحضارى قوى وخطير، وبآليات قوية ومؤثرة ولم تكن متاحة فى أى عصر من العصور، وتتول قيادته وتسريبه بطريقة سرطانية الولايات المتحدة بكل قوتها وأساليبها غير السوية، حيث تعمل وتهدف أن تسود العالم ثقافة أمريكية (تحت مسمى ثقافة عولمية) مشوهة بكل ما تحتويه من انحرافات اجتماعية.

وتمتد مخاطر العولمة إلى عولمة كيان المجتمع ذاته، بالاتجاه إلى تفكيك العلاقات الاجتماعية عن طريق خلخلة كثير من القيم الاجتماعية للمجتمع، والعقائد الدينية^(١)، والتبشير بالقيم المادية، والتقليل من الانتماءات الوطنية، وذلك فى سبيل عولمة العالم من كل النواحي وفقاً لتوجهات عالم الشمال.

(١) دكتور/حامد عمار، "العولمة والمعلوماتية فى التربية والتعليم"، جريدة الأهرام، ١٥/٨/١٩٩٨.

(١) ظهور جماعة عبدة الشيطان قد يطرح استفسارًا عن هل هناك أثر للعولمة وراء ذلك ؟

وهذا الرأي يجزنا إلى القول بأن العولمة إذا نظر إليها على أنها تطور حضارى للمجتمع الرأسمالي^(٢)، وأن الحضارة ليست عالمية ولكنها متفردة بمعنى أن لكل مجتمع حضارته - مثلا الحضارة الفرعونية، الحضارة العربية... - وحضارة المجتمع ترتبط بتاريخ وجغرافية هذا المجتمع ومن ثم فإن كافة الحضارات متفردة وليست عالمية. ويترتب على ذلك أن كافة جوانب العولمة ليست مناسبة للدول النامية - أى لا يمكن القبول بالعولمة كقالب واحد أو حزمة واحدة - ولا تستطيع تلك الدول أن تأخذ بكل جوانب العولمة خاصة ما له علاقة مباشرة بالنواحي الثقافية والاجتماعية والإنسانية بصفة عامة.

ومن ثم يمكن القول بأن العولمة ظاهرة محلية، إقليمية، قومية خاصة بمجتمع معين أو إقليم معين، ولا تنسحب على العالم كله، رغم ما يشيحه الغرب من ارتكازها إلى (الإنتاج، المادة، العلم، السوق)، ولها قوانينها التى يرى الغرب أنه لا يمكن مناقضتها، ولكن أثبت التاريخ أنه حتى القوانين الطبيعية لا حتمية وقابلة للتغيير والتبديل.

وكما هو واضح فإن عملية العولمة هى مجموعة من القرارات والإجراءات التى تتخذ لتأكد وضع الدولة أو المجتمع ضمن القطيع المتعولم من دول العالم - وخاصة النامى -، تلك القرارات والإجراءات تصدرها لمصلحتها القوى المسيطرة وتعتمد - وتفرض تقنينها، وأوضح دليل على ذلك اتفاقية تحرير التجارة والمراحل التى مرت بها، والتمهيد العالمى الذى سبق دخولها حيز التنفيذ (تفكيك الاتحاد السوفيتى، وتفرد الولايات المتحدة يليها المعسكر بقيادة العالم) - بالإضافة إلى العديد من المنظمات والاتفاقيات التى أنشئتها القوى العظمى ثم قننتها لتصبح قراراتها ملزمة وذلك لما فيه مصلحتها^(١).

(٢) دكتور/ عمر الفاروق، "تفنيد دعاوى العولمة"، جريدة الأهرام، ١٩٩٩/٧/٣٠.

(١) قرارات الأمم المتحدة لحصار الدول (ليبيا والعراق...).

ورغم ذلك فإن تلك الاتفاقيات والمنظمات وما تتضمنه من بنود ما هي إلا خيارات، لها بدائل بوسع الدول النامية أن تختار من بينها ولكن بشرط توفر الإرادة والترابط اللازم لمجابهة ظاهرة العولمة.

والمقصود هناك بالإرادة، هي الإرادة السياسية التي تستطيع أن تتخذ القرار وتحمل تبعاته وتخطط له، كذلك الإرادة الشعبية التي تتمسك بخصائصها الاجتماعية الثقافية والحضارية وحرية قراراتها وتوجهاتها الاقتصادية.

أما الترابط فيعنى تضامن تلك المجتمعات والدول المتماثلة في الظروف والأوضاع لتحقيق قدرة اقتصادية تمكنها من عدم الخضوع لتبعات العولمة، ومثال ذلك الاتحادات، والسوق المشتركة، والتجارة البينية، وغيرها بين المجموعات الإقليمية للدول النامية.

وهنا تجدر الإشارة إلى الدور الحاسم لراس المال العالمى والمؤثر على الاقتصاد الداخلى لدول العالم المختلفة - وخاصة الدول النامية - والعامل وراء ذلك هو إعطاء الحرية لحركة لرؤوس الأموال وبالتالي الارتباط القوى بين معدلات الفائدة، وأسعار الصرف، وأسعار الأسهم بين الدول المختلفة، وذلك يجعل التأثير الخارجى أقوى من التأثير الداخلى على الأوضاع المالية والنقدية فى الدول ، ولا تستطيع السيطرة عليها أو حتى التأثير إذا حدثت تغييرات كبيرة فيها، وأوضح دليل على ذلك ما حدث فى دول جنوب شرق آسيا السابق الإشارة إليه^(٢).

والتغييرات شديدة القوة فى أسواق رأس المال، إنما تهدف إلى إثبات وتحقيق أمرين، الأول هو الفائدة المتحققة فى الدول الكبرى من تلك الأزمات، لانخفاض قيمة

(٢) ويمكن الإشارة أيضًا إلى التقلبات الشديدة فى أسعار الصرف فى مصر - الزيادة الكبيرة فى سعر صرف الدولار - كذلك التناقص فى احتياطي العملات الأجنبية دون القدرة على السيطرة على تلك الاتجاهات.

وارداتها، وبالتالي تحقيق مستوى تضخم منخفض، وارتفاع أسعار الأسهم في أسواقها الداخلية.

والأمر الثاني، هو تعريف وإنذار والتأكيد لدول العالم - النامي على وجه الخصوص - أنه لا قبل لها بمجابهة تلك التقلبات بمفردها، ولابد من وجود آلية عالمية لتحقيق الاستقرار في الأسواق المالية، حيث تشير تلك الدول إلى ضرورة تأسيس نوع من الرقابة العالمية على السلطات المالية المحلية في الدول المختلفة، وتشرف كذلك على أسلوب عمل النظام المصرفي العالمي فيما يتعلق بالقروض وانتقالات رؤوس الأموال.

وهنا بلاغ وتأكيد بأنه إذا تحقق ذلك فإن الدول الرأسمالية - وفي مقدمتها الولايات المتحدة - تكون قد وصلت إلى أهدافها من العولمة وهي السيطرة المالية على النظام العالمي، بالإضافة إلى السيطرة الاقتصادية - والتجارية - وهذا أقوى من وجود حكومة عالمية. وشواهد وأحوال العالم - وخاصة العالم النامي - تشير إلى أن تحقيق هذا الهدف ليس ببعيد، وحينئذ لن تستطيع دول العالم النامي الفكاك من مصيدة العولمة وسيطرة وتحكم القطب الواحد.

ومما يؤكد أن العولمة صناعة أمريكية يستهدف منها السيطرة العالمية ما طرحه الكاتب الأمريكي ديفيد روتكوف في مقاله (مدبح الإمبريالية الثقافية/1997)⁽¹⁾، يقول:

- "إن أهم مراحل العولمة - المدخل الأساسي - هو إزالة الحواجز الثقافية، بمعنى محو الثقافة الوطنية - المحلية - وإحلالها بالثقافة العالمية، وهي مسئولية الولايات المتحدة، التي يجب أن تهيمن على موجات الأثير - وتدفق المعلومات، حتى يكون لها الهيمنة والسيطرة على الفضاء، كما كان لبريطانيا العظمى الهيمنة على البحار.

(1) دكتور محمد سكران، "هذه هي ثقافة المستقبل الموعود"، جريدة الأهرام، 1/12/2000.

- فى ظل الثقافة العالمية - ثقافة العولمة - فإن المجتمعات تصبح فى غير حاجة إلى أصولها التاريخية وتراثها الثقافى، ومن ثم يمكن تشكيلها والتأثير عليها وتوجيهها حيث تريد القوة العالمية المسيطرة.
- هذه الثقافة العولمية التى لا بد أن تأخذ بها الدول تقوم على أساس الديمقراطية، الليبرالية، والسوق العالمية، والشركات عابرة الجنسية، وثقافة الاستهلاك، وتلغى مؤسساتها الثقافية المحلية.
- وفى النهاية ندعوا إلى أن تكون اللغة الإنجليزية هى لغة التخاطب فى العالم، وبالتالي قتل اللغات الأخرى".
- ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل بلغ به السفور مده بالقول بأن على الآخرين - الجميع - مساعدة الولايات لتحقيق ذلك.
- وهذا ليس تحليلاً فردياً، وإنما هو واقع تؤكده الأحداث، كما يؤكد معارضة كثير من الدول الأوروبية - موطن الديمقراطية الليبرالية - فى وجه ما تروج له الولايات المتحدة من ثقافة العولمة، ومما يؤكد هذا الواقع بعض المؤشرات التى منها:
- انتشار وزيادة مد الثقافة الغربية وفى مقدمتها - أو على رأسها - الثقافة الأمريكية عن طريق الأفلام - والتلفزيون، ومدارس اللغات، والجامعات الأجنبية فى الدول الخارجية، واعتبار اللغة الإنجليزية لها المقدمة عن اللغة الوطنية - أليس هذا واقع فى مصر... وغير ذلك كثير.
- ازدياد تركيز الثروة على المستوى الدولى، وكذلك داخل كل دولة على حدى، وتزايد تحالفات رأس المال على المستوى العالمى، والمستوى المحلى، مما يدعو إلى القول بأن سيطرة - أو قل دكتاتورية - رأس المال قد بزخ عهدها فى العالم، وعلى مستوى الدول - والدول النامية ذاتها - (اتحاد الشركات الكبرى، الشركات عابرة الجنسية، اندماج الشركات، الخصخصة داخل الدول النامية تشتريها القلة من الرأسماليين...).

وهناك نحو خمسمائة شركة كبرى فى العالم تسيطر على نحو ثلثى التجارة العالمية - من هذه الشركات ١٥٦ شركة أمريكية، ١٠٠ شركة يابانية، ونحو ٢٤٤ شركة أوروبية^(١).

فى مجال السلع الاستهلاكية تسيطر خمس شركات متعددة الجنسية على حوالى ٧٠% من السوق العالمى، كما أن أكثر من ٥٠% من صناعة السيارات والطيران والإلكترونيات تسيطر عليها خمس شركات أخرى متعولمة، وفى حقل الإعلام فإن خمس شركات تسيطر على نحو ٤٠% من الصناعة الإعلامية فى العالم^(٢).

ولا ننسى أنه فى مجال عولمة الإنتاج تم إلغاء بلد المنشأ أو المنتج، واستبدلت باسم الشركة المنتجة - فالسيارة المرسيديس استبدل (صنعت فى ألمانيا) بإنتاج (مرسيديس)، وصنع فى اليابان مثلاً استبدلت بإنتاج (توشيبا).

وبمناسبة القول السابق يطرح السؤال التالى نفسه وهو، هل العولمة بمفهوم سيطرة القطب الواحد سوف تزداد - قوة وشراسة - وتستمر ؟

وفى محاولة للإجابة على هذا التساؤل نذكر بالآتى:

- إلى مدى متوسط سىظل المشروع الأمريكى للعولمة (العولمة صناعة أمريكية) قائماً، ولكن الذى يبدو فى الصورة الدائمة التغير هو محاولة الدول الأوروبية المستمرة للخروج عن الخط الأمريكى واستقلالها بقرارها، والرفض بأن تكون الأداة المنفذة للإرادة الأمريكية، وهذه بداية تكوين قطب جديد - الاتحاد الأوروبى - بجانب القطب الأمريكى.

(١) ، (٢) عبد الحى زلوم ، "نذر العولمة" ، المؤسسة العربية للدراسات ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ص ٣٥١ ، ص ٣٥٣ ، غازى الصورانى ، "البعد التاريخى المعاصر لمفهوم العولمة وتأثيرها على الوطن العربى" ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية ، العدد العشرون ، السنة الثانية عشر ، يوليو ٢٠٠٠ ، ص ١٠٠ ، ص ١٠١ .

- كما أن الشراكة الاستراتيجية بين الصين وروسيا والتي تمت فى إبريل ١٩٩٧، وتجاهد للتوسع تجاه الهند وأسيا الوسطى، ذلك يؤدى بالتأكيد إلى تكوين القطب الثالث المتنامى القدرة، والمتوقع أن تتفوق قدرته على القطب الأول خلال عقود قليلة، ولكن عليه أن يتحوط تجاه ما قد يتعرض له من القطب الأول.
- ثم هناك المشروع الأوسع الذى يضم الصين وروسيا بالإضافة إلى الهند، وباكستان، بالإضافة إلى اليابان.
- إن تكون هذه الأقطاب وتناميها يجعلنا نتساءل أين موقع عالمنا العربى والإسلامى من الأقطاب المستجدة فى عملية العولمة، وهل هناك أمل فى قطب عربى فى هذا المجال.
- وأخيراً، قد يسأل القارئ نفسه وما العمل؟، وكيف يمكننا الحفاظ على هويتنا وثقافتنا، وحریتنا والتعرض للإجابة على هذا التساؤل يمكن تركيزها فى النقاط التالية:
- دراسة انعكاسات العولمة ونتائجها على مختلف الأقطار والاستفادة من تجربتها.
- تعميق الإصلاح الاقتصادى، والخصخصة بقواعد تكون فى صالح المجتمع أولاً.
- تطوير التعليم والتكنولوجيا فى المجتمع، وأتباع المنهج العلمى فى كل نواحي الحياة.
- التمسك بالثقافة العربية وتطويرها، والتأكيد على الديمقراطية وحقوق الإنسان، مع العمل على تفعيل دور الأحزاب ومنظمات المجتمع المدنى.
- العنصر البشرى هو الفاعل الرئيسى فى تنمية المجتمعات، فتطويره وتنمية ضرورة وبما يؤدى إلى تطوير عنصر الإدارة فى المجتمع، وتطوير مؤسسات الدولة يقوم على العنصر البشرى.
- وأخيراً وليس آخراً، نذكر بما يطلق عليه السوق العربية المشتركة التى تحدثنا عنها منذ نصف قرن أو يزيد وما زال الحديث مستمراً. وعن طريقها يمكن تجنب كثيراً

من مخاطر العولمة. والتي قامت على الورق فحسب. حيث تقرر في عام ١٩٥٠ إنشاء المجلس الاقتصادي العربي، ثم اتفاقية التجارة والترانزيت عام ١٩٥٣، واتفاقية الوحدة الاقتصادية عام ١٩٥٧، وقرار السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤، واتفاقية الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي عام ١٩٦٧، ومركز التنمية الصناعية العربي عام ١٩٦٨، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية عام ١٩٦٩. ذلك بالإضافة إلى الاتحادات الاقتصادية المشاركة، والمغربية.

وصولاً إلى اتفاقية منظمة التجارة العربية الحرة عام ١٩٩٧ والتي صادق عليها ثمانية عشر دولة عربية. كل ذلك وبدون فاعلية مؤثرة على الاقتصاديات العربية.

• إمكانيات وقدرات بعض الدول وعلاقتها بالعولمة:

وفيما يلي نشير إلى بعض القدرات والإمكانيات لبعض دول العالم، والتي سوف يتحدد وضعها على خريطة العولمة كدولة مؤثرة، موجهة، لها حرية القرار، أم دولة متأثرة، متلقية، قراراتها تابعة.

ويأتي في مقدمة دول العالم من حيث القدرات الولايات المتحدة الأمريكية بدون شك، حيث تمثل ٤.٥% من سكان العالم، ونحو ٦.٥% من مساحته، وتحقق ٢٣.٣% من إجمالي الناتج القومي العالمي، وإنفاقها العسكري يمثل ٢٨% من الإنفاق العسكري في العالم، بها ١٠% من أطباء العالم - جدول (١) - هذا عدا القدرات التكنولوجية والعلمية الفائقة، مما يضعها على قمة دول العالم من حيث الإمكانيات وبالتالي من حيث قدرة التأثير والريادة والتوجيه.

كما تعلن معدلات التضخم في الدول عن مدى قدرة الاقتصاد الوطني، وسلامة هياكله وتوجهاته، أيضاً إمكانيات النمو به. وبالنظر في تلك المعدلات جدول (٢) يتضح أن أدنى معدلات تضخم توجد بالدول المتقدمة وبمتوسط ١.٤، بينما يصل في الدول النامية إلى نحو ٦.٥ كمتوسط (عام ١٩٩٩) ويبلغ المتوسط في الدول الأفريقية

الفصل السادس

نحو ١١% سنويًا، بينما في دول الاتحاد السوفيتي السابق يبلغ نحو ٤٣.٧%، وأدنى معدلات تضخم تحققت عام ١٩٩٩ في اليابان (-٠.٣)، والاتحاد الأوروبي (١.٤)، ثم الولايات المتحدة (٢.٢).

أما جدول (٣) فله أهمية خاصة حيث يشير إلى الوضع الغذائي للدول العربية بالنسبة للعالم الخارجي - وبمعنى أدق يشير إلى حجم الفجوة الغذائية ومدى اعتماد الدول العربية على العالم الخارجي في الحصول على الغذاء ، ووفقًا لمقولة من لا يملك غذائه لا يملك حريته، يتضح من الجدول أن قيمة الفجوة الغذائية العربية تبلغ نحو ١٣.٠١ مليار دولار سنويًا في المتوسط، وأن نسبة الاكتفاء الذاتي لكل من الحبوب والدقيق، السكر، الزيوت، يمثل نحو ٦.٧%، ٣٤.٥%، ٤٢.٧% على الترتيب (عام ١٩٩٨).

الفصل السابع

التنمية الريفية

M التنمية الريفية مدخلاً ضرورياً للتنمية الشاملة في الدول النامية I

مقدمة :

التنمية الريفية عبارة عن عملية تحديث تهدف إلى تغيير أنماط الحياة التقليدية للسكان الريفيين إلى نمط أكثر تقدماً وأسرع تغييراً. وعملية التنمية الريفية عملية ذات أبعاد متعددة تشمل البعد الاقتصادي الذي يساعد الأفراد على رفع مستوى معيشتهم، وتشمل بعداً سياسياً يكسب الأفراد القدرة على المشاركة بفاعلية في الحياة السياسية وفي صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم وحياة أبنائهم، كما تشمل بعداً اجتماعياً يعكس عدالة استفادة جميع أفراد المجتمع من ثمار التنمية الاقتصادية ومعدلات النمو الاقتصادي المتزايدة نتيجة لعمليات التنمية. وتشمل بعداً بيئياً يعمل على مراعاة الحفاظ على الموارد البيئية من الهدر والاستنزاف والتلوث أثناء تنفيذ الأنشطة والمشروعات التنموية المختلفة. ولا تغفل التنمية الريفية البعد الثقافي لسكان الريف ومحاولة إكسابهم العلم والمعرفة والخصائص العصرية الحديثة التي تساعدهم على مواكبة العصر الذي يعيشون فيه، ويبعث فيهم روح الطموح وترتقى بمعدلات أدائهم أيماناً بأن الفرد هو غاية أى عملية تنموية وهو سبيلها في الوقت ذاته.

لفهم عملية التنمية الريفية وكيف يمكن الوصول إليها فلا بد أولاً من تناول المفاهيم الأساسية التي أدت إليها وتوضيح التعاريف الاسمية التي ارتكزت عليها.

مفهوم التنمية Development

أصبح إحداث التنمية الشاملة من أوليات أهداف جميع الحكومات المتقدمة والنامية على السواء. وإن كانت التنمية نفسها عملية نسبية تختلف سماتها وأهدافها من بلد إلى آخر، ولذلك فقد تعددت التعريفات التي تتناول مفهوم التنمية بالشرح والتوضيح حيث تستخدم مصطلحات كثيرة مثل إحداث النمو Growth أو التقدم Progress، أو الوصول لنموذج الدول الأوربية الغربية Westernization، أو التنمية Development، والمفهوم الذى يعنينا ويرتبط بأهدافنا هو مفهوم " التنمية"، وتعنى كلمة تنمية من الناحية اللغوية عملية نمو طبيعى تسير فى مراحل متعددة أو أنها تعنى التطور فى مراحل متتالية^(١).

" كما تعرف التنمية بأنها مفهوم معنوى يعبر عن عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية فى المجتمع، تحدث نتيجة التدخل الإرادى المقصود لتوجيه التفاعل بين الطاقات البشرية فى المجتمع وعوامل البيئة بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو"^(٢).

" كما تعرف التنمية بأنها انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقة الكامنة فى كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن، سواء كان هذا الكيان فرداً أو جماعة أو مجتمع. ويرى أن عملية التنمية تنطوى على شرطين: الأول هو إزاحة كل المعوقات التي تحول دون انبثاق الإمكانيات الذاتية الكامنة داخل كيان معين (الفرد أو المجتمع)، والثانى هو توفير الترتيبات المؤسسية التي تساعد على نمو هذه الإمكانيات الإنسانية المنبثقة إلى أقصى حدودها"^(٣).

(1) Webster's New World Dictionary of the American Language, Second College Edition, 1970.

(٢) إسماعيل حسن عبد البارى (دكتور)، " أبعاد التنمية"، دار المعارف ١٩٨٢، ص ٨.

(٣) سعد الدين إبراهيم (دكتور): مصر فى ريع قرن: دراسات فى التنمية والتغير الاجتماعى - معهد الإنماء العربى - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٨١، ص ٨٢.

ولقد تطور مفهوم التنمية على النحو التالي^(١):

المفهوم التقليدي للتنمية:

الذى يرى أن تحقيق التنمية لا يمكن إلا من خلال تحقيق نمواً اقتصادياً عن طريق الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة بغرض زيادة الناتج القومى، وبالتالي زيادة دخل الفرد، ومن ثم الاستثمار.

المفهوم المعدل للتنمية:

ويتسع فيه مفهوم الاستثمار ليشمل الاستخدام الأمثل للموارد سواء كانت متاحة لدى المجتمع أو لدى الغير، وعن طريق هذا الاستثمار تحدث الزيادة فى الناتج القومى المحلى وكذلك فى دخل الفرد، ويأخذ هذا المفهوم فى الاعتبار التوزيع العادل للدخل بين جميع فئات المجتمع لتحسين دخل الفئات منخفضة الدخل.

مفهوم التنمية البشرية:

وهى رؤية ذات عمق إنسانى للتنمية يعتبر أن النمو الاقتصادى ما هو إلا وسيلة فى حين أن التنمية البشرية هى الهدف، وأن هناك روابط قوية تصل بين النمو الاقتصادى وتخفيف الفقر والتنمية البشرية، ويقاس منجزات التنمية بحيث تشمل مختلف الجوانب الاقتصادية واجتماعية وصحية وتعليمية.

تنمية نوعية الحياة:

وهو مفهوم ذا مدخل شامل يستوعب كل اختيارات الناس والفرص التى يتطلعون إليها والحياة الأفضل التى يمكن أن يحيها كل منهم، ويؤكد على بناء القدرات البشرية حتى يمكن للإنسان أن يشارك فى عملية التنمية وفى جنى ثمارها وممارسة حقه فى

(١) سعد طه علام (دكتور)، "دراسات فى الاقتصاد والتنمية" معهد التخطيط القومى، ١٩٩٨، ص

العيش بصحة جيدة ومستوى تعليمي جيد، ومسكن ملائم، وأن يجد فرصة العمل الملائمة المحققة للدخل الضروري للمعيشة في مستوى لائق، وأن يعيش في بيئة سليمة لا تتسبب له في أضرار اقتصادية أو صحية أو نفسية.

مفهوم التنمية الريفية Rural Development

"يحب أن ينظر إلى القطاع الريفي المعيشي على أنه بالغ الأهمية للتنمية الاقتصادية ويجب إعطاؤه الأولوية التي يحتاجها بشكل ملح، كما يجب مراعاة أن التنمية الزراعية عبارة عن عملية تطور بطيئة ولا بد من نبذ أسلوب المشاريع السريعة والبدء في وضع الأسس للاستثمارات طويلة الأمد لحل مشكلات إنتاج الغذاء والفقير"^(١).

وعرفت التنمية الريفية^(٢) على إنها عملية ديناميكية تهدف إلى إحداث مجموعة من التغيرات الوظيفية والهيكلية لإعداد الطاقات البشرية الريفية بالشكل والحجم الذي يمكن المجتمع من زيادة حجم الموارد الميسرة له والاستفادة منها إلى أقصى الدرجات الممكنة، وذلك عن طريق استيعاب الأساليب اللازمة لإحداث هذا التغير واستعمال الأدوات اللازمة لتطبيق هذه الأساليب.

وكما عرفت^(٣) التنمية الريفية بأنها " تكامل القطاعات الإنتاجية الريفية على أساس علمي وتخطيط يضع الموارد والإمكانيات الريفية في الحسبان في ضوء الخطة

(١) كار اينشر وجون ستاتر، " التنمية الزراعية في العالم الثالث" - دار الشؤون الثقافية العامة -

ترجمة سمير عبد الرحيم الجبلي - مراجعة د. هاشم علوان السامرائي، ١٩٨٨، ص ٦٦.

(٢) وفاق أشرف حسونة (دكتور)، معوقات التنمية الريفية في العالم العربي وكيفية التغلب عليها،

ورقة مقدمه إلى الحلقة الدراسية في التخطيط للتنمية الريفية - مايو ١٩٧٠ - معهد التخطيط

القومي، مذكرة داخلية رقم ٩٦ يونيو ١٩٧٥، ص ٤.

(٣) عبد الباسط عبد المعطي، " المرأة في السباق البنائي للقرية العربية " الكتاب السنوي لعلم

الاجتماع - العدد الخامس - القاهرة - دار المعارف - أكتوبر ١٩٨٣، ص ٧٣.

القومية الشاملة لإشباع الحاجات الأساسية وعدالة توزيع الفرص لصالح المنتجين بما يكفل حقهم فى المشاركة فى العمل وقراراته وعوائده.

ويشير آخر^(١) إلى أن التنمية الريفية " هى تلك العملية الإنسانية التى تتم بالإنسان والتى تنجم عن التدخل الإدارى والمستمر لإحداث تغير مرغوب فى سلوك الناس لإيجاد الظروف الخاصة من خلال مشاركتهم، ومن خلال تحريك كل فئاتهم لتحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى والسياسى، وبالتالي تحقيق حياه أفضل للمجتمع ككل وعلى الأخص لموارده البشرية بفئاتهم المختلفة من سيدات ورجال وشباب وشابات وأطفال وخاصة محدودى الدخل".

كما عرفت^(٢) التنمية الريفية على إنهاء " مجموعة من العمليات المتابعة التى تنظم فيها جهود المواطنين مع الدولة فى سبل تحقيق أهداف محددة وفق خطة مرسومة تؤدى إلى تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية للريفيين بما فى ذلك زيادة دخولهم وتنويع مصادرها، وتوفير الخدمات الأساسية لهم ورفع مستوى المتاح منها، وزيادة إسهامهم الفعال فى شئون مجتمعهم الصغير والكبير على حد سواء.

كما عرف البعض^(٣) التنمية الريفية بأنها " جملة نشاطات وإجراءات اجتماعية واقتصادية متكاملة تهدف إلى تطوير موارد الريف البشرية والزراعية والصناعية والسياحية - وتهدف إلى تزويد الريف بالخدمات الأساسية بغية الوصول إلى بيئة متكاملة يمكن فيها للإنسان من أن ينتج ويعيش بدرجة مقبولة من الرفاهية وأن يساهم

(١) حسن على داوود، " تاريخ تنمية المجتمعات الريفية"، أبحاث الندوة الدولية عن المرأة الريفية والتنمية، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة، ديسمبر ١٩٨٠، ص ٢.

(٢) إبراهيم محرم (دكتور)، برنامج العمل الاجتماعى فى مشروعات التنمية المتكاملة بمحافظة بنى سويف، المؤتمر الإرشادى ومنجزات ٣٠ عام: ٥-٧ نوفمبر ١٩٨٣، ص ٥.

(٣) صلاح الدين الزغبى وآخرون، " قراءات فى التنمية الريفية" - الإسكندرية - مطبعة هندسة الإسكندرية، ١٩٨٥، ص ٢٦-٢٧.

فى المجهود الاجتماعى والاقتصادى والوطنى ضمن تصور شامل ومتكامل يضم جميع البلاد".

ذكر محرم^(١) أنه من الممكن استخلاص مفهوماً محدداً للتنمية الريفية يتركز فى أن: " التنمية الريفية عملية تغيير ارتقائى مخطط للنهوض الشامل بمختلف نواحى الحياة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وبيئياً، ويقوم بها أساساً أبناء المجتمع الريفى بنهج ديمقراطى وبتكاتف المساعدات الحكومية بما يحقق تكامل نواحى النهوض من جهة وتكامل المجتمع النامى مع مجتمعه القومى الكبير من جهة أخرى".

مكونات التنمية الريفية^(٢)

تعتبر التنمية الريفية حلقة من الأحداث المتفاعلة، وهى تتمثل فى أربعة مكونات رئيسية يمكن إيضاحها كما يلى:

أولاً: سياسة وإدارة التنمية Policy and Management of Rural Development

- ١- وهذا المكون يحتوى على ما يلى:
- ٢- الحركة القيادية التنموية.
- ٣- التنسيق بين الأنشطة التنموية.
- ٤- التكامل بين الأنشطة التنموية.
- ٥- التوازن بين الأنشطة التنموية.
- ٦- الشمول فى الأنشطة التنموية.

ثانياً: المدخلات التنموية Rural Development Inputs

- ١- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمادية والبشرية.

(١) إبراهيم محرم (دكتور)، التنمية الريفية - المفهوم والقواعد - التجربة المصرية - قضايا جوهرية - برنامج مستقبلى - سلسلة مصر ٢١- تصدر عن مؤسسة فريدريش ناومان مصر ١٩٩٤، ص ٧.

(٢) عدلى على أبو طاعون (دكتور) - " علم الاجتماع الريفى - المكتب الجامعى - الإسكندرية - ١٩٩٧-ص ٢٢٢.

٢- المشاركة الأهلية للسكان الريفيين.

٣- المستوى التكنولوجي الزراعي.

٤- الحركة القيادية بالقرية.

ثالثاً: المعاملات التنموية Development Through Puts

١- كثافة الأنشطة الزراعية.

٢- كثافة الأنشطة الصناعية الزراعية.

٣- كثافة الأنشطة التجارية.

٤- كثافة الأنشطة الاجتماعية.

رابعاً: المردودات التنموية Development Out Puts

١- المنتجات التنموية (الرخاء الاقتصادي والرفاء الاجتماعي والرضاء النفسي).

٢- عدالة توزيع المنتجات أو العوائد التنموية.

٣- جذرية التغير الاجتماعي الارتقائي.

هذا ويجدر الإشارة إلى ما يتضمنه المفهوم المحدد الحالي للتنمية الريفية وكونها عملية تغير ارتقائي، أي أن هذا المفهوم يأخذ بعد الزمن في الاعتبار وليس مجرد تشخيص وتقييم الوضع الحالي للمجتمعات الريفية، وبالتالي فيمكن عن طريق ذلك البعد تحديد ما إذا كانت هذه المجتمعات تتقدم أم ساكنة أم تتدهور بمرور الزمن.

مبررات أولوية تنمية القرية

يتصف الريف المصري بمجموعة من الصفات.. الخصائص.. وهي بصفة عامة من صفات التخلف، ومن ثم يمكن القول بأن الريف المصري مازال متخلفاً ولدرجة كبيرة. ليس فقط إذا قورن بالمستويات العالمية، ولكن يتضح التخلف أيضاً عند مقارنة

القرية بالمدينة أو الريف بالحضر فى الجمهورية. وكان من أهم دوافع وأسباب الأخذ بحتمية تنمية القرية المصرية ما يلى:

١- تخلف الريف واستمرارية تزايد الفجوة بين الريف والحضر

ظل الريف أقل نصيبا فى التنمية على مر العصور وذلك رغم أن به قرابة ٦٠% من السكان - وفقا لتعداد ١٩٩٦-، ومن ثم بدت به مظاهر التخلف الاقتصادى والاجتماعى والثقافى، إذا ما قورن بالحضر أو بالمعدلات العالمية. ومن ضمن أهم الأسباب التى أنتجت هذا التخلف العوامل المتداخلة المؤدية إليه ومنها ملكية الأرض الزراعية، واستلاب عوائد (فوائض) القرية لصالح المدينة بأنواع الضرائب وأسعار السلع الزراعية المتدنية، هذا بالإضافة إلى نظم الحكم المحلى غير الرشيدة والمتخلفة، وتدنى كل أنواع الخدمات فى الريف. مما طبع أهل الريف بسمات وخصائص وسلوكيات معينة معوقة للتنمية.

٢- تبعثر وتدنى جهود التنمية الريفية السابقة

منذ عقود وهناك محاولات للتنمية الريفية لم تؤتى ثمارها، حيث مرت التنمية الريفية بالعديد من التجارب والمشاريع التنموية، وكلها كانت مشاريع متفرقة جزئية لا تترابط بينها، وذات أهداف متباينة.

وكما نعلم فإن من ضمن أهم أسس التنمية الريفية هى الشمول والتكامل والترابط بين الأهداف وبعضها، وبين الأهداف والوسائل المستخدمة لتحقيق تلك الأهداف.

أن تبعثر وضالة جهود التنمية الريفية فى السابق لم يؤدى إلى تحقيق التنمية المستهدفة للقرية المصرية، إلا أنه يمكن القول بأنه تمت الاستفادة من التجارب السابقة حتى يمكن تلافى تلك الأخطاء والنقائص فى التنمية الحالية.

٣- عدم القدرة على تحقيق تنمية قومية شاملة

حيث أصبح تحقيق التنمية الشاملة هدف قومي تسعى إلى تحقيقه كافة الدول النامية، وفي مصر منذ الأخذ بأسلوب التخطيط الشامل كان هذا هو هدف كافة الخطط الخمسية، ولكن تعثر تحقيق ذلك الهدف لأسباب في مقدمتها تخلف الريف وعدم تحقيق التنمية المتوازنة بين القرية والمدينة على مر الزمان - بل وخلال الخطط الخمسية ذاتها - ، وانعكس ذلك بالطبع على معدلات تحقيق التنمية.

حيث أدى عدم تنمية القرية إلى أن تصبح القرية طاردة للسكان إلى المدن، مع عدم وجود أو خلق فرص عمل جديدة في القرية، وتدنى المستوى الاقتصادي والصحي والاجتماعي لسكان الريف، مما ضاعف من مشكلات المدن وأدى إلى تعثر التنمية فيها أيضا.

هذا بالإضافة إلى مجموعة من الصفات والخصائص التي تراكمت عبر الزمن في الريف المصري، وأدى تراكمها هذا إلى أن أصبحت من ضمن مشكلات ومعوقات تنمية الريف.

وعلى القائمين بالتنمية الريفية التعامل معها حتى يمكن تحقيق التنمية المستهدفة، والتي يمكن أن نطلق عليها:

بعض مظاهر تخلف الريف:

١- اختلال التوازن بين الأرض والبشر: نتيجة للثبات النسبي للمساحة المنزرعة وما يقابله من زيادة مطرد في أعداد السكان وبالتالي تدنى مستوى المعيشة.

٢- اختلال التوزيع الاستثماري بين الريف والحضر: لسنوات طويلة استأثرت المحافظات الحضرية بالنصيب الأكبر من استثمارات الخطط المتعاقبة، مما ترتب عليه بطء تنمية الريف عن الحضر، وبالتالي زيادة قوة الطرد لسكانه من الريف إلى الحضر أو إلى خارج البلاد.

٣- **اختلال الميزان الغذائي:** حيث لا يكفي الناتج من محاصيل غذائية الطلب المتزايد للسكان، والذي لا تستوعبه مساحة الأرض المحدودة مما أدى إلى الاعتماد على استيراد كم كبير من الحبوب الغذائية الأساسية.

٤- **تباطؤ التنمية البشرية للمرأة عن منظومة التنمية البشرية:** مما فرض على المرأة الريفية العجز من التواصل مع رسالة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتصديها للمشكلات القومية المختلفة مثل مشكلة الزيادة السكانية، والتخلص من عادة الثأر الممثلة لظاهرة اجتماعية مرضية ضارة.

٥- **اختلال التوازن البيئي في الريف:** نتيجة للضغط السكاني على البيئة التي تحملهم وتعولهم بأكثر مما تحتمل ومن مظاهر هذا الضغط:

- الزحف الحضري على الأماكن والأراضي الزراعية لاستغلالها لأغراض السكن وإقامة الطرق والمصانع وغيرها.

- التجريف وانتزاع الطبقة الخصبة السطحية.

- استهلاك الأسمدة بأسلوب عشوائي، ثم إلقاء مخلفات هذه الأسمدة في القنوات والترع ومجاري نهر النيل وتلويثها.

- الإسراف في استخدام المبيدات الكيميائية وتلويثها للتربة والماء والهواء.

٦- **تعقد مشكلات البنية الأساسية:** نتيجة لاختلال التوزيع الاستثماري المتراكم بين الريف والحضر مما يستلزم التكتيف العالي للاستثمارات لتعويض هذا الاختلال والوصول بالريف للتمتع بالخدمات التي تتمتع بها المناطق الحضرية من بنية أساسية.

٧- **الصفات الفردية للسكان الريفيين:** ومما يتمتعون به من قدرته والابتعاد عن الابتكار والتجديد، وقدرة محدود من الطموح.

البرنامج القومي لتنمية القرية المصرية (شروق)

ومن ثم كان من الضروري إعداد برنامج قومي لتنمية القرية المصرية - وهو ما أطلق عليه برنامج " شروق " للتنمية الشاملة للقرية المصرية، الذي بدأ بمناقشة إطاره في أواخر عام ١٩٩٤ ليبدأ التنفيذ عام ١٩٩٥، وهي تجربة جديدة بالدراسة والاستفادة منها، لما حققته من نتائج ايجابية ونجاحات على مختلف الجوانب التي تضمنها البرنامج.

ركائز التنمية الريفية في البرنامج القومي

يقوم برنامج " شروق " للتنمية الريفية الشاملة المتكاملة بصفة أساسية على عدة ركائز هي:

- المشاركة الشعبية.
- ديمقراطية التنمية.
- الاعتماد على القيادة المحلية والشباب والمرأة.
- المساندة الحكومية للتنمية.
- التخطيط الجيد للتنمية.

١- المشاركة الشعبية في التنمية:

تعتمد بصفة أساسية على تغيير اتجاه وفكر الريفيين، وبذل الجهد لنقلهم من مجرد متلقين للتنمية إلى مشاركين فيها بل صناع لها، حيث عن طريق المشاركة يقوم المواطن الريفي باختيار المشروعات ذات الأولوية بالنسبة له، والمشاركة في تنفيذها سواء بالمال أو الجهد أو الإمكانات العينية، ثم يتولى بعد ذلك متابعتها وتقييمها.

وبالتالي يعتبر برنامج "شروق" كنموذج لبرامج التنمية الريفية - ليس فقط عبارة عن توفير استثمارات مالية أو مادية، ولكنه يهدف أيضا - وبصفة أساسية - إلى تغيير في فكر ومنهج وسلوك المواطن وحفز مشاركته الايجابية في تنمية مجتمعه

بالتفكير والتخطيط والتنفيذ والمتابعة والاستثمارات كلما كان ذلك ممكناً قدر استطاعته.

٢- التنمية الديمقراطية:

يقوم برنامج التنمية الريفية على مبدأ ديمقراطية التنمية، بما يعنى مشاركة جميع أفراد المجتمع مشاركة حرة فى التعرف على الاحتياجات وترتيب الأولويات ووضع الخطة، وتنفيذها ومتابعتها. وهذه المشاركة الديمقراطية لا بد أن تتم على مستوى القرية ذاتها وعن طريق مربعاتها السكنية التى يجتمع أفرادها باستمرار لمناقشة متطلباتهم الحياتية الحالية والمستقبلية، وكيفية مجابهه ما قد يؤثر فى تلك المتطلبات ووضع الأولويات واقتراح أساليب التنفيذ وإمكانيات وأساليب مشاركتهم فى التنفيذ. كل ذلك يتم خلال مناقشة حرة وشريفة. وتزداد فاعلية المشاركة بتوافر ونشاط المنظمات الاجتماعية الأهلية الموجودة فى المجتمع.

٣- إبراز دور القيادة المحلية والشباب والمرأة:

والقيادات المحلية (القيادة الطبيعية) هم الأفراد اللذين يقون التقدير والاحترام والقبول فى المجتمع المحلى (القرية) بغض النظر عن الوضع المادى أو الوظيفى، ومعهم من يسعى إليهم الأهالى لطلب الرأى والمشورة وتلقى آرائهم وأحكامهم القبول والاحترام بين أفراد المجتمع. هؤلاء لا بد من إتاحة المجال والفرصة لمشاركتهم نظراً لما تضيفه هذه المشاركة من فاعلية وإيجابية على أنشطة التنمية الريفية.

أما الشباب فأن أهمية دورهم ومشاركتهم مطلوبة حيث أن ثمار التنمية تعود إليهم فى الأساس فلا بد من أن يشاركوا فى صنعها، كما أن مشاركتهم هى تدريب وتعليم على الايجابية والمشاركة الديمقراطية.

والمرأة التى هى نصف المجتمع لا بد من مشاركتها وإشراكها فى تنمية مجتمعها، وذلك عن طريق إثارة حميتها للمشاركة بفاعلية إذا ما شعرت بأن آرائها تأخذ فى

الاعتبار وتثقل مفهوم أهمية المشاركة إلى الأجيال الجديدة. وبالتالي تضاف قدرات المرأة إلى قدرات المجتمع ككل ومن ثم تتضاعف قدرة المجتمع التنموية.

٤- الدور الحكومي فى التنمية:

فى الدول النامية تعد الإمكانيات الذاتية (المشاركة الشعبية)، والمحلية محدودة. ويلزم التدعيم والمساندة من خارج المجتمع المحلى، وهى المساندة المادية والفنية فيما يتعلق بجوانب التنمية المختلفة، والمصدر الأساسى لهذه المساندة هو الجهات الحكومية من خلال منظماتها المعنية. ومن الضرورة أن تتناسب تلك المساندة للاحتياجات المحلية من حيث الكمية والنوعية والتوقيت وطبيعة التغيير المستهدف. وبالتالي يصبح هناك أهمية كبيرة لبرامج التأهيل والتدريب والمعرفة الفنية حتى تتمكن المستويات المحلية من القيام بدورها كصاحبة ومخططة ومنفذة للتنمية، وليست الجهات الحكومية التى تقوم فقط بدور العامل المساعد والمكمل والمحفز (الموجهة) لجهود التنمية.

٥- التخطيط الجيد لبرامج التنمية:

النجاح فى التنفيذ - بما يعنى تحقيق أهداف التنمية - يقوم أساساً على التخطيط الجيد. فالخطة المعدة إعداداً جيداً، يتأكد نجاحها من خلال التنفيذ. وهناك مبادئ أساسية بالنسبة للتخطيط بصفة عامة وبالنسبة للتنمية الريفية بصفة خاصة.

فبالنسبة للتنمية الريفية يجب أن تكون محلية أساساً، بمعنى أن الخطة تبدأ من القرية، ويتضح فيها لامركزية التخطيط والتمويل والتنفيذ والمتابعة، والرقابة والتقييم. وبصعود الخطة إلى المستويات الأعلى (الوحدة المحلية - المركز - المحافظة)، تأخذ النظرة الشاملة فى الاعتبار، والتكامل القائم بين الأجهزة والوزارات وبعضها البعض.

أما بالنسبة للمبادئ التخطيطية بصفة عامة، والتى بد من أخذها فى الاعتبار فهى شمولية الخطة، وواقعية الخطة، ومرونة الخطة، واستمرارية الخطة. وتتضح كل هذه المبادئ عند ممارسة أسلوب شروق للتنمية الريفية المتكاملة والذى يأخذ هذه المبادئ فى الاعتبار بصفة أساسية. وكذلك فى اختيار مشروعات الخطة التى يعمل

البرنامج على أن تكون متكاملة، تغطي كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبنية الأساسية، والبيئية. وأن تحقق تلك المشاريع أكبر استفادة لكافة أعضاء المجتمع.

أهداف برنامج التنمية الريفية المتكاملة " شروق "

أهداف التنمية الريفية المتكاملة متفق عليها - أى أنها معروفة - بالنسبة للمهتمين بمجالات التنمية. وتشمل هدف استراتيجى أو أساسى، وأهداف عامة أو تفصيلية.

أما الهدف الاستراتيجى فيشمل^(١):

١- التقدم المستمر فى نوعية الحياة لجميع أبناء المجتمع المحلى.

٢- الارتقاء المتوالى بمستوى مشاركتهم الفعالة فى إحداث هذا التقدم.

وجانبى الهدف الاستراتيجى متداخلان، ومتكاملان، ومرتبطان، وإن كان الشق الثانى من الهدف الاستراتيجى يمثل وسيلة وهدف فى نفس الوقت. حيث لا يتحقق التقدم فى نوعية الحياة إلا من خلال المشاركة الفعالة فى اختيار وتحقيق جوانب هذا التقدم والمحافظة عليها واستمراريتها.

أما الأهداف العامة - أو التفصيلية، والتي يمكن تجزئة الأهداف الاستراتيجية إليها، فهي:

١- التنمية البيئية: وذلك بتحسين عناصر ومكونات البيئة والمحافظة عليها.

٢- التنمية الاقتصادية: عن طريق زيادة الأنشطة التى تتيح مزيد من فرص العمل، وتؤدى إلى زيادة الدخل وتنويع مصادره.

٣- التنمية البشرية: عن طريق توفير الجوانب الاجتماعية التى تؤدى إلى رفع مستوى العنصر البشرى صحياً، وتعليمياً، وثقافياً، ومهارياً. بالإضافة إلى الاهتمام

(١) دكتور إبراهيم محرم " شروق ٢٠٠٠ " - جهاز بناء وتنمية القرى المصرية - سبتمبر ٢٠٠٠.

بالمرأة، والشباب والأنشطة السكانية. وذلك بما يمكنه من المشاركة الفاعلة فى عملية التنمية بجميع جوانبها.

٤- **التنمية المؤسسية:** عن طريق زيادة فاعلية المشاركة الشعبية، والمنظمات الأهلية، وكافة مؤسسات المجتمع.

٥- **تنمية البنية الأساسية الريفية:** وذلك نظراً للتخلف الكبير لبنية الريف الأساسية واتساع الفجوة بينه وبين الحضر، وهذه التنمية تعود بالريف إلى أن يصبح منطقة جذب سكنى ويوفر كافة خدمات البنية الأساسية لمواطنيه.

أسلوب العمل خلال برنامج " شروق "

لقد اتخذ برنامج "شروق" منهجاً علمياً لتنمية القرية المصرية، والذي اتضحت بعض جوانبه خلال مراحل الإعداد السابقة، وتحديد الرؤى والأهداف. والآن نشير إلى أسلوب العمل على المستوى المحلى، والذي يشمل المراحل التالية:

- التعرف.

- الاستنهاض.

- التخطيط.

- التنفيذ.

- التقييم والتقويم.

أولاً: مرحلة التعرف: وفيها يتم التعرف على المجتمع المحلى (القرية) وحصر الموارد والإمكانات المتاحة. سواء مادية، بشرية، خدمية. مع التعرف على النسق الاجتماعى والقيادات الطبيعية.

ثانياً: مرحلة الاستنهاض: تعنى تنبيه وتحفيزه المجتمع للتعرف على إمكانياته - والتي تمت خلال مرحلة التعرف السابقة، ثم تحفيزه للعمل على المشاركة والتغيير

المطلوب للتنمية. وذلك عن طريق الاجتماعات واللقاءات (فى المربعات السكنية فى القرية. وعلى كافة المستويات الجغرافية، والقنوية...) للشرح والتعريف والاستشارة لكافة أفراد المجتمع المحلى.

ثالثاً: تخطيط التنمية: وذلك بوضع الخطة اللازمة للتنمية المتكاملة (للقرية.. والمستويات المختلفة). مع مشاركة جميع فئات المجتمع فى إعداد الخطة واختيار مشروعاتها ذات الأولوية من وجه نظر المجتمع المحلى، ودراسة جدواها.

رابعاً: مرحلة التنفيذ: والتي يتم من خلال وبمشاركة أعضاء المجتمع المحلى تنفيذ المشروعات التى تم إدراجها فى الخطة ودراسة جدواها بناءً على اختيارات المجتمع المحلى.

خامساً: التقييم والتقويم: وهذه المرحلة تستهدف قياس وتقدير الإنجازات التى تحققت مقارنة بما كان مستهدفاً. وهى مواكبة لعملية التنفيذ ذاتها، حيث تمكن من تحسين مستوى الأداء، وذلك من خلال المعايير والمقاييس المستخدمة. والتي تمكن من تقويم الانحرافات وإصلاح عيوب التنفيذ خلال كل مرحلة من مراحل المشروع أو عملية التنمية الريفية على المستوى المحلى.

هيكـل آليات عمل M شروق L

يبدأ هيكـل آليات شروق من مستوى القرية وحتى المستوى القومى وعلى النحو التالى شكل (١):

- المربعات السكنية فى القرية.
- الوحدة المحلية القروية.
- المركز الإدارى.
- المحافظة.
- المستوى القومى.

تشكيل الهيكل:

أولاً: المربعات السكنية فى القرية:

ويتولى النشاط "مندوبى شروق" فى المربعات السكنية فى القرية (النجوع والكفور والعزب والتوابع) - حيث يضم المربع الواحد نحو ١٠-٢٥ منزلاً- وحيث يقوم أهالى المربع باختيار مندوب أو مندوبات شروق، مع عمل الخبراء على ترشيد هذا الاختيار بالشرح والتوضيح للأهالى.

وتتركز مهام "مندوبى شروق" فى أنهم حلقة الصلة بين أهالى المربع وبين أنشطة "شروق" واللجنة المحلية القروية، وعليهم واجب استمرار اللقاءات الجغرافية والقطاعية للتعريف واستثارة المواطنين على المشاركة ونقل مطالبهم.

ثانياً: لجنة شروق بالوحدة المحلية القروية

فى كل وحدة محلية قروية (أو ظهير ريفى بحسب الأحوال) تتشكل لجنة "شروق" من أعضاء يمثلون أربعة مجموعات:

المجموعة الأولى: ممثلون عن المجلس الشعبى المحلى المنتخب للقرية ويحدددهم هذا المجلس.

المجموعة الثانية: ممثلون عن كل منظمة وجمعية أهلية فى نطاق الوحدة القروية (جمعيات تعاونية - جمعيات تنمية - مراكز شباب - أندية نسائية - .. الخ). مهما تعددت هذه المنظمات. وتحدد كل جمعية أو منظمة ممثلها فى اللجنة.

المجموعة الثالثة: أعضاء المجلس التنفيذى للوحدة المحلية القروية، الذى يضم رؤساء جميع وحدات الخدمة الحكومية فى نطاق الوحدة المحلية وهم محددين بحكم وظائفهم.

المجموعة الرابعة: القيادات الطبيعية فى نطاق القرى والتوابع التى تضمها الوحدة المحلية، والذين كشفت عنهم الخريطة الاقتصادية والاجتماعية للقرية التى يتم الانتهاء منها من المرحلة الأولى من منهج " شروق " فى كل قرية (فى حدود عدد لا يزيد عن مجموع ممثلى المجلس المحلى والجمعيات الأهلية باللجنة).

ويصدر قرار بتشكيل لجنة " شروق " بالوحدة القروية من السيد المحافظ المختص، ويختار رئيسها ديمقراطياً من بين أعضائها غير الحكوميين، ويتولى أمانتها الفنية مسئول مشروعات التنمية بالوحدة المحلية. ولا يوجد عدد محدد نمطى ثابت لأعضاء هذه اللجنة.

ثالثاً: لجنة "شروق" بالمركز الإداري

فى كل مركز إدارى تتشكل لجنة " شروق " من أعضاء يمثلون أربعة مجموعات:

المجموعة الأولى: ممثلون عن المجلس الشعبي المحلي المنتخب للمركز، يحددهم هذا المجلس.

المجموعة الثانية: أربعة ممثلين عن كل لجنة قرية في البرنامج (بمعدل ممثل واحد عن كل مجموعة من المجموعات الأربع في عضوية لجنة القرية).

المجموعة الثالثة: أعضاء مجلسي الشعب والشورى في الدائرة التي يقع فيها المركز .

المجموعة الرابعة: أعضاء المجلس التنفيذي للوحدة المحلية بالمركز، وهم محددين بحكم وظائفهم. ويصدر قرار بتشكيل لجنة " شروق " بالمركز من السيد المحافظ المختص، ويختار رئيسها ديموقراطياً من بين أعضائها غير الحكوميين، ويتولى أمانتها الفنية مسئول مشروعات التنمية بالمركز. ولا يوجد عدد نمطى ثابت لأعضاء هذه اللجنة.

رابعاً: لجنة " شروق " على مستوى المحافظة

في كل محافظة تتشكل لجنة " شروق " من أعضاء يمثلون أربعة مجموعات:

المجموعة الأولى: ممثلون عن المجلس الشعبي المنتخب للمحافظة، يحددهم هذا المجلس.

المجموعة الثانية: أربعة ممثلين عن كل لجنة مركز (بمعدل ممثل واحد عن كل مجموعة من المجموعات الأربع في عضوية لجنة المركز).

المجموعة الثالثة: ممثلون عن الجمعيات والمنظمات الأهلية التي تعمل على مستوى المحافظة.

المجموعة الرابعة: أعضاء المجلس التنفيذي للمحافظة، وهم محددين بحكم وظائفهم.

ويصدر قرار بتشكيل لجنة " شروق " بالمحافظة من السيد المحافظ ويتولى رئاستها، ويقوم بمهام الأمانة الفنية مدير إدارة تنمية القرية بالمحافظة. ولا يوجد عدد نمطى ثابت لأعضاء هذه اللجنة.

خامساً: المستوى القومي

يقترح تشكيل مجلس أعلى للتنمية الريفية برئاسة السيد رئيس الجمهورية يضم فى عضويته جميع السادة الوزراء الذين تتصل وزاراتهم بالتنمية الريفية.

أو كاقترح بديل: انعقاد مجلس الوزراء مكتملاً فى صورة " مجلس أعلى للتنمية الريفية " بصفة دورية وليكن مرة كل ثلاث شهور أو أقل، باعتبار أن مهام التنمية الريفية تكاد أن تتصل بمختلف الوزارات، وينضم لعضوية المجلس السادة المحافظين رؤساء الأقاليم التخطيطية بالدولة، وممثلين عن اتحادات المنظمات الأهلية المتنوعة.

دور ومهام المستويات التنظيمية فى هيكل آليات " شروق " (شكل ٢)

• مهام " مندوبى شروق "

" مندوبى شروق " فى القرية هم قاعدة الاتصال المباشر لبرنامج " شروق " مع المواطنين. وتتركز مهام مندوبى شروق فى أنهم حلقة الوصل الدائمة بين أهالى وسكان المربع وبين أنشطة ومشروعات برنامج " شروق " ولجنته القروية. ويقع عليهم واجب استمرار عقد اللقاءات الجغرافية والقطاعية مع الأهالى فى مربعهم لتوصيل الأفكار والمعلومات إليهم، وكذلك نقل رغباتهم ومطالبهم إلى لجنة القرية، وأيضاً الحث والتشجيع المستمر للالتزام المواطنين بحجم ونوعية الإسهامات والجهود الشعبية التى وعدوا بها لتنفيذ مشروعات " شروق " وهى مهام تتطلب تدريباً مستمراً ومعونة فنية متواصلة لمندوبى شروق، لصقل قدراتهم وترسيخ توجهاتهم التنموية.

• مهام لجنة " شروق " بالوحدة المحلية القروية

١- وضع وإقرار خطة برنامج " شروق " للتنمية الريفية المحلية وفق الأولويات التي يقرها مواطنو القرى. وتشمل الخطة تفاصيل المشروعات والأنشطة التنموية المحلية.

٢- توزيع الموارد المالية الحكومية والأجنبية المخصصة لتنمية القرية على المشروعات الواردة بخطة برنامج " شروق " المحلية.

٣- الإشراف على تدبير الإسهامات الشعبية النقدية والعينية التي يرتضيها مواطنو القرية كمشاركة تطوعية منهم فى تنفيذ مشروعات الخطة وإدارتها وتشغيلها وصيانتها.

٤- توزيع الأدوار والمسئوليات على كافة الأجهزة والمؤسسات والمنظمات الأهلية والحكومية بالقرية المنوط بها تنفيذ مشروعات الخطة وإدارتها وتشغيلها وصيانتها.

٥- متابعة وتقييم مراحل تنفيذ مشروعات الخطة على المستوى المحلى، وبوجه خاص ما يتصل بالإنفاق المالى على المشروعات سواء من الموارد الحكومية أو الإسهامات الشعبية.

٦- اتخاذ القرارات والإجراءات التى تيسر سرعة تنفيذ المشروعات وحل ما قد يعترضها من مشكلات.

٧- رفع ما قد تراه من مقترحات وتوصيات لتحقيق مزيد من فرص النجاح لبرنامج " شروق " إلى لجنة " شروق " بالمركز الإدارى.

وتعد لجنة " شروق " بالوحدة القروية هى القيادة المباشرة لبرنامج " شروق " على المستوى القروى المحلى، ولها سلطة واسعة وكبيرة فى اختيار مشروعات التنمية وترتيب أولوياتها فى إطار خطة زمنية. وتوزيع أدوار تنفيذها، وتوزيع الاعتمادات

التنمية ... والمجتمع
المالية المتاحة على المشروعات، وتقرير حجم وطبيعة المشاركة الشعبية المالية والعينية في هذه المشروعات، ومتابعة تنفيذها وتقويمها.

وتؤدى لجنة "شروق" بالقرية مهامها بمساندة معونة فنية مستمرة يقدمها خبراء التنمية، وعلى وجه خاص عند إعداد الخطة شاملة تفاصيل المشروعات بعد دراسة جدواها الفنية والمالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكذلك الإشراف الفنى على تنفيذ المشروعات ومتابعتها وتقييمها.

• مهام لجنة "شروق" بالمركز الإداري

تختص لجنة "شروق" بالمركز بما يلى:

- ١- تحقيق التنسيق والتكامل فيما بين خطط برنامج "شروق" بالوحدات القروية الواقعة فى نطاق المركز.
- ٢- تخصيص أنصبة الوحدات المحلية القروية من الموارد المالية الحكومية والأجنبية المخصصة لبرنامج "شروق" على مستوى المركز.
- ٣- تقديم الدعم والمساندة لتحقيق تنفيذ الوحدات القروية لمشروعاتها فى برنامج "شروق" خلال التنسيق والتكامل بين الأجهزة الحكومية والشعبية على مستوى المركز.
- ٤- متابعة مراحل تنفيذ مشروعات البرنامج فى الوحدات المحلية القروية.
- ٥- اتخاذ القرارات والإجراءات التى تيسر سرعة تنفيذ مشروعات القرى وحل ما قد يعترضها من مشكلات.
- ٦- رفع ما قد تراه من مقترحات وتوصيات لتحقيق مزيد من فرص نجاح برنامج "شروق" إلى لجنة "شروق" بالمحافظة.

ومن الواضح أن السلطة الجهورية التى منحت للجنة المركز، تتركز فى توزيع الموارد المالية الحكومية والأجنبية المتاحة للبرنامج على مستوى المركز فيما بين الوحدات المحلية القروية التابعة، دون الدخول فى عملية توزيع هذه الاعتمادات فيما

بين المشروعات التي تتضمنها خطة البرنامج في هذه الوحدات، حيث تبقى هذه المهمة مخولة للجنة القروية.

• مهام لجنة "شروق" بالمحافظة

وتختص لجنة "شروق" بالمحافظة بما يلي:

- ١- تحقيق التنسيق والتكامل بين خطط برنامج "شروق" بالوحدات القروية وباقي الخطط القطاعية والنوعية على مستوى المحافظة.
- ٢- تخصيص أنصبة المراكز الإدارية بالمحافظة من الموارد المالية الحكومية والأجنبية المخصصة لبرنامج "شروق" بالمحافظة.
- ٣- تقديم الدعم والمساندة لتحقيق تنفيذ الوحدات القروية لمشروعاتها في البرنامج، خلال التنسيق والتكامل بين كل الأجهزة الحكومية والشعبية على مستوى المحافظة.
- ٤- متابعة مراحل تنفيذ مشروعات البرنامج.
- ٥- اتخاذ القرارات والإجراءات التي تيسر سرعة تنفيذ مشروعات القرى وحل ما قد يعترضها من مشكلات.
- ٦- رفع ما قد تراه من مقترحات وتوصيات لتحقيق مزيد من فرص نجاح البرنامج إلى المستوى المركزي.

ومن الواضح أن السلطة الجهورية التي منحت للجنة المحافظة تتركز في توزيع الموارد المالية الحكومية والأجنبية المتاحة للبرنامج على مستوى المحافظة فيما بين المراكز الإدارية بالمحافظة، دون الدخول في عملية توزيع هذه الاعتمادات فيما بين قرى هذه المراكز، حيث تبقى هذه المهمة مخولة للجنة المركز. وعلى لجنة "شروق" بالمحافظة أن توزع اعتمادات البرنامج المتاحة فيما بين المراكز على أسس تراعى العدالة في فرص التنمية على أساس نفس الاعتبارين سالفى الذكر واللذين ستراعيهما

لجنة المركز عند التوزيع فيما بين القرى "أى مؤشرات التنمية البشرية فيما بين المراكز، ومدى المشاركة الشعبية النسبية لمواطنى قرى المركز".

• "مهام" المجلس الأعلى للتنمية الريفية (المستوى القومى)

يقوم المجلس الأعلى للتنمية الريفية بالمهام التالية:

- ١- وضع الاستراتيجية الشاملة للتنمية الريفية.
- ٢- وضع الخطة العامة لبرنامج "شروق" فى إطار خطة الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ٣- وضع قواعد تخصيص أنصبة المحافظات من الموارد الحكومية والأجنبية المتاحة للبرنامج.
- ٤- التنسيق التكاملى بين جهود كافة الجهات ذات العلاقة بتنفيذ البرنامج.
- ٥- متابعة مراحل تنفيذ البرنامج وتقييمه المستمر.
- ٦- اتخاذ الإجراءات والقرارات المحققة لتيسير تنفيذ البرنامج.
- ٧- اقتراح التعديلات أو التغييرات التشريعية والمؤسسية التى قد تتطلبها حاجة البرنامج وعرضها على السلطات الدستورية المسئولة عن إصدارها.

العلاقات المؤسسية فى التنمية الريفية

حيث أن عملية التنمية الريفية شاملة تكاملية، تهم كافة المؤسسات والوزارات والجمعيات ذات العلاقة بالقرية المصرية، ومن ثم فإنه يصبح من الضروري أن يتم التنسيق والترابط بين جهود كافة تلك المؤسسات فى عملية التنمية. هذا التنسيق والتكامل يتم وفقاً للمستوى الذى يتطلبه العمل التنموى سواء المستوى القومى، أو مستوى المحافظة، أو مستوى المركز الإدارى، وكذلك عند مستوى الوحدة المحلية القروية. وتتحدد مهام المشاركة وفقاً للمستوى الذى تتم عنده بدءاً من المشاركة فى

وضع إطار الخطة.. البرنامج القومي للتنمية - على المستوى القومي، وحتى المشاركة فى تنفيذ الخطة.. المؤسسات أو المنظمات الأهلية، وكذلك التمويل سواء من صندوق التنمية المحلية أو الجهات الأجنبية.

ومن هذه الجهات ذات العلاقة بالتنمية الريفية والتي يلزم تحديد وتنسيق علاقاتها المؤسسية ما يلى:

- الوزارات والجهات المركزية.
- الجامعات ومراكز البحث العلمى.
- المنظمات الأهلية غير الحكومية.
- صندوق التنمية المحلية .
- جهات المعونة الأجنبية.

التحسن فى الخدمات فى الريف وأثر "شروق"

ويوضح جدول (٥) التحسن فى خدمات الريف.. الزيادة فى الخدمات المقدمة فى الريف - ونسبة مساهمة "شروق" فيها.. ومنه يتضح أن مساهمة "شروق" فى الإنجازات التى تحققت خلال الفترة بين عامى ١٩٩٥/٩٤ - ٢٠٠٠، على النحو التالى:

فبالنسبة لمياه الشرب بلغ عدد سكان الريف المستفيدين نحو ٧٣ر٨%، وكانت مساهمة "شروق" فى التحسن فى خدمة الصرف بنسبة ٣٤%، ونحو ٨٠ر٩% فى خدمة إنارة مداخل وطرق القرى، ونحو ٦٦ر٧% فى الخدمة التليفونية، ونحو ٧٧ر٢% فى الخدمة البريدية، و٥٩ر٢% فى رصف مداخل القرى، ٥٦ر٩% فى الخدمة الصحية، ونحو ٧٦ر٥% فى ملاعب ومراكز الشباب، ١٧ر٨% فى خدمة التعليم الابتدائى، وأخيراً ساهمت "شروق" فى تحسين خدمة التعليم الإعدادى خلال نفس الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠) بنحو ١١%.

جدول (٥)

التحسن فى خدمات فى الريف المصرى فيما بين عامى ٩٥/٩٤ - ٢٠٠٠
واسهام برنامج شروق فى التحسن

إسهام شروق فى التحسين		عام ٢٠٠٠ بعد شروق				عام ٩٥/٩٤ قبل شروق				الخدمة المتاحة بالقرية		
سكان ريفيين		قرى		سكان ريفيين		قرى		سكان ريفيين			قرى	
%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد		%	عدد
(٥)	بالآلاف	(٤)		(٣)	بالآلاف	(٢)		(١)	بالآلاف	(١)		
٧٣.٨	٦٩٨٤	٧٧.٩	٧٥٣	٩٧.٧	٣٥٧٥٠	٩٧	٤٤٠٧	٦٩.٤	٢٣٣٢٣	٧٥.٦	٣٤٤٠	مياه الشرب النقية
٣٤.٠	٨٨٠	٥٩.١	١١٠	٨.٠	٢٩٢٦	٥.٣	٢٤٣	١.٠	٣٣٦	١.٢	٥٧	معالجة مخلفات صرف صحى
٨٠.٩	٢٦١٠	٨٢.١	٢٦١	٩٩.٠	٣٦٢٠٦	٩٨.٣	٤٤٦٧	٨٩.٣	٣٠٠١٦	٩١.٢	٤١٤٩	اناره مداخل وطرق القرية
٦٦.٧	٨٠٣	٧٤.٥	٧٣	٩٢.٩	٣٣٩٧٥	٩١.٧	٤١٧١	٨٨.٧	٢٩٨٠٧	٨٩.٦	٤٠٧٣	الخدمة التليفونية
٧٧.٢	١٨٢٦	٩٢.٧	١٦٦	٩٢.٨	٣٣٩٣٢	٩١.٧	٤١٧١	٨٥.١	٢٨٦٠٣	٨٧.٨	٣٩٩٢	الخدمة البريدية
٥٩.٢	٤٩٢٨	٧١.٠	٤٤٨	٦١.٣	٢٢٢٥٣	٥٨.٥	٢٦٦٣	٣٢.٦	١٠٩٦٣	٤٤.٧	٢٠٣٢	رصف مداخل القرية
١٧.٨	١٠٧٨	١٦.٠	٩٨	٩٤.٦	٣٤٥٩٧	٩٣.٨	٤٢٦٦	٧٦.٩	٢٥٥٧٩	٨٠.٤	٣٦٥٦	تعليم ابتدائى
٤٤.٠	٤٤٤	١٧.٣	٣٧	٧٩.٧	٢٩١٦٥	٧٦.٧	٣٤٩٠	٦٥.٩	٢٢١٥٩	٧٢.٠	٣٢٧٦	خدمة التعليم الاعدادى
٥٦.٩	١٦٨٣	٥٣.٩	١٤٦	٨١.٨	٢٩٩١١	٧٠.٧	٣٢١٦	٧١.٤	٢٣٩٨٩	٦٤.٨	٢٩٤٥	خدمة صحية
٧٦.٥	٥٢٠٢	٨٧.٤	٣٨٢	٨٤.٩	٣١٠٦١	٧٥.٨	٣٤٤٦	٦٣.٤	٢١٢٩٥	٦٦.٢	٣٠٠٩	ملاعب ومراكز شباب

انجازات شروق

- ١) جملة عدد القرى والتجمعات الريفية ٤٥٤٨ .
٢) جملة سكان الريف عام ٩٥/٩٤ ٣٣٦٠٧ ألف نسمة.
٣) جملة سكان الريف فى ٢٠٠٠/١/١ ٣٦٥٧١ ألف نسمة.
٤) % من جملة القرى التى استفادت.
٥) % من جملة السكان المستفيدين.
- مجموع عدد المشروعات ٤٨١٣٧ مشروعا .
إجمالى الاستثمارات : ١٣١٦ مليون جنيه .
منها إسهاماً شعبية : ٤٤٠.٦ مليون جنيه

المشكلات والمعوقات التي واجهت برنامج M شروق L للتنمية الريفية

نشير فيما يلي إلى أهم المعوقات والمشكلات التي واجهت البرنامج - كما جاءت في تقرير المجالس القومية المتخصصة - الدورة العشرون، والذي جاء فيه ما يلي:

- بدئ في تنفيذ البرنامج قبل الانتهاء من إعداد الموظفين الحكوميين على المستوى القاعدي، بتدريبهم وتحويل اتجاههم نحو الأسلوب المستحدث للتنمية بالمشاركة في "شروق" مما أدى إلى تعثر بعض الإجراءات.

- البدء في تنفيذ البرنامج دون إجراء التعديلات التشريعية الضرورية على قانون الإدارة المحلية لتعميق اللامركزية، وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية في تخطيط وتنفيذ المشروعات التنموية، مما أدى إلى صعوبة التعاون والتنسيق بين أجهزة التخطيط وأجهزة التنفيذ.

- النظر إلى شروق من جانب الجهات المسئولة عن التمويل في الدولة باعتباره برنامجاً قطاعياً للتنمية الريفية، ينافس باقى برامج الوزارات الأخرى في التنمية الريفية على الموارد المحددة، بدلاً من النظر إليه باعتباره مظلة قومية لجهود الدولة بكافة وزاراتها في القطاع الريفي، بما يحقق التنمية المتكاملة.

- تركيز توزيع الاعتمادات - نحو ٩٧% منها على التنفيذ العيني لإقامة المشروعات (تشييدات، مبان، الآلات، معدات) وتوجيه نسبة شديدة الانخفاض من اعتماداته للتنمية البشرية (نحو ٣%) خلال التدريب والتأهيل والتثقيف لزيادة المعارف وتعميق الاتجاهات، بل وإيقاف كافة أعمال التدريب في البرنامج عام ١٩٩٩/٩٨.

- افتقاد التنسيق والتكامل مع قطاعات هامة في الدولة لها أنشطة جوهرية في القرى، وفي مقدمتها وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية والصندوق الاجتماعي للتنمية، وكذلك افتقد البرنامج إمكانات المساندة من الجمعيات الأهلية لتعبئة

وتنظيم المشاركة الشعبية. كما افتقد تناسق أنشطته مع الصندوق الاجتماعي للتنمية، فضلاً عن قدرات التنسيق مع وزارات أخرى عديدة.

- ازدواجية النظر من جانب الدولة إلى مشروعات التنمية الاقتصادية الصغيرة فى القرى، فبينما تعفى من الضرائب إذا حصلت على تمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية والأسر المنتجة، فإنها لا تعفى من الضرائب إذا حصلت على تمويل من مشروع "شروق" من خلال صندوق التنمية المحلى. أو حتى إذا أقيمت كلها بالجهود الذاتية دون قروض.

- التركيز على نوعية معينة من مشروعات البنية الأساسية وهى: مياه الشرب بغض النظر عن ترتيب أولويات المشروعات التى حددتها آليات البرنامج على المستوى الفردى، وأيضاً بغض النظر عن ضرورات التكامل بين المشروعات خروجاً عن خطته ومنهجه الأسمى.

- الإسراع فى مد تنفيذ البرنامج إلى كل قرى الجمهورية، قفزاً فوق خطته الأصلية التدريجية زمنياً، وفى نفس الوقت لم تزد فيه اعتمادات البرنامج بنفس نسبة توسعه الكبير، وبالتالي انخفض متوسط الوحدة المحلية القروية من اعتمادات البرنامج، مما أضعفت مصداقيته.

- إيقاف المتابعة الميدانية فى البرنامج بكامله طوال عامى ٩٧/٩٨ و ٩٨/٩٩، بالرغم من أن هذا العام قد شهد توسعاً بنسبة ٥٠% عن السنة السابقة فى إعداد القرى التى شملها البرنامج، وكذلك عدد المشروعات التى ينفذها.

- عدم صرف أية حوافز أو تعويض جهد الحكومية المعقد لمحلين المنفذين للبرنامج فى القرى والمراكز والمحافظات، وفى الوقت ذاته تقوم جهات أخرى بصرف حوافز لهم عن تنفيذ برامجها، مما أضعف من حماسهم.

الفصل السابع

- إتباع نفس الأساليب والإجراءات الحكومية المعقدة في تنفيذ مشروعات البرنامج، بالرغم من أنها تشمل نسبة كبيرة (٣٤%) كمشاركة شعبية متنوعة الصور مثل (العمل، الأرض، الخامات، التبرعات النقدية)
- تعجل تحقيق نتائج تنموية سريعة من البرنامج، بالرغم من أن خطته بنيت على أساس الوصول إلى أهدافه في القرية الواحدة خلال (٢٠ عاماً) حتى سنة ٢٠١٧، وتصور أن التنمية - بما فيها من تعديل لسلوك الأفراد - يمكن أن تتم في سنوات معدودة.

الفصل الثامن

التنمية البشرية ... أصبحت محور التنمية

حدث تطور - تبدل - فى مفهوم التنمية عبر نصف القرن الماضى، وهذا التبدل ذاته ظاهرة من مظاهر التنمية، فيمكننا القول بأنه حدثت تنمية لمفهوم التنمية، حيث خلال فترة بداية الخمسينات من القرن الغائت كان مفهوم التنمية ينصب على "الاستخدام الامثل - أو الاكفاء - للموارد المتاحة فى المجتمع بحيث يتسنى الحصول على أكبر انتاج - دخل - بأقل تكلفة، واستمر هذا المفهوم حتى بداية الستينات حيث أضيف الى المفهوم "مع عدالة التوزيع"، وذلك مع انتشار الاخذ بالاسلوب الاشتراكى، والتأميمات، والملكية العامة، وتزايد دور الدولة الاقصادى وبالتبعية الدور الاجتماعى للدولة.

واستمر هذا المفهوم حتى بداية السبعينات ليتغير الى مفهوم التنمية المتواصلة المستدامه، وهى التنمية التى تحافظ على حق الاجيال القادمة فى موارد الثورة القابلة للنفاد (كالبترول) الغاز الطبيعى، المياه الجوفية... موارد الثورة المعدنية...، وكذلك ادخل المفهوم البيئى فى الحسابان، حيث أصبح من الضرورى أن تحافظ التنمية على المكون البيئى ولا تؤدى الى الهدر البيئى أو تدمير البيئته، ومن ثم شرط أساسى فى أى مشروع تنموى حتى تتم الموافقة عليه أن يتضمن جزء عن الاثار البيئية للمشروع ضمن دراسة جدوى المشروع، واذا كان للمشروع آثار بيئية سلبية فالمشروع ملزم بان تتضمن تكاليفه الاستثمارية تكلفة الاصحاح البيئى. ومن هنا جاء تواصل واستدامة التنمية.

وفى منتصف الثمانينات وبداية التسعينات أتضح للقائمين على التنمية بصفة عامة، وللمنظمات الدولية بصفة خاصة أن عمليات التنمية تتم بالبشر وللبشر،

وبالتالى فإن تنمية العنصر البشرى هى أساس عملية التنمية، ولا يمكن حدوث أو تحقيق التنمية الا من خلال تنمية العنصر البشرى - الموارد البشرية - فى المجتمع وذلك من كافة النواحي، اقتصادية، اجتماعية، صحية، وثقافية... وتعليمية.. وغيرها من الجوانب. حيث أوضحت تجارب التنمية خلال النصف قرن الاخير انه بعض النظر عن باقى الموارد التى يملكها - أو متاحة - فى المجتمع، فان العنصر البشرى قادر على تحقيق التنمية حتى مع ندرة أو قلة الموارد المادية فى المجتمع - اليابان، ودول جنوب شرق آسيا - وحتى يتحقق ذلك كان من الضرورى إعطاء الأهمية الواجبة لتنمية العنصر البشرى، عن طريق تنمية الموارد البشرية على أساس أن البشر هم ركيزة التقدم وليس الموارد الطبيعية والمادية فقط، ذلك عن طريق تحسين نوعية حياة البشر، وتوسيع الخيارات المتاحة أمام الناس بتمكينهم من الحصول على الموارد اللازمة، وأعدادهم لاستخدامها الاستخدام الأكفاء، عن طريق تطوير قدراتهم الفنية والصحية وإكسابهم المعارف، وتحسين ظروف البيئة المحيطة بهم.

إن اهتمام خطط التنمية بالبعد الاجتماعى و البعد الإنسانى يعنى العمل على التحسن فى مختلف نواحي الحياة و رفع مستوى العنصر البشرى بما يؤدى إلى توسيع فرص ومجالات الاختيار أمامه وهذا الاهتمام جاء فى الخطة من خلال إتاحة المزيد من فرص العمل، وزيادة الاستثمارات فى قطاعات التعليم والصحة ومياه الشرب والصرف الصحى، وهى أهم العناصر التى تؤثر بطريقة مباشرة على تنمية العنصر البشرى وتبرز مدى اهتمام الخطة بالبعد الاجتماعى.

ومن اهتمام مصر بهذا الموضوع يتم إصدار تقارير للتنمية البشرية منذ عام ١٩٩٤ عن معهد التخطيط القومى بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى. وتأتى أهمية تلك التقارير لما توليه من عناية واهتمام لقياس والتعرف على الأدلة والمؤشرات المتعلقة بالتنمية بصفة عامة والتنمية البشرية بصفة خاصة، كما أنها توضح مستويات التنمية والفجوات التنموية فى مختلف محافظات ومدن وأحياء الجمهورية، وتوفر قاعدة بيانات شاملة وجيدة، تستخدم فى وضع الخطط التنموية

قومية وإقليمية حيث لا تخطيط بدون بيانات. ومن خلال الخطة القومية يمكن ترتيب الأولويات وتحديد الأهداف التي تعمل على تضيق تلك الفجوات التنموية، وتحقيق معدلات التنمية التي تستهدفها الخطة.

حالة التنمية البشرية في مصر:

أصبح قياس مدى التقدم الذى حدث لتحقيق أهداف التنمية من أولويات منظمات التنمية والمجتمع الدولى لسنوات عديدة. كما أصبحت الحكومات الوطنية تهتم بتحديد مؤشرات توضح مقدار التحسن أو التدهور الذى طرأ على نوعية ومستوى حياة السكان. وخلال حقبة الثمانينيات من القرن المنصرم أتضح أن اتخاذ متوسط الدخل الفردى وحده كمقياس للتنمية غير كاف لمعرفة وفهم الفروق التى تحدث بين معدلات التنمية فى الدول المختلفة، كما أنه غير كاف لتوضيح المعوقات التى تحول دون تحقيق التنمية البشرية؛ لذلك قام البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة عام ١٩٩٠ بتقديم دليل التنمية البشرية (HDI)، كمؤشر مركب يمكنه أن يعكس بصورة أكثر شمولاً الأبعاد الأساسية للتنمية فى المجتمع. يتكون دليل التنمية البشرية من ثلاث أدلة فرعية:

(أ) دليل توقع الحياة: وهو يجمع بين مؤشرى طول الحياة والصحة.

(ب) دليل التعليم: حيث يرتبط التعليم بتحسين نوعية الحياة وسهولة الوصول إلى المعرفة، كما أن التعليم يساهم بفاعلية فى تمكين الفرد من الحصول على فرص العمل.

(ج) دليل الناتج المحلى الإجمالى: وهو يجمع عديد من المؤشرات الاقتصادية المؤثرة على حياة الناس.

خلال الاثنى عشر سنة الماضية، قام تقرير التنمية البشرية الدولى بحساب مؤشرات التنمية البشرية لمعظم الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة، وعلى أساس تلك المؤشرات تم ترتيب تلك الدول وفقاً لإنجازات كل دولة وما حققت من تنمية. وقد حقق

ترتيب مصر التنموى تقدما معتدلا مقارنة بباقي دول العالم خلال الفترة المذكورة. وعموما فقد تم تعديل طريقة حساب مؤشر التنمية البشرية، كما استخدم لقياس اتجاهات التنمية على المستوى القومى. وأصبحت مؤشرات التنمية البشرية على المستويات المحلية تعتبر مؤشرات رئيسية لتحديد المستويات العليا والدنيا للتنمية فى نطاق كل دولة. وقد أوضحت تلك المؤشرات، والتباينات بين الأقاليم المختلفة، كما وفرت أساساً لوضع استراتيجيات التنمية الإقليمية. وقد أصبح ممكناً أن يتم حساب مؤشر التنمية البشرية لأقل مستوى من الوحدات الإدارية، وبحث فجوات التنمية الموجودة داخل كل إقليم. والتحليل على هذا المستوى يوفر حقيبة معلومات غنية، حيث يمكنه تقديم صورة تفصيلية ومعلومات مكثفة عن اتجاهات التنمية داخل الدولة، ويشير بدقة للمناطق المهمشة التى تحتاج لاهتمام الدولة.

جدول (١): تطور دليل التنمية البشرية فى مصر (١٩٩٦-٢٠٠٤)

سنوات التقرير	١٩٩٦	/١٩٩٧ ١٩٩٨	/١٩٩٨ ١٩٩٩	/٢٠٠٠ ٢٠٠١	٢٠٠٣ ^(١)	٢٠٠٤
دليل توقع الحياة	٠.٦٨٥	٠.٦٩٥	٠.٦٩٨	٠.٧٠٢	٠.٧٠٢ ^(٢)	٠.٧٥٢
دليل التعليم	٠.٥٦٩	٠.٥٩٩	٠.٦١٤	٠.٦٤٣	٠.٦٨٢	٠.٧٠٣
دليل الناتج المحلى الإجمالى	٠.٥٠٣	٠.٥٩٨	٠.٦٣٢	٠.٦٤٩	٠.٦٥٥	٠.٦٠٧
دليل التنمية البشرية	٠.٥٨٩	٠.٦٣١	٠.٦٤٨	٠.٦٦٥	٠.٦٨٠	٠.٦٨٧

المصدر: تقارير التنمية البشرية المصرية ١٩٩٤-٢٠٠١، ٢٠٠٤

ويوفر دليل التنمية البشرية الأساس لتحليل المعلومات الغنية عن أحوال الناس، ونوعية الحياة، إمكانيات توظيفهم، أوضاعهم التعليمية... الخ، وكلما اقتربت تلك

(١) تم حساب الأدلة بنفس منهجية تقرير ١٩٩٤.

(٢) فى دليل توقع الحياة عام ٢٠٠٢ استخدمت نفس منهجية أرقام تقرير ٢٠٠٠/٢٠٠١.

المعلومات من مستوى القرية كلما أمكن توفير معلومات أكثر له أو لها. لذلك فإن حساب مؤشرات التنمية البشرية على مستوى القرية لا يقتصر فقط على إمداد متخذى القرار بصورة تفصيلية عن اتجاهات التنمية عبر المجتمعات المحلية، بل إنه يأتي أيضا بالموضوعات وثيقة الصلة بالتنمية على مستوياتها المحلية إلى أماكنها. كما أنها توفر الأساس الذى يتيح للمواطنين من أن يتساءلوا عن حياتهم ومستقبلهم، ويتيح للناس الفرصة فى دخول حوار مع قادتهم وممثلهم المنتخبين. كما توفر المعلومات التى يمكنها إشعال وتغذية المشاركة الشعبية فى السياسة المحلية واتخاذ القرار.

التباينات الإقليمية فى مصر

دأبت مصر على حساب مؤشر التنمية البشرية على المستوى القومى وعلى مستوى المحافظات بدءاً من عام ١٩٩٤ وبالرغم من التقدم المحقق فى مجال التنمية البشرية خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٢)، فإن التحليل على مستوى المحافظات أظهر وجود اختلافات تنموية معنوية.

ارتفع دليل التنمية البشرية القومى (على مستوى الجمهورية) من ٠.٥٨٩ فى تقرير عام ١٩٩٦ إلى ٠.٦٨٠ فى تقرير عام ٢٠٠٣ ثم إلى ٠.٦٨٧ فى تقرير عام ٢٠٠٤، وقد أدت هذه الزيادة إلى انتقال مصر من مستوى ذات التنمية البشرية المنخفض إلى فئة الدول ذات التنمية البشرية المتوسط (ترتيبها ١١٥)، حيث تشمل فئة التنمية البشرية متوسطة المستوى الدول من الترتيب ٥٤ إلى ١٣٧.

وهذا المستوى المتوسط للتنمية البشرية على مستوى الدولة يعود فى أحد أسبابه لانخفاض الدليل فى محافظات الوجه القبلى بصفه خاصة حيث بلغ ٠.٦٤٩، ٠.٦٥٣ فى تقرير ٢٠٠٣، ٢٠٠٤ على الترتيب، ويرجع هذا الانخفاض بصورة رئيسية إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى وضعف مؤشرات التعليم جدولى (٢، ٣).

جدول (٢): أدلة التنمية البشرية فى تقرير ٢٠٠٣

المحافظات	الدليل	دليل التنمية البشرية	دليل توقع الحياة	دليل التعليم	دليل الناتج المحلى الإجمالي
حضرية	٠.٧٥٦	٠.٧١٨	٠.٧٩٦	٠.٧٥٥	
وجه بحري	٠.٦٧٨	٠.٧٠٩	٠.٦٨٥	٠.٦٤٠	
وجه قبلي	٠.٦٤٩	٠.٦٨٧	٠.٦٢٣	٠.٦٣٨	
حدود	٠.٧١١	٠.٧٠٣	٠.٧٢٤	٠.٧٠٥	
الجمهورية	٠.٦٨٠	٠.٧٠٢	٠.٦٨٢	٠.٦٥٥	

المصدر: تقرير التنمية البشرية - مصر ٢٠٠٣.

ارتفع معدل القراءة والكتابة للسكان (+١٥) على مستوى الجمهورية من ٢٥.٨% عام ١٩٦٠ إلى ٦٥.٦% عام ٢٠٠١ ثم إلى ٦٩.٤% عام ٢٠٠٢ وذلك نتيجة لاهتمام الدولة بمجال التعليم ومحو الأمية.

كما يعتبر نجاح مصر فى مجال التعليم السبب الرئيسى فى تحريك مصر نحو فئة الدول متوسطة المستوى فى التنمية البشرية.

جدول (٣): أدلة التنمية البشرية فى تقرير ٢٠٠٤

المحافظات	الدليل	دليل التنمية البشرية	دليل توقع الحياة	دليل التعليم	دليل الناتج المحلى الإجمالي
حضرية	٠.٧٦٥	٠.٧٦٨	٠.٨١٩	٠.٧٠٧	
وجه بحري	٠.٦٦٦	٠.٧٠٨	٠.٦٩٩	٠.٥٩٢	
وجه قبلي	٠.٦٥٣	٠.٧٣٧	٠.٦٣٣	٠.٥٩٠	
حدود	٠.٧٠٨	٠.٧٥٣	-	٠.٦٥٧	
الجمهورية	٠.٦٨٧	٠.٧٥٢	٠.٧٠٣	٠.٦٠٧	

المصدر: تقرير التنمية البشرية - مصر ٢٠٠٤.

أولاً: مؤشرات التنمية البشرية فى مصر

تقارير التنمية البشرية فى مصر بنيت على أساس المنهجية والإطار التحليلي لتقرير التنمية البشرية الدولي. وقد استخدم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على مستوى العالم سبعة عشر مؤشراً لحساب الأدلة الثلاث التي تستخدم لحساب دليل التنمية البشرية. لا تزال مصر تبني شبكات العمل المنظمة للمؤشرات المستخدمة فى حساب الأدلة الثلاث وهى (توقع الحياة، التعليم، والنواتج المحلى الإجمالى) للوصول إلى دليل التنمية البشرية الخاص بها. وقد أصبح دليل التنمية البشرية القومى أكثر تمثيلاً ودقة، خاصة أن قاعدة البيانات على المستوى القاعدى أصبحت تنمو عاماً بعد عام.

ومؤشرات التنمية البشرية التي تم استخدامها فى التقارير تقع فى خمس مجموعات:

- (أ) مؤشرات ديموجرافية.
- (ب) مؤشرات اجتماعية (تعليم، صحة، اتصالات، مشاركة،...).
- (ج) مؤشرات اقتصادية.
- (د) مؤشرات تعكس الفجوات القائمة.
- (هـ) مؤشرات توضح وضع المرأة.

وتكمل هذه المجموعات مؤشرات التنمية البشرية التقليدية، لتوفير صورة متكاملة عن التنمية البشرية فى مصر.

(أ) المؤشرات الديموجرافية

تعانى مصر من الزيادة المضطربة فى أعداد السكان⁽¹⁾، فقد زاد عددهم من نحو ٢٥.٩ مليون نسمة عام ١٩٦٠ إلى نحو ٥٩.٤ مليون نسمة عام ١٩٩٦ بمتوسط معدل نمو سنوى ٢.٤% - وهو معدل عالى جداً- وبفضل جهود الدولة فى تنظيم الأسرة فقد انخفض هذا المعدل إلى نحو ٢.١% خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠٠١)،

(١) جميع بيانات السكان تشمل داخل الجمهورية فقط.

حيث بلغ العدد نحو ٦٥.٣ مليون نسمة عام ٢٠٠١ (داخل الجمهورية)، وصل إلى نحو ٦٧.٦ مليون نسمة^(١) عام ٢٠٠٢.

وبالإضافة إلى الزيادة الكبيرة في عدد السكان فهناك اختلال التوزيع السكاني، حيث يتركز السكان في مناطق محددة، وخاصة في المناطق الحضرية فقد بلغت نسبة سكان الحضر ٤٢.٩% عام ٢٠٠١ وذلك بسبب الهجرة إلى المناطق الحضرية، فضلاً عن تحول كثير من القرى إلى مدن. وقد ارتفع معدل نمو سكان الحضر من ١.٨% إلى ٢.٣% خلال الفترتين (١٩٨٦ - ١٩٩٦) و(١٩٩٦ - ٢٠٠١)، وبلغت نسبة سكان المدينة الأكبر وهي القاهرة ٢٦.٢% من إجمالي سكان الحضر. ومن الملاحظ أن النسبة قد انخفضت منذ عام ١٩٨٦، وذلك بسبب وجود جزء تابع لمحافظة الجيزة والقليوبية في إطار إقليم القاهرة الكبرى، والهجرة الداخلية للقاهرة الكبرى كانت موجهة لهاتين المحافظتين منذ عام ١٩٨٦.

(ب) المؤشرات الاجتماعية

التعليم:

المؤشران المستخدمان لحساب دليل التعليم هما نسبة القيد في التعليم الأساسي والثانوي ومعدل القراءة والكتابة للسكان (١٥ +). زادت نسبة القيد في التعليم الأساسي والثانوي من ٤٢% إلى ٨٦% خلال الفترة (١٩٦٠-٢٠٠١)، كما يلاحظ ارتفاع معدل الدخول بالصف الأول الابتدائي من ٦٨.٦% إلى ٩١.٤% خلال نفس الفترة لاهتمام الدولة بالتعليم وارتفاع الوعي التعليمي لدى الأسر وبناء أعداد كبيرة من المدارس في العقد الأخير.

أما فيما يتعلق بالاختلالات في مجال التعليم فإننا نجد أن متوسط كثافة الفصل (على مستوى الدولة) مازالت مرتفعة في كل من التعليم الابتدائي والإعدادي ٤١.١، ٤٣.٩ تلميذاً عام ٢٠٠١ ثم انخفضت إلى ٣٩.٧، ٤٢.٣ تلميذاً عام ٢٠٠٢ على

(١) تقرير التنمية البشرية - مصر ٢٠٠٣.

التوالى. وتبلغ نسبة المباني غير الصالحة ٢٣.٨% بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت فى هذا المجال لتوفير أبنية مدرسية، وخاصة خلال السنوات التسع الماضية (بعد زلزال عام ١٩٩٢). وبالرغم من أهمية مستوى التعليم على التنمية البشرية إلا أننا نجد أن الإنفاق العام على التعليم لا يتجاوز ٦.٧% من الناتج المحلى الإجمالى (عام ٢٠٠٠/٢٠٠١) انخفض إلى ٥.٢% عام ٢٠٠٢^(١).

ارتفع معدل القراءة والكتابة للسكان (١٥ +) على مستوى الجمهورية من ٢٥.٨% عام ١٩٦٠ إلى ٦٥.٦% عام ٢٠٠١ ثم إلى ٦٩.٤% عام ٢٠٠٢ وذلك نتيجة لاهتمام الدولة بمجال التعليم ومحو الأمية وتوجيه الجهود والموارد فى هذا المجال. ويعتبر نجاح مصر فى مجال التعليم السبب الرئيسى فى تحريك مصر نحو فئة الدول متوسطة المستوى فى التنمية البشرية.

الصحة:

المؤشرات المستخدمة لحساب الدليل المعبر عن نوعية الحياة هي: طول الحياة، معدل وفيات الرضع، معدل وفيات الأطفال دون الخامسة، وفيات الأمهات، ونسبة الأطفال المحصنون.

يتضح من استعراض الملامح الأساسية للحالة الصحية أن هناك تحسناً واضحاً فى بعض المجالات مثل نسبة الأسر التى تحصل على خدمات صحية، ومياه مأمونة، وصرف صحى على مستوى الجمهورية، غير أن عديد من المناطق الريفية مازالت تعاني من قصور هذه الخدمات بها وتحتاج إلى كثير من الدعم.

وهناك تحسن ملحوظ فى معدل وفيات الرضع فقد انخفض من ١٠.٨ إلى ٣.٠ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حى خلال الفترة (١٩٦١ - ٢٠٠١) ثم إلى ٢٤.٥ عام ٢٠٠٢، كما تحسن معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (٣٩.١) حالة وفاة لكل

(١) تقارير التنمية البشرية - مصر ٢٠٠٣، مصر ٢٠٠٤

١٠٠٠ (مولود حتى) عام ٢٠٠١ انخفض إلى ٣١.٤ عام ٢٠٠٢، وذلك بسبب ارتفاع نسبة الأطفال المحصنون (٩٧.٩%)^(١).

ومازالت النساء تعانى من عدم قدرتها على الوصول والاستفادة من الخدمات الصحية، خاصة فى الريف بالرغم من التحسن الكبير فى معدل وفيات الأمهات إلا أنه مازال مرتفعاً، وقد يرجع ذلك إلى نقص الوعى علاوة على الأمية المرتفعة بين النساء فى الريف وتباعد الوحدات الصحية المتخصصة.

ومازالت صحة المرأة تحتاج إلى كثير من الجهود والاهتمام، فنسبة حالات الولادة تحت إشراف صحى لم تتجاوز ٥٦.٥%، وقد يرجع ذلك أساساً إلى بعض التقاليد والأمية والجهل، كما أن معظم حالات الولادة التى تتم فى العيادات والمستشفيات الخاصة لا يتم تسجيلها بدقة.

وباستقراء الأرقام الخاصة بالأطباء والممرضات فإنه مازال هناك كثير من الجهود يجب أن تبذل لتحسين الخدمة الصحية وذلك بالارتقاء بعدد الأطباء والممرضات والوحدات الصحية وطبقاً لأعداد السكان وتوزيعهم الجغرافى على المساحة المأهولة.

وبالرغم من الاستثمارات الضخمة التى وجهت للقطاع الصحى خلال السنوات الماضية إلا أنها لا تتجاوز ٢.٤%، ١.٩% فى عامى ٢٠٠١، ٢٠٠٢ على الترتيب من الناتج المحلى الإجمالى، ونحو ٧.٢% من إجمالى الإنفاق العام (عام ٢٠٠٠/٢٠٠١).

تعكس مؤشرات الصحة دلالات غير متوقعة على مستوى المحافظات. فعلى سبيل المثال نجد أن نسبة الحوامل اللائى يحصلن على رعاية قبل الولادة أكثر ارتفاعاً فى محافظات الوجه القبلى (٦٣.١%)، مقارنة بالمحافظات الحضرية (٥٤.٥%)،

(١) تقارير التنمية البشرية - مصر ٢٠٠٣، مصر ٢٠٠٤

كذلك فيما يتعلق بمعدل وفيات الأمهات (٦١.٨ ، ٨٨.٩) لكل مائة ألف مولود حتى على الترتيب، ومعدل وفيات الرضع (٣٥.٧ ، ٣٦.٦) لكل ألف مولود حتى على الترتيب، مما يعنى أن الخدمات الصحية فى الوجه القبلى أوفر نسبيا عنها فى المحافظات الحضرية، وأن الوعى الصحى بها أكثر ارتفاعا، وهى نتيجة تثير تساؤلات جادة حول مدى دقة وشمول بيانات المحافظات، وخاصة محافظات الوجه القبلى.

ومن واقع الخبرة واستقراء البيانات الديموجرافية لأعوام كثيرة، ربما يكون من أهم أسباب هذه النتيجة غير المنطقية أن معظم هذه البيانات بيانات مسجلة فى وزارة الصحة ووحداتها والتي يتردد عليها نسبة أكبر من سكان محافظات الوجهين البحرى والقبلى، أما سكان المحافظات الحضرية فيتردد أغلبهم على العيادات الخاصة للأطباء والتي لا يتم حصر الحالات بها، هذا من ناحية الحوامل اللاتي يحصلن على رعاية. أما بالنسبة للوفيات (الأمهات - الرضع) فهذا يرجع أساساً إلى القصور فى تسجيل الواقعات الحيوية (مواليد/وفيات) وكذا عدم الاهتمام بأسباب الوفاة الحقيقية وخاصة فى الوجه القبلى بصفة عامة وفى ريف الوجه القبلى بصفة خاصة - وقد أثبتت ذلك دراسات ميدانية سبق إجرائها منذ أكثر من عشر سنوات ومما يؤيد ذلك انخفاض عدد الأطباء لكل ١٠ آلاف نسمة فى محافظات الوجه القبلى، وهو ما ينعكس على كفاءة الخدمة المقدمة.

الاتصال:

مؤشرات الاتصال التى شملها التقرير لشرح وتوضيح مستوى التنمية البشرية هى أجهزة الهاتف، أعداد الكتب، مكاتب البريد، عدد المترددين على المسارح والسينما والمتاحف.

مؤشرات الاتصال من المكونات الهامة للدلالة على مستوى التنمية البشرية خاصة فى الدول النامية التى ترتفع فيها نسبة الأمية، وكلما زادت وتحسنت وسائل الاتصال كلما دفعت عملية التنمية فى المجتمع. وتوضح هذه المؤشرات الملامح

الأساسية للاتصال، والتي تظهر أنه مازال هناك كثير من الجهد يجب أن يبذل في مجال التوعية حيث نجد انخفاض في أجهزة الهاتف (١٨٧ هاتف لكل ١٠٠٠ أسرة)، وأعداد الكتب (١٧٥.٦ كتاب لكل ١٠٠٠ نسمة)، وكذا عدد المترددين على المسارح والسينما والمتاحف (١٨.٦، ١٥٢.٦، ٤٦.٥ لكل ١٠٠٠ نسمة) على الترتيب، والعمل على زيادة عدد المخدمين بمكاتب البريد (٧١٢٥.٤ نسمة لكل مكتب بريد واحد)٠

هناك فروق بين المحافظات في معظم المؤشرات التي تعكس الملامح الأساسية للاتصال مثل أجهزة الهاتف لكل ١٠٠٠ أسرة، فهي أكثر ارتفاعاً في المحافظات الحضرية (١٥٨.٨)، وتنخفض إلى ٤٨.٩ في محافظات الوجه القبلي وإلى ٥٦.٠ في محافظات الوجه البحري.

ونفس الاتجاه نجده في الأسر المزودة براديو وتلفزيون ٠ غير أنه فيما يتعلق بمؤشر المترددون على دور السينما وعدد سيارات الركاب لكل ألف نسمة نجد أن هناك تفاوتاً كبيراً وملحوظاً بين المحافظات الحضرية خاصة القاهرة والإسكندرية وبورسعيد، وباقي المحافظات وذلك بسبب ارتفاع الدخل ونسب التعليم، وتركز أغلب الخدمات السينمائية في المحافظات الحضرية عنها في باقي المحافظات، وذلك وفقاً لتقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣.

المشاركة في التنمية:

تم الاعتماد على ستة مؤشرات للدلالة على المشاركة في التنمية وهي التصويت في الانتخابات كمؤشر للمشاركة السياسية، المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والشخصية، نسبه القيد الإجمالية في التعليم بالقطاع الخاص، المشاركة الشعبية في استثمارات برنامج شروق، المشاركة في الأنشطة الاقتصادية الحرفية والمشاركة الاقتصادية في القطاع غير المنظم ٠

تنخفض نسبة المشاركة الشعبية على المستوى القومى بدرجة كبيرة فى كافة المجالات سواء السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، فالمشاركة فى انتخابات المحليات بلغت نحو ٤٢.٤% فقط عام ٢٠٠٢ من جملة الناخبين المقيدين فى مصر، أما المشاركة فى انتخابات مجلس الشعب (عام ٢٠٠٠) فلم تتجاوز ٢٤.١%. ويلاحظ تدنى مشاركة المرأة، فمشاركتها فى عضوية النقابات المهنية لا تتعدى ١٠%، وفى اللجان النقابية ٤% وفى مجالس الإدارة ٢%.

وفيما يتعلق بالمؤشر الأول نجد أنه أكثر ارتفاعاً فى محافظات الوجه البحرى والقبلى بالمقارنة مع المحافظات الحضرية سواء فيما يتعلق بالمشاركة السياسية فى التصويت على الانتخابات للمحليات أو لمجلس الشعب، وذلك يرجع لقوه الروابط الاجتماعية والأسرية وللعادات والتقاليد.

أما فيما يتعلق بالمشاركة فى الأنشطة الاجتماعية والشخصية فنجد أن الفروق محدودة بين المحافظات باستثناء القاهرة والإسكندرية والجيزة التى تتميز بارتفاع عدد العاملين نسبياً فى خدمات المجتمع ويلاحظ أن مشاركة الإناث أقل من الذكور.

وتتضح العدالة النسبية بين المحافظات فيما يتعلق بالمشاركة الشعبية فى استثمارات برنامج شروق سواء فى مشروعات البنية الأساسية أو مشروعات التنمية الاقتصادية، وذلك يرجع إلى أن أحد أهداف هذا البرنامج هو تحقيق تغطية كاملة لكل قرى المحافظات من حيث إمدادها بالمشروعات التى تحل كثير من مشاكلها المحلية، وأن البرنامج يقوم أساساً على مبدأ المشاركة الشعبية فى التنمية.

(ج) المؤشرات الاقتصادية

قوة العمل والبطالة:

بلغت قوة العمل (+١٥) ٢٨.٧%، ٣٠.١% لسنوات ٢٠٠١، ٢٠٠٢ على الترتيب من إجمالى السكان، أما النسبة المئوية للإناث فى قوة العمل (+١٥) فهى لم تتجاوز ١٥.٤%، ٢١.٨% لنفس العامين. وتتفاوت النسبة المئوية لقوة العمل فى الأنشطة الثلاث الرئيسية: الزراعة والصناعة والخدمات، ويستحوذ النشاط الأخير على

النسبة الأكبر من العمالة (٤٦%)، يليه القطاع الزراعي والصناعي بنسب ٣٠.٦% و ٢٣.٤% على التوالي. وتتغير هذه النسب طبقاً للمحافظات الحضرية أو الريفية. ويلاحظ تدنى نسبه المشتغلين بالمهن العلمية والفنية كنسبه مئوية من قوة العمل (٢١.٢%)، (٢٤%) للعاملين السابق الإشارة إليهما وهو ما يقتضى بذل مزيد من الجهد فى هذا المجال حتى يمكن مواكبة العولمة ودخول التقنيات الحديثة. لذلك لابد من إعداد وتدريب القوة العاملة حتى يمكنها استخدام هذه التقنيات المتقدمة، بما ينعكس على مستوى التنمية البشرية فى مختلف المجالات.

وقد بلغ معدل البطالة نحو ٩%، ١٠.٢% للعاملين موضع التقارير^(١)، وترتفع هذه النسبة بين الإناث لتصل إلى ١٩.٨%، ٢٣.٩% بالترتيب من قوة العمل (+١٥)، كما ترتفع فى الريف مقارنة بالحضر، وتبلغ أعلى نسبة للبطالة فى خريجي التعليم الثانوى وما يعادله حيث تصل إلى ٢٢.٤%، ٢٠.٤% لعامى ٢٠٠١، ٢٠٠٢ على الترتيب.

الفقر وتوزيع الدخل:

زاد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى من ٤٨٢٢.٤ جنيه مصرى إلى ٥٥٣٧.٦ جنيه مصرى خلال الفترة (١٩٩٩/٩٨ - ٢٠٠١) ثم إلى نحو ٥٧٤٢.١ جنيه عام ٢٠٠٢. كما تحسن توزيع هذا الدخل طبقاً لمعامل جينى، وبالرغم من هذا التحسن إلا أن نسبه الفقراء لا تزال مرتفعة (٢٠.١% من إجمالى الأسر) بالرغم من انخفاضها خلال نفس الفترة السابقة.

الموارد:

بلغت الأراضى الصالحة للزراعة ٧٧٦١.١ ألف فدان، وهى تمثل ٣.٣% من مساحة الدولة، وتبلغ نسبة المساحة المحصولية إلى الأراضى المنزرعة ١.٨ مرة. وبلغت تحويلات العاملين بالخارج ٣٧٤٢.٢ مليون دولار، وزاد الناتج المحلى الإجمالى بالتكلفة الثابتة من ٢٥٣ بليون إلى ٢٩٦ بليون جنيه خلال الفترة (٩٨/٩٧)

(١) مصر - تقارير التنمية البشرية لعامى ٢٠٠٣، ٢٠٠٤.

– ٢٠٠٠/٢٠٠١)، وزاد معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من هذا الناتج من ٣.٦% إلى ٩.٩% خلال الفترتين (١٩٨٢/٨١ – ١٩٩٢/٩١) و(١٩٩٦/٩٥ – ٢٠٠٠/٢٠٠١). كذلك حدث تحسن في معدل النمو السنوي للصادرات خلال نفس الفترات السابقة فبعد أن كان المعدل سالباً (-٠.٨) أصبح ٦.١%. وأيضاً حدثت زيادة في معدل النمو السنوي للإيرادات الضريبية غير أنه مازال هناك اختلالاً في تدفق الموارد فنسبة الصادرات إلى الواردات بلغت ٣٢.١%، وبلغ إجمالي الدين الخارجي ٢٧% من الناتج القومي الإجمالي، أما نسبة خدمة الدين الخارجي فهي ٨.٧% من الصادرات. وقد بلغت الصادرات ٩% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٢٠.٨% للواردات.

(د) مؤشرات تعكس الفجوات

الفجوة بين الإناث والذكور:

تبلغ نسبة الإناث ما يقرب من نصف المجتمع في جميع المحافظات، ويرتفع العمر المتوقع لهن مقارنة بالذكور. غير أنه فيما يتعلق بباقي المؤشرات سواء التعليمية (الإلمام بالقراءة والكتابة (+١٥) والقيود بمراحل التعليم المختلفة) أو الخاصة بالعمل (نسبة الإناث في قوة العمل + ١٥) فنجد أن هناك فروقاً بين الإناث والذكور في جميع المحافظات ولكنها أكثر حدة في محافظات الوجه القبلي. وبالرغم من التحسن الذي طرأ على هذه المؤشرات لصالح الإناث خلال الفترة (١٩٦٠ – ٢٠٠٠/٢٠٠١) إلا أن الفجوة لا تزال كبيرة بين الإناث والذكور فيما يتعلق بالإلمام بالقراءة والكتابة وقوة العمل والبطالة.

ولكن هناك اهتمام متزايد بتعليم الإناث، مما ينعكس على ارتفاع معدلات قيد الإناث في جميع مراحل التعليم على نحو يفوق قيد الذكور في بعض الأحيان خاصة في المحافظات الحضرية وبعض محافظات الوجه البحري (دمياط، الدقهلية،

التنمية ... والمجتمع

الإسماعيلية)، وربما يرجع ذلك إلى تسرب أعداد من الذكور فى هذه المرحلة العمرية إلى سوق العمل فى القطاع غير المنظم.

الفجوة بين الريف والحضر:

بالرغم من الجهود التى بذلت من قبل الدولة والاستثمارات التى وجهت إلى الريف لتنميته خلال السنوات السابقة إلا أنه مازال هناك تفاوت بين الريف والحضر. وقد تضاعف هذا التفاوت كثيراً عما سبق، خاصة فى مجالات الأسر المزودة بمياه نظيفة ويصرف صحى باستثناء بعض المحافظات التى ترتفع فيها هذه الفجوة (بنى سويف، المنيا، الفيوم، أسيوط وسوهاج).

أما فيما يتعلق بمؤشر الإلمام بالقراءة والكتابة فنجد أن هناك تفاوتاً واضحاً بين الريف والحضر فى جميع المحافظات، ولكنه يصبح أكثر حدة فى معظم محافظات وريف الوجه القبلى. فمن بين كل ١٠٠ فرد ريفى بالوجه القبلى هناك فى المتوسط ٤٤.٨ فرد لديهم إلمام بالقراءة والكتابة، وذلك يدل على ارتفاع معدلات الأمية فى ريف الصعيد.

مؤشرات تعكس حالة المرأة:

مازالت هناك فجوة نوعية فى بعض المجالات بالرغم من التحسن الكبير فى أحوال المرأة خلال السنوات الماضية، كما سبق أن رأينا فأن مساهمة المرأة فى قوة العمل منخفضة (١٥.٤%)، ارتفعت إلى ٢١.٨% عام ٢٠٠٢، ومازال هناك انخفاض فى نسب الإناث الحاصلات على مؤهل ثانوى وأعلى (٢٣.٥%)، هذا بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة (١٩.٨%) عام ٢٠٠١ ارتفع إلى نحو ٢٣.٩% عام ٢٠٠٢، وعدم حصولها على الخدمات الصحية الملائمة فمازال معدل وفيات الأمهات مرتفع (٦٠.٧) حاله وفاة لكل ١٠٠ ألف مولود حى)، ونسبة الولادات تحت إشراف صحى منخفضة (٥٦.٥%) فى عام ٢٠٠١^(١).

(١) مصر، تقرير التنمية البشرية - ٢٠٠٣.

الفَصِيحُ التَّاسِعُ

المرأة ... التنمية

المرأة هي عماد المجتمع، هي نصف الحاضر وكل المستقبل، فهي نصفه والمسئولة عن النصف الآخر، وهي التي تبني الجيل القادم. ومن ثم فإن إعداد المرأة من حيث تنميتها وتطوير قدراتها يعد مرتكز تنموى أساسى إذا أراد المجتمع الانطلاق فى تحقيق التنمية الشاملة المستدامة المتواصلة فلا بد من تنمية المرأة أولاً.

هذا ما أجمعت عليه كافة البحوث والمنظمات الدولية والمحلية^(١). ولذا أصبح من الضرورى للمجتمعات الساعية إلى التنمية الشاملة من أن تعمل على تنمية المرأة من كافة جوانبها. ولهذه التنمية متطلبات جانب منها يتعلق بأعداد المرأة، وجانب آخر يتوقف على تمكين المرأة (بمعنى إعطائها كافة الحقوق أو المساواة أو عدم التحيز ضدها).

وتحقيق ذلك يتطلب التعرف على أوضاع المرأة الحالية فى المجتمع - إيجابيات وسلبيات تلك الأوضاع حتى يمكن التعامل معها، ومن ثم نتناول أوضاع المرأة فى المجالات التالية:

١ - المرأة والتعليم:

إن كان هناك عدم مساواة بين الفتيات والبنين فى الالتحاق بالتعليم، فهذا يرجع إلى الأسرة وإلى حالة المجتمع ولا يرجع إلى الدولة، أو القوانين والتشريعات والتي نصت صراحة على حق المواطن - رجل أو امرأة على السواء - فى الحصول على التعليم فى مراحل المختلفة والتمتع بمجانيته.

(١) مؤتمر السكان والتنمية - القاهرة ١٩٩٤ / مؤتمر المرأة العالمى بكين ١٩٩٥.

وتشير البيانات إلى أن هناك تباين بين الجنسين في مجال التعليم، كذلك بين الريف والحضر، وبين الوجه القبلي والوجه البحري.

حيث بلغ نسبة المقيدات في المرحلة الابتدائية نحو ٩٠.١% من إجمالي المرحلة العمرية، أنخفض في المرحلة الإعدادية لنحو ٨٩.٧% وفي المرحلة الثانوية انخفض إلى ٦٩.٢%، وبلغ في المرحلة الجامعية حوالي ٢٩% من إجمالي الفتيات في تلك المرحلة العمرية.

وفي الوجه البحري بلغ معدل التحاق الفتيات بالتعليم الأساسي نحو ٩٠.٨%، والوجه القبلي نحو ٨٢% من فتيات تلك المرحلة العمرية.

ويحدث التباين كذلك بين الريف والحضر حيث تنخفض معدلات التحاق الفتيات بالتعليم في الريف عنها في الحضر.

يرجع تدنى معدلات التحاق الفتيات بالتعليم عن البنين لأسباب متعددة، لعل في مقدمتها التقاليد، والتدنى الثقافي للأسرة، وانخفاض مستوى المعيشة، وتشغيل الفتيات.

مؤشرات الالتحاق بالتعليم للإناث (٢٠٠١/٢٠٠٠)

٩٠.١%	معدل الدخول بالصف الأول الابتدائي
٨٨.٣%	نسبة القيد بمرحلة الابتدائي
٨٩.٧%	نسبة القيد بالمرحلة الإعدادية
٦٩.٢%	نسبة القيد بالثانوى (عام وفنى)
٢٩.٤%	نسبة القيد بالتعليم العالي
	نسب التسرب في التعليم

٢٠٠٢/٢٠٠١		١٩٩١/٩٠		
ذكور	إناث	ذكور	إناث	
١.١١	٠.٦١	٢.٩	٦.٥	التسرب في مرحلة الابتدائي
٣.٦٢	٢.٣	١١.٥٤	٩.٩١	التسرب في المرحلة الإعدادية

أما التسرب من التعليم فيعطى صورة مختلفة حيث ازداد تسرب البنين عن الفتيات في مرحلتى التعليم الابتدائى والإعدادى خلال سنوات ١٩٩١/٩٠، ٢٠٠١/٢٠٠٢، وهذا يدل على إقبال الفتيات على التعليم والاستمرار فيه متى اتاحت لهن الفرصة، ومن ناحية أخرى فإن تسرب البنين يرجع إلى البحث عن فرص عمل نظراً لتدنى الأوضاع الاقتصادية للأسرة حيث يبلغ نسبة العاملين بأجر من البنين المتسربين من التعليم نحو ٥٣.٥%، مقارنة بنحو ١١% من الفتيات المتسربات من التعليم^(١).

٢- أمية المرأة:

آفة التنمية هي الأمية بشكل عام، وأمية المرأة بصفة خاصة. حيث تعيق أمية المرأة مشاركتها الاقتصادية والاجتماعية فى التنمية، كما أنها - وهذا هو الأهم - تعيق تطور الأسرة وتميئتها. ويجب أن يكون معلوماً أنه لا تنمية بدون القضاء على الأمية.

ومازالت معدلات الأمية مرتفعة، ومعدلات أمية النساء نحو ضعف معدلات أمية الذكور. ولكنها تتجه الى الانخفاض البطئ.

فى عام ١٩٨٦^(٢) كانت أمية الذكور نحو ٣٧.٥% والإناث نحو ٦٢.٥% - بلغا فى عام ٢٠٠٣ نحو ١٨.٥%، ٤١.٨% لكليهما على الترتيب.

كذلك هناك تباين بين المحافظات فى معدلات الأمية، حيث بلغت فى المحافظات الحضرية نحو ١٠.٢% للذكور، نحو ٢٦.١% للإناث. بينما فى محافظات الوجه البحرى بلغت نحو ١٤.٦%، ٤١%، وفى محافظات الوجه القبلى نحو ٢٣.٢%، ٤٥.٢% للذكور والإناث على الترتيب .

(١) الحزب الوطنى الديمقراطى - الأمانة العامة للسياسات - المؤتمر السنوى سبتمبر ٢٠٠٣ - أوراق السياسات - مقدمة المرأة - ص ٥.

(٢) البنك الدولى - تقرير عن التنمية فى العالم ، ١٩٩٦ ، ص ٢٠١ .

معدلات الأمية (%)

الإناث	الذكور	البيان
٦٢.٥	٣٧.٥	الجمهورية لعام ١٩٨٦
٤١.٨	١٨.٥	الجمهورية لعام ٢٠٠٣
٢٦.١	١٠.٢	المحافظات الحضرية (متوسط ٢٠٠٣)
٤١.٠	١٤.٦	المحافظات الوجه البحرى (متوسط ٢٠٠٣)
٤٥.٢	٢٣.٢	المحافظات الوجه القبلى (متوسط ٢٠٠٣)
٣٤.٠٠%		إجمالى الجمهورية (٢٠٠٣)

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى، يونيو ٢٠٠٣، معهد التخطيط القومى، تقرير التنمية البشرية، مصر ٢٠٠٣.

ويرجع ارتفاع أمية النساء إلى انخفاض معدلات التحاق الفتيات بالتعليم، وزيادة معدلات تسربهن من مرحلة التعليم الأساسى، والعادات والتقاليد، والاحتياج إلى الفتيات للعمل فى الأسرة أو الحقل بدون أجر، أو إلحاقهم للعمل بأجر.

كما أن تركز الخدمات التعليمية فى المدن والمراكز وعواصم المحافظات، وبعد المسافات أدى إلى ارتفاع معدلات أمية النساء فى الريف عن الحضر. مع عدم مقدره الاقتصادية للأسر فى الريف للأنفاق على التعليم (ليس فقط بمفهوم مجانية التعليم ولكن شراء الكراسات والملابس وغيرها فى غير متناول الاسر الريفية الفقيرة).

كما أن عدم تحقيق نتائج فعالة لما يطلق عليه هيئة محو الأمية رغم طول العمر والجهاز الوظيفى والمخصصات المالية، إلا أن ما تحقق من نتائج غير مرضى، ويجب إعادة النظر وإعادة الهيكلة لهذه الهيئة.

هذا مع الاخذ فى الاعتبار عوامل كثيرة تؤدى للأمية مازالت موجودة منها التسرب، والارتداد إلى الأمية، والاختلاف فى تعريفات ومقاييس الأمية، والبطئ فى اجراءات وأساليب التخلص منها والقضاء عليها، وقدرت الفترة الزمنية اللازمة للقضاء

على أمية النساء فى الشريحة العمرية ١٤-٣٥ سنة بنحو ٢٣ عاماً على الأقل^(١) (بنفس المعدل الحالى لمحو الأمية).

٣- المرأة والعمل:

مساهمة المرأة فى النشاط الأقتصادى ضرورية لتحقيق التنمية، متى رغبت المرأة فى تلك المساهمة، ولم تحرم منها بسبب عوائق معينة ترجع الى الجنس أو الأجر.

السكان وقوة العمل والبطالة فى ٢٠٠٢/٢٠٠٣

البيان	الإجمالي	الإناث منهم	%
إجمالي السكان	٦٨.٩ مليون	٣٣.٦١ مليون	٤٨.٧٩
قوة العمل (+١٥)	٢٠.٢ مليون	٣.٢ مليون	١٦
المشتغلون (+١٥)	١٨.٢ مليون	٢.٥٦ مليون	١٤.١
نسبة البطالة -١-	١٠.٢٠%	٢٣.٩%	-
معدل الأمية	٣٤.٠٠	٤٢.٠٠%	-

المصدر: معهد التخطيط القومى - تقرير التنمية البشرية - مصر ٢٠٠٣ وزارة التخطيط، خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أعوام مختلفة.

١- تقرير التنمية البشرية - مصر ٢٠٠٤.

فحيث يبلغ إجمالي السكان ٦٨.٩ مليون نسمة فى عام ٢٠٠٣ منهم نحو ٤٨.٩% من الإناث (٤٩%). ومن جملة السكان تبلغ قوة العمل (أى القادرون والباحثون عن عمل ١٥ سنة فأكثر) نحو ٢٠.٢ مليون نسمة. منهم نحو ١٦% من النساء أى ما يمثل ٣.٢ مليون. فى حين يبلغ إجمالي عدد المشتغلين نحو ١٨.٢

(١) الحزب الوطنى الديمقراطى ، مصدر سابق .

التنمية ... والمجتمع
مليون^(١)، يبلغ عدد النساء العاملات نحو ٢.٦ مليون امرأة من الإجمالي أو ما نسبته ١٤.١%.

فى حين يبلغ معدل البطالة الكلى نحو ١٠% وللنساء يبلغ نحو ٢٠%.

وعديد من الدراسات تشير الى ان غالبية النساء العاملات فى المناطق الفقيرة يعملن بدافع الحاجة المادية، وقد أشار تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ الى ان العامل الاقتصادى من أهم أسباب عمل ٦٢.٥% من النساء فى مصر^(٢).

ولسوق عمل المرأة فى مصر سمات معينة، حيث تزداد عمالة النساء والأطفال فى الريف بأجور متدنية، أو بدون أجور - العمل العائلى -، وفى المدن تعمل الأغلبية الأمية فى النشاط الخاص غير الرسمى بأجور متدنية، أما فى القطاع الرسمى فترتفع فيه نسبة العاملات المتعلمات وكذلك فى القطاع المنظم وجميعهن يعملن بأجر.

كما تنخفض نسبة مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى الى نحو ٢١.٦% مقارنة بالرجل الذى وصلت مساهمته الى نحو ٤٥.٧% لعام ٢٠٠٢^(٣). كما ترتفع معدلات البطالة للنساء عن الرجال لتصل الى نحو ٢٤% للنساء عام ٢٠٠٢، بينما كانت للرجال نحو ٦.٣% فى نفس العام وذلك للفئة العمرية ١٥-٦٤ سنة^(٤).

(١) إجمالى عدد العاملين رجالاً ونساءً البالغ نحو ١٨.٢ مليون نسمة فى الجمهورية يشمل العاملين فى قطاع الزراعة والبالغ عدد نحو ٥.١ مليون عامل (ذكور وإناث) - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، كتاب الاحصاء السنوى، ٢٠٠٣. وهذا الرقم يشمل كل أنواع البطالة عدا البطالة الكاملة.

(٢) معهد التخطيط القومى - تقرير التنمية البشرية - مصر ١٩٩٦.

(٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - بحث العمالة بالعينة - النشرة السنوية - يوليو ٢٠٠٣.

(٤) المصدر السابق.

أما فيما يتعلق بتوزيع العمالة (إنثاءً وذكوراً) بين قطاعات النشاط الاقتصادي - لنفس الفئة العمرية - فإنه يظهر خصائص وسمات على درجة كبيرة من الأهمية. مثلاً يستوعب القطاع الزراعي الجزء الأكبر من عمالة النساء، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نسبة العاملات في الزراعة (٣١.٨%) من جملة العاملات، أكبر من نسبة العاملين (٢٧.٨%) في الزراعة من إجمالي الذكور العاملين في الاقتصاد القومي.

وتظهر هذه السمة أيضاً في نشاطى التعليم، والخدمات حيث تبلغ للإناث ٢٢.٣%، ١٢.٧%، وللذكور ٧.٧%، ٦.٨% لكل نشاط على الترتيب من إجمالي العاملات والعاملين في الاقتصاد القومي.

يلى ذلك من حيث نسبة العاملات (من إجمالي الإناث العاملات) أنشطة الصناعات التحويلية، تجارة الجملة والتجزئة، النقل والمواصلات والفنادق والمطاعم، التشييد والبناء، والكهرباء والغاز، وذلك بنسب تصل لنحو ٨.٨%، ٦.٩%، ٢.٠%، ١.٦%، ٠.٨%، لكل على الترتيب. وتستوعب باقى الأنشطة نحو ١٢.٧% من إجمالي الإناث العاملات، وذلك لعام ٢٠٠٢.

وهذه المؤشرات ان دلت على شئ فانما تدل على ان مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى كبيرة، كما أن مساهمتها فى النشاط الزراعى أكبر من مساهمتها فى أى نشاط آخر، هذا عدا نشاط المرأة الاقتصادى غير المأجور وغير المسجل أو المقيم فى الزراعة والخدمات والأسرة. ومن ثم فانه يمكن القول بان مساهمة المرأة فى النشاط الزراعى لا تقل - إن لم تزد - عن مساهمة الرجل، حيث تبلغ هذه النسبة من العاملات فى الريف نحو ٤٢.٦%.

٤- عدم قدرة المرأة على الحصول على الائتمان:

تعانى المرأة من عدم القدرة على الحصول على الائتمان اللازم لمزاولة أنشطة اقتصادية وذلك لعدم امتلاكها ل ضمانات وبالتالي تتخوف مؤسسات الاقراض من منح الائتمان للمرأة.

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائى - يونيو ٢٠٠٣ .

وترتبت على ذلك تدنى نسبة صاحبات الاعمال من النساء سواء على مستوى الريف أو الحضر حيث بلغت نحو ٣.٦%، ٢% للنساء، بينما للرجال بلغت النسبة نحو ٥٦.٦%، ٤٣.٤% في كل من الريف والحضر بالترتيب.

كما أن الأفكار الخاطئة وراء هذا التمييز والتي من ضمنها ان المرأة والفقراء لا يدخرون، ويقومون بالاقتراض لأجل الاستهلاك في الاجل القصير وان المشروعات التي تملكها المرأة فيها مخاطره ائتمانية مرتفعة.

٥- المرأة والوظائف العليا النقابية والقيادية والسياسية:

أعطى دستور ١٩٥٢ المرأة العديد من الحقوق والمكاسب، ومن خلالها حصولها على وظائف قيادية عامة وهامة في الدولة. ورغم ذلك فمازال هذا الدور محدوداً بل أن نوعيات منه مازالت مقصوره على الرجال. ونشير إلى الآتى للتعرف على تمكين المرأة:

في الحكومة عينت أول وزيرة في الحكومة المصرية عام ١٩٦٣، ولم يتعدى تمثيل المرأة في الوظائف القيادية والعليا (وكلاء أول، وكلاء وزارة، ومديري عموم) نحو ١١.٨% حتى عام ١٩٩٢^(١). وفي عام ١٩٩٦ وصلت هذه النسبة الى نحو ١٥.٣%، وفي عام ٢٠٠٠ أرتفعت الى نحو ١٨.٧% من إجمالي شاغلي هذه الوظائف. وتشمل النسبة الاخيريه على ٢ في درجة وزير مقابل ٦٦ من الرجال، ٣٣ امرأة بالدرجة الممتازة في مقابل ٥٥٢ من الرجال، كذلك شاغلات درجة وكيل وزارة ومديري عام نحو ٤٦٢، ٣٣١٢ من النساء مقابل نحو ٣١٤١، ١٢٧٢٩ من الرجال^(٢) وهذا يوضح مقدار التمييز أو التحيز للرجال.

(١) المجلس القومي للأمموة والطفولة ، المرأة في مصر ، تقرير مقدم للمؤتمر العالمى الرابع ، بكين ١٩٩٥ ، ص ١٠ .

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، احصاء العاملين بالحكومة والقطاع العام لعامى ١٩٩٦ ، ٢٠٠٠ .

وبالنسبة للمواقع القيادية في المحافظات فحتى الآن لم تشغل أى امرأة منصب محافظ، واحدة رئيس مدينة، ونحو ١.٨% يشغلن منصب نائب رئيس مركز ومدينة، ونحو ٠.٣% فى منصب رئيس وحدة محلية قروية.

وبالنسبة للمشاركة النقابية للنساء فتعد متدنية مقارنة بالرجال، وقد تزداد فى بعض النقابات عن البعض الآخر حيث بلغت اعلى مشاركة للمرأة فى نقابة المهن الاجتماعية (٤٤% من العضوية)، يليها نقابة التشكيلين (٤٣.٦%)، ثم نقابة الصيادلة (٤١.٩%)، ثم نقابة المهن التعليمية (٤١.٤%) وتخفض مشاركة المرأة فى النقابات العمالية لتصل لنحو ١٥.٤% من مجموع الأعضاء، وفى المهن التطبيقية (٥.٣%) وكذلك فى المهن الهندسية (١٠.٥%)^(١).

وفى مجال العمل الدبلوماسى تمثل المرأة نحو ١٤%^(٢)، وفى مجال القضاء تم تعيين أول قاضية مصرية عام ٢٠٠٣.

وبالنسبة للمشاركة السياسية فمن الواضح ان هناك درجة عالية من عزوف المرأة عن المشاركة فى الحياة السياسية والتي تتضح من أن نسبة مساهمة المرأة فى عضوية البرلمان لم تزد عن ١.٦% من جملة الاعضاء منذ عام ١٩٧٦ حتى عام ١٩٩٩^(٣).

وفى انتخابات مجلس الشعب الأخيرة بلغت نسبة المرشحات من النساء نحو ٣.٠٥% من إجمالى المرشحين البالغ عددهم ٣٩٥٧ مرشحاً^(٤). كما أن عدد من

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، مصر فى أرقام ، ابريل ٢٠٠٣ .

(٢) معهد التخطيط القومى ، تقرير التنمية البشرية ، مصر ٢٠٠٣ .

(٣) مارلين تادرس وآخرون ، المواطنة المنقوصة ، تهيمش المرأة فى مصر ، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الانسان ، ١٩٩٥ .

نادية حليم سليمان ، الابعاد الثقافية والاجتماعية لمشاركة المرأة السياسية ، المركز الديمجرافى بالقاهرة - الندوة الثلاثون لتحديات العولمة - فبراير ٢٠٠٣ - ص ١٨ .

(٤) سلوى شعراوى جمعة ، تفسير السلوك الانتخابى ، ندوة المشاركة السياسية فى مصر ، مركز البحوث العربية ، ديسمبر ١٩٩٣ .

التنمية ... والمجتمع يدلين بأصواتهن لم تتعدى ٦% من جملة المقيدات بالجدول الانتخابية^(١) فى انتخابات ١٩٩٠.

٦- صحة المرأة والتنمية:

الحالة الصحية للمرأة فى المجتمع من أهم متطلبات زيادة مساهمة المرأة فى التنمية. ومازالت الأوضاع الصحية للمرأة فى مصر متدنية وخاصة فى الريف. ويتضح ذلك من عدة مؤشرات فى مقدمتها معدل وفيات الامومة البالغ نحو ٦١ حالة لكل ١٠٠.٠٠٠ عام ٢٠٠١، كما أن الحوامل اللاتى يحصلن على رعاية صحية اثناء الحمل يبلغ نحو ٦١.٠٠%، والولادات فى غير أشرف طبي تمثل نحو ٤٣.٥%، كما أن نسبة المصابات بالأنيميا من الحوامل تبلغ نحو ٢٤%، ذلك لعام ٢٠٠١.

مؤشرات صحة المرأة (عام ٢٠٠١)

النسبة	المؤشر
٦١.١ حالة	معدل وفيات الأمومة لكل ١٠٠.٠٠٠
٣٨.٩%	الحوامل اللاتى لا يحصلن على رعاية اثناء الحمل
٤٣.٥%	الولادات فى غير أشرف طبي
٢٤%	نسبة الاصابة بالانيميا لدى الحوامل -١-

المصدر: تقرير التنمية البشرية، مصر ٢٠٠٣ .

(١) السياسات الاجتماعية فى مصر، اجتماع متخذى القرار حول السياسات الاجتماعية فى دول الاسكوا، المركز البرلماني الكندي - مؤسسة الصفدى، القاهرة، ديسمبر ٢٠٠٢.

وعلى هذا فقد تم الاتفاق على ما يسمى مقياس فقر القدرات والذي يعتمد على ثلاث مؤشرات أساسية هي:

(١) نادية حليم سليمان ، مرجع سابق .

- مؤشر غذائي صحي = نسبة ناقصي الوزن من الاطفال دون سن الخامسة.
- مؤشر صحي انجابي = نسبة حالات الولادة دون اشراف طبي.
- مؤشر تعليمي معرفي = نسبة الامية بين الإناث.

ويتم اخذ متوسط هذه المؤشرات الثلاثة وهو الذى يقيس فقر القدرة وكلما كان منخفضاً كان فقر القدرة أقل (أو الحالة أفضل). ومن هذا المقياس يتضح ان حالة المرأة تمثل ثلثي هذا المقياس (الولادات فى غير اشراف طبي، نسبة أمية النساء)، كما أن المكون الثالث (نسبة ناقصي الوزن من الأطفال دون الخامسة) ترجع أيضاً الى حالة المرأة الصحية والاقتصادية. ومن ثم يمكن القول ان قدرة المجتمع تعود فى ثلثيها الى حالة المرأة.

مؤشر فقر القدرات (عام ٢٠٠١)

(%)

البيان	ناقصو الوزن دون الخامسة	ولادات فى غير حضور طبي	إناث لم يتلقين تعليماً	فقر القدرة
حضر	٦.٩	٢٦	٣٨.٥	٢٣.٨
ريف	٩.٩	٥٤.٤	٧٢.٣	٤٥.٥
مصر	٨.٨	٤٣.٥	٥٥.٨	٣٦.٠

المصدر: حسب من؛ تقرير التنمية البشرية، مصر ٢٠٠٣، معهد التخطيط القومي

٧- المرأة والفقر فى المجتمع:

هناك أكثر من تعريف للفقر، وبصفة عامة عرف بأنه "عدم مقدرة الانسان على تحقيق حياة جيدة"، هذا المفهوم يعنى ان هناك مواصفات لايد ان تتوفر فى الفرد حتى يستطيع الحصول على حياة جيدة، وتلك المواصفات تقوم على التعليم، الصحة، العمل، الدخل، وهى الجوانب التى تضمنها تعريف التنمية البشرية، والتى تقول ان التنمية هى "تطوير وتنمية العنصر البشرى بما يؤدي الى توسيع فرص ومجالات

الاختيار امامه فى شفافية وحرية وديمقراطية" وبما يؤدى الى تحسين نوعية او جودة حياة البشر.

وإذا تناولنا تلك العناصر نجد ان هناك تحيز ضد المرأة او تحيز للرجل بما يودى الى تدنى وضعها بالنسبة للعناصر السابق الاشارة إليها. وبالتالي فقد ارتبط الفقر فى مصر بتدنى وهشاشة أوضاع المرأة فى المجتمع بما يعنى "تأنيث الفقر"^(١) والذى ينطوى مفهومه الى التعبير عن جوانب عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تعانيها المرأة فى المجتمع، وبالتالي أصبحت المرأة هى الأشد فقراً (كنتيجة)، وهى أيضاً من أسباب زيادة واستمرار ظاهرة الفقر فى المجتمع.

ويمثل التحيز، والتمييز فى المجتمع انحرافاً عن نمط العلاقات الاقتصادية والاجتماعية كما يحدده دستور الدولة وتشريعاتها، بل وقيمها الدينية. ومن ثم وقع العبء الاكبر للفقر على النساء.

ومن صور واشكال التحيز ضد المرأة - ما سبق الاشارة اليه - فى التعليم، وسوق العمل، الصحة، كذلك فأن هناك صور أخرى للتحيز ضد المرأة فيما يختص بحقوقها القانونية تتعارض مع مبدأ "الجميع سواء امام القانون" ومنها؛ قانون جنسية أبناء الأم المصرية، حرية السفر والتنقل، قانون العقوبات.

ويزداد هذا التحيز والتمييز وضوحاً فى الريف المصرى، فان المرأة تشارك بأكثر من ٥٠% من النشاط الانتاجى الزراعى. ورغم ذلك فممازالت تعاني من أشكال التحيز المتعددة بالاضافة الى تدنى المستوى الاجتماعى والثقافى والصحى للمرأة الريفية، وضعف المستوى المهارى وبدائية الاساليب التى تتبعها فى شئون حياتها المتنوعة. وهذا التدنى يزداد وضوحاً فى الريف المصرى والذى يتجلى فى أوضح صورة فى المكان الذى تعيش فيه المرأة، وهنا نود ان نشير الى المنزل الريفى وما يتصف به ومدى انعكاس وارتباط ذلك بكل الجوانب التنموية السابق الحديث عنها.

(١) معهد التخطيط القومى ، تقرير التنمية البشرية ، مصر ٢٠٠٣.

فقد أوضحت إحدى الدراسات^١ أن نحو ٧٦% من المساكن الريفية مساحتها أقل من ٥٠ متراً مربعاً، وأن نحو ٢٧% من المساكن من غرفة واحدة، وحوالي ٣٤% من غرفتين، والمساكن المكونة من ثلاث غرف أو أكثر نسبتها نحو ٣٩%. والمباني بالطوب الأحمر نحو ٤٧% من جملة تلك المساكن ونحو ٥٣% بالطوب اللبن والبوص والطين. ونحو ٤٣% من المساكن بدون مرحاض، ٦٥% ليس بها مطبخ، ٧٦% ليس بها حمام. وكان نحو ٩٣% منها به فرن منزلي.

ومن منازل الريف نحو ٦٥% لديها مصدر مياه نقية داخل البيت، في حين أن ٣٥% منها لديها مصادر مياه نقية خارج الوحدة السكنية. وتخلو القرية المصرية بصورة شبة كاملة من عمليات الصرف الصحي المتكاملة. ونحو ١٥% من المنازل الريفية تخلو من الكهرباء.

هذا حال المنزل الريفي الذي ينعكس أثره على المرأة الريفية والأطفال والأسرة الريفية بأكملها، فلنبدأ بالمرأة الريفية تطويرها وتنميتها اجتماعياً وثقافياً وبيئياً حتى تتحقق التنمية المستهدفة.

٨- المناخ التنموي العام وتنمية المرأة:

تتفتح قدرات البشر وتزداد مشاركتهم ويزدادوا إيجابية في مناخ الحرية والديمقراطية الذي يسود المجتمعات، ومن ثم تزداد القدرة التنموية في المجتمع، حيث تؤكد أن التنمية تقوم على البشر أساساً وليس على الموارد المادية.

ومن ثم كلما اتسعت مساحة الحرية والديمقراطية في المجتمع ازدادت فيه معدلات التنمية الناتجة عن مشاركة المواطن في عملية التنمية، وينمو المواطن وينمو المجتمع. كما أن العكس صحيح، تدنى الحرية والديمقراطية يعيق المشاركة الحقيقية لجموع المواطنين وبالتالي تتأخر عملية التنمية للبشر والمجتمع.

(١) إبراهيم محرم (دكتور) - جهاز بناء وتنمية القرية - التنمية البشرية - ٢٠٠٤ .

وما ينسحب على مجموع المجتمع فى عموميته ينسحب كذلك على المرأة فى هذا المجتمع فالقصور فى الحرية والديمقراطية يؤدى الى تخلف تطور المرأة وكذلك المجتمع.

وهنا نضع حالة المجتمع من هذا الجانب تحت التحليل والبحث لنتعرف على أهم عائق لعملية التنمية، والتنمية البشرية، وتنمية المرأة. الا وهو غياب - أو نقص - الحرية والديمقراطية فى المجتمعات.

وتتضح متطلبات تحقيق الحرية فى المجتمع فى بعض الجوانب التالية:-

- حرية الفرد الآمن.
- حرية أبداء الرأى.
- حرية الاعتقاد.
- حرية الأعلام والصحافة.
- حرية الأحزاب وتكوينها.
- حرية منظمات المجتمع المدنى.
- حرية - وحق - التقدم والترشيح لأى منصب فى المجتمع يشغل عن طريق الأنتخاب.

فأى من هذه الحريات يسود فى مجتمعاتنا - بصدق - اليس غياب هذه الحريات يعيق تطور الافراد واطلاق ملكاتهم؟ والى متى؟ ستظل هذه الامور على ماهية عليه.

إن الدول التى حققت تنمية متواصلة مستمرة هى التى سادت فيها الحريات الحقيقية وليس الشكلية، والدول التى انتكست وتراجعت الى الخلف هى التى غاب عنها تلك الحريات، والدلائل معروفة وواضحة. وبالطبع ينعكس ذلك على طرفى المجتمع رجالاً ونساءً، فكيف ننمى النساء أو الرجال فى مجتمع مقيدة - او محدودة - فية الحرية.

كما أن الديمقراطية - مع الحرية - لها نفس الأهمية والتأثير على كل من الرجل والمرأة في المجتمع. ومن ضمن أهم أسس الديمقراطية هو تداول المناصب بحيث لا يصبح منصباً معيناً حكراً على فرد أو جنس - رجل أو امرأة - أو تنظيم معين لآجال غير محددة. ولذلك أثره على التنمية وعلى ثقة المجتمع في ذاته، وعلى تنافس الجميع لبذل المزيد من الجهد للترقى، كما أن التداول يتيح الفرص للتجديد والتطوير، وتواصل واستدامة عملية التنمية.

كما أن هناك العديد من الجوانب الأخرى للديمقراطية التي تؤثر على دور ومشاركة المرأة في المجتمع كما تؤثر على دور الرجل، ومن تلك الجوانب مدى قبول الآخر فرداً، وجماعة، ورأياً. كذلك احترام حقوق وحريات الأفراد، وسيادة القانون والتساوى أمامه، والقدرة على مساءلة السلطة.

وأيضاً توزيع السلطات وتوازنها بين مؤسسات متعددة ومستقلة ومتكافئة وفعالة في المجتمع وبما يحول دون الانفراد بها وتركزها، ذلك يدعم من مشاركة المرأة ودورها في تنمية المجتمع.

كما أتضح مما سبق فإن دور المرأة أساسى فى حياة المجتمع ومن ثم فإنه يصبح من الضروري أدماجها فى جهود تنمية المجتمع - حتى تنجح هذه التنمية - والتي لا يمكن ان تحقق كامل أهدافها إلا بمشاركة المرأة. وبالتالي يصبح الهدف التنموى فى مجال المرأة هو زيادة الدور الاجتماعى للمرأة فى المجتمع - أو ما يعنى تمكين المرأة - وبنفس المعنى رفع المكانة الاجتماعية للمرأة. ولا ينجح هذا المسمى أو هذا الهدف إلا اذا تحول الى مجموعة محددة من البرامج والانشطة التى تتكامل مع باقى مكونات عملية التنمية الشاملة فى المجتمع.

وهذه البرامج والانشطة المطلوبة لرفع مكانة ودور ومساهمة المرأة فى المجتمع ومن ثم التنمية تأتى من العمل خلال محورين، أولهما يتعلق بالعمل مع المجتمع والثانى من خلال العمل مع المرأة ذاتها^(١).

(١) إبراهيم محرم (دكتور) ، نهضة الريف ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ١٤٣.

فالعامل من خلال المجتمع يهدف أساساً الى الاقناع بتقبل الرجال فى المجتمع بدور المرأة فى جهود التنمية فى هذا المجتمع، بدءاً من القيادات المركزية حتى أدنى المستويات القاعدية. وبالتالي فإنه من الضرورى ان تتضمن كافة برامج الأعلام والاتصال والتدريب والتعليم الموجهة الى كافة فئات المجتمع رسمية وشعبية هذا المحتوى الاستراتيجى العام، وبما يساعد على تعديل اتجاهات الرجل تجاه المرأة ويصبح أدماج المرأة فى جهود التنمية مطلباً للرجال قبل النساء.

والمحور الثانى وهو العمل مع المرأة، يهدف أساساً الى توعيتها بطاقتها وامكانياتها الكامنة، وزيادة اهتمامها بضرورة مشاركتها فى جهود التنمية لصالحها وأسرتها ومجتمعها. ثم تأهيلها التأهيل المعرفى والمهارى والاتجاهى للقيام بأدوارها التنموية المأمولة، وتوفير كافة الفرص أمامها لتأدية تلك الادوار والتقدم من خلالها.

ولذلك أصبح من الضرورى المناداة بعقد اجتماعى جديد يتم من خلاله تضافر جهود حكومة نشطة وفعاله - وصادقة - تتقبل العمل مع قطاع اعمال يتمتع بالحيوية - والامانة - والمسئولية الاجتماعية، وقطاع مدنى قوى يمثل مختلف فئات الشعب تمثيلاً ديمقراطياً، ويتطلب ذلك اصلاح الجهاز الادارى فى الدولة من اجل قيام المرأة بدورها كاملاً فى المجتمع وزيادة اسهامها فى سوق العمل.

الفصل العاشر

التنافسية M مستوى التنمية .. وقدرة المجتمع L

مفهوم التنافسية:

ظهر الاهتمام بمفهوم التنافسية مع بداية التسعينات من القرن العشرين خاصة في ظل التغيرات الأخيرة التي ظهرت كالنظام العالمي الجديد وتنامى ظاهرة العولمة Globalization، والاتجاه إلى تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة. والى الاعتماد على قوى وآليات السوق، وإنشاء منظومات مؤسسية وكيانات أهلية للمساعدة في الحد من آثار المرحلة الانتقالية أولاً ولمعالجة الظواهر المصاحبة لفشل السوق ثانياً، ومن ثم أصبح من الواضح ضرورة العمل على خلق أساليب تسويقية تمكن الوحدات الاقتصادية الإنتاجية من المنافسة سواء في الأسواق المحلية أو الأسواق العالمية.

والتنافسية مفهوم لم يتفق على تعريف محدد له، ويختلف الكتاب حول مضمونه والذي يتداخل مع مفاهيم أخرى مثل النمو والتنمية ومستوى المعيشة، رفاية وازدهار الدول، مما يجعل من الصعوبة وضع تعريف محدد له، هذا بالإضافة إلى تطوره باستمرار، ففي السبعينات من القرن العشرين ارتبط هذا المفهوم بجوانب التجارة الخارجية وفي خلال الثمانينات ارتبط بالسياسة الصناعية، وفي التسعينات ارتبط بالسياسة التكنولوجية، أما في هذا القرن فقد ارتبطت التنافسية بقدرة الدولة على رفع مستوى معيشة الأفراد بها.

القدرة التنافسية تعبر عن قدرة المجتمع - أو هي انعكاس لقدرة المجتمع - وليس قدرة الاقتصاد فحسب، بمعنى أنها محصلة لمستوى المجتمع ويأتي في مقدمة العوامل التي تدخل في حساب تلك المحصلة؛ الأمية، نظام التعليم، التدريب، البحث العلمي،

والإنفاق عليه، نظام وقوانين العمل، الإنتاجية، المستوى التكنولوجي المستخدم أو المناخ فى المجتمع، حجم الاستثمار المحلى من الناتج القومي، هيكل الصادرات، أسعار الصرف... نظام السوق... التشريعات المالية... البنية التحتية.

كما أن بعض المفاهيم ركزت مفهوم التنافسية أساساً على الأسواق الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر. متجاهله الأسواق الداخلية وأيضاً متجاهلة الخدمات (أى القدرة على الاحتفاظ بالأسواق الداخلية فى مجابهة المنافسة الخارجية، كذلك قدرة الدولة على زيادة الطلب على خدمات قطاعاتها كالسياحة مثلاً).

وفى ضوء ما سبق يمكن التوضيح من خلال الآتى:

الغاية Finality: غاية التنافسية هى رفاه متمثل بدخل فردى عالى مستديم ومطرود الارتفاع.

الهدف Objective: هدف التنافسية اكتساب أسواق دولية - بعد السوق المحلى.

المقصد Target: مقصد التنافسية حشد الأدوات المساعدة على رفع التجارة الدولية فى المواد الخام وعلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

التنافسية الدولية (بين الدول) هى قدرة الدولة على:

- ١- أن تنتج أكثر وأكفاء نسبياً.
- ٢- أن يبيع أكثر من السلع المصنعة.
- ٣- أن يستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

كما أن القدرة التنافسية تعكس مدى مساهمة الإنتاج المحلى فى تغطية الطلب الداخلى.

وإزاء تلك الصعوبة في وضع مفهوم للتنافسية فقد تم تقسيم مفاهيم التنافسية إلى ثلاث فئات رئيسية هي (١):

١- مفهوم التنافسية وفقاً لأوضاع التجارة الخارجية للدول.

٢- مفهوم التنافسية وفقاً لجانبى التجارة الخارجية ومستوى المعيشة.

٣- مفهوم التنافسية المرتكز على مستويات المعيشة فقط.

١- مفهوم التنافسية وفقاً لأوضاع التجارة الخارجية للدول:

ويرتبط هذا المفهوم بأوضاع الميزان التجارى للدولة، إذ يدل الفائض منه على قوة تنافسية للدولة، بينما يعنى العجز تدهور فى تنافسية الدولة، وقد استخدم هذا المفهوم فى تفسير تدهور تنافسية الولايات المتحدة الأمريكية فى الثمانينات من القرن العشرين مقارنة باليابان، إلا انه ليس على الدوام أن ترتبط أوضاع الميزان التجارى بالدولة بالتنافسية حيث قد يعنى العكس من ذلك.

٢- مفهوم التنافسية وفقاً لجانبى التجارة الخارجية ومستوى المعيشة:

حيث يعنى هذا المفهوم قدرة الدولة على تحقيق توازن فى ميزانها التجارى وقدرتها على تحسين مستويات المعيشة لأفرادها، وفى هذا الإطار ظهرت بعض المفاهيم الدولية أو الصادرة عن جهات دولية مثل:

▪ المجلس الأمريكى للسياسة التنافسية (٢):

يعرف التنافسية بأنها قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس فى الأسواق العالمية ويمكنها تحقيق مستويات معيشية مضطربة فى الأجل الطويل.

(١) طارق نوير، دور الحكومة الداعم للتنافسية - المؤتمر العلمى الثالث والعشرين للاقتصاديين

المصريين - القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، ٨-١٠ مايو ٢٠٠٣

(٢) World Economic Forum, the Global Competitiveness Report - WEF, Geneva, 1996.

▪ أما منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي⁽¹⁾ OECD؛

فتعرف التنافسية بأنها الدرجة التي يمكن وفقها فى شروط سوق حرة وعادلة إنتاج السلع والخدمات التي تلائم أذواق الأسواق الدولية فى الوقت الذى تحافظ فيه على الدخول الحقيقية للأفراد والتوسع فيها على المدى الطويل.

وإذا كان مفهوم التنافسية يشترط النجاح فى الأسواق العالمية فان بعض الاقتصاديين أمثال (بول كروجمان) يشترط النجاح الداخلى أولاً لتحقيق التنافسية فالقول بان الازدهار الاقتصادى للدولة يتحدد بشكل كبير بواسطة النجاح فى الأسواق العالمية هو فرض خاطئ، حيث أن العنصر المهم والحكم لحل المشكلة الاقتصادية يكمن فى تنشيط العوامل الداخلية المحلية للدولة، وخاصة فيما يتعلق برفع معدلات الإنتاجية، والحد من البطالة، والتضخم، والتطوير التكنولوجى.

٣- مفهوم التنافسية المرتكز على مستويات المعيشة:

حيث يعنى هذا المفهوم قدرة الدولة على تحقيق مستويات معيشة متزايدة ومضطردة من خلال تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادى مقاساً بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى.

وبجانب هذه المفاهيم الخاصة بالتنافسية هناك بعض المفاهيم الأخرى والمتمثلة فى دراسة للاتكتاد ١٩٩٥ عن البيئة والتنافسية العالمية والتنمية أوضحت أن مفهوم التنافسية على مستوى الدولة يتعادل مع مصطلح رفاهية الدولة، وأن تنافسية الدولة ليست دالة خطية لتنافسية الشركات الفردية داخل الدولة، بل أوسع من ذلك، إذ يجب أن يشتمل على العديد من العوامل مثل الإنتاجية، الابتكار التكنولوجى، الاستثمارات، أسعار الصادرات والواردات، ميزان رأس المال، ظروف العمل، الضرائب، الاستقرار السياسى، وغيرها من العوامل.

(1) OECD: "Industrial Competitiveness" OECD, France, 1996.

كذلك يشير بورتر إلى أن تنافسية الدولة مفهوم متعدد الجوانب، فقد تؤخذ على أنها ظاهرة كلية داخل الاقتصاد تتأثر ببعض المتغيرات مثل أسعار الصرف، وأسعار الفائدة، عجز الموازنة العامة للدولة، أو تعتمد على ملكية الموارد الطبيعية بوفرة، أو أنها دالة عكسية في تكلفة العمل، كما أن الميزة التنافسية قد ترجع إلى اختلاف ممارسات الإدارة، أو أنها القدرة على خلق الوظائف^(١).

من المفاهيم السابقة للتنافسية نخلص إلى صعوبة وضع تعريف محدد وواضح لها نظراً لتعدد أوجه هذه الظاهرة، لذا فانه من الضروري وضع إطار محدد ومضبوط لهذا المفهوم^(٢)، لأنه مع كل مفهوم هناك سياسات معينة تقوم بتدعيمه ومساندته فمثلاً في حالة الاقتصاد المصرى والذي يعاني من معدلات بطالة عالية، وعجز مستمر في ميزانه التجاري، بالإضافة إلى ضعف إنتاجية قطاعاته وارتفاع معدلات الفقر به يكون للتنافسية تعريف آخر وهى:

قدرة الاقتصاد على المنافسة فى الأسواق العالمية والمحلية للسلع والخدمات استناداً إلى كفاءة فى الإنتاجية ومعدلات تشغيل مرتفعة بما يؤدي إلى زيادة متوسط الدخل الفردى وتحسين نوعية حياة البشر.

يتطلب هذا المفهوم زيادة متواصلة فى الصادرات تعمل على تحسين الميزان التجارى تكون نابعة من معدلات مرتفعة فى الإنتاجية وجودة فى النوعية إلى جانب توزيع مكاسب التصدير بعدالة على كافة عناصر الإنتاج وخاصة عنصر العمل، ويتطلب تحقيق هذه العناصر ضرورة وجود خطة تنمية متكاملة تضم فى جوانبها خطط للتشغيل، الاستثمار، البنية الأساسية، تنمية المهارات البشرية، وفى هذه الحالة يمكن التعويل على دور السياسات الاقتصادية للدولة من سياسات مالية ونقدية وتجارية... الخ فى دعم ورفع مستوى تنافسية الاقتصاد المصرى.

(١) Michael Porter, "The competitive Advantages of Nations", the Macmillan Press, New York, 1990, P.P 3-6.

(٢) طارق نوير، دور الحكومة الداعم للتنافسية، مرجع سابق

مجالات الاهتمام بالتنافسية:

تتعدد مجالات الاهتمام بالتنافسية وتتمثل في:

١- **على مستوى التحليل:** ويشمل ذلك مستوى المشروع والقطاع والدولة وأيضاً الإقليم.

٢- **الشمول:** ويشمل ذلك الفاعلية والكفاءة Efficiency (تحقيق الأهداف بأقل تكاليف) والفاعلية Effectiveness (الاختيار الصحيح للأهداف).

٣- **النسبية:** بمعنى أنها تعنى مقارنة نسبية بين الاقتصاديات (الدولة - المؤسسات - أقسام المؤسسة) أو مقارنة نسبية زمنية.

أنواع التنافسية ومؤشراتها:

يختلف مفهوم التنافسية بين تنافسية شركة أو قطاع أو دولة فتنافسية منشأة تسعى إلى كسب حصة في السوق الدولي تختلف عن تنافسية قطاع وهما بدورهما يختلفان عن تنافسية دولة تسعى إلى تحقيق معدل مرتفع ومستديم لدخل الفرد فيها.

تنافسية المنشأة

هي القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر فاعلية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية مما يعنى نجاحاً مستمراً لهذه المنشأة في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال والتكنولوجيا)، ويعد تلبية حاجات الطلب المحلي المتطور (والمعتمد على الجودة) خطوة أساسية في تحقيق القدرة على تلبية الطلب العالمي والمنافسة الدولية، (بمعنى انتقاء مفهوم إنتاج للسوق المحلي وإنتاج للتصدير).

وبصفة عامة فان المشروع قليل الربحية هو مشروع ليس تنافسياً ويحدث ذلك عندما تكون تكلفة إنتاجه المتوسطة تتجاوز سعر منتجاته في السوق أى أن قيمة الموارد التي يستعملها المشروع (تكلفة الفرصة) تزيد على قيمة السلع التي ينتجها أو

الخدمات التى يقدمها، وهذا يعنى أن موارد المشروع يساء تخصيصها وان ثروته تتضاءل أو تتبدد.

ويؤثر على تنافسية المشروع قوى خمس هى:

- تهديد الداخلين المحليين إلى السوق.
- قوة المساومة والتفاوض التى يمتلكها الموردون للمشروع.
- قوة المساومة والتفاوض التى يمتلكها المشترون لمنتجات المشروع.
- تهديد الإحلال (بدائل عن منتجات المشروع).
- المنافسون الحاليون للمشروع فى صناعاته.

وعلى مستوى المشروع فان الربحية - تكلفة الإنتاج - والحصة من السوق تشكل مؤشرات لتنافسية المشروع.

لا بد من التذكرة بأن التنافسية هى فى مجال السلع والخدمات فى المجتمع، ولا يجوز التركيز والاهتمام فقط بمجال السلع، دون الخدمات، التى قد يكون لنا فيها قدرة تنافسية أكبر - وبلا شك فان لمصر فى الخدمات قدرة تنافسية أكبر - السياحة بأنواعها، النقل، التخزين الدولى وغيرها - ورغم ذلك فان مقدار الاهتمام بتنافسيته أقل من اللازم

تنافسية القطاع:

عند الحديث عن القطاع يجب تحديده تحديداً دقيقاً وتعنى التنافسية هنا قدرة شركات قطاع معين فى دولة ما على تحقيق نجاح مستمر فى الأسواق الدولية دون الاعتماد على دعم وحماية حكومية، ويشترط لإجراء تحليل التنافسية على مستوى قطاع (تجمع أنشطة) أن تكون المتوسطات على هذا المستوى ذات معنى، - وفوارق مؤسسات القطاع محدودة وتعود تلك الفوارق إلى أسباب عديدة كتوليفة المنتجات،

عوامل الإنتاج، عمر المشروع الحجم، الظروف التاريخية، وعوامل أخرى- ويتم تقييم تنافسية القطاع بالمقارنة بقطاع مماثل لإقليم أو دولة أخرى، إن فرع النشاط التنافسي يتضمن مشروعات تنافسية إقليمياً ودولياً.

وتقاس تنافسية القطاع من خلال عدة مؤشرات مثل الربحية الكلية للقطاع وميزانه التجاري، ومحصلة الاستثمار الأجنبي الداخل والخارج إضافة إلى مقاييس تتعلق بالتكلفة والجودة للمنتجات على مستوى الصناعة.

وتتضمن المؤشرات:

- مؤشرات التكاليف والإنتاجية.
- مؤشرات التجارة والحصة من الأسواق الدولية.
- الميزة النسبية الظاهرة. (RCA) Revealed Comparative Advantage indices

تنافسية الدولة:

من الأمور التي تستوجب الحذر النظر إلى أن الأمم تتنافس فيما بينها على نفس الشكل الذي تتنافس فيه المنشآت وأن هناك احتمال لوجود خاسرين وربحين. وتركز معظم البحوث الحديثة على مقاييس الإنجاز النسبي ومزايا التكلفة أو التقييم النوعي لمكانة البلد ومؤسساته في العالم.

وتعرف تنافسية الدولة بقدرتها على تحقيق معدل مرتفع ومستمر لمستوى دخل الفرد فيها ففي حين تقتضى الميزة النسبية المنافسة على أجور منخفضة فإن الميزة التنافسية تقتضى تحسين الإنتاجية للمنافسة في نشاطات اقتصادية ذات أجور مرتفعة، الأمر الذى يضمن تحقيق معدل نمو مرتفع نسبياً ومستمر لدخل الفرد.

ويعتبر معدل الصادرات ومستوى تدفق الاستثمار الأجنبي أهم المحددات ذات التأثير على القدرة التنافسية، لما لها من اثر على رفع معدل الدخل الفردى إذا ما تم توجيههما (الصادرات والاستثمار الأجنبي) إلى قطاعات ذات قيمة مضافة عالية.

فمن الملاحظ أن الدول التي تستمر في اعتمادها على إنتاج سلع ذات قيمة مضافة متدنية كمكون أساسي لصادراتها هي الدول صاحبة ادنى معدل معيشة للفرد، ذلك لأن من شأن الاعتماد على مثل هذا النوع من الإنتاج الاعتماد على الأجور المتدنية لتدنى المستوى المطلوب للعاملين فيه، كما أن مثل هذه الدول والتي تعتقد أنها تسير في طريق الرخاء هي في الحقيقة دول تدخل في حلقة مفرغة بسبب ضغطها الدائم والمستمر على الأجور بهدف تخفيض كلفة الإنتاج ومواكبة التذبذبات في الأسعار العالمية للمواد الخام، الأمر الذي يترتب عليه صعوبة تحسين الإنتاجية وبالتالي الابتعاد عن مستويات الإنتاجية المقبولة للعمالة، وفي النهاية انخفاض أجورهم تبعاً لذلك وهكذا.

وعلى العكس فإن الدول التي تعتمد في صادراتها على السلع المصنعة ذات القيمة المضافة العالية، وبهامش ربح مرتفع يكون دخل أفرادها مرتفعاً نتيجة لارتفاع المستوى المطلوب للعاملين في هذه الصناعة وإنتاجيتهم وبالتالي فهي تدخل في حلقة منتجة تؤدي في النهاية إلى الرخاء حيث ترتفع الأجور مع ارتفاع الإنتاجية وتميزها.

مؤشرات التنافسية:

تعكس مؤشرات التنافسية قوة اقتصاد كل دولة وإمكانياتها في الحفاظ على أسواقها المحلية وعلى قدرتها على مواجهة المنافسة العالمية واختراق السوق العالمي وهناك العديد من المؤشرات الخاصة بقياس التنافسية والتي تم وضعها من قبل الجهات الدولية المختلفة والتي وردت في التقارير العالمية وتغطي عدد كبير من دول العالم وهذه تتمثل في:

١- التقرير السنوي عن التنافسية في العالم (WCY) والصادر عن المعهد الدولي لتنمية الإدارة (IMD) بسويسرا، ويتضمن ترتيب دول العالم وفقاً لعدد من المؤشرات تتدرج تحت ثمانية عوامل للتنافسية وهي الاقتصاد المحلي (٣٠ مؤشراً)، العولمة (٤٥ مؤشراً)، الحكومة (٤٨ مؤشراً)، المالية (٢٧ مؤشراً)، البنية

التحتية (٣٢ مؤشراً)، الإدارة (٣٦ مؤشراً)، العلوم والثقافة (٢٦ مؤشراً)، البشر (٤٤ مؤشراً)، وقد بلغ عدد الدول التي يشملها تقرير عام ٢٠٠١ نحو ٤٩ دولة، ليس من بينها أى دولة عربية.

٢- تقرير التنافسية العالمية^(١) (GCR) والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) حيث يستند إلى عدد كبير من المؤشرات موزعة على ثمانية عوامل هي الانفتاح، الحكومة، المالية، البنية التحتية، التكنولوجي، الإدارة، العمل، المؤسسات، ويشتمل على ٥٩ دولة منها دولتين عربيتين فقط هما الأردن، مصر.

٣- مؤشرات صندوق النقد الدولي^(٢) (IMF)

وتتمثل في أسعار الصرف الحقيقية المستتدة إلى مؤشرات أسعار المستهلك، قيمة وحدة التصدير للسلع المصنعة، السعر النسبي للسلع المتداولة وغير المتداولة، تكلفة وحدة العمل في الصناعات التحويلية.

٤- مؤشرات البنك الدولي:

وتعتمد على (٣٠) مؤشراً تم تقسيمها إلى أربع مجموعات^(٣)

أ- مؤشرات تقيس قدرة الاقتصاد على سرعة الحركة وتمثل في مؤشرات:

- معدل نمو الناتج القومي الإجمالي.
- معدل النمو في متوسط دخل الفرد.

(١) World Economic Forum, the Global Competitiveness Report – WEF, Geneva, 1996.

(٢) أحلام مرسى السنطاوى، محددات القدرة التنافسية ومؤشراتها وواقع البلدان العربية ومستقبلها – بحوث ومناقشات ورشة العمل المنعقدة في تونس ١٩-٢١ يونيو ٢٠٠٠ – بعنوان محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية، المعهد العربي للتخطيط – الكويت.

(٣) نفس المرجع السابق .

- مدى الارتباط بالعالم الخارجى (إجمالى الصادرات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى).
 - نسبة الإنفاق الحكومى إلى الناتج المحلى الإجمالى.
 - الفجوة بين الادخار والاستثمار المحلى.
- ب- مؤشرات تقيس القدرة على التمويل أو الاعتماد على الاقتصاد القومى، وتشير هذه المجموعة من المؤشرات إلى قدرة الشركات الدولية ومؤسساتها على العمل المتواصل فى ظل بيئة تتسم بالمخاطر وعدم اليقين وتتمثل فى:
- المستوى العام للأسعار.
 - الدين الخارجى.
 - العجز أو الفائض فى الميزانيات الحكومية.
 - عمق الجهاز المصرفى.
- ج- مؤشرات تقيس قدرة الاقتصاد على التشابك مع البيئة المحيطة:
- فكلما زادت وسائل الاتصال الحديث كلما كان ذلك دليلاً على زيادة التشابك وسهولته والارتباط بالعالم الخارجى، إلا انه كلما تزايدت حوادث وسائل الاتصالات وزادت تكلفتها كلما قل تداولها فى الدول النامية ومن ثم تقل قدرتها (هذه الدول) على الاندماج فى الاقتصادى العالمى.
- د- مؤشرات تقيس القدرة على التعلم:
- وتعنى بها قدرة مؤسسات الدولة ورعاياها على استيعاب مستحدثات العصر من المعلومات وطرق الإنتاج الحديثة حيث يتناسب ذلك مع قدرتها على التعلم وتعتبر المؤشرات الصحية، مؤشرات التعليم، مؤشرات القدرات البشرية من أهم المؤشرات الدالة على القوة والقدرة البشرية.

مؤشرات التنافسية بأفريقيا^(١)

حيث يشير تقرير التنافسية لأفريقيا عام ١٩٩٨ والذي تم إعداده لثلاث وعشرين دولة أفريقية إلى بعض المؤشرات المستخدمة في ذلك وهي الانفتاح Openness، الترتيبات الحكومية، ظروف التمويل، سوق العمل، البنية الأساسية والإجراءات المؤسسية.

وعلى الرغم من تعدد المؤشرات المستخدمة في قياس التنافسية وذلك عبر التقارير العالمية المختلفة، إلا أن هذه المؤشرات لم تراعى في اعتبارها ظروف الدول النامية وخاصة العربية منها، هذا إلى جانب أن أساليب ترجيح المؤشرات قد يشوبها بعض التحيز خاصة بالنسبة للمؤشرات المستقاة من بيانات قوائم الاستبيان والمتضمنة آراء المديرين التنفيذيين في أداء الاقتصاد هذا بالإضافة إلى بعض المؤشرات التي تنشرها جهات أخرى ومنها مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر الشفافية، مؤشر ثروة الأمم، مؤشر بيئة الأعمال.

وضع الاقتصاد المصري بالنسبة للتنافسية:

للتعرف على وضع الاقتصاد المصري بالنسبة للتنافسية سوف يتم الاعتماد على عدد من المؤشرات التي يتم بها مقارنة وضعية الاقتصاد بغيره من اقتصاديات العالم وذلك فيما يتعلق ببيئة الأعمال المواتية للتنافسية، ومنها:

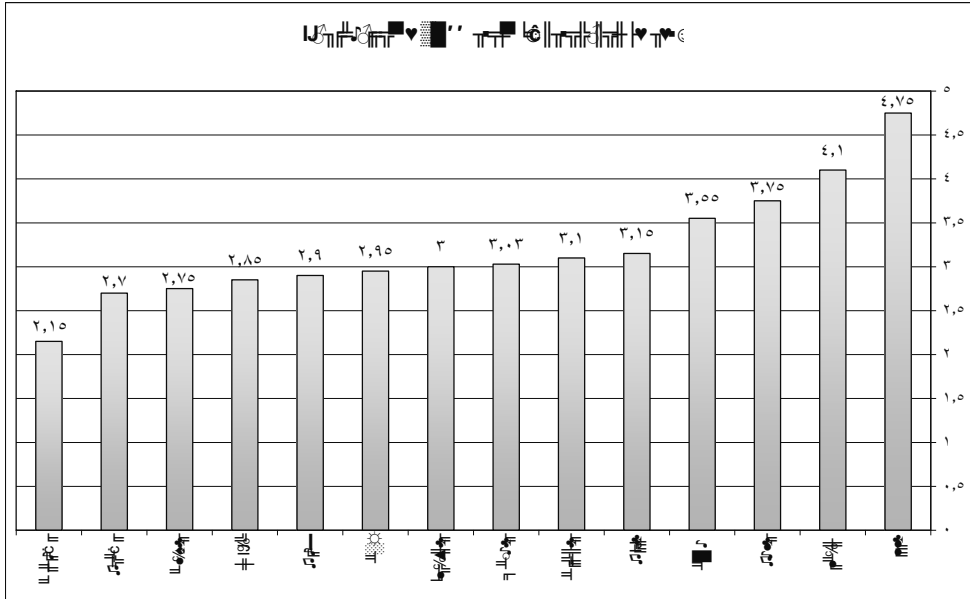
١- مؤشر الحرية الاقتصادية:

(١) فاديه محمد عبد السلام، القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية المصرية في الأسواق الدولية، ندوة محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية، تونس ١٩-٢١ يونيو ٢٠٠٠.

تعنى الحرية الاقتصادية وفقاً لهذا المؤشر حماية حقوق ملكية الأصول وتوفير مجالات الاختيار وحرية أمام الأفراد، كما تعنى غياب التدخل الحكومى فى عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات، وقد اعتمد مقياس درجة الحرية على عشرة عوامل هى:

عدد المتغيرات المقاسه	مؤشرات الحرية الاقتصادية
٣	(١) حرية التجارة
٤	(٢) العبء الضريبي للحكومة
٤	(٣) تدخل الحكومة فى الاقتصاد
١	(٤) السياسة النقدية
٨	(٥) تدفقات رأس المال والاستثمار الأجنبي
٥	(٦) الصيرفة
٥	(٧) الأجور والأسعار
٧	(٨) حقوق الملكية
٦	(٩) الأنظمة
٧	(١٠) السوق السوداء
(٥٠) متغيراً	المجموع

ويتضح من هذه العوامل أن هذا المؤشر يساهم فى إعطاء صورة عامة عن مناخ الاستثمار فى بلد ما فى ضوء مدى وجود عوائق للتجارة أو مدى سيادة القانون ويضع هذا المؤشر الدول على متصل أو تدرج للحرية الاقتصادية يتراوح بين ١ حيث الحرية الكاملة، و ٥ حيث لا حرية على الإطلاق وتقع الدول العربية فى هذا المؤشر على مدى واسع من الرتب بدءاً من الإمارات وحتى ليبيا (٤.٧٥)، ويلاحظ من الرسم الموضح تدهور وضع مصر فيما يتعلق بمؤشر الحرية الاقتصادية (٣.٥٥) بالمقارنة بدول أخرى فى نفس المنطقة.



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠٠١.

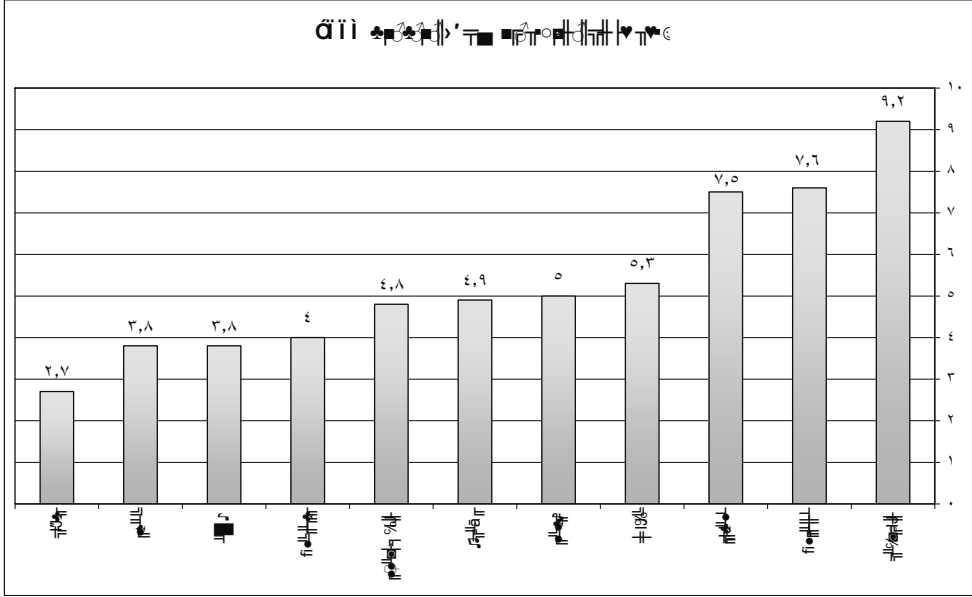
ويستدعى هذا الوضع المتدهور لمصر في مؤشر الحرية الاقتصادية ضرورة إعادة النظر فيما يخص السياسات النقدية والمالية والعمل على تعديل مناخ الاستثمار وتهيئة أمام المستثمرين للعمل على جذبهم.

٢- المؤشر الثلاثي عن ندوة الأمم المتحدة للاقتصاديات الناشئة:

ويستخدم في قياس مدى قدرة الدول الناشئة على تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين الأوضاع الاجتماعية وكذلك مدى قدرتها على توفير بيئة جاذبة ومستقرة للاستثمار، ويتكون المؤشر المركب الثلاثي من ٦٣ متغيراً أو عاملاً، عودلت بوزن واحد لتشكيل ثلاث مؤشرات مركبة فرعية.

ويدل ارتفاع قيمة المؤشر على وضع أفضل للدولة من حيث مكونات ثروة دول الاقتصاديات الناشئة.

ويبدل المؤشر على درجة فساد عالية اذا اخذ القيمة (صفر) ودرجة شفافية عالية اذا اخذ القيمة (١٠)، حيث توجد مستويات متدرجة من الشفافية بين المستويين. وبالنسبة لوضع مصر بالنسبة لهذا المؤشر نجد انه متدنى للغاية مقارنة بدول أخرى مثل سنغافورة وإسرائيل وإيراندا وتونس



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية ويتضح من ذلك ان مصر تفتقر الى الشفافية في اداء الاعمال الامر الذي يتعلق بوجود جيوب للفساد يجب العمل على التخلص منها، هذا بجانب العمل على رفع معدلات الشفافية في الاعمال المالية وفي البنوك والبورصات المالية.

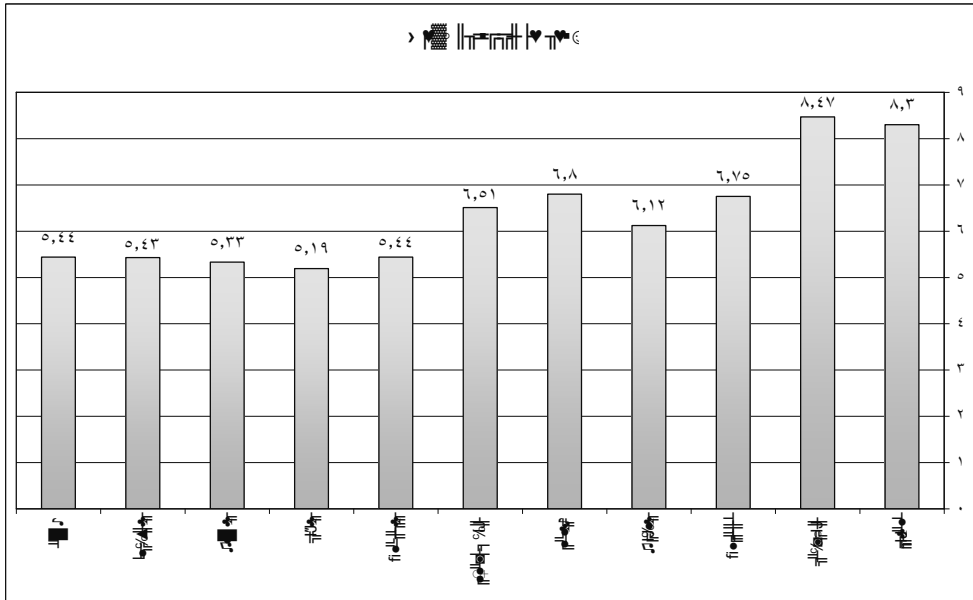
٤- مؤشر بيئة اداء الاعمال^(١):

وهو يهدف إلى رصد نوعية وجاذبية بيئة الأعمال وقدرتها على استقطاب الاستثمارات الأجنبية والتعرف على المعوقات التي تواجهها داخل البلد المضيف لها.

ويستند هذا المؤشر إلى مؤشرين فرعيين هما:

(١) طارق نوير، دور الحكومة الداعم للتنافسية، مرجع سابق، ص. ١٥-١٦.

- مؤشر جارى: ويعكس متوسط الأداء خلال السنوات الخمس الماضية.
 - مؤشر مستقبلى: ويستند إلى الاستشراف المستقبلى خلال السنوات الخمس المقبلة.
- وتقع درجات هذا المؤشر بين (صفر) وتعنى عدم وجود جاذبية للاستثمار وأداء الأعمال لدى البلد، (٩) وتعكس أعلى درجات جذب البلد لأداء الأعمال وللتعرف على وضع الاقتصاد المصرى بالنسبة لهذا المؤشر نجد أن مصر تحقق الرتبة (٤٤) من إجمالى (٦٠) دولة مقارنة بالعديد من دول العالم كما أنها تأتى فى مرتبة متأخرة وفقاً لما يوضحه الرسم التالى.



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار فى الدول العربية ٢٠٠١.

مؤشر الاندماج فى الاقتصاد العالمى:

وهو من أهم المؤشرات التى وضعت أخيراً لقياس العولمة التى تستخدم (١٤) متغيراً يتم وضعها فى أربع مجموعات رئيسية هى التكامل الاقتصادى، الروابط الشخصية، الاتصالات التكنولوجية، النشاط السياسى، حيث تضم كل مجموعة منها عدد من المؤشرات الفرعية نجد أن مصر قد احتلت الترتيب رقم (٦٠) من بين (٦٢)

دولة شملها التقرير الذي أصدرته مؤسسة كيدنى عام ٢٠٠٤، وذلك بعد أن كان ترتيبها (٤٨) عام ٢٠٠٣.

كذلك احتلت مصر مراتب متأخرة فى معظم هذه المجموعات من بين (٦٢) دولة فبالنسبة لمجموعة التكامل الاقتصادى التى تقيس عدة أمور منها التجارة الخارجية، محفظة الأوراق المالية، تدفق الاستثمارات الأجنبية فقد حصلت مصر على الترتيب (٥٨) متقدمة فى ذلك على إيران واليابان والهند وبنجلاديش، وبالنسبة لمجموعة مؤشرات الروابط الشخصية التى تقيس الاتصالات الهاتفية، والسعر والحوالات المالية والشخصية فقد حصلت مصر على الترتيب (٤٧)، وبالنسبة لمجموعة مؤشرات التكنولوجيا التى تقيس عدة أمور منها مستخدمو الانترنت، وأجهزة الكمبيوتر المتصلة بها، والمواقع على الشبكة الدولية للمعلومات فقد حصلت مصر على الترتيب (٥٣) متقدمة فى ذلك على دول مثل المغرب، الهند، سرى لانكا، كينيا، السنغال.

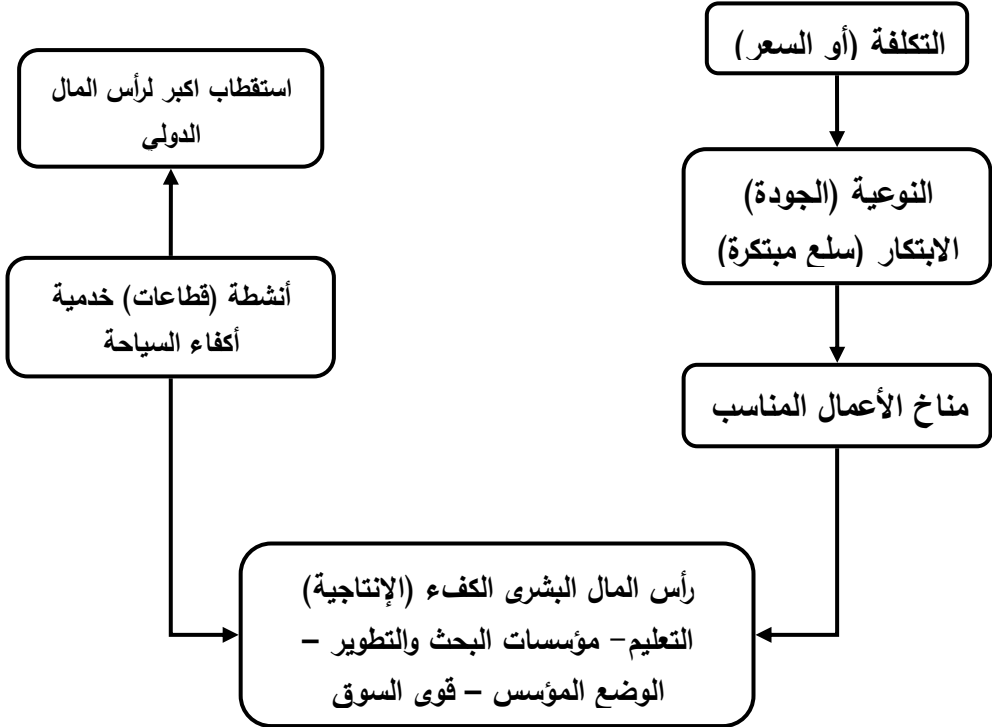
ويشير تقرير المنتدى الاقتصاد الدولى بدافوس عن التنافسية إلى أن مصر احتلت المرتبة (٣٨)^(١) لعام ١٩٩٨ فى مؤشر التنافسية الدولية المقدر وفقاً للمعايير المذكورة سابقاً، مما يعنى تدهور مؤشر تنافسيته مقارنة بعام ١٩٩٧ حيث احتلت المرتبة (٢٨)، وقد فسر التقرير هذا الانخفاض الكبير فى ضوء التدهور النسبى فى العديد من مجالات التنافسية إلى ضعف الإجراءات الإدارية.

كذلك يشير تقرير التنافسية لأفريقيا عام ١٩٩٨ والذي اعد مؤشرات التنافسية لثلاث وعشرين دولة افريقية استناداً إلى مؤشرات هى الانفتاح، الترتيبات الحكومية، ظروف التمويل، سوق العمل، البنية الأساسية والإجراءات المؤسسية إلى اعتلاء مصر المرتبة السادسة بينما احتلت تونس المرتبة الثانية، حيث أرجع التقرير المكانة

(١) فادية محمد عبد السلام، القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية المصرفية فى الأسواق الدولية وتحديات المستقبل، بحوث ومناقشات ورشة العمل المنعقدة فى تونس ١٩-٢١ يونيو ٢٠٠١، المعهد العربى للتخطيط.

المتميزة التي احتلتها تونس إلى نجاحها في تحقيق معدل نمو اقتصادى خلال عقد التسعينات وصل إلى ٤.٥% سنوياً، حيث اعتمدت تونس على تحقيق نمو فى التجارة فى ظل الاتفاقات الموقعة مع الجانب الأوروبى^(١)

"التنافسية تعني"



مؤشرات التنافسية منها:

- سعر الصرف.
- تكلفة المنتج.
- تكلفة ساعة العمل.
- نوعية المنتج.

(١) نفس المصدر السابق.

- المستوى التكنولوجى.
- حصص السوق.
- معدلات نمو الصادرات.
- تركيبة الصادرات من حيث القيمة المضافة.
- مؤشرات التنافسية العربية:
- الأداء الاقتصادى والمالى.
- البنية التحتية المادية.
- الانفتاح (أداء التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبى المباشر).
- التنمية البشرية.
- الحاكمة والمؤسسات.

ويعد معدل الدخل الحقيقى للفرد هو مقياس التنافسية للدولة، كذلك يمكن استخدام النتائج التجارية للبلد (مثل؛ فائض الميزان التجارى المضطرد/ حصة من السوق الدولية مستقرة ومتزايدة/ تطور تركيب الصادرات نحو صادرات ذات قيمة مضافة مرتفعة وتكنولوجيا عالية).

ونمو الدخل الحقيقى للفرد ونمو الإنتاجية مفهومان مترابطان وليسا متطابقين، فالدخل الحقيقى للفرد يعتمد على إنتاجية العوامل الكلية.

كما أن نتائج التجارة لبلد ما تتحسن عندما ترتفع قيمة عملته أو عندما ترتفع أسعار صادراته بالقياس إلى أسعار الواردات.

وهناك ارتباطاً بين التنافسية وواقع امتلاك البلد لميزة نسبية ظاهرة فى سوق مزدهر (سوق السياحة لسياح من ألمانيا واليابان)

سعر الصرف والقدرة التنافسية:

يؤدي ارتفاع سعر الصرف (عدد وحدات العملة المحلية مقابل وحدة من العملة الأجنبية - مثال ذلك ٦ جنيهاً مقابل دولار واحد -) يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع الأجنبية في السوق المحلية وبالتالي يجعلها أقل قدرة على المنافسة في الاقتصاد المحلي مما يرفع قدرة السوق المحلي على المنافسة في الأسواق العالمية.

وهكذا فإن سعر الصرف الحقيقي - الذي يعرف بنسبة سعر السلعة محلياً بعملية ما إلى سعر السلعة عالمياً بنفس العملة - هذا السعر يعتبر مقياس للقدرة التنافسية للسلع. والعلاقة بين القدرة التنافسية وسعر الصرف الحقيقي عكسية، فالقدرة التنافسية تتجاوب عكسياً مع سعر الصرف الحقيقي، وسعر الصرف الحقيقي يتأثر عكسياً بسعر الصرف الاسمي وطردياً مع الأسعار المحلية وعكسياً مع السعر العالمي.

سعر الصرف الحقيقي^(١) علاقة عكسية مع القدرة التنافسية.

سعر الصرف الحقيقي علاقة عكسية مع سعر الصرف الاسمي.

سعر الصرف الحقيقي علاقة عكسية مع السعر العالمي.

سعر الصرف الحقيقي علاقة طردياً مع الأسعار المحلية.

ومن ثم فإن القدرة التنافسية للاقتصاد ترتفع بارتفاع سعر الصرف الاسمي (انخفاض قيمة الجنيه)، وانخفاض الأسعار المحلية وارتفاع الأسعار العالمية.

* الميزة النسبية الصريحة =

$$\frac{\text{صادرات الدولة من صناعة أ}}{\text{إجمالي صادرات الدولة}} \div \frac{\text{صادرات العالم من نفس الصناعة أ}}{\text{إجمالي صادرات العالم}}$$

الاستثمار في خلق التكنولوجيا والقدرة التنافسية:

(١) سعر الصرف الحقيقي (نسبة سعر السلعة محلياً بعملة ما إلى سعرها عالمياً بنفس العملة)

مثلاً: سعر ١ ك سكر محلياً = ٣ جنيهاً وسعره عالمياً ٣/٤ دولار

إذاً سعر الصرف الحقيقي هو أربعة جنيهاً للدولار.

(%)

السنة	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
الدولة						
مصر	٢٥	٢٥	٢٦	٢٦	٢٦	٢٥
بلدان البحر المتوسط	٣١	٣١	٣٠	٣٠	٢٩	٢٩
بلدان جنوب شرق آسيا	٨٩	٨٣	٨٧	٩٠	٨٨	٨٨

عوامل بناء القدرة التنافسية فى التجربة اليابانية:

لاشك أن التجربة اليابانية ناجحة ومبهرة، حيث خرجت من الحرب الثانية مدمرة، وأعدت بناء قدراتها بل وأصبحت ثانی أو ثالث قوة اقتصادية الاستفاداة منها، ومن ضمن عوامل بناء تلك القدرة:

١- اختيار مجموعة من الصناعات المشرقة، مع توفير التمويل اللازم، حيث تم التركيز على نوعية من الصناعات والمنتجات ذات الطلب العالمى المتزايد فى المستقبل البعيد، ومن أمثلتها: الساعات السويسرية، الحديد الأمريكى والبريطانى، السفن الأوربية، التلفزيونات الأمريكية والكندية والبريطانية، الكاميرات الألمانية، الماكينات والآلات البريطانية والأمريكية، السيارات الأمريكية والأوربية... .

هذا مع حدوث تكيف سريع فى هياكل الإنتاج مع صدمة البترول الأولى (١٩٧٤) لأن المنتجات اليابانية أصبحت غير تنافسية.

كما أهتمت الصناعة بالصناعات المستقبلية، وذات الطلب العالمى المرتفع.

٢- أدوات التغير الهيكلى؛ ومن أهم هذه الأدوات:

- مبدأ الصادرات يجب أن تعوض الواردات على مستوى الصناعة والنشاط والفروع.
- الاعتماد التصديري؛ ويقصد به نسبة الاعتماد على الصادرات فى كل صناعة وترتب الصناعات بناءً على ذلك. فمثلاً اعتمدت صناعة لعب الأطفال اليابانية حتى أوائل الستينيات على تصدير نحو ٩٣% من جملة إنتاجها ولذلك جاءت فى الفئة التصديرية الكبرى.

- مؤشر التخصص التنموي؛ ويقدر:

جملة الصناعات العالمية (الإنتاج العالمي)

من نفس الصناعة

جملة الصادرات العالمية

÷

جملة الصادرات من صناعة ما

جملة الصادرات القومية

وكلما كان هذا المؤشر يساوى الواحد الصحيح فان هذا يعنى أن الصناعات المحلية لديها ميزة تنافسية جيدة فى السوق الدولى وان الصناعة تعمل فى الاتجاه الصحيح. واعتبر المؤشر أداء هامة فى وصف وتحديد حالة ومستقبل الصادرات القومية.

- سياسية توجيه الاستثمارات، أى وضع نظام أولويات لتشجيع الاستثمار فى قطاعات الإنتاج الصناعى المتعددة ذات الطلب العالمى المتزايد (فى شكل مساعدات مولت من بنك التنمية اليابانى).

٣- سياسة التعريف الجمركية:

وضعت العديد من القواعد لتشجيع الصناعات التصديرية وزيادة الصادرات المصنعة، وحماية الصناعة الوطنية، والحد من الواردات الصناعية المنافسة.

٤- خلق الميزة التنافسية عن طريق رفع كفاءة النظام الانتاجى اليابانى ولذلك ثلاث معايير وهى: الكفاءة فى استخدام الطاقة، تخفيض الفاقد، وزيادة الانتاجية.

مقارنة مؤشرات الكفاءة فى كل من اليابان

والولايات المتحدة خلال الفترة (٧٤-١٩٨٤)

الولايات المتحدة	اليابان	الدولة
٤٠.٣	٤١.٩	المؤشر
		ساعات العمل فى الاسبوع

تكلفة الطاقة للساعة	٦.٣٥ دولار	١٢.٥٩ دولار
نسبة النمو فى الانتاجية (٧٤-١٩٨٤)	%١٠٣.٩	%٢٧.٣

٥- الاعتماد على البحوث والتنمية لخلق وزيادة الميزة التنافسية، حيث ساعدت فى تحسين إنتاجية الصناعات والمؤسسات اليابانية التقليدية، وكذلك التعرف على الصناعات الجديدة الممكن الدخول فيها وتحقيق مساحة كبيرة من السوق العالمي، ومثال ذلك:

- اليابان تتفق ما يمثل ١٠% من الإنفاق العالمي على البحوث.
 - يمثل خريجي كليات الهندسة بها نحو ٤٠% سنوياً من خريجي الهندسة بالولايات المتحدة رغم أن عدد سكانها يمثل نصف عدد سكان الولايات المتحدة.
 - بها سنوياً ٥٠ ألف ورقة بحثية تكنولوجية تمثل ٧% من جملة الإنتاج العالمي.
 - ينشر بها سنوياً ٤٠ ألف عنوان كتاب جديد بها.

٦- الاستفادة من وفورات اقتصاديات الحجم: حيث أن وفورات اقتصاديات الحجم الكبير ساهمت بدرجة كبيرة فى رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين القدرة التنافسية للصناعات اليابانية.

حيث أن كل الصناعات اليابانية فى السبعينات (مثل الملابس الجاهزة، الحديد والصلب، أجهزة التلفزيون، الدوائر المتكاملة...) قد اشتركت فى خاصية عامة أساسية وهى الإنتاج بمستوى الجودة العالمية والإنتاج على نطاق الحجم الكبير.

٧- اتباع سياسة فعالة لترويج الصادرات، فمثلاً عندما أرتفعت قيمة الين فى مقابل الدولار قدمت الحكومة دعماً للمشروعات التى تضررت - وخاصة مشروعات التصدير، وامتد الدعم المالى ليشمل تغطية برامج اعادة تدريب العمال.

بيئة الأعمال	قوة العمل	الثقافة	الهيكل
<ul style="list-style-type: none"> ■ بيئة قانونية تتسم بكثرة التشريعات وتعقدتها. ■ الافتقار إلى أجهزة وآليات قوية وفعالة لتسوية المنازعات التجارية. ■ إجراءات ضريبية معقدة. ■ الافتقار إلى احترام حقوق الملكية. ■ عدم وضوح صورة بيئة الاقتصاد الكلي. ■ تعقد قواعد المشتريات الحكومية. ■ الروتين الحكومي في مختلف المؤسسات الحكومية. ■ ضعف الإدارة الاقتصادية (الحكومة) وإجراءات المساءلة العامة. ■ ارتفاع تكلفة التمويل. ■ ضعف سوق الأسهم والسندات. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ عدم قدرة قوة العمل على المنافسة نظراً لانخفاض إنتاجيتها وتدني مستويات المهارة. ■ عدم توافق جاني العرض والطلب في سوق العمل. ■ عدم كفاية مراكز التدريب. ■ نقص المهارات المتخصصة لإدارة الأعمال. ■ عدم كفاءة نظام التعليم المهني. ■ غياب التدريب المتخصص. ■ عدم تناسب نظام التعليم في المجتمع مع احتياجات سوق العمل. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ ارتفاع معدلات استبدال العمالة. ■ عدم الالتزام بأخلاقيات العمل. ■ انخفاض الاهتمام بعناصر الجودة، والتميز الفني، والمعايير. ■ اتساع الفجوة الاجتماعية بين العمال والموظفين. ■ غياب أسلوب العمل الجماعي والمهارات الجماعية. ■ تدني مستويات الوعي. ■ عدم قيام جهاز الإعلام بدوره التقني. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ تفكك البنية الأساسية المؤسسية. ■ ضيق القاعدة الصناعية. ■ ارتفاع نسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات المستويات المنخفضة للرسملة. ■ كبر حجم القطاع الغير رسمي. ■ ضعف الترابطات مع صناعات الخدمات الداعمة، ومحدودية الشبكات الصناعية. ■ Industrial Networks ■ خلل سلاسل القيمة Value Chain نتيجة عدم استكمال برامج التخصصية.

المصدر: بحث ميداني، قامت به وحدة السياسات بمرکز تحديث الصناعة، علاقة على ورقة التشاور رقم ٤٠ لمركز تحديث الصناعة (إعداد: د.أحمد الجمل)

لتحسين القدرة التنافسية:

يبدأ هذا من خلال تبني الاستراتيجية المناسبة وتوظيف الموارد بكفاءة تشغيل عالية، وبالتالي الانتقال من زاوية التابعين إلى فى المنافسة إلى زاوية القائدين. ولتحقيق هذا الانتقال لابد للصناعة من إنتاج وأتباع استراتيجية تعتمد على ترجمة الخيارات والخطط التى يتم تبنيها من قبل الشركات إلى عمل فوري ومنتج إضافة إلى تحسين الكفاءة التشغيلية بالاستغلال الأمثل للمدخلات (العمل ورأس المال والمواد الخام والطاقة والمعرفة...) بهدف الوصول إلى منتج عالى الجودة، وللانتقال إلى الريادة فى المنافسة فان أمام الشركات عدة خيارات أما إتباع الخيار السهل والسريع والمتمثل فى تطوير الكفاءة التشغيلية مع اختيار أجزاء محددة ومتميزة من طلب السوق حيث الربحية العالية، أو الخيار الصعب بانتهاج استراتيجية جديدة كلياً متمثلة فى الانتقال نحو خدمة أجزاء محددة ومتميزة من السوق ومن ثم تحسين الكفاءة التشغيلية وكلما توجهت الشركات نحو خدمة أجزاء تخصصية ومتميزة من السوق كلما زادت ربحيتها واقتربت من زاوية القيادة.

نحو استراتيجية مصرية للإسراع بالتنافسية:

- التعرف على سبل جديدة لزيادة القاعدة التكنولوجية للاقتصاد المصرى.
- انتهاج أساليب جديدة أكثر نجاحاً لتشجيع التجارة.
- العمل مع القطاع الخاص من اجل تدعيم قدرة قطاعات حاسمة معينة لدعم الاحتياجات المستقبلية للاقتصاد والأمن القومى.
- إنشاء بنية أساسية تتعلق بالمعلومات ذات التوجه المستقبلى.
- أمداد القطاع الخاص بمعلومات أفضل عن النشاط الاقتصادى.

النمو والاستقرار الإقتصادى:

الاستمرار فى الرقابة على الموازنة الحكومية من خلال خفض النفقات وتحسين الكفاءة الضريبية وتفعيل وتناغم أدوات الرقابة النقدية وصولاً إلى سعر صرف حقيقى

مستقر يمثل نقطة الارتقاء للاقتصاد المصرى والاهتمام بتحليل العلاقة بين السياسات الاقتصادية الكلية وسلوك الادخار المحلى ويمكن أن يؤدي إصلاح قطاع التأمين والمعاشات سواء فى القطاع الخاص أو العام إلى زيادة المدخرات المحلية.

تطوير القطاع الخاص والبيئة التنظيمية:

الإسراع بأجراء الإصلاحات المؤسسية فى العديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية خاصة فى النظم القانونية والقضائية. هذا بالإضافة إلى تطوير سوق المال المصرى والتطوير المالى بصفة عامة بما يساعد على تفعيل وزيادة مشاركة البنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية الأجنبية.

البنية الأساسية والتعليم والتكنولوجيا:

التوسع بشفافية وسيادة المنافسة الحرة فى مشروعات (BOT) فى مشروعات البنية الأساسية والاهتمام بالتكنولوجيا المتقدمة والترحيب بها فى مجالات الإنتاج والإدارة ، والاعتماد المتزايد على الحوافز النابعة من نظام السوق للوصول إلى نظام تعليمى أفضل، ومراجعة وتقييم دور ورسالة مؤسسات التعليم العالى فى ضوء التطورات العالمية التى حدثت فى مجال تكنولوجيا الاتصالات والزراعة والصناعة.

الهيكل الاقتصادى والتوظيف والكفاءة:

ينبغى التأكيد على الحاجة إلى إجراء تعديل هيكلى فى الاقتصاد المصرى ليسير مع تحسين الميزة التنافسية الدولية لمصر، وحسن استخدام القوة العاملة ورفع كفاءة الاقتصاد ككل ومضاعفة الجهود للتعرف على العوامل المؤسسية مثل قوانين سوق العمل، التنظيمات القطاعية التى تؤدي إلى إعاقة كفاءة تخصيص العمل وغيرها من الموارد وتشجيع إقامة المناطق الصناعية والمشروعات الصغيرة واستخدام التكنولوجيا النظيفة لحماية البيئة.

درجة الانفتاح والاندماج فى السوق العالمى:

الفصل العاشر

تعتبر سياسات التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر هي الوسائل الأولية الهامة التي تنتقل من خلالها حوافز السوق العالمي إلى الاقتصاد المحلي وهي أيضاً قنوات انسياب التكنولوجيا فى الإنتاج والإدارة إلى المشروعات المصرية، كما ينبغي صياغة علاقة مشاركة أقوى مع القطاع الخاص من أجل الوصول إلى مواقف وطنية إزاء قضايا التجارة متعددة الأطراف إضافة إلى ذلك فإن الإسراع بتحرير التجارة سوف يؤدي إلى تعظيم التحسن المتواضع فى القدرة التنافسية الدولية للاقتصاد المصري، ويسهم بصورة ملموسة فى تمويل الهيكل الاقتصادى بحيث تكون سماته استمرارية معدل النمو المرتفع.

الملحق الإحصائي

جدول (١)

تطور أعداد السكان خلال الفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠١ م

السنة	ذكور بالآلاف نسمة	إناث بالآلاف نسمة	جملة بالآلاف نسمة	معدل الزيادة السكانية (%)
١٩٩٦	٣١٣٦١	٣٠١٣٢	٦١٤٩٣	١.٩
١٩٩٧	٣٢٠٩٢	٣٠٨٣٤	٦٢٩٢٦	٢.٣
١٩٩٨	٣٢٦٢٧	٣١٣٤٧	٦٣٩٧٤	٢.١
١٩٩٩	٣٣٢٦٩	٣١٩٤٥	٦٥٢٣٤	٢.٠
٢٠٠٠	٣٣٨٤٨	٣٢٥٢٠	٦٦٣٦٨	١.٩
*٢٠٠١	٣٣٩٦٣	٣٢٦٣١	٦٦٥٩٥	١.٩

المصدر:

- البنك الأهلي المصري - نشرة الاقتصادية - العدد الأول والثاني - المجلد الرابع والخمسون، القاهرة - ٢٠٠١ - نقلاً عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بعد إضافة السكان خارج الجمهورية.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - رئاسة قطاع الإحصاء بعد إضافة السكان خارج الجمهورية.

جدول (٢)

توزيع العمالة على قطاعات النشاط الاقتصادي

خلال الفترة من ١٩٩٦/٩٥ - ٢٠٠١/٢٠٠٠

(العدد بالآلاف عامل)

السنة	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧	٩٩/٩٨	/٩٩ * ٢٠٠٠	/٢٠٠٠ * ٢٠٠١
قطاعات النشاط الاقتصادي	٤٨١٢١	٤٧٤٧	٤٨٢٠	٤٩٠٤	٤٩٨٥	٥٠٦٩
الزراعة والري	٢٠٩٩	٢٠٣٨	٢١٨٢	٢٢٩٧	٢٤١٢	٢٥٢٧
الصناعة والتعدين	٤٢	٤٣	٤٤	٤٦	٤٩	٥٣
البتروك ومنتجاته	١١٠٠	١١٤٠	١٢١٥	١٢٩٥	١٣٧٧	١٤٦١
التشييد والبناء	١١٨	١٢٠	١٢٤	١٢٨	١٣١	١٣٤
الكهرباء	٨١٧١	٨٠٨٨	٨٣٨٥	٨٦٧٠	٩٨٥٤	٩٢٤٤
إجمالي القطاعات السلعية	٧١٤	٧٩٤	٧٣٢	٧٦٠	٧٨٩	٨٢١
النقل والمواصلات	١٦٩٩	١٦٧٩	١٧٤٥	١٨١٦	١٨٨٨	١٩٦٣
والتخزين وقناة السويس	١٤٠	١٤٥	١٤٥	١٤٧	١٥٠	١٥٨
التجارة والمال والتأمين	٢٥٥٣	٢٥٢٨	٢٦٢٢	٢٧٢٣	٢٨٢٧	٢٩٤٢
السياحة والمطاعم والفنادق	٢٣٤	٢١٩	٢٢٣	٢٢٧	٢٣١	٢٣٥
إجمالي قطاعات الخدمات الإنتاجية	١٥٨٤	١٤١٣	١٤٦٧	١٥٢٨	١٥٩١	١٦٥٧
الإسكان والمرافق العامة	٢٧٩٨	٣٥٧٧	٣٦٤٧	٣٧٢٦	٣٨٣١	٣٩٤١
الخدمات الاجتماعية	٤٦١٦	٥٢٠٩	٥٣٣٧	٥٤٨١	٥٦٥٣	٥٨٣٣
والشخصية	١٥٣٤٠	١٥٨٢٥	١٦٣٤٤	١٦٨٧٤	١٧٤٣٤	١٨٠١٩
الخدمات الحكومية والتأمينات	١٥٣٤٠	١٥٨٢٥	١٦٣٤٤	١٦٨٧٤	١٧٤٣٤	١٨٠١٩
إجمالي قطاعات الخدمات الاجتماعية	١٥٣٤٠	١٥٨٢٥	١٦٣٤٤	١٦٨٧٤	١٧٤٣٤	١٨٠١٩
الإجمالي العام	١٥٣٤٠	١٥٨٢٥	١٦٣٤٤	١٦٨٧٤	١٧٤٣٤	١٨٠١٩

• المصدر: البنك الأهلي المصري - النشرة الاقتصادية - العدد الأول والثاني - المجلد الرابع والخمسون، القاهرة - ٢٠٠١ - جدول ٢/٢ - ص ١٣٩.

جدول (٣)

تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج الثابتة

خلال الفترة من ١٩٩٦/٩٥ - ٢٠٠١/٢٠٠٠

(بالمليون جنيه)

السنة	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧	٩٩/٩٨	٢٠٠٠/٩٩ *
قطاعات النشاط الاقتصادي					
الزراعة والري	٢٤٤٧	٤٣٣٢٥	٤٣٩٠٥	٤٥٥٣٠	٤٧٢٦٠
الصناعة والتعدين	٢٦٩٧	٤٣٣٨٣	٤٦٧٨٦	٥١٣٢٨	٥٦١٨٥
البتروول ومنتجاته	١٤٣٥٦	١٥٨٥٤	١٦٩٤٨	١٦٠٧٣	١٦١٣٩
التشييد والبناء	٧٨٩٨	١٢٧٥٠	١٤١٠٠	١٥٥٨٠	١٦٧٥٣
الكهرباء	٢٦٥٨	٤٢٢	٤٤٧٠	٤٨٥٥	٥٢٢٨
إجمالي القطاعات السلعية	٧٦٣٦١	١١٨٥٣٢	١٢٦٢٠٩	١٣٣٣٦٦	١٤١٥٦٥
النقل والمواصلات وقناة السويس	١٦١١٦	٢٢٦٩٥	٢٣٨٠٢	٢٤٨٧٤	٢٦١٧٩
التجارة والمال والتأمين	٣١٩٤٩	٥١٠٢٧	٥٤٥٥٧	٥٨٤٤١	٦٢٧٠٥
السياحة والمطاعم والفنادق	٢٦٠٩	٣٨٣٠	٢٨٨٣	٣٧٠٩	٤٦٨٧
إجمالي قطاعات الخدمات الإنتاجية	٥٠٦٧٤	٧٧٥٥٢	٨١٢٤٢	٨٧٠٢٤	٩٣٥٧١
الإسكان والمرافق العامة	٣٣٥١	٥٢٩٠	٥٦٣٥	٦٠٤١	٦٥٩٤
الخدمات الاجتماعية والشخصية	١١٨٣٣	١٩٠٦١	١٩٩٧١	٢٠٩١٠	٢٢١٣٤
الخدمات الحكومية والتأمينات	١١١٥٠	١٩٠٦٥	٢٠٠٣٣	٢١٠٨٨	٢١٩٨٥
إجمالي قطاعات الخدمات الاجتماعية	٢٦٣٣٤	٤٣٤١٦	٤٥٦٣٩	٤٨٠٣٩	٥٠٧١٣
الإجمالي العام	١٥٣٣٦٩	٢٣٩٥٠٠	٢٥٣٠٩٠	٢٦٨٤٢٩	٢٨٥٨٤٩

- المصدر: البنك الأهلي المصري - النشرة الاقتصادية - العدد الأول والثاني - المجلد الرابع والخمسون، القاهرة - ٢٠٠١ - جدول ٣/٢ (أ) - ص ١٤٠.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائي السنوي - يونيو ٢٠٠١ جدول رقم (١.١١) ص ٢٦٧، ٢٦٨.

جدول (٤)

الميزان التجارى المصرى خلال الفترة

من ١٩٩٦ - ٢٠٠٠

(بالمليون جنيه)

السنة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
إجمالى الصادرات وتشمل المعاد تصديره	١٢٢٧٧	١٣٣٣٥	١١٠٤٤	١٢١٦٥	١٦٢٧٤
إجمالى الواردات	٤٤٢١٨	٤٤٨٨٦	٥٦٠٢٦	٥٤٣٩٩	٤٨٦٤٥
الفرق بين الواردات والصادرات (٠.١+)	٣١٩٤١-	٣١٥٥١-	٤٤٩٨٢-	٤٢٢٣٤-	٣٢٣٧١-

• المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - يونيو ٢٠٠١ جدول رقم (٦.١١) ص ٢٧٤.

جدول (٥)

إجمالى المساحات المزروعة خلال الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٩

(ألف فدان)

الموسم	الزراعات الشتوية	الزراعات الصيفية	الزراعات النييلية	البساتين	إجمالى المساحة المحصولية
١٩٩٥	٦٠٢٢	٥٦٧٧	٧٤١	٩٥٤	١٣٣٩٤
١٩٩٦	٦٠٣٢	٥٩٤٥	٦٨٩	٩٠٠	١٣٥٦٦
١٩٩٧	٦٠٦٢	٦٠٠٤	٦٤٢	١٠٠٠	١٣٧٠٨
١٩٩٨	٦٣٣٩	٥٧٨٤	٦٧٧	١٠٥٠	١٣٨٥٠
*١٩٩٩	٦٣٨٠	٥٨٥٤	٥٩٨	١٠٥٠	١٣٨٨٢

المصدر:

- البنك الأهلى المصرى - النشرة الاقتصادية - العدد الأول والثانى - المجلد الرابع والخمسون، القاهرة - ٢٠٠١ - جدول ٦/٢ (أ) - ص ١٤٨.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائى السنوى - يونيو ٢٠٠١ جدول رقم (١.٢) ص ٣٩ بعد إضافة مساحة بساتين ماثلة لعام ١٩٩٨.

جدول (٦)

اتجاهات الأداء الاقتصادي المصري ٢٠٠٠/١٩٩٩

٢٨٥.٨	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (بالمليار جنيه)
٢١١.٥	مساهمة القطاع الخاص (مليار جنيه)
%٧٤	% من إجمالي الناتج المحلي
٧٤.٣	مساهمة القطاع العام (مليار جنيه)
%٢٦	% من إجمالي الناتج المحلي
١٦.٣	إجمالي قيمة الصادرات السلعية (مليار جنيه)
%١٧.٥	% من إجمالي الناتج المحلي
٤٨.٧	إجمالي قيمة الواردات (مليار جنيه)
%٥.٨	% من إجمالي الناتج المحلي
٣٢.٥	عجز الميزان التجاري (بالمليار جنيه)
٤٩.٧	إجمالي الناتج الزراعي (مليار جنيه)
%١٧.٤	% من إجمالي الناتج المحلي
٢.٩٨	إجمالي الصادرات الزراعية (مليار جنيه)
١٨.٠٦	إجمالي الواردات الزراعية (مليار جنيه)
١٣.٥	تحويلات المصريين من الخارج (مليار جنيه)
%٤٤.٣	إجمالي قيمة الادخار المحلي الإجمالي (مليار جنيه)
%١٥.٧	% من إجمالي الناتج المحلي
٥٦.٠٢	إجمالي قيمة الاستثمار المحلي الإجمالي (مليار جنيه)
%١٩.٦	% من إجمالي الناتج المحلي
%٢.١	معدل نمو السكان % سنويًا
٤.٦	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة ١٩٩٩/٩٨ - ٩٤/٩٣

• المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائي السنوي - يونيو ٢٠٠١
جدول مختلفة.